



مركز دراسات الوحدة العربية



عبد الغني عماد

في

# جينالوجيا الآخر

المسلم وتمثلاته

في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا



في

# جينالوجيا الآخر

المسلم ومثلاته

في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا

عبد الغني عماد

في:

# جينالوجيا الآخر

المسلم وتمثلاته

في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا

# الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عماد، عبد الغني

في جينالوجيا الآخر: المسلم وتمثلاته في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا/ عبد الغني عماد  
270 ص.

ببليوغرافية: ص 241 - 257

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-904-3

1. الاستشراق.
2. الآخر.
3. الأنثروبولوجيا.
4. السوسيولوجيا.
5. الغرب.
6. الحداثة.
7. الإسلام.
- أ. العنوان.

303.387

العنوان بالإنكليزية

**Genealogy of the Other: Muslim and its Representation  
in Orientalism, Anthropology, and Sociology**

Abdul Ghani Imad

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتيبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: [info@caus.org.lb](mailto:info@caus.org.lb)

<http://www.caus.org.lb>

---

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير 2020



# المحتويات

9	.....	مقدمة
33	.....	الفصل الأول : الاستشراق: جينالوجيا المغامرة وإعادة تشكيل الآخر
34	.....	أولاً : الإطار السوسولوجي للمعرفة الاستشراقية
38	.....	ثانياً : الاستشراق، التبشير، الاستعمار
43	.....	براديغم الاستبداد الشرقي
52	.....	ثالثاً : نقد الاستشراق، الخطاب والمعرفة كسلطة
		1 - أزمة الاستشراق: تأسيس النقد
53	.....	وكشف الخلفيات الأيديولوجية
54	.....	2 - عبد الله العروي.. تفكيك التحليل الثقافي
55	.....	3 - هشام جعيط... أوروبا والإسلام
57	.....	4 - إدوارد سعيد... منطق الخطاب والسلطة
60	.....	5 - محمد أركون... الإسلاميات التطبيقية
63	.....	رابعاً : مراجعات المستشرقين: إعادة التوضع في الحقل
64	.....	1 - كلود كاهن... الاعتراف النسبي
65	.....	2 - مكسيم رودنسون... المراجعة المنهجية
68	.....	3 - برنارد لويس... نقد النقد
71	.....	4 - آلان روسيون: التوضع في حقل الآخر

73	..... الفصل الثاني : العبور من الاستشراق إلى الأنثروبولوجيا
75	..... أولاً : البدايات الملتبسة بين الأنثروبولوجيا والأيدولوجيا
83	..... ثانياً : أنثروبولوجيا الإسلام
85	..... ثالثاً : الأطروحة الانقسامية: من ابن خلدون إلى غلنر
90	..... رابعاً : المقاربة التأويلية: غيرتز و«الإسلام مُلاحظاً»
97	..... خامساً : الإثنولوجيا وتفكيك الشيفرة الثقافية: المداريات الحزينة
	سادساً : الاستشراق الجديد: على تخوم

104	..... الأيدولوجيا والأنثروبولوجيا
117	..... الفصل الثالث : الدين والسوسيولوجيا والإرث الاستشراقي
118	..... أولاً : الحدائة والتمدُّن، في مواجهة الدين والتدين
122	..... ثانياً : الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والإسلام: صناعة المغامرة
124	..... ثالثاً : الثقافة وإشكالية الدين والتدين كموضوع للدراسة
	رابعاً : سوسيولوجيا الإسلام، المدينة والمدنية:
131	..... إرث الاستشراق الثقيل
	خامساً : نموذج فيسفائي وأطروحة انقسامية:
141	..... نحو سوسيولوجيا الإسلام

#### الفصل الرابع : الإسلامولوجيا الجديدة: الاستشراق

151	..... في حُضن السوسيولوجيا
151	..... أولاً : الإسلاموفوبيا كصناعة والإسلامولوجيا كعلم
159	..... ثانياً : الدراسة في الحقل والكتابة في الميدان
168	..... ثالثاً : الإسلامولوجيا الجديدة من الهوامش إلى المتون
180	..... رابعاً : في سوسيولوجيا الإرهاب: الاشتباك بين «لماذا؟» و«كيف؟»

الفصل الخامس : الإسلامولوجيا على خط المابعديات

189	..... محاولة لإنتاج نماذج تحليلية
190	..... أولاً : الباراديغم المابعدي
197	..... 1 - صور جديدة من التدين
198	..... 2 - المرحلة والتدرجية والبراغماتية في الأسلمة
199	..... 3 - تحديث الإسلام
200	..... 4 - القومية الإسلامية
201	..... ثانياً : ما بعد الإسلاموية من التنظير إلى النمذجة
212	..... ثالثاً : الاشتباكات والاشتباكات
222	..... رابعاً : انكسار الاحلام وانباء النماذج
227	..... على سبيل الختام
241	..... المراجع
259	..... فهرس

## مقدمة

لطالما كان وجود «الآخر» المختلف بالعقيدة والعرق واللون مشكلة في كل الحضارات؛ فالاختلافات بين بني البشر ظاهرة كونية، وهذا ما يفسر ولع الناس بتصنيف سلوك أعدائهم وأصدقائهم على السواء. فممنذ أن كان للإنسان تاريخ، ومشكلة الجماعات الأخرى موضوع يستقطب اهتمامه، فهو إما ينظر إلى هذه الجماعات بالشك والريبة، التي تتحول في بعض الأحيان إلى عدوان أو صراع، وإما بالإعجاب المقرون بالمهابة، وهو في كلتا الحالتين يقوم بتصنيف سلوك «الآخر» ويعمم عليه أحكاماً ومواصفات تختزل هذا «الآخر» وتنمطه في ما يشبه القوالب الجاهزة. عملية الترميم والإسقاط هذه، كنوع من النشاط التصنيفي، يمارسها مختلف الناس بدرجة أو بأخرى، وهم عندما يمارسون ذلك لا يخصون في الحقيقة جماعة دون أخرى، بل هو نشاط يشمل مختلف الجماعات، بل والأفراد أيضاً.

لكن هذا النوع من النشاط تدبّ فيه الحياة، ويصبح أكثر ديناميّة، عندما يقع التنافس ويبدأ الصراع، فيصبح الآخر «عدواً» وتتم أبلسته، وتلصق به كل أنواع السلوك الشرير، مقابل الخير الذي تحمله «الأنا». هذا النوع من النشاط يمكن أن يكون فطرياً وطبيعياً، لكنه يصبح مدمراً وقاتلاً حين يتم تنظيمه، أو تصنيعه ومأسسته.

لماذا تلجأ الشعوب إلى ترميم «الآخر» وتصنيفه؟ لا شك في أن هذا النوع من النشاط الذهني له وظيفة توافقية وتكيفية؛ فهو يختزل الوقت والجهد لأنه يقدم للفرد والمجتمعات أطراً عامة ومرجعيات ذهنية جاهزة للتعامل مع الآخرين والتنبؤ بسلوكهم وردود أفعالهم

بغض النظر عن صحتها أو دقتها. لقد كَوّن البشر أحكاماً وانطباعات عن الثقافات الأخرى وقاموا بتنميطها ونمذجتها قبل أن يبدأ العلماء بهذا النوع من النشاط منهجياً في ما عرف بعد ذلك بدراسات «الشخصية القومية» والإثنوسيكولوجيا، التي يعيدها البعض إلى ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، وإلى مونتييسكيو في روح الشرائع وإلى ألكسيس دي توكفيل صاحب المؤلفات المعروفة عن النظام القديم والثورة والديمقراطية في أمريكا؛ وأيضاً إلى الفرنسي آرثر دو غوبينو صاحب التفاوت بين الأجناس البشرية والكتابات الغزيرة في هذا المجال. وقد ازدهرت في موازاتها دراسات عن سيكولوجيا وفلسفة الشعوب التي تستهدف اكتشاف القوانين التي تمارس فعاليتها في حركة الجماعة، وقد اهتمت الأنثروبولوجيا بهذا النوع من الدراسات بصورة واسعة وبتمويل كبير من دوائر «إدارة المستعمرات» في الدول الغربية.

## 1 - في جينالوجيا التمثلات والممارسات...

### الآخر موصوماً ومنمطاً

في هذا السياق لم ينشأ حقل الدراسات الإسلامية في الغرب بعيداً عن تمثلاته لـ «الآخر المسلم»، ولم ينبني هذا التمثل على فراغ أو يتكون خارج إطار معرفي واجتماعي وسياسي محدد، وربما يبدو بديهياً القول إنه تأسس في القلب من مشروع الغرب وضمن سعيه لمعرفة الآخر، بل في سياق صراعه مع هذا الآخر، لذلك هي لم تكن معرفة منزّهة عن الانحياز أو الأيديولوجيا، ولذلك أيضاً كان الاستشراق حقل الالتباس والاشتباه والاشتباك منذ اللحظة الأولى، من حيث المضمون والمنهج والموضوع.

ضمن هذا السياق تتكون صورة «الآخر المسلم» في الثقافة الغربية بوصفها صورة مُتمثّلة، منتجة ومتخيّلة؛ فهي ليست بالضرورة مطابقة لحقيقتها وأصلها، وبالتالي سنجد إشكالية المغايرة والاختلاف حاضرة بقوة كقاعدة مرجعية في مجال تحديد أطر «الآخريّة» ودورها من حيث المضمون والشكل، التي تمت في سياقها عملية «الوصم الثقافي» (Cultural Stigma) للآخر المسلم. تحدث عن عملية «الوصم» هذه إيرفين غوفمان<sup>(1)</sup> بوصفها علامات ورموزاً تحدد أفراداً وجماعات بخصائص وصور نمطية عادة ما تكون

Erving Goffman, STIGMA Notes on the Management of Spoiled Identity (London: Penguin Group, 1963).

(1)

سلبية، وتلصق بهم عيوباً ونواقص بنيوية وجوهرانية بما يقف عائقاً أما مساواتهم ويؤدي بالتالي إلى التمييز السلبي تجاه الموصومين.

في الواقع لا تخلو ثقافة من تمثلات للذات وللآخر؛ فعمليات «التمثيل» حسب تايلور<sup>(2)</sup> هي التي تعطي المعنى لصورة الجماعة عن نفسها وعن الآخر، أن تُمثّل بالمعنى الفني يعني أن تتقمص الدور وتتصدر المشهد وتفرض حضورك على الآخرين، وبالمعنى السياسي يعني أن تتحمل المسؤولية للتعبير الصادق عمن تمثّلهم، وبالمعنى الاجتماعي يمكن القول بأنه مع إميل دوركايم والدراسات الدوركايمية أصبح مفهوم التمثلات الجمعية في قلب التحليل السوسيولوجي والأكثر حضوراً وبروزاً داخل النسق المجتمعي بعد أن صك مفهوم «الضمير الجمعي» بوصفه إدراكاً منسجماً ومشاركاً بين أعضاء الجماعة الواحدة يتم بناؤه من خلال آليات الضبط والتنشئة والالتزام المجتمعية. التمثلات الاجتماعية وفق هذا التحديد تظل متعالية على الأفراد، نظراً إلى عدم قابليتها للتغيير بسهولة من جهة، ولكونها غير مشتقة من وعي أفراد منعزلين بعضهم عن بعض وإنما هي صادرة عن العلاقات القائمة بينهم، ما يجعلها خارج إرادة الأفراد وتحكمهم فيها. تشكل التمثلات الجمعية في الحصيلة الخطاب الذي من مهامه تمرير المعرفة لأفراد المجتمع، وفق آليات أقرب إلى الحتمية المجتمعية حسب «دوركايم».

لكن مثل هذه التفسيرات السوسيولوجية الدوركايمية للتمثلات، في بعدها الجمعي، أفضت منهجياً إلى تفسير حتمي ذي بعد أحادي اختزالي في عملية بناء تمثلات الأفراد، يصادر ردود أفعالهم، ومواقفهم الإيجابية أو السلبية داخل الأوساط الاجتماعية التي ينتمون إليها. لذلك ومع سيرج موسكوفيتشي أخذ موضوع التمثلات بعداً أشمل، يتجاوز الحتمية باتجاه الدينامية، إذ رأى أن التمثل يرتبط دائماً بموضوع ما وبطريقة بناء الأفراد لتمثلهم، وهذا يرجع إلى درجة تعلمهم وقدرتهم على الانتقاد ومدى مساهمتهم لقيمهم وأنسابهم الاجتماعية التي يوجدون فيها.

في ضوء ذلك، لم يعد الفرد آلة اجتماعية مسيرة من طرف المجتمع أو الضمير الجمعي كما قد يوحي تحليل دوركايم، وإنما أصبح كفاعل اجتماعي يتأثر بعوامل شتى في الحكم على الأشياء، ومنها المتن المعرفي المُرّوج سواء من طرف المؤسسة المدرسية، أم من طرف وسائل الاتصال، وباقي المؤسسات الاجتماعية والثقافية الرسمية وغير

(2) تشارلز تايلور، المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة الحارث النبهان (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2015)، ص 35.

الرسمية، وتختلف بالتالي سلوكيات الأفراد والجماعات تبعاً لاختلاف تجاربهم، ومستواهم التعليمي، وميولهم الفكرية والأيدولوجية، ومصالحهم ومواقفهم وخياراتهم السياسية والاجتماعية؛ وهذا ما أكدته دراسات سيرج موسكوفيتشي ومن ثم النتائج التي توصل إليها بيار بورديو في تأسيسه لمفهوم الحقل الاجتماعي، التي مفادها أن الجماعات تتميز بخاصية الحقل الاجتماعي (المادية والرمزية) ومن خلالها تبني القواعد المولدة للسلوك وتمثلاتها الاجتماعية كـ «هابيتوس» يحدد الأدوار والسلوكيات التي يمارسونها داخل الحقل أولاً، وداخل المجتمع ثانياً. ما يعني أن السلوكيات المتخذة تتكون حسب السياقات الاجتماعية المؤثرة، وحسب الإدراكات المكونة الواقعة كموضوع أو كشخص أو حدث سياسي.

في الحصيلة تؤدي التمثلات دوراً إدراكياً مؤسساً لممارسات عملية تغطي وظائف متعددة، منها المعرفي الذي يسمح للأفراد بفهم وتفسير الواقع، ومنها الهوياتي الذي يسهم في التعريف بهوية الجماعة والحفاظ على خصوصيتها، ومنها التوجيهي والتبريري الذي يوجه السلوك والممارسات ويقدم المبررات اللازمة للجماعة. لكن الآليات التي تبني عليها التمثلات والتي تستحوذ على تماهي الجماعة وتحدد هويتها تحتاج إلى معطيات الذاكرة، التي بينت أبحاث موريس هالبواش<sup>(3)</sup> التأسيسية أنها ليست معطى فردياً بيولوجياً محضاً، بقدر ما هي عملية مجتمعية وثقافية تتوسط فيها العلاقات الشخصية والبيئة المادية من خلال عمليات التشفير والتخزين واستعادة المعلومات، حيث يصبح حفظ الذكريات وفقدانها واستعادتها تشييداً وإعادة تشييد نشيطين للماضي من زاوية حاضرة، ما فتح الطريق لرؤية اجتماعية ثقافية وتأويلية حول «الذاكرة الجمعية» يخلق فيها الأفراد عوالم ويستخدمون بنشاط مضمّر أو ظاهر موارد علائقية وحوارية وأدوات سردية وأطر اجتماعية أرحب لصنع المعنى والدلالة وتأويلها.

لذلك لم تعد الذاكرة، سواء أكانت فردية أم جماعية، معطى جاهزاً، بل هي كيان يبنى ويظل قيد التكوين دائماً، ينمو بعضه ويموت بعضه أحياناً. وهي لا تبني انطلاقاً من ماهية جامدة، بل انطلاقاً من هوية سردية، إذ تمتلك الجماعات البشرية، كلاً على حدة، تاريخاً خاصاً بها يمكن سرده، وهذا السرد هو إحدى الدعائم البانية لهويتها الثقافية. إن السرد التاريخي والسياسي يصبح أحد مكونات هذه الهوية المتحولة والمتعددة، التي على

---

Maurice Halbwachs: Les Cadres sociaux de la mémoire, bibliothèque de philosophie contemporaine, travaux de l'Année (3)  
Sociologique (Paris: Alcan, 1925), et La Mémoire collective (Paris: Presses Universitaires de France, 1950).

أساسها تبنى الذاكرة الجماعية لشعب ما. تعددت بعد ذلك البحوث والدراسات، ومن أبرزها التاريخ والذاكرة لجاك لوغوف<sup>(4)</sup>، وأماكن الذاكرة التي شارك فيها عدة باحثين تحت إشراف بيير نورا<sup>(5)</sup>، والذاكرة والتاريخ والنسيان للفيلسوف بول ريكور<sup>(6)</sup> الذي ظهر معه مفهوم «الهوية السردية» (Narrative Identity) لأول مرة في خاتمة كتابه الزمن والسرد (1985)<sup>(7)</sup> في إطار التفكير الفلسفي بعلاقة الذاكرة بالتاريخ وبالتخييل، بحثاً عن سياق عملي تتعرف من خلاله الذات على نفسها. وقد جاء كتاب بندكت أندرسن<sup>(8)</sup> الذي تحول إلى مصدر أكاديمي وفكري لاغنى عنه لدراسة ظاهرة القوميات بوصفها «جماعات متخيلة» ليستكمل هذه المقاربات بتحليل سوسيو - أنثروبولوجي متكامل<sup>(9)</sup>.

ثمة مسارات تتشكل فيها التمثيلات الجمعية وتتحول من شكل إلى آخر، منها ما يضم الصور والمواقف والمعارف والمفاهيم والمعتقدات والآراء والقيم الاجتماعية والأخلاقية والثقافية، بعضها في مسارات تشكله وتحولاته يعمل وفق ميكانيزم الرواسب والمشتقات (Residues and Derivation) الذي اشتغل عليه عالم الاجتماع الإيطالي المعروف فيلريدو باريتو، حيث تتغير الأولويات وتتضخم بعضها على حساب البعض الآخر لتشكل روابط مرجعية تؤطر معرفة الذات تجاه الآخر، هكذا تشكلت أوهام الهويات ونزعة التمركز الثقافي والمقاربات الجوهرانية التي ساهمت في تشريق الشرق وتغريب الغرب حسب التوصيف الساخر لادوارد سعيد.

كتب كثير عن منهج الأوروبيين في الدراسات الاستشراقية بالعموم، ومن ثم أفرد لدراساتهم الإسلامية الحيّز الواسع أيضاً، وربما كانت دائرة المعارف الإسلامية، التي حررها نخبة من كبار هؤلاء المستشرقين، تمثل أحد أهم النماذج لما توصل إليه هؤلاء من نتائج، وهي ترجمت إلى أهم اللغات منذ العام 1913 واعتمد عليها كثير من الباحثين في ما بعد. ومن البديهي القول إنه طرأ تطور كبير منذ ذلك الحين على الدراسات الإنسانية

---

Jacques Le Goff, Histoire et mémoire (Paris: Gallimard, 1988). (4)

Pierre Nora, dir., Les Lieux de Mémoire, 7 vols. (Paris: Gallimard, 1984-1992). (5)

Paul Ricoeur, La Mémoire, l'histoire, l'oubli (Paris: Editions du Seuil, 2000). (6)

Paul Ricoeur, Temps et récit (Paris: Seuil 1985), tome 3. (7)

(8) بندكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب (بيروت؛ دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2009). (صدر الكتاب أيضاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014).

(9) راجع مناقشة معمقة لهذه الموضوعات، في: عبد الغني عماد، سوسولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018)، الفصل السادس.



والتاريخية ومناهجها وطرائق تحليلها وتأويلها، وقد أصاب ذلك بطبيعة الحال الدراسات الإسلامية في الصميم، وهو ما ترك أثراً كبيراً في المؤسسة الاستشراقية بمناهجها التقليدية، التي سعى بعضهم لإخراجها من شيخوختها عبر تجديد مناهجها من جهة وإدماجها بمقاربات الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا من جهة أخرى تحت تأثير ازدهار نقد العلوم والثورة التي شهدتها العلوم الاجتماعية ومناهجها. شملت هذه المتغيرات بعد الحرب العالمية الثانية العلوم الإنسانية لجهة مناهجها وتصورها للمجتمعات وبناءها الداخلية وعلاقتها بالدولة وبالمجتمع المدني، بل شملت آليات عملها ووسائلها المستخدمة وبخاصة مع تطور وسائل التواصل والاتصال، ثم جاءت بحوث نقد الاستعمار وما بعد الحداثة لتقضي على ما تبقى من أوهام حيادية لتخصصات مثل الاستشراق والأنثروبولوجيا وتصيب أسس موضوعيتها وقدرتها على المقاربة العلمية للحقل الذي قامت لدراسته.

ويمكن القول إنَّ الربع الأخير من القرن العشرين شهد انطلاق دراسات نقد الاستشراق، وهي دراسات ترافقت مع تغييرات جذرية شملت بنيته وأشكاله وطرائق تعبيره وتحليله ومقارباته؛ بل حتى مؤسساته وأطره الدراسية، متسلحة بمناهج الجيوبوليتيك الحديثة المتعولمة، وبمدارس الأنثروبولوجيا وطرائقها المتعددة، والسوسولوجيا الحديثة ومقارباتها التحليلية والميدانية، وهي بمجمعتها دراسات كشفت عمق الإشكالية الاستشراقية وكم أنَّ العلم في هذا المجال لم يكن بريئاً ومحيداً بصورة دائمة. فتحت ستار الثقافة، تسترت النيات، بل والمخططات، وظهرت أيديولوجيا فرض ثقافة الدارس، وبانت بوادر التمييز ومفاهيم الإثنية المركزية والتماهي الثقافي والتناقف والتمدين... إلخ.

وإذا كانت الدراسات التي راجت إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها قد اعتمدت «الشخصية القومية» كمتغير أساسي لـ «وحدة التحليل» وتمتعت بمنح مالية ضخمة من مكتب البحوث التابع لوزارة الدفاع الأمريكية لدراسة الثقافات المعاصرة في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، فإن عدداً من كتابات ما بعد الحرب الباردة قد اعتمدت المقاربة المنهجية نفسها، لكن مع إبدال المتغير في وحدة التحليل واعتماد المقاربة «الحضاراتية» كنموذج إرشادي (Civilization Paradigm) وكإطار نظري كما تعبر عن ذلك دراسات صمويل هنتنغتون بصراحة، كنموذج من نماذج التحليل ذي البعد الواحد. الأهم من كل ذلك أنَّ الدوافع لهذه الدراسات بقيت هي ذاتها لم تتغير. ما تغير فقط هو «شخصية العدو» الذي أصبح اليوم يتمثل بالإسلام. لذلك بقيت هذه الدراسات تشكو أكاديمياً ومنهجياً عيوب نزعة «التمركز» (Ethnocentrism)، وهي النزعة التي تماهي بين الغرب والعالم وتعتبر كلاً منهما امتداداً للآخر، وهو ما تعبّر عنه العبارة الإنكليزية الرائجة

(The West and the Rest) أي الغرب والباقي، حيث إنَّ هذا الباقي الساكن في المجاهل يلقي بعبء تمدينه وتحضيره، ونقله من الوثنية إلى فضاء الإيمان وفضائله على الرجل الأبيض، وهو أيضاً ما أخذت الثقافة الأنكلوسكسونية تعبر عنه بالعارة التاريخية المشهورة (White Man's Burden) أي عبء الرجل الأبيض. نزعة التمركز حول الذات هذه تفضي إلى أن مجموعة بشرية ما تحسب نفسها مرجعية لسائر المجموعات البشرية. وهذا يخفي شعوراً بالتفوق يتخذ في أغلب الأحيان شكل ازدراء الآخر، مما ينتج سلوكاً ينطلق من معيار أن ما يصلح للذات لا بد حتماً يصلح للآخر وبالتالي لا بد من تعميمه.

صحيح أنه لا يمكن الحديث عن الغرب بوصفه كياناً واحداً موحداً، فهو لم يكن كذلك في يوم من الأيام، ولا الشرق كذلك بطبيعة الحال، ومع هذا استخدم المفهومين ووظفاً في سياقات سياسية وأيديولوجية متعارضة بصورة دائمة، وساهم هذا الاستخدام في إنتاج صور نمطية وملتبسة عن الغرب والشرق، تحوّل كل منهما معها إلى مفهوم ثقافي متخيّل ومتمثل تدعمه سرديات تاريخية تختلط فيها الأساطير والأوهام والوقائع، فتنتج كثير من صور الشرق المبني على استيهامات رمزية تضعه في قالب التباين العضوي والجوهري مع الغرب حيث فقد المفهوم إمكاناته التواصلية.

وصحيح أيضاً أن الاستشراق الوافد من الغرب والقارئ للآخر ليس كتلة واحدة، فقد تناقضت نصوصه واختلفت تحليلاته وتغيرت مناهجه ومقارباته، حتى ليتمكن القول إن هناك «استشراقات» متنوعة بدأت بالاحتكاك والفضول المعرفي وتطورت إلى حاجة ووظيفة في العصر الكولونيالي، وإنها الآن في عصر العولمة فاقدة لصلاحيتها وموضوعها ونفوذها. نعم، لقد تغير العالم وانكشفت أغلب تفاصيله وخبائمه ولم يعد المستشرق بقادر على الإحاطة بحقول المعرفة المتعددة والمتنوعة والمتشظية، فقد أصبح العالم أكثر تعقيداً وتشابكاً ولم يعد معها الآخر قابلاً في «المجاهل». كما أن دراسة الوقائع والظواهر الثقافية والاجتماعية وتفاصيلها قد تطورت مناهجها وتغيرت طرائقها وتجاوزت العموميات والقوالب التحليلية الموروثة. كل ذلك صحيح، إلا أنه لا يعني أن ما تم بناؤه من صور ونماذج ومفاهيم وتمثلات عن ذلك «الآخر» قد تبخر وأمحت آثاره وانعدمت مفاعيله بقدر ما يعني أنها تحوّلت وتغيرت واتخذت هيئات جديدة وصوراً متعددة وتمثلات مختلفة، هي بالتأكيد لا تشبه القديم منها، لكنها تدمج في أحشائها بعضاً من جيناته المترسبة والساكنة في اللاوعي، أو حتى في الوعي الذي يوظف مكر الأيديولوجيا المتعولمة وخبثها.

والسوسولوجي في مجال المعرفة قد يحتاج، كعالم الأنساب أو الأركيولوجيا، إلى أن يتحدى غموض الأصول وتورياتها، وأن يقوم بحفريات كاشفة لما ترسب أو تكلس من معارف وصور وتمثلات تجاه الذات والآخر. من هنا أهمية البحث في جينالوجيا التمثلات المتغيرة والمتحوّلة، المؤطرة لصورة الآخر والمؤسّطة للذات في الثقافة الغربية، ذلك أن مثل هذه الحفريات، فضلاً عن وظيفتها في المعرفة والكشف والتعرية، تشمل الأبعاد المسكوت عنها في الذات الدارسة والمدروسة معاً، وموقع الآخر فيها والسلطة التي تؤسس وتعيد إنتاج تلك الصور والتمثلات بكل ما فيها من توريات وتعميمات وانحيازات.

## 2 - على التخوم بين الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسولوجيا

حين كتب أنور عبد الملك دراسته المهمة *الاستشراق في أزمة* <sup>(10)</sup> عام 1963 كشف أنّ الاستشراق يعاني بطرائقه الفيلولوجية والتاريخانية مواريث عصر الاستعمار، ومن جهة ثانية كشف أنه لم يستفد أيضاً من الثورة الحاصلة في العلوم الاجتماعية والتاريخية، وحينها رأى رضوان السيد أنّ هذه الملاحظة الأخيرة في منتهى الأهمية، إذ إن مدرسة نقد الاستشراق في ما بعد لم تنتبه إلى أنّ هذا التخصص أو المجال يتعرّض لاختراق تدريجي وتحول لتسميته، وهو ما أفضى إلى تحوله إلى أحد أربعة أمور: نزوع ألسني يبدأ بمسائل نقد النص، ويصير إلى صورة من صور التفكيك؛ أو بقاء على ما كان عليه مع تسميته نفسه دراسات إسلامية أو شرق أوسطية؛ أو دخوله ضمن دراسات التاريخ العالمي؛ أو تحوله إلى أنثروبولوجيا. ولأنّ التوجه الرابع أو الأخير هو الأكثر ظهوراً في العقدين الأخيرين، يتتبع السيد بعض وقائعه وصولاً للعام 2002، إلا أنّ تطورات كثيرة حدثت منذ ذلك الحين، ومبهاً كثيرة صبّت في مجرى النهر، أدت إلى ما يشبه التغيير البنيوي في مسارات حقل الدراسات الإسلامية وذهبت بها نحو مزيد من الانزياحات المنهجية باتجاه التشعب والتخصص بما يتواءم مع التطورات التي أصابت العلوم الاجتماعية من جهة والتطورات الدراماتيكية المذهلة على المستويين السياسي والتوصلي في المجالات كافة.

وقد برزت في هذا المجال دراسات إرنست غلنر <sup>(11)</sup> وكليفورد غيرتز <sup>(12)</sup> وزملائه من أمثال جيلسنان وإيكلمان، واستمر طلال أسد وجيرار لكرك وفريد هاليداي وسامي زبيدة

(10) نشرت باللغة العربية في: أنور عبد الملك، «الاستشراق في أزمة»، الفكر العربي، العدد 32 (1983).

Ernest Gellner, Muslim Society (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1981).

(11)

(12) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

في النظر إلى الأنثروبولوجيا في إطار النقد الاستعماري، كما استمروا جميعاً يفسرون الظواهر في ضوء هذه المقولة، وانفرد طلال أسد بنشر نقد جذري لأطروحة أنثروبولوجيا الإسلام.

في المقابل، أخذت دراسات سوسيولوجيا الإسلام بالنمو والتراكم في عدة اتجاهات، وفيها تعتبر دراسة براين تيرنر النقدية لأعمال فيبر لا غنى عنها لنقد بعض التفسيرات والنظريات والقوالب التي كان يتم استعارتها ونقلها من بيئة إلى أخرى<sup>(13)</sup>، ومنها ذلك التصور الذي يرى أنّ الطبيعة الوراثية للمؤسسات السياسية الإسلامية هي التي أعاققت في رأي فيبر ظهور المقدمات الضرورية للرأسمالية، وبالأخص القانون العقلاني والسوق الحرة للعمالة والمدن المستقلة والاقتصاد النقدي والطبقة البرجوازية، بل أضاف فيبر معتبراً أنّ الإسلام بوصفه دين المجاهدين والفتاحين قد طور الأخلاق التي لا تتطابق أو تتلاءم مع روح الرأسمالية والحدثة. عندما أصدر تيرنر كتابه إضافة إلى تعليقاته القيّمة على ثلاثية مارشال هودجسون (Marshall Hodgson) البارزة: **مغامرة الإسلام** (The Venture of Islam)، التي أصبحت مرجعاً قيماً في الأدبيات الأجنبية عن الإسلام، بدا كما أنه يرسم خريطة طريق لولادة سوسيولوجيا الإسلام، التي لم نشهد الاهتمام بها إلا بعد تسعينيات القرن الماضي؛ إذ قبل ذلك كانت الدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع، لا تزال محملة بإرث الاستشراق إلى حد بعيد ومُعتمدة على إسهامات مُتفرّقة ومختلطة بين الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا. وكانت حولية **سوسيولوجيا الإسلام** التي انتشرت في ما بين عامي 1988 و2008، والتي أطلقها جورج شتاوت، بمنزلة وسيلة لربط السّياق السوسيولوجي لدراسة الإسلام مع برنامج البحث الرئيس الذي حاول علم الاجتماع من طريقه نزعَ صفة التبعية عنه وذلك عبر محاولة فك الارتباط مع المنطلقات والافتراضات الرائجة بين أوساط المستشرقين بكل أنماطهم وصورهم.

وكانت قد اندمجت إلى حد ما الدراسات الخاصة بالمدينة الإسلامية بالدراسات السوسيولوجية، واستُخدم كثير من تقنياتها ومنهجياتها في إطار نظريات علم الاجتماع المدني، ودار بين رواها سجال طويل بين رؤية متأثرة بنموذج ماكس فيبر التي تعدّ المدينة الإسلامية نظاماً مديناً مختلفاً في بنيته عن «المدينة الغربية» وهي بالتالي ترتكز على نظام اجتماعي مغاير وغير محدد، كما يذهب جاك وولرس (Jacque Weulersse)

---

(13) براين تيرنر، علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (بيروت: دار القلم، 1987).

الذي يراها كياناً «غير محدد في إطار إقليمي محدد»<sup>(14)</sup>؛ ورؤية لابيدوس (Lapidus) الذي ينظر إليها بوصفها مدينة مسكونة من عدة جماعات متفرقة يغلب عليها الطابع «الفسيفسائي» داخل المجتمع الكلي بحيث لا يصح وصفها بالمدينة. وبين الرؤيتين فإن الصياغة «الاستشراقية» بقيت هي القضية الأساسية المطروحة على علم الاجتماع المدني؛ إذ تنطلق من الإطار النظري الذي صيغ ابتداءً من النص المؤسس للويس ويرث (Louis Wirth) حول الظاهرة المدنية كنمط عيش (1938)، التي تتسم بـ «استبدال العلاقات الأوليّة بعلاقات فرعية، وضعف أوامر صلات القرابة وزوال المدلول الاجتماعي للعائلة، واختفاء أوامر الجيرة، وانحراف القواعد التقليدية للتضامن الاجتماعي» مروراً بمقاربات فرناند تونيز وماكس فيبر فضلاً عن جورج زيمل وإميل دوركايم والمقاربات الإيكولوجية ومدرسة شيكاغو ودراساتها الغزيرة في هذا المجال<sup>(15)</sup>. تلك هي سمات الظاهرة المدنية التي كان يبحث عنها هؤلاء وحين لم يجدوها في دراساتهم الميدانية التي بدأت في مدن شمال أفريقيا خرجوا باستنتاجات أرادوا تعميمها.

في الواقع اختلط في كثير من هذه الأبحاث بقايا من الإرث الاستشراقي الكولونيالي وتسلفت بين سطور التحليل الأنثروبولوجي الذي درس المدينة الإسلامية مفاهيم قديمة، ولم يخل الأمر من سقطات سوسيولوجية فاقعة أيضاً تبناها بعض الباحثين العرب؛ فعلى سبيل المثال التقى الاستشراق الجديد مع الأنثروبولوجيا على أطروحة واحدة تدور حول فكرة النموذج الفسيفسائي<sup>(16)</sup> وذلك لتأكيد الفوارق الأساسية بين البنية الاجتماعية الغربية للمدينة المبنية على الطبقات الاجتماعية والبنى الاجتماعية العربية الإسلامية التقليدية القائمة على أساس الملل والنحل والاختلاف الإثني، بهدف القول إن هذه المجتمعات تعود إلى ما قبل الأمة، أي قبلية وعشائرية وانقسامية لا تقبل التوحد ولا الحكومات المركزية والوحدة الوطنية، ولا تنمو فيها مفاهيم المواطنة والمجتمع المدني والمساواة

Jacques Weulersse, Paysans de Syrie et du Proche-Orient, collection Le Paysan et la Terre; no. 3 (Paris: Gallimard, 1946). (14)

(15) انظر: جوليا أناليندا نغليا، «ملاحظات تاريخية - بيانية حول المدينة الإسلامية، مع إشارة خاصة إلى صورة المدينة المبنية» في: ريناتا هولود وأتيليو بيتروشولي وأندريه ريمون، *المدينة في العالم الإسلامي*، تحرير سلمي الخضراء الجيوسي، 2 مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، مج 1، ص 52 - 53.

Dale F. Eickelman, «Is There an Islamic City?: The Making of a Quarter in a Moroccan Town», *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 5 (1974), pp. 274-294, and L. Carl Brown, *From Madina to Metropolis: Heritage and Change in the Near Eastern City* (Princeton, NJ: The Darwin Press, 1973), pp. 68-69. (16)

ولا الفصل بين السلطات الدينية والسياسية التي هي وراء مشروع الحداثة والعقلانية في الغرب.

ولأن دراسة المجتمعات الإسلامية بإشكالياتها المتنوعة مسألة ليست بالبساطة التي يمكن أن تسمح لأي مقارنة منهجية أن تدعي أنها تملك الأدوات التفسيرية الكاملة والنهائية لكل معضلاتها، وبخاصة حين تتجاهل التأثيرات الكولونيالية وما نتج منها من تشويه للبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تنامي تأثيرها وتعقدتها مع صعود العنف السياسي والديني وتداخله في عصر العولمة مع عناصر خارجية لم تكن بالحسبان، لذلك بدأت الدراسات الجديدة مع صعود تيار النقد مابعد الاستعماري والمراجعات مابعد الحداثوية تكشف عن الأعطاب المنهجية التي حكمت تلك الدراسات وانحيازاتها بعيداً من المركزية الغربية وخطابها المتمركز على التمييز الجوهري بين الشرق والغرب، وهي إذ تنطلق من مفاهيم النسبية والتعددية الثقافية ذهبت إلى حد مساءلة بعض الأساطير المؤسسة للحداثة الغربية نفسها فأثارت شكوكاً صدعت الموثوقية المفرطة بمقولات الحداثة وعقلانيتها وتمثلاتها للكون والعالم والآخر من جهة، متبينة مقارنة تنزع نحو التكاملية والقراءة التركيبية والتخفيف من النظرة ذات البعد الواحد لصالح مقاربات تعددية وبنية، وهو ما فتح الباب لمساهمات واسعة من تخصصات عديدة في العلوم السياسية والتاريخ والتربية والاقتصاد وعلم النفس والإدارة وغيرها.

والواقع أنه ينبغي الاعتراف بأن كل شيء تغير حولنا؛ فالدراسات الإسلامية لم تعد مفصولة عن دراسات المجتمعات منذ أن دخلت العلوم الاجتماعية إلى الميدان، فبعد أن كانت التواريخ والأفكار والمدارس الفقهية والعادات والتقاليد هي التي تحظى باهتمام الدارسين المستشرقين والأنثروبولوجيين من الناحية الثقافية، أصبحت الأقليات والإثنيات والطوائف والمذاهب وصراعاتها والمرأة وأنماط العيش والحياة وتغيراتها أبحاثاً محورية، بل أصبحت تمثل بنداً أولياً على جدول أعمال العديد من مراكز البحث الدولية. لقد تغيرت الأنثروبولوجيا لأن العالم (الواقع الاجتماعي) تغير؛ فالمجتمعات التقليدية اقتحمت خصوصيتها عولمة لا حدود لها، لم تعد معها أية ثقافة مستقلة أو خارج السياق العالمي، وهذا ما جعل الأنثروبولوجيا تنتقل من دراسة الثقافات والشعوب إلى دراسة المواضيع واستخدام ميادين جديدة، والأمر نفسه أصاب الدراسات السوسولوجية التي صارت تركز على دراسة الفاعلين الاجتماعيين أكثر من البنى الاجتماعية، وبالتالي التدين قبل الدين، بكل أشكاله وأنماطه وتعبيراته وسبل قياسه.

ثمة تراث نظري ضخم في علم الاجتماع الديني جرى توظيفه في دراسة الظاهرة الحركية الإسلامية بشكل أو بآخر، وبخاصة بعد أن أصبح موضوع الحركات الإسلامية والإسلام السياسي محوراً دراسياً على أجنداث أغلب مراكز البحث في عدد من الجامعات الأجنبية، ولم تعد تقنيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية المعتادة بدءاً من الاستبيان إلى تحليل المضمون ودراسة الحالة وتحليل الخطاب والمقابلة بغريبة عن حقل الدراسات الجديدة التي اقتحمت ميدان عمل هذه الحركات ومجالاتها.

### 3 - السوسولوجيا والإسلام وصناعة المغايرة

ترسخت فرضيات مفهوم «الاستبداد الشرقي» تدريجياً مع مونتيسكيو (1689 - 1755) فقد رأى كأرسطو (348 - 222 ق.م) وغيره أن المزاج الإنساني ومن ثم النظم السياسية والاجتماعية تتحدد تبعاً للجغرافيا والمناخ، وقد ازدهر هذا المفهوم وتبناه عدد من المستشرقين وأصبح أحد المفاتيح التفسيرية لفهم المجتمعات الشرقية. لم يكتف مونتيسكيو بالبعد الجغرافي بل أضاف البعد الديني حين ربط بين الاستبداد والدين معتبراً «أن الحكومة المعتدلة هي أصلح ما يكون للعالم المسيحي، وأن الحكومة المستبدة هي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي»، كذلك ذهب هيغل في كتابه فلسفة التاريخ الصادر في عام 1837، بوصفه الشرق النقيض الكامل للغرب.

وليس بعيد من ذلك مع الأثروبولوجيا ظهرت اتجاهات حديثة في تفسير أنماط المجتمعات والسلوك البشري خارج مفهوم توريث أنماط السلوك عن طريق الدم أو الجينات (الموژثات). أغلب هذه الدراسات التي ظهرت مع مطلع القرن الفائت تمحورت حول ما يسمى مفهوم «الشخصية الأساسية» كمدخل لفهم الثقافة، عالجت موضوع الطابع القومي للشخصية التي تهدف إلى تحليل المقومات النفسية الرئيسية التي يتميز بها شعب دون آخر أو ثقافة دون أخرى وتفسيرها. واشتهرت دراسات روث بنديكت وكلايد كلوكهون ومرغريت ميد في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام علماء نفس مع علماء في الإثنولوجيا بإجراء دراسات وتحليلات مشتركة (أبرام كاردنر (A. Kardner) ووالف لنتون (1893 - 1953) وغيرهما) أفضت إلى ترسيخ مفهوم بناء الشخصية الأساسي الذي يشير إلى مجموعة الخصائص السيكولوجية والسلوكية التي يبدو أنها تتطابق مع كل النظم والعناصر والسمات التي تؤلف أبة ثقافة.

التنظير لديباجة «الاستبداد الشرقي» استفاد من هذه الدراسات الأنثروبولوجية التي راحت تتعمق واستقرت مع كارل فيتفوجل (1896 - 1988) في كتابه الشهير حول هذا الموضوع وهو كتاب ضخ من مجلدين قضى في إعداده ثلاثين عاماً لكي يبرهن على وجود صراع دائم بين المجتمعات القائمة على الاقتصاد الحر والمجتمعات الاستبدادية ذات النمط الشرقي<sup>(17)</sup>، مستفيداً بذلك من السياقات السابقة ومن مقاربة كارل ماركس حول «نمط الإنتاج الآسيوي» التي قام بتطويرها كمحاولة لتفسير النمط الاستبدادي في الثقافات الشرقية وجذوره التاريخية تحديداً، معتبراً أن الحضارات الشرقية هي مجتمعات وأساس هذا النوع من المجتمعات يقوم على نظام إدارة مياه الري وما يعرف بالنظرية المائية التي تتطلب مركزية مطلقة وشديدة. ينتج من ذلك أن من يتحكم في مصادر المياه يملك سلطة مطلقة على الفلاحين وعلى المجتمع. هذه الصورة التي رسمها فيتفوجل لمجتمع النهر الذي يعتمد على الري في زراعة أراضيه وما يستتبعه ذلك من بنى سياسية وإدارية في طبيعة نظام الحكم والإدارة يعكس أيضاً وعمق على البنية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية لهذه المجتمعات، حيث تنكس فيها ذهنية الاستبداد والطاعة العمياء والخضوع المطلق المقرون بالسلطة المقدسة التي أضفاها الحكام الطغاة الشرقيون لتكريس طغيانهم والتي حولتهم إلى آلهة من خلال ممارستهم وعلى مدى عقود وقرون واعتمادهم لأشد أنواع العقاب والعنف والرعب ضد رعيتهم بوصفهم «عبيداً» عند الحكام الفراعنة وغيرهم من الحكام الآلهة.

في نقده لهذا الاتجاه يذهب براين تيرنر في الاستشراق ومشكلة المجتمع المدني في الإسلام إلى مناقشة الأساس الموضوعي لادعاء فرادة الغرب وعلاقته بالجمود المزعوم للشرق، إذ إن علم الاجتماع الغربي يرى أن المجتمعات الإسلامية افتقدت وجود مؤسسات مستقلة لمجتمع برجوازي أهلي يمكن أن يؤدي تطوره في النهاية على سبيل المقارنة مع الغرب إلى تحطيم تسلط الإقطاع (كنمط تقليدي) وتشبيد المرحلة الرأسمالية والدخول بالحدثة. ويمكن تحديد وجهة النظر الاستشراقية عن المجتمع الآسيوي في فكرة أن البناء الاجتماعي للعالم الشرقي تميز بغياب تاريخي للمجتمع المدني، أي بغياب وجود شبكة من المؤسسات التي تتوسط بين الفرد والدولة. ولقد كان هذا الغياب الاجتماعي هو الذي هيأ الظروف للاستبداد الشرقي كمنط مستدام، والذي كان الفرد في ظله يجد نفسه معرضاً لحكم المستبد الاعتباطي دائماً، وهو ما يفسر فشل التطور

---

Karl Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 1957).

(17)



الاقتصادي الرأسمالي وغياب الديمقراطية السياسية خارج أوروبا. ورغم أن فكرة غياب «المجتمع المدني» في مجتمعات «الاستبداد الشرقي» قد تم صوغها بالإشارة إلى آسيا ككل، فإنها أدت دوراً بارزاً في تحليل المجتمعات الإسلامية، ليس في الخطاب الاستشراقي فقط، بل عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أيضاً، وفي الخطاب الماركسي على حد سواء.

ومع تصاعد دور المختصين بالعلوم الاجتماعية في دراسات الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الذي ترافق مع الاتجاه الذي تبنى دراسة «المناطق»، فقد كان الحقل الاستشراقي التقليدي يميل إلى اعتبار الحضارات التي يدرسها ساكنة، غير قادرة على التغيير، بينما ذهب الافتراض القائل بأن دراستها على أساس «المناطق» الجيوسياسية ينقل بؤرة البحث إلى ديناميات الصراع والتغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم المعاصر بما يفضي إلى فهم أفضل وأعمق وأكثر فائدة في صناعة السياسة. كان هذا الانتقال والتحول إلى دراسة المناطق بمثابة المنعطف المعرفي من الاستشراق الديني إلى الاستشراق الأيديولوجي والسياسي والقومي. وقد تسابقت الجامعات الأمريكية ومركز البحث على دعمه وتقديم المنح والتمويل الطائل لبرامجه الواسعة وبخاصة لأبحاث الدكتوراه الخاصة بها، وذلك لارتباطها بمجالات الأمن القومي. من هنا ولد الاهتمام الواسع بدراسات الشرق الأوسط كوريث أكاديمي حديث للاستشراق بعد الحرب العالمية الثانية.

أغلب باحثي هذا الاتجاه تبنوا منظور الانقسام الحداثي مستندين إلى التنظير الغربي الشهير حول نموذج (حداثة/تقليد). فالمجتمع التقليدي في النموذج الفيبري الشهير السائد في الغرب هو (ريفي/ زراعي تسوده علاقات قرابة - مع غلبة الانتماء الديني - والمكانة تحدد لها علاقات الأسرة والدور الاجتماعي، السلطة السياسية فيه هرمية وسلطوية وشبه فردية وأبوية وذكورية...) في مقابل نموذج المجتمع الحديث (الصناعة، النمو الاقتصادي، الكفاءة، الإنجاز، الجنسية، المواطنة، العقلانية، الديمقراطية، المساواتية... إلخ). وقد عُدد هذا التصنيف أساساً للتحليل والتفسير، وهم في هذا يلتقون مع المقاربة الاستشراقية كونهم ينطلقون من خلفية مشتركة تضع «فرضية» التناقض الجوهري بين الشرق التقليدي المتخلف والغرب الحديث المتقدم في أولوياتها. في الغالب مال أنصار التحديث إلى اعتبار المجتمعات التقليدية ذات «جوهر» ثابت على خلاف الغرب الحديث المتقدم، وهي - أي المجتمعات التقليدية - تفتقر إلى المؤسسات والديناميات الداخلية التي تسمح أو تقود إلى تحولات اجتماعية عميقة بدون تدخل ومساعدة خارجية.

وُجّهت انتقادات متعددة لتوجهات التيار الذي يتبنى المنظور الجوهري للثقافة، وينطلق من نظرية التحديث في تحليلاته. وكانت دراسات روجر أوين التي اعتمدت منهج التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي مدخلاً مهماً لنقد الافتراضات التي جعلت المستشرقين يفرضون وحدة اصطناعية على عالم يمتد من المغرب إلى إندونيسيا، تهمل التباينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى. ومنذ أواسط السبعينيات صدرت مجلة **دراسات الشرق الأوسط** اللندنية، وكتب في افتتاحيتها طلال أسد وأوين عن هذا الاتجاه النقدي المتنامي في مواجهة دراسات الشرق الأوسط ذات الدوافع السياسية. واستمرت المجلة بالصدور معبرة عن هذا الاتجاه إلى أن توقفت أواخر الثمانينيات بعد أن نجحت في توليد تيار نقدي أوسع بين المهتمين والباحثين وطلبة الدراسات العليا من الشباب.

يبدو الإرث الاستشراقي ثقيلًا في ميدان السوسولوجيا كما هو في الأنثروبولوجيا، إذ إن مجموعة من المفاهيم المفتاحية لا تزال تمثل أساساً للتحليل المرجعي في المقابلة الأيديولوجية الاستشراقية بين الشرق والغرب، وهي قد تسربت بصياغات مقنّعة إلى العلوم الاجتماعية حتى يمكن القول إن العنصرية لا تبدو متراجعة إلا لأن صيغتها ومنظومتها وأشكالها قد تغيرت من منظومة تقوم على العرق (البيولوجيا) إلى أخرى مرتكزة شكلاً على الثقافة ومضموناً على الأيديولوجيا، فهي في صيغتها الأولى ترتكز على إبراز الاختلافات الحيوية (البيولوجية) بين الأعراق حيث يقف الدم والمورثات (الجينات) خلف إشكال التباين والتمييز في لون البشرة كمضمون حقيقي للاختلاف. وبالتالي فالشعوب الأخرى والمختلفة باللون، تعدّ بصورة أو بأخرى من طينة أقل إنسانية. هذه المنظومة الفكرية تقوم على خلل أبدي غير قابل للتغيير وتستند إلى متغير طبيعي ثابت يعتمد إلى تأييد النزعة العنصرية. وحينها كانت النزعة المضادة للعنصرية التي قامت في الغرب في ردّها على هذا الموقف العنصري ترفض فكرة التمييز العرقي وترد الاختلاف بين الأعراق والتباينات إلى فروق تؤسسها قوى وبنى اجتماعية وثقافية. تلك هي عنصرية ما قبل الألفية الثانية والمنطق المضاد لها الذي أثبت تفوقه وإنسانيته.

إلا أن عنصرية القرن الحادي والعشرين مختلفة من حيث المفهوم والمدلول، فهي تعبّر عن نفسها من خلال منظومة جديدة تتأسس تحت أعيننا معتمدة مفاتيح مفهومية جديدة لإعادة إنتاج الكراهية والخوف والتفوق والاستعلاء الغربي من جديد.

هذه المنظومة العنصرية الجديدة تقرّ بأن الأعراق لا تؤلف متغيراً ثابتاً طبيعياً ودائماً للتباين بين البشر والتمييز بينهم، وتعترف بأنه لا مبرر أخلاقياً للعزل والفصل والتصنيف

على أساسها وبأن الطبيعة يتعدّر فصلها إلى أعراق دنيا وعليا. وهي تسلّم أيضاً بأن سلوك الأفراد وقابلياتهم أو ملكاتهم ليست نتاج دمائهم ومورثاتهم (جيناتهم)، بل هي مترتبة على انتمائهم إلى «ثقافات مختلفة محددة تاريخياً». وبالتالي فالتباينات ليست ثابتة وغير قابلة للتغيير، بل هي آثار مترتبة على التاريخ الاجتماعي. تكاد مقولات عنصرية القرن الحادي والعشرين تقول الكلام نفسه الذي كانت تقوله حركات معاداة العنصرية التي نشأت في القرن العشرين، وهذا ما يمكن أيديولوجيا الهيمنة الغربية من أن «تتقنّع» وتقدم نفسها وكأنها بريئة تماماً من العنصرية.

يطلق إيتيان باليار على عنصرية القرن الحادي والعشرين الجديدة اسم «العنصرية التفاضلية»، عنصرية دونما عنصر أو عرق، بحيث يجري تمكين «الثقافة» من الاضطلاع بالدور الذي كانت البنية الحيوية (البيولوجيا) ممثلة بالأعراق والإثنيات تضطلع به. ليس الموقف (الثقافي) كنظرية تباين وتراتب اجتماعي أقل «جوهرية» من نظيره العرقي (البيولوجي)، وهو يؤدي عملياً إلى إرساء أساس نظري لا يقل رسوخاً لعملية الفصل والعزل العنصرين. وهذا ما يجعل جدار الفصل العنصري الذي تبنّته إسرائيل لعزل الفلسطينيين وفصلهم، مفهوماً ومقبولاً في أمريكا، ذلك أن العنصرية الجديدة «الحضارية» والثقافية هي نظرية عزل وفصل بقدر ما هي نظرية ترتيب أو تسلسل. إنها تعتمد على الإقصاء وتعتمد دوماً إلى إلباس ثوب «الأخر» لشخص أو جماعة معينة.

الهوية العنصرية القديمة مرتاحة الضمير، إذ ليس ثمة أي خارج، ليس ثمة أناس على الضفة الأخرى، وبالتالي ما من أحد يجري استبعاده. لكنها بمنظومتها الثقافية الجديدة عاجزة عن طرح أي أوجه اختلاف جوهرية بين أعراق البشر، لذلك هي غير قادرة على الانطلاق من أي إقصاء أو استئصال للأخر. إنها عنصرية قلقة، مضمرة، العنصرية التفاضلية الجديدة لا تبادر إلى طرح التباينات العرقية كاختلاف في الطبيعة، بل تسوقها دائماً على أنها تعبير عن اختلاف في الدرجة تارة، والخصوصية الثقافية تارة أخرى، وهو ما يجعل آليات الإخضاع والهيمنة داخلية في منظومة الممارسات السياسية اليومية، وهي بهذا أكثر مرونة وحركة، لكنها مؤهلة أكثر لخلق سلاسل هرمية عرقية وثقافية تكون مع ذلك مستقرة وقاسية.

#### 4 - الإسلامولوجيا والبحث عن براديجم

في سياق هذه التطورات والتحويلات جاء الاهتمام بدراسة الإسلام السياسي في الغرب متزامناً مع سلسلة من المعطيات تبدأ مع اندلاع الثورة الإيرانية وما تلاها من أحداث عنف

في بعض البلدان وغيرها من الأحداث مطلع الثمانينيات. لكن الأهم من ذلك أنه لا يمكن تفكيك بنية هذا الاهتمام وطبيعته وقراءة رموزه ودلالاته من دون تحليل الإطار السياسي والاستراتيجي الذي نمت فيه مثل هذه الدراسات وتخصصت فيه مراكز أبحاث شهيرة، حظيت بمحافظ تمويلية معتبرة وتغطية إعلامية موازية لا يستهان بها.

والواقع أن الاهتمام الغربي الأمريكي والأوروبي لا يمكن تنميته في تصورات مسبقة محددة تعتمد قراءة واحدة تختزل ما عداها من قراءات، ذلك أنها، وللإنصاف، تنوعت على عدة اتجاهات، بحيث يمكن القول إن القارئ المتمقق بما أنتجه الباحثون الغربيون من دراسات على المستوى الأكاديمي والإعلامي والرسمي سيجد نفسه أمام كم هائل من الدراسات والأبحاث والتقارير فضلاً عن أوراق العمل وتقديرات المواقف التي تدخل في إطار «الاستشراف المستقبلي»، والتي أنتجها باحثون متخصصون حظيت كتاباتهم نسبياً بقدر كبير من الاهتمام. هذا لا يعني إغفال الدور الذي أدته مجموعات اللوبي الصهيوني في صناعة الإسلاموفوبيا والخوف من الآخر المسلم وخلق نوع من التطابق بين الإسلام والإرهاب، ثم بين الإرهاب والمقاومة، حيث أوكلت إلى نخبة من الباحثين والخبراء ومراكز البحث مهمة تسويق مثل هذه الأفكار التي تبنتها الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ثم جاءت بعدها أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لترسخ تلك الصور النمطية التي عمل عليها هؤلاء.

صحيح أن مستشرقين أمريكيين بارزين تبنا هذه الرؤية الإقصائية نفسها منذ التسعينيات، ودافعوا عنها بقوة في كتاباتهم، ومنهم برنارد لويس صاحب نظرية «التفكيك وتسخين الأزمات» ودانيال بايبس في كتابه **في طريق الله: الإسلام والسلطة السياسية**، وإيمانويل سيفان في كتابه **الإسلام الراديكالي**، ثم كتابات جوديث ميلر في **دراستها تحدي الإسلام الراديكالي**، وبنجامين باربر في كتابه **الجهاد في مواجهة عالم ماك**، ثم مارتن كريمر في كتابه **الصحة العربية والإحياء الإسلامي: سياسة الأفكار في الشرق الأوسط**، إلا أن الصحيح أيضاً أن هذه النماذج لا تختزل الرؤية ولا تتفرد بالمشهد على الرغم من تسليدها الإعلامي في مرحلة من المراحل. بالتوازي مع ذلك شهدنا ذلك الترويج الإعلامي الأمريكي لأطروحة فوكوياما عن **نهاية التاريخ** صيف 1989 وحديثه عن انتصار الليبرالية النهائي في إثر سقوط الاتحاد السوفياتي ليتابع بعده صمويل هنتنغتون في أطروحته عن «**صراع الحضارات**» 1993 مركزاً على أن المشكلة هي في الإسلام وليست في الأصولية لأن الإسلام يتعارض مع الديمقراطية وثقافة الغرب ومنظومته الأخلاقية.

هذه الكتابات، وغيرها، التي جاءت ضمن تحولات كبرى في المشهد العالمي، لم تكن خارج سياق التوظيف الأيديولوجي في حقل الدراسات الشرق الأوسطية. وعلى الرغم من أنها تصدرت الصورة الإعلامية فهي تعرضت لانتقادات منهجية كثيرة من داخل المؤسسة الأكاديمية حيث برزت أسماء لامعة تخصصت في دراسة الظاهرة الإسلامية وقدمت حولها مراجعات أكثر عمقاً وموضوعية، نذكر منها ريتشارد دكمجيان وفريد هاليداي وجون إسبوزيتو وغراهام فولر، وسنشهد مع الجيل الثاني ولادة مجموعة من الباحثين الشباب أكثر التصاقاً بالميدان والبحث الحقلّي وتقنيات العلوم الاجتماعية.

والواقع أنه يمكن تصنيف ما كتب حول الإسلام والإسلام السياسي، مع شيء من التحفظ، ضمن ثلاث فئات: الأولى تتمثل بالدراسات الأكاديمية التي تهتم بالظاهرة الإسلامية كموضوع للدراسة وفق منهجية علمية وتوثيق موضوعي بغض النظر عن النتائج التي يتم التوصل إليها، والثانية تتمثل بالدراسات الوظيفية التي تشبه التقارير الوصفية التي تكتب استناداً إلى خلفية سياسية محددة وتلبية لحاجات ظرفية مضمرة تحدها مراكز البحوث في أغلب الأحيان، والثالثة تتمثل بالدراسات الإعلامية التسويقية ذات الطابع الشعبي، التي تتنافس لكسب الرأي العام. ولكل من هذه النماذج رواد وباحثون متخصصون، ومن الضروري عدم الدمج بينهم في سياق التحليل الذي يدرس الإنتاج البحثي الأكاديمي.

إلا أن ديناميات أخرى وجدت طريقها للنفاذ في حقل الدراسات الخاصة بالإسلام السياسي في أوروبا، وهي الأقرب إلى الميدان الملهب، وذلك على يد مجموعة من الباحثين الشباب تغلب عليهم النزعة اليسارية (ميشيل سورا، أوليفيه روا، جيل كيبييل، فرنسوا بورغا) ساعدتهم خبرتهم وخلفيتهم هذه على التركيز على الإسلام الحركي، أكثر من التاريخي أو العقدي، وكان الإسلام الحركي في صعود سريع يستقطب الأقسام من مختلف الاتجاهات، وبخاصة مع اندلاع الثورة الخمينية في إيران، وبداية الجهاد في أفغانستان، ونجاح الإسلاميين المصريين في قتل رئيس بلادهم أنور السادات، حيث تصاعدت الأطروحة الإسلامية السياسية لتحل المشهد في مصر وشمال أفريقيا، فانفرد بعضهم بمسار أو منطقة صارت موضوع اهتمامه الأبرز؛ فكتب روا عن الإسلام والحدثة السياسية في معركة الجهاد الأفغاني، واشتغل كيبييل على معركة النبي والفرعون في مصر، وصك بورجا عنوانه الإسلام السياسي صوت الجنوب وكتب سورا عن ... إلخ. أهم ما يجمع هؤلاء من الناحية المنهجية هو تهميشهم للبعد الديني في التحليل وتركيزهم على البعد السوسيولوجي والسياسي في قراءة مسار الحركات الإسلامية التي صاروا ينعتونها

بالإسلام السياسي بدلاً من الحركات الأصولية، ذلك أنها حركات سياسية اجتماعية بامتياز في نظرهم؛ والدين بالنسبة إليها مادة قابلة للتوظيف أيديولوجياً يستخدم في معركة التغيير الاجتماعي والسياسي، وبتعبير بورغا، لغة يتحدث بها الإسلاميون لكن محرّكهم - في رأيه - هو الرغبة في التمرد على سيطرة الشمال.

من جهته قدم أوليفييه روا مجموعة من الأبحاث المهمة كنماذج عن هذا الاتجاه الجديد لعل أبرزها كتابه **فشل الإسلام السياسي** <sup>(18)</sup> الذي قدم فيه الذي تضمن أطروحة لا تزال قابلة للنقاش، وكذلك كتابه **عولمة الإسلام** <sup>(19)</sup> الذي قدم فيه أفكاراً سجالية وخلافية جديدة؛ فهو يقول مثلاً إنه في الوقت الذي يتعمق الدين والتدين بين المسلمين في دولهم الوطنية وحتى في أوساط جواليهم في الغرب، فإن الحركات المتطرفة تساعد عملياً على فصل الدين عن الدولة وعلى علمنة الحياة السياسية. فهذه الحركات لم تعد تنتمي إلى أي جغرافيا محددة أو دول معينة بل هي معولمة تجوب العالم وتضرب بعنفٍ أعمى لا هدف له، أما في البلدان الإسلامية نفسها فيرى المؤلف أن الحركات الإسلامية المعتدلة صارت أكثر وطنية وديمقراطية من ذي قبل ومنخرطة في العملية السياسية، وأن إعاقة الديمقراطية لا تأتي دوماً من قبل الإسلاميين بقدر ما تأتي أيضاً من قبل النخب العلمانية الحاكمة والمدعومة من الغرب.

أما جيل كيبيل فهو من أبرز الوجوه في هذا المجال أيضاً وصاحب إنتاج غزير، وقد صدرت له مجموعة دراسات مهمة بدءاً من **النبي والفرعون** إلى كتابه **الجهاد** <sup>(20)</sup> الذي يعدّ من أنضج كتبه والأطروحة المركزية التي يحتويها يتكئ في تأويلها على مفاهيم سوسولوجية نجد معالم بعضها عند ماكس فيبر (في ما يتعلق بالدين والمدينة ودور المؤسسة الدينية) وعند بيار بورديو (في ما يخصّ «الحقلين» الديني والسياسي)، والأطروحة هذه هي التي تشرح مكونات التيار الإسلامي وتبحث في الفئات الاجتماعية والثقافية التي حملت لواءه، حيث ترى أن هذا التيار تكوّن من ثلاث قوى هي الشباب المدني الفقير، والطبقة الوسطى المتديّنة، والإنتلجنسيا الإسلامية.

في المقابل، يقدم فرانسوا بورغا الإسلام السياسي كـ «دينامية تاريخية» باتت أماننا مباشرة ويتوجب بالتالي قبولها والتعامل معها أو مع ممثليها «المختلفين والمتنوعين بشدة» معاملة متساوية وندية. الإسلام السياسي، في رأي بورغا، هو «الرد الحداثي على

Olivier Roy, L'échec de l'Islam Politique (Paris: Seuil, 1992).

(18)

Olivier Roy, L'Islam Mondialisé (Paris: Seuil, 2002).

(19)

Gills Kepel, Jihad: Expansion et déclin de l'islamisme (Paris: Gallimard, 2000).

(20)

مشكلات الحداثة»، ما يعني أنه عامل تغيير وتحديث يمكن الاعتماد عليه في المجتمعات المسلمة. وتمثل هذه النقطة، كما يرى جليبر أشقر في دراسته عن الاستشراق الفرنسي، أحد الأعمدة الثلاثة لفكر بورغا إلى جانب عنصرين آخرين هما: الإقرار بأن «الدين الإسلامي» كلغة وثقافة يمثل جوهر الشعوب المسلمة من جهة، وبأنه ثمة استمرار وليس قطيعة بين الدين وبين تجارب التحديث السابقة (اشتراكية وقومية) التي يعاب عليها أنها نهلت من لغة «غربية» المنشأ.

يلحظ قارئ أدبيات الإسلام السياسي في أوروبا نفاذها إلى العلوم الاجتماعية ومنهجياتها الحديثة بعمق واعتمادها على مقاربات تحليلية ذات طابع تركيبي يحاول أن يتخلص من عبء الإرث الاستشراقي من جهة، وأن يقدم قراءة علمية تعتمد على دراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية بكل تعقيداتها من جهة أخرى، وهو لا يكتفي بذلك بل يقدم أطروحته وأفكاره على هيئة نظريات استقطبت ولا تزال تستقطب الاهتمام حتى على المستوى العربي والإسلامي أكثر فأكثر.

في هذا الكتاب، نعرض لبعض هذه المحاور والإشكاليات وناقشها ونخصص لها بعض الفصول (الرابع والخامس)، ونقوم بتفكيك مقولاتها ونقدها وبخاصة عند البحث في سوسيولوجيا الإرهاب والعنف والتطرف والسجال الحاصل بين الباحثين حولها وتفسيراتهم المختلفة والمتناقضة لأسبابها وحيثياتها. وهو ما ينطبق على أطروحة ما بعد الإسلام السياسي التي قام بتطويرها آصف بيات اعتماداً على أبحاث أوليفيه روا، والتي يرى فيها حالة تحول تنبثق من ذلك الظرف الاجتماعي والسياسي الذي يلي محاولات الإسلام السياسي التقليدي تقديم صفات الخلاص الجاهزة والفاشلة، حيث يستنفذ جاذبيته وطاقته ومصادر شرعيته حتى بين كثير من مؤيديه، فيعبر عن نفسه بأساليب غير منتظمة في الأطر الكلاسيكية للحركات الاجتماعية المعروفة، وهو ما يطلق عليه بيات «اللاحركات»، وهذا ما يجعلها غير خاضعة للضبط والتوجيه، وهي بنفس الوقت ليست حالة تحول فقط بل هي مشروع لا يقوم على أسس فوضوية، بل يمثل محاولة واعية لوضع تصور واستراتيجية لمنطق وطرائق تتجاوز منظومة «الإسلام السياسي» في المجالات الاجتماعية والسياسية، والثقافية انطلاقاً من الوعي بأوجه القصور والخلل الكامن فيها. إنها مشروع يعي ضرورة إعادة إنتاج ذاتها وهويتها وأساليب عملها، ووضع التصورات المنطقية والاستراتيجيات الفعالة التي يمكن بها تجاوز الحالة السابقة التي أوصلتها إلى طريق مسدود.

في الحصيلة المقارنة «المابعدية» محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأساً على عقب، وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلاً من الواجبات، والتعددية بدلاً من

السلطة الفردية، وربط النص الثابت المقدّس بالزمن التاريخي المتحرك، والمستقبل بدلاً من الماضي. إنها تريد عقد مزاجية للإسلام مع حق الفرد في الاختيار والحرية، ومع الديمقراطية والحدثة، وكسر احتكار الحقيقة الدينية وهو ما يلخص البنات الأساسية التي تقوم عليها هذه الأطروحة التي تسعى لتقديم بارديغم جديد و«نموذج تحليلي» يريد أن يقدم تفسيرات لمجموعة من التحولات التي أصابت الحركات الإسلامية والمجتمع الذي تتحرك فيه، فضلاً عن طموح مبالغ فيه للتنبؤ بمساراتها المستقبلية. لذلك انطلقت مجموعة من الدراسات والأبحاث على هذه الخلفية، وبعضها كان مفيداً وصالحاً ليكشف عن تحولات جوهرية بين الإسلاميين نحو الحقوق المدنية، فدرست إسلام السوق الملبّرل (هايني 2007) وتحولات السوق المعولم (توغال 2009) والنسوية الإسلامية (مير حسيني 2002) وقضايا المرأة والسياسة في إيران (كيان 1997) والموضوعات المتعلقة بالأقليات (باك 1999) والصوفية المهمشة (فان ديس بوس 2007) وتحولات الأغنية والموسيقى الإسلامية، والأشكال الجديدة للتعبئة والمشاركة بين الشباب (هيريرا وبيات 2010) وظاهرة الدعاة الجدد والإعلام الديني وإعادة الأسلمة وما يعرف بدراسات الأرتوبراكسيس (الحجاب والصلاة ومظاهر اللباس والطعام الحلال وكل أشكال التديّن المظهري ونمط العلاقات المرافقة له... إلخ)، بهدف إظهار الأنماط الجديدة الصاعدة من الإسلاموية المتعارضة مع الطبيعة الشمولية لمشروع الإسلام السياسي بصيغته الكلاسيكية بالإضافة إلى سيل من الأبحاث والدراسات اللافتة للنظر.

في الواقع نجح الأكاديميون الغربيون في تظهير صور وأنماط جديدة نامية من الحراك الإسلامي لكنهم بالغوا كثيراً في المراهنة على أطروحة فشل الإسلام السياسي والتعويل على انبثاق مسارات «مابعدية»، وقد بقي فرنسوا بورغا وآلان روسيون من المشككين بالأساس في هذه الفرضية وكتبوا في هذا الأمر محدّرين من هذا الإفراط. اللافت أن تداعيات هذه النظرية بين الأكاديميين المسلمين العرب كانت محدودة، فعدا الراحل حسام تمام الذي تأثر بها في البداية وعمل مع باتريك هايني عليها، قلة هم الذين اعتمدوها كإطار مرجعي. ومع ذلك توصل تمام بعد سنوات إلى التحذير من الطبيعة الاختزالية لهذه الأطروحة.

بالعموم جاءت الانتفاضات العربية بمحاولات تغيير جذية في البنية السياسية، تخرق ما هو سائد دون اللجوء إلى العنف في البداية، إلا أن الفاعلين في الحراك الإسلامي الجديد وجدوا أنفسهم محاصرين وعالقين بين منطقتين: الأول تقدمه الأنظمة الاستبدادية ومنطقها الشمولي وتغوّل ومؤسساتها الأمنية من جهة؛ والثاني يتمثل بتنامي تأثير التيارات



الإسلامية المتشددة ومنطقها الحصري معطوفاً على تدخلات خارجية ذات شهية مفتوحة من جهة أخرى. خرجت تونس من هذا المأزق بأقل الأضرار، إلا أن الحصيلة كانت سلسلة طويلة من الإخفاقات، تبدأ بتجربة مصر ولا تنتهي بالمقتلة السورية العراقية، وفيها يعتقد كل من النقاد والمدافعين عن مرحلة ما بعد الأسلمة على حد سواء بأن ما يسمى الربيع العربي يثبت أن نظريتهم على حق.

في هذا الكتاب نستكمل مشروعنا البحثي الذي بدأناه منذ سنوات في كتاب **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**<sup>(21)</sup>، تابعناه بكتابٍ ثانٍ بعنوان **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**<sup>(22)</sup>. وإذ تشكل المقاربة السوسيولوجية لإشكالية الهوية الثقافية محور هذه الكتب، فهي لا تكتفي بتناولها على خلفية العرض والتحليل النظري، بل تعتمد إلى النقد والتفكيك لأبرز الأدبيات العلمية والأكاديمية المعاصرة التي تناولتها، وذلك ضمن محاولة لتوظيف ذلك الإنتاج الضخم ومفاتيحه النظرية لتحليل كل الأبعاد المتعلقة بإشكالية الهوية وما تطرحه على العقل العربي من تحديات.

هذا الكتاب، إذ يتألف من خمسة فصول لتحليل الأشكال الجديدة والتحويلات التي أصابت حقل الدراسات الإسلامية في الغرب، لا يدعي تقديم مسح كامل حول الحقل التي يتناولها ولا حتى يطمح إلى ذلك، وليس من مهمته التحقيب والتأريخ للتطور الذي أصاب مدارسها وطرق مقاربتها لمادتها وموضوعاتها، فتلك مهمة تفيض عن حاجة البحث وضروراته المنهجية، فضلاً عن أنها تتخطى القدرة الفردية بقدر ما هي شاقة ومرهقة.

على وجه الدقة يكمن الهاجس المعرفي وراء إشكالية هذا الكتاب في محاولة الإجابة عن سؤال: هل فعلاً ثمة بنية عميقة، بلغة تشومسكي، تساهم في تكوين صورة «الآخر» في الفكر الغربي؟ وهل من الممكن كشف ملامحها وآليات اشتغالها الواعية واللاواعية - وهي الأهم بطبيعة الحال - في إنتاج وإعادة إنتاج خطابه عن الآخر «المسلم». وبالتالي كيف تمارس الأيديولوجيا مكرها في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا بعد أن سقط الاستشراق، قديمه وجديده، في فخ صناعة المغايرة وأدلجتها. البحث في هذه المسائل يتطلب حفريات معرفية تتبع تلك التحويلات التي طرأت على «النظام المعرفي» الذي

(21) صدرت طبعته الثالثة، المزيدة والمنقحة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، عام 2016.

(22) صدرت طبعته الثانية، المزيدة والمنقحة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، عام 2019.

يمثل الآخر في ثقافة الغرب منذ أن بدأ الاستشراق، كمعرفة وسلطة بالأفول، أو بالتحول نحو الأنثروبولوجيا، أو على العكس، منذ أن اكتسحت الأنثروبولوجيا ومعها العلوم الاجتماعية وتقنياتها الحديثة ومناهجها التحليلية الحقول التي كان الاستشراق ومؤسساته العريقة يحتكر فيها معرفة الآخر ويختزلها ويعيد إنتاجها وتشكيلها.

في مثل هذه الدراسات نحتاج إلى «التفكيك» حسب مقارنة دريدا، وإلى «الحفر» حسب منهج فوكو، وإلى تحديد «الرواسب والمشتقات» حسب منهجية فيلريدو باريتو فضلاً عن «إعادة البناء» على طريقة بيار بورديو، وهي عمليات معرفية متكاملة ومركبة لا بد منها للخروج من التعميمات المبسطة والاختزال المتعسف وإطلاق الأحكام المعيارية التي غطت تراكماتها الصورة الموضوعية لهذا «الآخر المسلم» وأحلت مكانها صورة تخيلية، مُتمثلة، صُنعت بإتقان وحرفية عالية، تسلحت بالعلم والحداثة، لذلك لم تنفع معها مدارس النقد ما بعد الاستعماري (Post-Colonial Criticism) ولا حتى منهجيات التحليل والنقد ما بعد الحداثي (Post-Modern Criticism) في تنظيف العقل الغربي من الترسبات الثقافية العميقة، على الرغم من أنها قامت بتهشيم المقولات الحداثوية حول أسطورة المركزية الغربية وادعاءاتها التمديدية والعقلانية والمساواتية، وهي ادعاءات أصبحت مع أطروحة «النسبية الثقافية» محل مراجعة شاملة. لذلك بقيت إشكالية المغايرة تجاه الآخر المسلم والفرادة الغربية محكومة ومحبوسة في إطار تلك التمثلات، وهي رغم التطورات الهائلة في العلوم الإنسانية ومدارسها النقدية لا تزال في كثير من أوجهها المعيارية مترسبة وراسخة على مستوى الخطابات والتمثلات والصور المتداولة، تظهر بقوة وفعالية حيناً، وتخبو وتراجع في بعض الأحيان، وهي في الحالتين تمثل جزءاً حياً من عناصر تمثل الخطاب وبنائه تجاه الآخر المسلم المختلف في الغرب.

يسعى هذا الكتاب في تفكيكاته وحفرياته إلى الكشف عن جذور تلك التمثلات التي أصابت «الآخر المسلم» وعن أصولها وأشكالها وآليات اشتغالها وتحولاتها مع تطور العلوم الإنسانية ومناهجها ومدارسها، وهو مسعى يمكن القول بأنه بحث في جينالوجيا المغايرة. وفي مثل هذا العمل تبدو المقاربة المتداخلة الحقول المعرفية (Interdisciplinary Approach) ضرورية لفك شيفرة حقل تضافرت اختصاصات متعددة لتشكيل مفاهيمه ونماذجه التحليلية، بدءاً بالاستشراق والتاريخ والفلسفة وعلم السياسة، إلى الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والسيميولوجيا وغيرها من العلوم المساعدة التي ساهمت في تشييد وبناء صورة الآخر المسلم وتمثله فكرياً ومجتمعياً وأفراداً، تمثلت أضيف عليه سماتٍ جوهرانية ثابتة تخالف حقيقته الموضوعية.

في مثل هذه الدراسات تبقى إشكالية الحديث عن «الآخر» في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، كما كانت في الفلسفة منذ هيغل، حديثاً عن «الذات» بمعنى ما؛ فالعلاقة مع الآخر تفصح عن الدور الذي تؤديه الذات في هذا العالم. إنها تحدد من نكون بقدر ما ترسم معالم «الهوية» التي لا توجد إلا بالتماس مع «الغيرية». ينطبق هذا على المدرس والدارس معاً. هكذا حدد الغرب دوره وبنى أطروحته عبر الاستشراق، راسماً حدود هويته من خلال تشكيله لصورة «آخر» كانت ضرورية لاستكمال ملامح هوية غربية صاعدة، مثل هذا حدث ويحدث بأشكال وصور مختلفة مع الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا ومناهج دراستها لـ «الآخر» ومقاربتها لإشكالياته ومجالاته وثقافته، وبخاصة بعدما أصبحت معرفة الآخر مع العولمة «بنية وعي لازمة وضرورية» للتفسير والتحليل.

# الفصل الأول

## الاستشراق... جينالوجيا المغامرة وإعادة تشكيل الآخر

بدأت المساجلات والمناظرات حول الاستشراق تفعل فعلها في الساحة الثقافية العربية منذ ستينيات القرن الماضي، ومرد ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أهمية الموضوع وحساسيته وما ينتج من مناهجه من دراسات وأبحاث ساهمت في صناعة صور متخيلة عن الشرق صبّت جميعها في تلك المناقشات القديمة - المتجددة حول علاقة الشرق بالغرب وما ينتج من هذه العلاقة من خطابات متبادلة تعبر عن أوجه الصراع والتضاد أحياناً، كما تعبر عن أوجه التلاقي والتفاعل الحضاري أحياناً أخرى. والمتابع لتلك المساجلات يلحظ تقصيراً على المستوى السوسيولوجي في دراسة الاستشراق، فباستثناء عمل أنور عبد الملك<sup>(1)</sup> المنشور في مجلة ديوجين عام 1963، الذي أثار وقتها ردود فعل كثيرة، وبعدها كتاب إدوارد سعيد<sup>(2)</sup> عام 1978 ومن ثم دراسة هشام جعيط<sup>(3)</sup>، فإن الدراسات المعمقة في تحليل تطور البنى المعرفية الاستشراقية وربطها بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وبالتطور التاريخي كانت نادرة.

من هذا المنطلق نطرح هذه الأفكار التي هي مجرد محاولة أولية لتحليل الأطر الاجتماعية والمعرفية لنظرة الآخر الغربي عبر تطورها التاريخي وتحولاتها المنهجية والمعرفية مع قراءة نقدية لأبرز أطروحات هذا المنحى في التفكير، وأبرز المقاربات النقدية

---

(1) انظر: أنور عبد الملك، «الاستشراق في أزمة»، الفكر العربي، العددان 22 - 23 (1983).

(2) إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981).

(3) هشام جعيط، أوروبا والإسلام (بيروت: دار الحقيقة، 1980).

للموضوع، وهي محاولة تركز على التحولات النبوية الأخيرة التي أصابت حقل الدراسات الإسلامية وبخاصة بعد أن اقتحمتها نظريات الأنثروبولوجيا والسوسولوجيا الحديثة ومفاهيمها فضلاً عن تقنياتها المتعددة في البحث الميداني والاستقصاء الحقلية المباشر.

## أولاً: الإطار السوسولوجي للمعرفة الاستشراقية

التعرف إلى الآخر قضية إشكالية في علاقات البشر بعضهم ببعض، فتعدد الأعراق والألوان والثقافات واللغات يدفع نحو الالتباس والحذر، وما يعيننا هنا تحديداً تلك الديناميات التي حكمت العلاقة بين الشرق والغرب وتولد منها ما عرف بـ «الاستشراق». فقد حدث الاحتكاك عبر قوافل التجارة وزيارات الحج وغير ذلك. كما حدثت صدامات وحروب متنقلة بدءاً من الأندلس إلى الحروب الصليبية التي كانت الذروة في هذه العلاقة الصراعية في تلك القرون. فقد أدت الحركة الصليبية في عصر الإقطاع في أوروبا دوراً تأسيسياً في رسم معالم العلاقة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، حيث جسّد المشروع الصليبي النواة الصلبة لحركة عدائية عملت على تأسيس الشرخ العميق والهوة التي فصلت بين الشرق والغرب. وفي هذا السياق يدخل الزمن الصليبي في صلب العلاقة التاريخية المتوترة والعدائية التي وضعت الإسلام دائماً في حالة دفاع متواصل ضد الغرب الذي أفزعت انتصارات الإسلام وفتوحاته. إلا أن الأهداف الحقيقية للمشروع الصليبي لم تكن مجرد استجابة لضرورات دينية وسياسية، وإنما كانت في جوهرها تحقيقاً لأهداف وأطماع تجارية واقتصادية في الشرق من جهة، وتجسيداً مادياً وتاريخياً لهواجس (Phobia) أوروبية من هذه القوة المتصاعدة من جهة أخرى. فقد مثّل المسلمون بالنسبة إلى الغرب المسيحي، لفترات طويلة، خطراً قبل أن يصبحوا معضلة، بعد أن سبق والتقى في الأندلس تصادماً أيضاً<sup>(4)</sup>.

قد يبدو الدافع الرئيسي للحملات الصليبية على الشرق دينياً، إلا أن التعمق في دراسة أسباب تلك الحملات يكشف عن حقائق لا تقل أهمية، بل يحوّل هذا السبب إلى ذريعة لتغطية الدوافع التجارية والاقتصادية والسياسية الكامنة في المشروع الصليبي. وهذا ما يؤكد كثير من الباحثين والأكاديميين والمؤرخين العرب والأجانب الذين أُرخوا للمرحلة الصليبية<sup>(5)</sup>.

(4) مكسيم رودنسون، جاذبية الإسلام، ترجمة الياس مرقص (بيروت: دار التنوير، 1982)، ص 15.

(5) انظر في هذا المجال: سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية (القاهرة: الأنجلو المصرية، 1971)، وزيفريد هونكة، شمس الله تشرق على الغرب. (هذا هو العنوان الأصلي للكتاب رغم أن ترجمته العربية حملت

وعندما حاول توماس أرنولد أن يفهم العلاقة بين الحركة الصليبية وأزمة السكان «الذين ضاق عصر الإقطاع بعددهم المتكاثراً»، وفي محاولته لاستيعاب الدور المهم للموانئ الإيطالية في الحملات الصليبية والدوافع التي أقنعت أصحاب السفن بالتطوع لنقل الحجاج المقاتلين وإطالة عمر مملكة القدس؛ ولكي يفهم كل ذلك ويفسره، ناقش بعمق فرضية العامل التجاري<sup>(6)</sup> ووصل إلى تأكيد تصبح معه «أول حرب صليبية أشبه بحلف جرى بين الإقطاع الفرنسي وبين المدن الإيطالية ذات القوى البحرية»<sup>(7)</sup>. يمكن القول إن التجارة سبقت المسيحية إلى القدس، الأولى هي الغاية والثانية هي الذريعة. تبعاً لذلك ينبغي رد سببية المشروع الصليبي إلى طبيعة الصراع التاريخي بين التجمعات السياسية الكبرى بهدف السيطرة على طرق التجارة الدولية. فمع انتشار الدعوة الإسلامية والسيطرة على الممرات التجارية البحرية والبرية اندرجت الحملات الصليبية كمشروع يسعى من خلاله الغرب إلى السيطرة على الطرق التي تضمن حرية الحركة لقوافله التجارية<sup>(8)</sup>.

ترافق هذا الأمر مع نوع من الاضطهاد والفقر شهدته أوروبا عاناه الفلاحون والأقنان، أكثر طبقات المجتمع الإقطاعي حرماناً بسبب استبعاد رجال الإقطاع وتسلطهم. وقد زاد الأحوال الاقتصادية تردياً سوء المواسم الزراعية والكوارث الطبيعية والمجاعة وانتشار الأوبئة والأمراض، الأمر الذي أزهق كاهل هذه الطبقات وزاد من بؤسها. إضافة إلى ذلك، كان لفوضى الصراع الاجتماعي بسبب الحروب الداخلية المتواصلة بين الأمراء الإقطاعيين الدور الفعال في تفاقم هذه الأزمة الاقتصادية الخائفة. لقد دفعت هذه الأزمة التي سبقت المشروع الصليبي مباشرة، كثيراً من أبناء هذه الطبقات إضافة إلى قطاع الطرق والبائسين إلى المشاركة في هذا المشروع أملاً بالخلاص من ظروفها المعيشية السيئة<sup>(9)</sup>. وعلى حد تعبير فاسيليف<sup>(10)</sup> مؤرخ التاريخ البيزنطي، فقد نهب «والتر» المفلس هنغاريا في طريقه

عنوان: شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبا، ترجمة فاروق بيضون وكمال الدسوقي (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981).

(6) توماس أرنولد، تراث الإسلام، ترجمة جرجس فتح الله (بيروت: دار الطليعة، 1972)، ص 81.

(7) المصدر نفسه، ص 84.

(8) علي الشامي، «الحركة الصليبية وأثرها على الاستشراق الغربي»، الفكر العربي، العدد 31 (1983)، ص 154.

(9) انظر: ميخائيل زابوروف، الصليبيون في الشرق، ترجمة الياس شاهين (موسكو: دار التقدم، 1986)، ص 15، وعاشور، الحركة الصليبية، ص 36. انظر أيضاً: حلمي ساري، «المعرفة الاستشراقية: دراسة في علم اجتماع المعرفة»، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، السنة 17، العدد 3 (1989)، ص 187.

(10) Alexander A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire, 2 vols. (Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1970), vol. 2. (10)

إلى بيزنطة ونسيت جماعته أنها «تخترق بلاداً مسيحية، فأخذوا ينهبون ويسلبون ويعتدون على الأهالي الآمنين»<sup>(11)</sup> كما في حادثة سملين (Semlin) التي أشرف عليها بطرس الناسك وأدت إلى «وقوع مذبحه رهيبه في تلك البلدة الهنغارية، أسفرت عن مقتل أربعة آلاف من أهلها الأبرياء»<sup>(12)</sup>.

لقد هيأت هذه الظروف جميعها مناخاً مناسباً للسلطة الدينية لاستغلاله في تحقيق مشروعها الصليبي، الذي تحوّل إلى سياسة خارجية شبه وحيدة للبابوية. هذه الخلفية التاريخية تمثّل الإطار الاقتصادي والاجتماعي، بدونها لا يمكن تناول المعرفة المتعلقة بالشرق من حيث المحتوى والشكل والسياق، إلا أن سوسولوجيا المعرفة، سواء مع كارل مانهايم أو ماكس شيلر أو ماركس فيبر، لا تكتفي بتحديد البعد السوسيو تاريخي للمعرفة بل لا بد لها من ربطه بالوظيفة الاجتماعية وبالأطر الاجتماعية الاقتصادية التي انبثقت عنها والدور الذي يقوم به هذا المحتوى أو الناتج المعرفي في خدمة النظام الاجتماعي والسلطة الحاكمة فيه.

ولما كانت المؤسسة الكنسية أقوى المؤسسات نفوذاً أو سلطة في عصر الإقطاع، فمن الطبيعي أن يكون محتوى المعرفة المتعلقة بالشرق أثناء الحروب الصليبية وفي أعقابها محتوى دينياً متسقاً في مجمله مع الأوضاع الاجتماعية التي سادت مرحلة الإقطاع من جهة، والرامية إلى خدمة هذه المؤسسة الدينية/الكنيسة من جهة أخرى. ففي هذه الفترة التاريخية من تطور المجتمع الغربي شكّل الدين نظاماً اجتماعياً متكاملًا تداخلت في تكوينه عناصر اجتماعية واقتصادية وتاريخية أهلتها للقيام بوظيفة الدفاع العام لتحقيق التضامن الجماعي بين أفراد المجتمع ضد الإسلام.

انطلاقاً من هذه الخلفية لجأت السلطة الدينية الكنسية إلى تصوير الدين الإسلامي على أنه «التهديد» أو «الخطر» الذي يهدد الجماعة بوجودها ووحدتها، لذا شنت بوصفها أقوى مؤسسة معرفية حملة منظّمة ضد الإسلام والمسلمين، مصورةً الإسلام على أنه دين «رجعي» و«شيطاني» و«ظلامي» وأوجده رجل «مشعوذ» و«دجال كبير»، أما المسلمون أنفسهم فهم متوحشون «كفار» و«مهرطقون». وهكذا نجحت الكنيسة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر في تعميم معرفة وقائية تقوم على ثقافة الكراهية ضد الإسلام والمسلمين.

Ibid., p. 404.

(11)

(12) عاشور، الحركة الصليبية، ج 1، ص 25.

وعلى الرغم من أن عدداً من الرحالة والتجار الأوروبيين قد جذبهم الشرق بغناه وثروته، فتزايد عدد من تقدّم منهم بحثاً عن المغامرات أو الصفقات والمال، بل تزايدت أيضاً جنباً إلى جنب حملات التبشير والمبشرين، وسُجّل كثير من الكتابات في هذا المجال، إلا أن هؤلاء التجار والرحالة ما جاؤوا إلى الشرق إلا ومعهم أفكارهم المسبقة وصورهم الجاهزة (Pre-stereotypical Images) عن الشرق فلم يعطوا لأنفسهم الفرصة الكافية للتعرف إلى هؤلاء «الآخرين»، ولم يحاولوا فهم البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي، ولم يقوموا بأي جهد للتفاعل المباشر بينهم وبين هؤلاء الآخرين من شأنه أن يعدل حدة هذه الاتجاهات المسبقة النمطية الجامدة.

وهكذا فإن كثيراً من الصور النمطية عن الشرق كانت مُتخيلة، ومصنوعة إلى حدّ كبير بهدف ملاءمتها للحاجات الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الرحالة والتجار. لقد تحول المسلم على يد هؤلاء إلى «غني» و«قرصان» و«تاجر رقيق» فضلاً عن كونه «مهرطقاً ومتوحشاً وهمجياً» كما في الصور السابقة. كان هناك جمهور كبير يتلقف ما يكتب عن الشرق؛ والواقع أن الدراسات الاستشراقية انطلقت من هذه البيئة ومن هذا الإطار، وهذا ما يفسر الارتباط بينها وبين التبشير؛ فقد صادق مجمع فيينا (1312م) الكنسي على أفكار روجر بيكون (1214 - 1294م) وريمون لول (1225 - 1216م) اللذين كانا يعتقدان بضرورة دراسة الحجج الإسلامية المضادة للإيمان المسيحي حتى يمكن دحضها، وأنه بالتالي حان الوقت لإخضاع المسلمين من طريق التنصير كي تزول العقبة الكبيرة التي تقف في سبيل تحوّل الإنسانية كلها إلى العقيدة الكاثوليكية. وقد صادق مجمع فيينا على هذه الأفكار وأقرّ تأسيس عدد من كراسي الأستاذية في العربية والعبرية والسريانية في خمس جامعات أوروبية (باريس - أكسفورد - بولونيا - سلمنكا - أفينيون)<sup>(13)</sup>.

جدير بالذكر أن قرار إنشاء كرسي اللغة العربية في جامعة كمبردج عام 1626 نصّ صراحة على خدمة هدفين أحدهما تجاري والآخر تبشيري كهنوتي بهدف توسيع حدود الكنيسة والدعوة إلى الديانة المسيحية «بين هؤلاء الذين يعيشون الآن في الظلمات»، كما جاء في خطاب للمراجع الأكاديمية المسؤولة في جامعة كمبردج إلى مؤسس هذا الكرسي. وبمرور الزمن تحولت الدراسات العربية والاستشراقية في أوروبا عامة من وسيلة إلى التوسع والتبشير على أنواعه وأبعاده الثقافية والسياسية والتجارية، إلى غاية يختلط فيها العلم بحد ذاته مع أبعاد أخرى لا علاقة له فيها.

(13) سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ص 80.



## ثانياً: الاستشراق، التبشير، الاستعمار

شهدت هذه المرحلة من تطور المجتمع الغربي تغيراً واضحاً في محتوى المعرفة المتعلقة بالشرق وشكلها، فما حدث في أوروبا من تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الثورة الصناعية أدى إلى توليد معرفة جديدة ذات مضمون استعلائي وعدائي، وعمد إلى تثبيت الصورة السلبية السابقة عن العرب والإسلام وأضاف نوعاً من الشرعية الأخلاقية من خلال الادعاء بالرسالة والدور الملقى على الغرب بسبب تفوقه الحضاري للأخذ في يد هؤلاء المتخلفين، فظهرت مقولات «نحن» و«هم» و«غرب» و«شرق»، وهو ما عبرت عنه الثقافة الأنكلوسكسونية عبر العبارة المشهورة «عبء الرجل الأبيض» (With the Man's Burden) التي تعبّر عن التمرکز حول الذات والتي تفضي إلى أن مجموعة بشرية ما تحسب نفسها مرجعية لسائر المجموعات البشرية، وهذا يخفي شعوراً بالتفوق يتخذ في أغلب الأحيان هيئة الغطرسة وازدراء الآخر، وبالتالي يصبح التاريخ «الذاتي» إطاراً لفهم العالم والحكم عليه، وهذا ينتج سلوكاً ينطلق من معيار أن ما يصلح للذات لا بد حتماً من أن يصلح للآخر ولا بد من تعميمه.

أخذت عيوب نزعة «التمركز حول الذات» في التضخم في المرحلة الاستعمارية، وهو ما تعبّر عنه العلوم الاجتماعية بالمركزية الإثنية (Ethnocentrism) وهي النزعة التي تماهي بين الغرب والعالم وتعتبر عالم الآخرين امتداداً للغرب، بحيث تصبح السياسة الغربية تجاه الآخر مجرد سياسة محلية، تعبّر عنها أيضاً العبارة الإنكليزية الراجحة (The West and the Rest) أي الغرب والباقي، وهذا ما تمّت ترجمته عملياً في سلوك استعماري مارسه الغرب في المرحلة الكولونيالية في مختلف قارات العالم، حيث اقترن بممارسات يندى لها جبين البشرية من النهب والقتل والتهجير والعنصرية، وهي كما تبلورت في ما يعرف بالمركزية الأوروبية (Europeocentrisme) منذ عصر النهضة على فهم يقوم على اعتبار التاريخ تياراً تمدينيّاً واحداً منطلقه التراث المزدوج الإغريقي - اللاتيني واليهودي - المسيحي ومآله «وحدة الحضارة» و«وحدة التاريخ»، وهي المقولة التي يعيدها أرنولد توينبي إلى ثلاثة جذور: وهم الذات وهوم «الشرق الثابت» والتصور المسبق للتقدم بوصفه حركة تسير في خط مستقيم<sup>(14)</sup>.

(14) انظر مناقشة توينبي لمقولة «وحدة الحضارة»، في: أرنولد توينبي، دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، 4 ج (القاهرة:

المركز القومي للترجمة، 2011).

عندما أرادت السلطة السياسية للدول الاستعمارية الكولونيالية التوسع خارج حدودها الجغرافية بحثاً عن الأسواق والمستعمرات، استعانت بالتراث الاستشراقي من أجل تسهيل عمليات التوسع، وقد قدم بعض المستشرقين خدمات جلّى في هذا المجال، ووضعوا خلاصة أبحاثهم ومعرفتهم المتعلقة بكيفية التعامل مع هذا الآخر؛ بل إن بعضهم عمل في إدارة السياسة الخارجية للمستعمرات التي وفرت لهم التمويل اللازم للأبحاث والدراسات.

لقد استطاعت الإدارات الاستعمارية توظيف طاقات كثير من المستشرقين والاعتماد على جهودهم لخدمة أغراضها في ترسيخ سلطتها في المستعمرات، وأصبح العمل لدى هذه الإدارات وسيلة ارتزاقية لدى كثير من هؤلاء، حتى إنه من النادر أن نجد اسماً من بين كبار المستشرقين بقي بعيداً من لعبة تقديم الخدمات إلى حكومة بلاده في إدارة مستعمراتها.

أصبح الاستشراق مؤسسة بحثية متكاملة بدءاً من القرن التاسع عشر الميلادي وتجدد بمؤسسات ومسابرات أكاديمية ومهنية جديدة، فقد أقيمت مدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس عام 1795 إبان الثورة الفرنسية، وساعد شيخ المستشرقين الفرنسيين سلفستر دي ساسي (ت 1838م) على وضع أسس الاستشراق المنظم، ويتمثل «مفتاح الفهم البحثي للشرق بالنسبة إلى ساسي وكثير ممن أتى بعده، في الفيلولوجيا (فقه اللغة التاريخي والمقارن) والتحليل التاريخي واللغات المقارنة، والتي تمارس إلى حد كبير من خلال دراسة النصوص المكتوبة التي يُعتقد أنها تتيح إلقاء نظرة نافذة بصورة فريدة على الجوهر اللازمي لحضارة ما، كان تدريب الباحثين المتخصصين في الإسلام يمنح مكان الصدارة لامتلاك اللغة العربية والفارسية والتركية ولغات المنطقة الأخرى، فضلاً عن التقنيات المطلوبة لاستعادة النصوص وإعادة إنتاجها وتحليلها وترجمتها ونشرها في لغاتها الأصلية. كان التدريب الفيلولوجي يعدّ، في معظم الأحيان، الأمر الوحيد الضروري للتوصل إلى فهم عميق لما اعتبرته تلك المجموعة من المستشرقين بوضوح في دراستها: الحضارة الإسلامية»<sup>(15)</sup>.

لا يمكن وصم كل الإنتاج الاستشراقي بقلّة الحرفية أو ضعف المنهجية، فقد اتسمت دراساته بأداء فكري دقيق وعميق، وسخرت للقائمين بها كل الوسائل المادية والمعنوية لاستكشاف الشرق بكل تفاصيله وأسراره. ورغم بعض التحيزات العقائدية حقق الاستشراق كثيراً من المنجزات، منها أنه حفظ كثيراً من أصول التراث الإسلامي؛ فقد جمع المستشرقون المخطوطات في البلاد الإسلامية المختلفة، سواء بطريق مشروع أم غير

---

(15) المصدر نفسه، ص 130.

مشروع، ونقلوها إلى المؤسسات الأكاديمية في بلادهم. وقاموا بتصنيفها وتحقيقها وفهرستها ونشرها، وأنجزوا عدداً من دوائر المعارف الإسلامية ومن المعاجم اللغوية. كما أن إنتاج المستشرقين بلغ حداً من الصعب حصره وتعداده وفي مجالات وتخصصات متنوعة، منها على سبيل المثال إنتاج المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. إن مستشرقاً واحداً مثل فرديناند فستنفلد (ت 1899م) قد نشر نحو مئتي مصنف من التراث الإسلامي، منها: طبقات الحفّاط، ووفيات الأعيان، وتهذيب الأسماء واللغات، ومعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، واشتقاق ابن دريد، وسيرة ابن هشام، ومات عن ثلاث وتسعين سنة بعد أن كُفَّ بصره في آخرها، ويقال إنه كان يعمل أربع عشرة ساعة يومياً لأكثر من ستين سنة، ووصفه عبد الرحمن بدوي بأنه «لا نظير له في الخصوبة (في التأليف) غير غوستاف فلوجل»<sup>(16)</sup>.

بل إن باب العلوم عند العرب الذي اهتم به أمثال: أحمد عيسى، ومصطفى نظيف، ومصطفى الشهابي، ونفيس أحمد، وزكي وليدي، وبهجة الأثري، وقصري حافظ طوقان وغيرهم من العلماء العرب، الذي هو مصدر اعتزاز وفخر عند كثيرين، إنما يعود في أغلبه إلى كشاف المستشرقين من أمثال: جورج روشكا، وهانز فون مجيك، وجورج سارتون، وكارلو نلليو، وبول كراوس، وألدو ميللي، وهانزريش سوتر، وماكس مايرهوف، وكونراد ميللر، وخوان بيرنيت، وإلى كثيرين جداً غيرهم، ممن أنفقوا - وينفقون - العمر في دراسة المخطوطات العربية في العلوم وحل رموزها وإثبات فضل العرب وأهل الإسلام على هذا العلم أو ذاك بالحجة والبرهان الساطع.

كذلك لا يستطيع أحد أن يتجاهل على سبيل المثال أهمية كتاب الدعوة إلى الإسلام للمستشرق الإنكليزي الشهير توماس أرنولد، الذي تتبع انتشار الإسلام حول العالم، فذهب إلى كل مكان انتشرت فيه الدعوة الإسلامية، حتى أدغال أفريقيا وجزر المالايو وسفوح التبت، وهو في هذا الكتاب لم يدع عملاً أو بحثاً سبقه إلا واستند إليه، وهو ما يعجز عنه كثيرون حتى اليوم نظراً إلى ما يحتاج إليه من تمويل ودعم. كذلك لا يستطيع أحد أن يكتب في تاريخ صقلية الإسلامية متجاهلاً مجهود «ميشيل أماري» في هذا الباب، ولا أن يكتب في تاريخ بخاري بغير المرور على مجهود «أرمانوس فامبري»، ولا في تاريخ الترك في آسيا متجاوزاً بحوث «بارتولد». كما أن التأريخ للأندلس والحروب الصليبية لا يمكنه تجاوز المصادر الاستشراقية التي حفلت بتسجيل الرواية الصليبية

(16) عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين (بيروت: دار العلم للملايين، 1993)، ص 399.

للأحداث، والتي لا يكتمل التأريخ ولا فهم الحادثة بدونها. ولا ننسى موسوعة وصف مصر، التي ضمت 20 مجلداً التي وضعها العلماء الفرنسيون أثناء الحملة على مصر، أو تاريخ الأدب الجغرافي للمستشرق الروسي كراتشوفسكي والمجلدات الثلاثة التي كتبها ستانلي بول عن النقود الإسلامية كذلك، وعلم التاريخ عند المسلمين لروزنثال كذلك، وتاريخ الشعوب الإسلامية وتاريخ الأدب العربي وكلاهما لكارل بروكلمان، وموسوعة أنساب الأسر الحاكمة للمستشرق النمساوي زمباور. وكتب «كي ليسترنغ» في الخطط والجغرافيا وبخاصة كتاباه الشهيران بغداد في عصر الخلافة العباسية وبلدان الخلافة الشرقية، وبعضهم افتتح علوماً جديدة مثل التأريخ للبحار والأنهار كما فعل إميل لودفيغ في كتابه نهر النيل، الذي قضى في تأليفه عشر سنوات، وكتابه البحر المتوسط وقضى في تأليفه ثلاث سنوات<sup>(17)</sup>.

مع ذلك فإن خطاب هؤلاء المستشرقين المتضمن في إنتاجهم ليس علمياً صافياً، بريئاً من الانحياز الأيديولوجي، بل هو خاضع لقوانين الخطاب، وما يجب إلّا نغفل عنه هو أنّ العلماء ليسوا دائماً فوق كل خيار أيديولوجي، وهم غير محصنين من الوقوع في المزالق الأيديولوجية، سواء في داخل المجتمع الإسلامي أم خارجه. ولعلّ رهان معرفتنا بتاريخ الإسلام يقوم على سلامة الأسئلة المطروحة لا على بدهاة الأجوبة المقدّمة.

لا يكفي حضور الشعور بالتعاطف مع موضوع البحث/الحضارة الإسلامية عند الباحثين/المستشرقين من خارج المجتمعات الإسلاميّة أو غيابه كميّار للحيادية والموضوعية، إذ يقع بعض المستشرقين بدعوى الموضوعية في الخلط التاريخي والإسقاط لمعاني زمن ما على نصّ ينتمي إلى زمن آخر، وهناك أمثلة متعددة تبين كيف يمكن للأيديولوجيا أن تتسلل وتحتوي النصوص. وتقدم أمانة الجبلاوي قراءة نقدية متميزة لمقاربة كوك وكرتون للتاريخ الإسلامي<sup>(18)</sup> انطلاقاً من التجربة التأسيسية للقرن الأول، وهو عمل نموذجي يفكك الخطاب المضمّر في إنتاج بعض أعمال المستشرقين، لا ليقول أو يعمم أو يدين مجمل المنتج الاستشراقي، ولكن لمحاولة التمييز بين خطوطه التي ترى الباحثة أنها ذهبت باتجاه ثلاث مدارس: فيلولوجية تاريخية مع الألمان؛ وتفكيكية مع المستشرقين الفرنكوفون؛ وأركيولوجية مادية مع الدراسات الأنكلوسكسونية. وبغض

(17) محمد إلهامي، «حصاد الاستشراق - الإنجازات»، نون بوست (نيسان/أبريل 2015)، <<http://www.noonpost.net/content/6327>>

تاريخ الزيارة 3 نيسان/أبريل 2018).

(18) أمانة الجبلاوي، الإسلام «المبكر»: الاستشراق الإنجلوسكسوني الجديد (باتريسيا كرون وومايكل كوك أنموذجاً) (بغداد؛

ألمانيا: منشورات الجمل، 2008).

النظر عن دقة هذا التصنيف وعموميته، يمكن القول إن الكتابات الاستشراقية الأولى خضعت لاعتبارين انفصلاً أحياناً وامتزجاً أحياناً أخرى، وهما «الضرورة السياسية الاستعمارية»، و«الضرورة المعرفية»؛ ونتائج هذه الأخيرة ومخرجاتها البحثية هي الأهم والأخطر. وهذا أمر يعني أنه رغم حديث إدوارد سعيد عن موت الاستشراق الكلاسيكي، فإن بعض المواقف والتوجهات التي نشأت مع الأجيال الأولى للمستشرقين ما زالت تحكم آليات الكتابة الاستشراقية المعاصرة.

لقد مثلت معرفة المستشرق بالشرقي نوعاً من السلطة جعلته يدعي أنه خبير بخصائص الشرق وطبيعته وفتاته الاجتماعية أكثر من أهله، وهي سلطة بلغت حد التعالي والادعاء. والواقع أن الاستشراق أصبح في حقيقة الأمر مؤسسة ضخمة وكان له الأثر الجوهري في صوغ التصورات الأوروبية عن الإسلام وفي تأسيس مواقفها منه ومن قضاياها على مدى قرون متعددة. بل إن الغرب لم يكتفِ بمحاولة فهم دراسة الإسلام وحضارته كما يريد عبر الاستشراق، بل أراد أن يفرض هذا الفهم على المسلمين، وكأنه باختصار يريد إعادة تشكيل عقولهم، وإعادة تركيب عقل آخر قام هو باختراعه في رؤوسهم.

نخلص إلى أن المعرفة الاستشراقية ليست وحدة متجانسة ذات طابع جوهري لا يخضع للنسبية والتاريخية والوظيفية، تماماً كما أن الشرق نفسه ليس كلاً متجانساً خارج حدود الزمن، فهو أولاً لا يقتصر على الإسلام وحضارته وإن اقتصرت دراستنا على هذا البعد، ذلك أن الدراسات الاستشراقية شملت أيضاً وبعمق حضارات وأديان الصين والهند واليابان وكوريا (الكونفوشيوسية والبوذية والشنتو والطاوية والسيخية وغيرها...)؛ وثانياً هو شهد تطورات وتغيرات في المراحل التي مرّ بها منذ أن بدأ استكشافياً للتعرف إلى الحضارات، ومنها الحضارة العربية الإسلامية، بهدف الاستفادة منها وفهم عناصر القوة فيها بما يخدم مشروع النهضة في الغرب من جهة والمواجهة مع الآخر من جهة أخرى، إلى أن تحول إلى استشراق استعماري مع النهضة الأوروبية مدسناً مفاهيم المركزية الأوروبية والهيمنة الغربية، ومعه ترسخت تمثيلات الغرب عن الإسلام، بوصفه ديناً همجياً وعنيفاً، مضاداً للتمدن والحداثة والسلام. مع ذلك لا ينبغي للدارس أن يهمل الاستشراق ما بعد الاستعماري ومراجعات ما بعد الحداثة التي انفتحت فيها العقل الغربي على مقاربات نقدية أكثر رحابة في فهم الآخر وتفكيك بعض الأساطير التي مثلت عماد الحداثة الغربية ومقولاتها وروايتها للكون والحقيقة والعقلانية، والتي كان لعولمة الثقافة فيها تأثير واضح في بلورة قراءات جديدة حول الهوية والتعددية الآخريّة بعيداً من مفاهيم المركزية الغربية المتهافئة، والتي مع ما يعرف بالاستشراق الجديد الذي ولد في حضان العولمة، ووعوده

المسرفة برفض تمثلات الهيمنة الغربية للآخر وادعاءاتها المتعالية واعترافها بالنسبية والتعدد والاختلاف، فشلت أيضاً في تنظيف العقل الغربي من رواسب معرفية ترسخت فيها مقولات ومفاهيم ونظريات ذات طابع إبستمولوجي حسب تعبير سالم يفوت في **حفياته** (19) والتي يدعو فيها إلى تفكيك آليات الهيمنة المركزية الغربية ونقد مفاهيمها المرجعية وبراديجماتها التأسيسية، وكشف البنى العميقة (Deep Structure) - بلغة نعوم تشومسكي - البانية للنموذج - المعيار (Standard Modéle).

### براديجم الاستبداد الشرقي

ترسخت فرضيات مفهوم «الاستبداد الشرقي» تدريجياً مع مونتييسكيو (1755 - 1689م) الذي سخر كتابه ذي الشعبية الواسعة **الخطابات الفارسية** لنقد جوانب متعددة من المجتمع الفرنسي المعاصر، كما وضع في كتابه **روح القوانين** أفكاراً مارست تأثيراً عظيماً في الفكر السياسي في أوروبا والمستعمرات البريطانية، وفيه حلل ما اعتبره ثلاثة أنواع رئيسية من الحكم: الجمهوري والملكي والاستبدادي، ودافع عن الفصل بين سلطات الحكم والموازنة بينها لحماية الحقوق الفردية. وقد رأى كآرسطو (348 - 222 ق.م) وغيره أن المزاج الإنساني ومن ثم النظم السياسية والاجتماعية تتحدد تبعاً للجغرافيا والمناخ. فالناس في المناخ البارد مثل أوروبا نشطاء وشجعان يستطيعون الحفاظ على حريتهم وتوسيعها؛ بينما الناس في المناخ الحار والمجتمع الزراعي خاضعون وطائشون والسلطة فيه دائماً استبدادية. وقد ازدهر هذا المفهوم وتبناه عدد من المستشرقين وأصبح أحد المفاتيح التفسيرية لفهم المجتمعات الشرقية (20) في الأعمال البحثية لهؤلاء المستشرقين.

كان شجب مونتييسكيو للاستبداد العثماني أكثر اتصالاً بالمخاوف والجدل الدائر في أوروبا منه بالواقع العثماني نفسه. ذلك الجدل الذي يمنحه هو وغيره طريقاً آمناً لنقد ومقاومة ما اعتبروه ميولاً استبدادية عند الملوك الأوروبيين، فكانت المقارنة من طريق خلق تعارض حاد وجوهري بين الاستبداد الشرقي والمدنية الأوروبية إلى درجة جعلته يعتبر الاستبداد نظاماً طبيعياً بالنسبة إلى الشرق لكنه غريب وخطر على الغرب. والغريب أن مونتييسكيو يضيف إلى ذلك الربط بين الاستبداد والدين فيرى «أن الحكومة المعتدلة

(19) سالم يفوت، **حفياته الاستشراق في نقد العقل الاستشراقي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989)، Noam

Chomsky, *Syntactic Structures* (The Hague: Mouton Publishers, 1957).

(20) زكاري لوكمان، **تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 101.

هي أصلح ما يكون للعالم المسيحي، وأن الحكومة المستبدة هي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي»<sup>(21)</sup>، كذلك كان يرى هيغل الشرق في كتابه *فلسفة التاريخ* الصادر في عام 1837، نقيضاً كاملاً للغرب، وبالتالي فإنه يتسم بـ «اللاعقلانية والطفولية، والاستبداد، والطاعة، والقوة، والبربرية»<sup>(22)</sup> وأن الشرقيين لم يتوصلوا إلى معرفة أن الروح أو الإنسان - بما هو إنسان - حر وبما أنهم لم يعرفوا ذلك فإنهم لم يكونوا أحراراً.

وعلى مستوى المدارس الأنثروبولوجية ظهرت عدة نظريات حديثة في تفسير أنماط المجتمعات والسلوك البشري خارج مفهوم توريث أنماط السلوك من طريق الدم أو الجينات (المورثات)، أغلب هذه الدراسات التي ظهرت مع مطلع القرن الفائت تمحورت حول ما يسمى **مفهوم الشخصية الأساسية** (Basic Personality) كمدخل لفهم الثقافة، وهو اتجاه رسمه سابير (Saper) (1939 - 1774). وتتصل بهذا الاتجاه على وجه العموم الأعمال الثقافية كأعمال روث بنديكت (Benedict) (1948 - 1878) ومارغريت ميد (M. Mead)، وبصورة مغايرة نسبياً أعمال لينتون (Linton) (1983 - 1893) Ralph حول «الشخصية الأساسية» (Basic Personality)، وهو مفهوم تجريدي يعني مجموعة العناصر التي يُعمل في مجتمع معين على ترسيخها في الأفراد المنتمين إليه.

وقد وجد بعض من تلاميذ بواز، وفي مقدمتهم روث بنديكت، أن التاريخ وحده لا يكفي لتفسير الثقافة. ذلك أنها في تصورهم، مسألة معقدة تجمع بين التجربة التي اكتسبت عبر الزمن، والتجربة السيكلوجية، وأن أية سمة من السمات الثقافية تضم بذلك مزيجاً من النشاط السيكلوجي والثقافي لبيئة معينة. وكانت دراسة بنديكت المشهورة **أنماط الثقافة** (Patterns of Culture)<sup>(23)</sup> بداية لبلورة الاتجاه التاريخي النفسي لدراسة الثقافات. فقد أوضحت بنديكت في هذا الكتاب ضرورة النظر إلى الثقافات في صورتها أو تشكيلها الإجمالي، فكل ثقافة في نظرها ترتكز على محور رئيسي يعطيها نمطاً أو تشكيلاً خاصاً بها ومميزاً لها عن غيرها من الثقافات. وقامت بإجراء دراسات مقارنة لعدة ثقافات بدائية أوضحت فيها العلاقات القائمة بين الصيغة الثقافية العامة ومظاهر الشخصية.

(21) مونتيسكيو، *روح الشرائع*، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة: دار المعارف، 1953)، ج 2، ص 178.

(22) جورج ف. هيجل، *فلسفة التاريخ*، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام؛ مراجعة محمود زقزوق، ج 2 (بيروت: دار التنوير، 1989).

(23) روث بنديكت، ج 1، ص 87 - 88.

Ruth Benedict, *Patterns of Culture*, preface by Margaret Mead; foreword by Mary Catherine Bateson (New York: Houghton Mifflin, 1989).

وعلى الرغم من الاعتراض لدى بعض الأنثروبولوجيين الاجتماعيين في إنكلترا ولدى الإثنولوجيين في أمريكا على استخدام علم النفس لتفسير الثقافة، إلا أن هذا الاتجاه ازدهر بسبب انتشار نظريات التحليل النفسي ودراسات الشخصية. وظهر نتيجة ذلك عدد من الأبحاث التي عالجت موضوع الطابع القومي للشخصية والتي تهدف إلى تحليل وتفسير المقومات النفسية الرئيسية التي يتميز بها شعب دون آخر أو ثقافة دون أخرى. ومن أهم الدراسات التطبيقية دراسة روث بنديكت **زهرة الكريزنتم والسيوف** <sup>(24)</sup> (1946) وهي تمثل دراسة في الثقافة والشخصية اليابانية. وكان لها قيمة كبيرة في بلورة السياسة الأمريكية في الحرب ضد اليابان، إذ أظهرت مكانة الإمبراطور كرمز مقدس في العقلية اليابانية، وأيقنت من خلالها الحكومة الأمريكية، استحالة استسلام المحاربين اليابانيين ما لم يصدر الإمبراطور تعليمات بذلك.

ومع كلايد كلوكهون (C. Kluckhohn) (1905 - 1960) ومرغريت ميد ظهرت مدرسة نفسية قوية في الولايات المتحدة الأمريكية، قام فيها علماء نفس مع الإثنولوجيين بإجراء دراسات وتحليلات مشتركة، منها مثلاً العالم النفسي أبرام كاردنر (A. Kardner) الذي اشترك مع الباحث الأمريكي رالف لنتون (1893 - 1953) وغيره خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، في طرح مفهوم بناء الشخصية الأساسي الذي يشير إلى مجموعة الخصائص السيكولوجية والسلوكية التي يبدو أنها تتطابق مع كل النظم والعناصر والسمات التي تؤلف أية ثقافة <sup>(25)</sup>.

نظريات تفسير الاستبداد جاءت في هذا السياق، فسّر ماركس الاستبداد بطريقة مختلفة، فقد كان المجتمع الأوروبي هو الأساس الذي اعتمد عليه في تحليله لتطور علاقات الإنتاج وتحديد المراحل الخمس التي مر بها هذا التطور (الشيوعية البدائية - الرق - الإقطاع - الرأسمالية - الاشتراكية) لكنه أشار إلى نمط من الإنتاج لا يتفق مع حرفية هذه المراحل وهو نمط الإنتاج الآسيوي، ما يهمننا هنا أن الزراعة فيه تعتمد على مياه الأنهار وليس على الأمطار كما هو الحال في أوروبا، الأمر الذي جعل مشروعات الري والتحكم في مياهه من مهام الدولة لا من مهام الأفراد، وقد تطلب ذلك وجود حكومة

Ruth Benedict, *The Chrysanthemum and the Sword: Patterns of Japanese Culture* (New York: Houghton Mifflin, 1946) .

(24)

(25) انظر في هذا المجال شرحاً وافياً حولها في كتابنا: عبد الغني عماد، *سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...* من

الحدادة إلى العولمة، ط 3، مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 46 - 47.



مركزية قوية هي التي تقوم بتوزيع المياه. من هنا ظهر مفهوم الاستبداد الشرقي (Oriental Despotism) في البيئات النهرية في مصر وبابل وفارس والصين... إلخ. وهي نظرية طورها في القرن العشرين كارل فيتفوجل (Karl Wittfogel)<sup>(26)</sup> في كتابه الشهير حول هذا الموضوع<sup>(27)</sup> وهو ما قام بدراسته في كتاب ضخيم من مجلدين قضى في إعداده ثلاثين عاماً لكي يبرهن على وجود صراع دائم بين المجتمعات القائمة على الاقتصاد الحر والمجتمعات الاستبدادية ذات النمط الشرقي.

هذه النظرية تحاول تفسير النمط الاستبدادي في الثقافات الشرقية تحديداً على أساس مجتمع النهر ونظام إدارة مياه الري وما يعرف بالنظرية المائية، وهي النظرية التي تقول بأن الحضارات القديمة بنظمتها السياسية وحكوماتها المركزية قامت على أسس «هيدرولوكية» كسلطات مركزية لتحقيق ثلاث مهام جوهرية لتحقيق استمرارية الإنتاج الزراعي: ضمان استمرارية توصيل المياه من النهر إلى الأراضي - حماية الأراضي الزراعية من غوائل الفيضان - توفير مياه الري في فترات التحريق. ولتحقيق هذه المهام لا بد من شيد مشاريع مائية ضخمة لجلب مياه الري عبر قنوات صناعية من الأنهار إلى أحواضها ووديانها الجافة، مثل شق الترع والمصارف الواسعة لتوصيل المياه إلى الحقول وإقامة الجسور المناسبة وبناء القناطر والخزانات والسدود والترميمات الدائمة لمواجهة الفيضانات وضبط نظام حجز المياه واستخدامها على مدار السنة، وهذه كلها مهام لا يمكن تحقيقها بالجهد الفردي؛ بل إن بعضها حسب فيتفوجل لا بد أن يتم وفق منطق السخرة، كما أيام الحروب؛ إذ لا يتصور أحد أن يقوم فرد بشق ترعة أو بناء سد أو خزان أو بفرض نظام خاص لري حقله. لذا لا بد من وجود عمل جماعي، كما في القتال لا يمكن لفرد أن يقاتل بمفرده ولا حتى عائلة وإنما هو عمل جماعي على مستوى الدولة حسب الفرضية التي يناقش بها فيتفوجل.

التنظير لمصطلح «الاستبداد الشرقي» اكتسب مع فرضيات فيتفوجل التي استقاها أصلاً من مقولة كارل ماركس عن «نمط الإنتاج الآسيوي» بعداً أنثروبولوجياً متكاملًا، يرى فيه أن شيد مثل هذه المشاريع المائية الضخمة بما تتطلبه من تمويل وجموع من الأيدي

---

(26) عالم اجتماع ألماني (1896 - 1988) ارتبط في بداية حياته بمدرسة فرانكفورت إن لم يكن أحد أعضائها البارزين، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع استيلاء النازيين على الحكم في ألمانيا عام 1933 وأصبح من أعداء الشيوعية السوفياتية.

Karl August Wittfogel, Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power (New Haven, CT: Yale University Press, 1957). (27)

العاملية من العمال والحرفيين وأصحاب المهن في مختلف التخصصات وإدارتهم والتنسيق في ما بينهم يتطلب حكماً استبدادياً قوياً قادراً على فرض النظام والانضباط على الجميع وعلى فرض الضرائب والمكوس والأتاوات ومصادر التمويل المتنوعة. يضع فيتفوغل أهمية خاصة لإدارة الموارد المائية في الحضارات النهرية، مثل النيل ودجلة والفرات، وما يتطلبه ذلك من إدارة وتنسيق. ويسوق فيتفوغل كثيراً من المعلومات والتفاصيل عمّا يسميه النظام المائي و«المجتمع المائي» وإدارته، ويستنبط من هذه المعلومات «قوانين» عامة لهذا المجتمع تبدأ من الفكرة التي أبرزها ماركس عن أهمية الري الصناعي في تلك البلدان وما ينتج منه من تعبئة لعمالة ضخمة وتقسيم دقيق للعمل لتحقيق هذا الغرض، وهو ما لا يمكن أن يقوم به سوى سلطة مركزية طاغية، الأمر الذي يجعل الدولة بالضرورة المالك الأكبر للأرض، أما الفلاحون فهم منتفعون فقط، ويترتب على ذلك أن تصبح الملكية الفردية ضعيفة جداً، وإن وجدت فتبقى ضمن دائرة الطبقة التي تنتمي لجهاز الدولة، بالحصيلة يتوقف دوام المجتمع المائي على تمسك الدولة بمحافظتها على صفتها كمالكة كبرى للأراضي مقارنة بالملكيات الفردية.

من يتحكم في مصادر الماء يملك سلطة مطلقة على الفلاحين، وإذا كان مصدر من مصادر السلطة أقوى وأشمل من أي مصدر آخر فإن ذلك المصدر الأقوى سوف يستحوذ على جميع مصادر السلطة الأخرى ويحتكرها بالكامل وينتج من ذلك سلطة مركزية مستبدة يطلق عليها فيتفوغل مسمى «الاستبداد الشرقي» لأن هذا النوع من السلطة، في نظره، نشأ في الصين وبلاد الشرق الأوسط. ويعقد فيتفوغل مقارنة بين هذا النوع من السلطة وتلك التي نشأت في أوروبا بمناخها المعتدل المطير الذي سمح بقيام زراعة تعتمد على الأمطار التي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيها، وهو ما حال دون الاستبداد بالسلطة التي كانت سلطة متوازنة وموزعة بين الكنيسة والإقطاع والأثرياء من النبلاء والمدن. أما في بلاد الرافدين وحوض النيل مثلاً، حيث كان التحكم في مصادر الماء أمراً حيوياً، فإن من له السلطة على الموارد المائية يتسلط تبعاً لذلك على كل شيء من التجارة إلى الصناعة إلى حقوق الملكية.

هذه الصورة التي رسمها فيتفوغل لمجتمع النهر الذي يعتمد على الري في زراعة أراضيه وما يستتبعه ذلك من بنى سياسية وإدارية في طبيعة نظام الحكم والإدارة، ينعكس أيضاً وبعمق على البنية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية لهذه المجتمعات، حيث تتكسر فيها ذهنية الاستبداد والطاعة العمياء والخضوع المطلق المقرون بالسلطة المقدسة التي أضفاها الحكام الطغاة الشرقيون لتكريس طغيانهم والتي حولتهم إلى آلهة من خلال

ممارستهم وعلى مدى عقود وقرون لأشد أنواع العقاب والرعب ضد المجتمعات والناس بوصفهم «عبيداً» عند الحكام الفراعنة وغيرهم<sup>(28)</sup>. الطبيعة المركزية الهيدروليكية (المائية) للدولة تجبرها على استئصال كل الجماعات المعارضة والمخالفة ضمن مجتمعها والتي يمكن أن تهدد سلطتها الكلية الشاملة، وهي طبيعة الحال جماعات أهلية غير حكومية، قرابية عشائرية، دينية صوفية وتنظيمات دينية أو عسكرية أو أصحاب مصالح... إلخ. بالحصيلة فإن الاستبداد الشرقي يمثل انتصار الدولة ومنطقها على المجتمع ودينامياته، إذ يرى فيتفوغل أن غياب «المجتمع المدني» في الإمبراطوريات والدول المعتمدة على مصادر مائية، أساس ضروري للسلطة الكلية الشاملة. وهكذا تصبح الطاعة والخضوع سمة الإنسان الصالح في مجتمع الاستبداد الشرقي، ويصبح هدف التربية الأسمى في مجتمع العبيد هو تعليم الفرد فن الطاعة بدءاً من الخضوع التام وانتهاءً بالركوع والسجود للحاكم الذي كان أحد التقاليد الثابتة في بلاط الحكم. وهكذا تترسخ قيم الاستبداد بوصفها «باراديغم» يقوم على التدجين وترسيخ مفاهيم الطاعة والرضوخ ضمن المنظومة الأخلاقية بوصفها فضائل طبيعية ثابتة ضامنة للحياة.

الطريف في دراسة فيتفوغل أنه يلاحظ أن المسلمين في إسبانيا نقلوا معهم انتصارهم الهيدروليكي بعدما كانت إسبانيا مجتمعاً إقطاعياً لامركزياً فتحوّلت بسرعة إلى دولة مركزية استبدادية. فالإسلام حمل معه سماته الأساسية كثقافة شرقية استبدادية. ومع حروب الاستعادة تحوّلت إسبانيا مع المسيحية إلى إقطاعية متأخرة. لكن تيرنر يؤكد أن الأبحاث المعاصرة حول إسبانيا الإسلامية تقدم صورة مختلفة عما ذكره فيتفوغل، إذ تشدد على استمرار أساليب الزراعة والري في المسيحية والإسلام. إذ إن أنظمة الري كانت موجودة وتطورت مع المسلمين أكثر فأكثر نظراً إلى الاستثمارات الضخمة التي صرفت في مجالها، وهو ما يؤكد أن المسألة تتعلق بالأولويات والاهتمامات للدولة ولا علاقة لدين القائمين عليها كما يجب أن يظهر ذلك أو يصطنعه الخطاب الاستشراقي<sup>(29)</sup>.

وقد وُجّه إلى نظرية فيتفوغل عدد من الانتقادات، وخصوصاً تشديده على أن أهم دور كانت تقوم به النخبة الحاكمة في المجتمعات الشرقية القديمة هو إدارة المشاريع المائية والإشراف عليها؛ إذ توجد مهام لا تقل أهمية، منها تجييش الجيوش وتنظيم العلاقات

(28) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة؛ 183 (الكويت: المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص 328 - 331.

(29) براين تيرنر، «الاستشراق ومشكلة المجتمع المدني في الإسلام»، ترجمة أبو بكر باقادر، الاجتهاد (بيروت)، العددان 47 - 48

(صيف - خريف 2000)، ص 74.

التجارية والأنشطة المهنية وتشجيع الحرف والصناعات والتعدين وتأمين استيراد المواد اللازمة لازدهار المدينة والدولة، كما ناقش بعضهم في أن الاكتشافات والحفريات تفيد بأن المشاريع المائية الضخمة لم تظهر إلا بعد ظهور سلطة الدولة، وهذا يعني أنها كانت النتيجة وليست السبب لظهور الدولة، وهذا يؤشر إلى وجود مشاريع ري تعاونية صغيرة تنفذ على المستوى المحلي في العراق بدون تدخل من السلطة المركزية ويحصل منها المزارعون على عائد لا بأس به. ويؤكد روبرت آدمز (Robert McCormick Adams) أن شيد قنوات الري وصيانتها، خلافاً لما يقوله فيتفوغل، لم يكونا دائماً تحت إشراف الدولة أو موظفين معينين من قبلها<sup>(30)</sup>. يرد آخرون بالقول إن مثل هذه الانتقادات لا تنفي أن إقامة المشاريع الأضخم سوف يترتب عليها عائد أضخم أو أن المشاريع المائية والسلطة المركزية كلاهما نشأ نشأة متواضعة ومتزامنة دون الضرورة إلى أن يسبق أحدهما الآخر، لكنهما تدريجياً، وبفعل التأثير المتبادل بينهما والتغذية الاسترجاعية، عمل كل منهما على تطوير الآخر، فالسلطة صارت تنحو نحو المركزية التي أعطتها القدرة لأن تجند كمّاً أكبر من الموارد وعدداً أكثر من الأيدي العاملة التي مكنتها من إقامة مشاريع الري الضخمة، وهو ما قوى من سلطتها، وهكذا. وعلى هذا النحو لم يعد وجود أنظمة الري في حد ذاته هو السبب في قيام سلطة مركزية مستبدة وإنما السبب الحقيقي هو الحاجة إلى من يتولى إدارة هذه الأنظمة والإشراف عليها وصيانتها وحمايتها، وهذا ما يحاول فيتفوغل تفسيره وليس نشوء سلطة الدولة. وكلما قويت قبضة هذه السلطة التي تشرف على أنظمة الري طمعت في مزيد ومدت سلطتها على الشؤون العامة الأخرى بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والدين وأصبح استبدالها أمراً صعباً. ونظراً إلى ما تحققه هذه السلطة القوية من أمن واستقرار ورخاء فقلّ ما تجد من يعارضها.

المقاربة الأعمق جاءت مع تيرنر في «الاستشراق ومشكلة المجتمع المدني في الإسلام»<sup>(31)</sup>، الذي رأى أن السؤال المحوري في علم الاجتماع المقارن يقوم على أطروحة فرادة الغرب في علاقته بالجمود المزعوم للشرق، إذ إن علم الاجتماع الغربي يرى أن المجتمعات الإسلامية افتقدت وجود مؤسسات مستقلة لمجتمع برجوازي أهلي أدى تطوره في النهاية على سبيل المقارنة في الغرب إلى تحطيم تسلط الإقطاع وشيد المرحلة

Robert McCormick Adams, *The Evolution of Urban Society: Early Mesopotamia and Prehispanic Mexico* (Aldine, Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966).

(31) وهو نص قام بترجمته أبو بكر باقادر ونشر في مجلة الاجتهاد، العددان 47 - 48 (صيف - خريف 2000)، وهو بالأساس

صادر تحت عنوان: Bryan S. Turner, *Orientalism Postmodernism, and Globalism* (London; New York: Routledge, 1994).

الرأسمالية والدخول بالحدثة. وبحسب هذا الرأي افتقد المجتمع المسلم وجود مدن مستقلة ووجود طبقة برجوازية مستقلة وبيروقراطية رشيدة أو عقلانية راجحة واستقلالية قانونية وملكية خاصة ومجموعة الحقوق التي جسدها الثقافة والحقوق البرجوازية. ويمكن تحديد وجهة النظر الاستشراقية عن المجتمع الآسيوي في فكرة أن البناء الاجتماعي للعالم الشرقي تميز بغياب تاريخي للمجتمع المدني، أي بغياب وجود شبكة من المؤسسات التي تتوسط بين الفرد والدولة. ولقد كان هذا الغياب الاجتماعي هو الذي هيأ الظروف للاستبداد الشرقي كمنط مستدام والذي كان الفرد في ظله يجد نفسه معرضاً لحكم المستبد الاعباطي بصورة دائمة، وهو ما يفسر فشل التطور الاقتصادي الرأسمالي وغياب الديمقراطية السياسية خارج أوروبا<sup>(32)</sup>.

ورغم أن فكرة غياب «المجتمع المدني» في مجتمعات «الاستبداد الشرقي» قد تمت صياغتها بالإشارة إلى آسيا ككل، فإنها أدت دوراً بارزاً في تحليل المجتمعات الإسلامية ليس فقط في الخطاب الاستشراقي، بل عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أيضاً، وكذلك في الخطاب الماركسي على حد سواء. ويذكر تيرنر كيف اتخذ ماكس فيبر موقفاً مماثلاً في كتابه علم اجتماع الدين حين بنى تحليلاً يقول إن تأثير التوسع الإسلامي أدى إلى تحويل الإسلام إلى «دين قومي للمحارب العربي» بحيث كانت النتيجة أن أصبحت روح الإسلام الجماعية المسيطرة روحاً تحتقر النفعية البرجوازية التجارية بوصفها جشعاً. ويعرض تيرنر لعدد آخر من الأبحاث التي سادت بين المستشرقين مروجة لمثل هذه الفكرة التي ترى أنه بسبب غياب «روح الرأسمالية» في الطبقة الوسطى المسلمة، سيطرت تاريخياً الأقليات (الأرمن واليونانيون واليهود والمسيحيون...) على التجارة في معظم المجتمعات الإسلامية، وقد استمرت دراسات اجتماعية حديثة عن الإسلام في هذا التقليد من طريق الافتراض أن هناك غياباً لروح المغامرة التجارية ولتقدير قيم الإنجاز والميل نحو التسليم والتواكل وارتباط الدوافع بالطبيعة غير المتطورة والجامدة في الطبقة الوسطى الإسلامية<sup>(33)</sup> كما في دراسات بونه Bonne (1960) وليرنر (1958)، وماكليان (1961).

(32) تيرنر، المصدر نفسه، ص 59.

(33) المصدر نفسه، ص 69. وفي هذا المجال يذكر تيرنر ثلاثاً من هذه الدراسات:

Alfred Bonne, State and Economics in Middle East (London: Routledge and Kegan Paul 1960); Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1958), and David C. Mecllelland, The Achieving Society (New York: Van Nostrand, 1961).

الأطروحة الاستشراقية حول غياب المجتمع المدني إذ تنطلق من دائرة الاقتصاد والسياسة لتأكيد التخلف التاريخي للبنى الاقتصادية وتحجرها، وجمود البنى السياسية لافتقارها تاريخياً لإمكان وجود معارضة شرعية في حكومات الإسلام، لأن العقد السياسي والاجتماعي ليس له مؤسسات تدعمه وتسمح بالمشاركة الفاعلة لقوى المجتمع، فإنها لا تكتفي بذلك بل تعامل الثقافة العلمية في الإسلام وكأنها مجرد تطفل على الثقافة اليونانية، وأن الإسلام ببساطة كان أداة لنقل الفلسفة اليونانية لعصر النهضة في أوروبا<sup>(34)</sup>.

وعلى صدى تقليد رينان وتعليقاته المتميزة، التي ما عادت تظهر في الدراسات الاستشراقية المعاصرة، نجد مفكراً مثل برتراند راسل في كتابه **تاريخ الفلسفة الغربية**، يرفض ببساطة القول إن الإسلام قد قدم أي مساهمة للفلسفة الغربية. ذلك أن إغراء ربط الفلسفة الغربية بالهيلينية واضح حسب تيرنر، إذ إنه يمكن من تثبيت تلك الصلة بين الثقافة الغربية والتقاليد الديمقراطية للمجتمع الإغريقي، وعلى هذا الأساس تجري المقارنة بين العالم المغلق للاستبداد الشرقي والعالم المفتوح للديمقراطية الإغريقية. على أن المشكلة في هذه المعادلة المثالية للديمقراطية السياسية هي أنها تبقى صامتة بصورة كبيرة عن الاقتصاد المعتمد على العبيد في يونان العصور الكلاسيكية. فأغلبية الشعب الإغريقي كانوا يطردون من عالم المنطق والبلاغة بسبب وضعهم العبودي<sup>(35)</sup>.

في الخلاصة، يبدو الإرث الاستشراقي ثقيلاً في ميدان السوسيولوجيا كما هو في الأنثروبولوجيا، إذ إن مجموعة من المفاهيم المفتاحية لا تزال تشكل أساساً للتحليل المرجعي في المقابلة الأيديولوجية الاستشراقية بين الشرق والغرب. ومن الصعب تصور أطروحة ترى أن الشرق بمعنى ما، عبارة عن كيان أو دولة أكثر منه مجتمعاً، بمعزل عن اعتبار هذه الأطروحة أن المجتمع المدني في الغرب مرتبط بمفهوم الفردية التي هي الخيط الذهبي الذي ينسج مع المؤسسات الاقتصادية والدينية والسياسية خيوط الترابط والحقوق والواجبات، والصعوبة سببها أن غياب المجتمع المدني في الإسلام، حسب الاستشراق، قد أدى إلى غياب الفرد المستقل الذي يرفض تعسف السلطة والدولة، وغيابه يعني حضور الدولة فقط.

---

(34) تيرنر، المصدر نفسه، ص 70.

(35) المصدر نفسه، ص 73.

## ثالثاً: نقد الاستشراق، الخطاب والمعرفة كسلطة

منذ أن تعرف فكر النهضة إلى الاستشراق، كان لهذا التعارف أثره المعرفي المتنوع، فهو عدا عن الانبهار به وبمناهجه وطرائقه في البحث والدراسة، والأسئلة والإشكاليات التي يطرحها، مثل نوعاً من التحدي دفع رواده إلى التعامل مع أطروحاته بحذر وريبة، راوحت بين الرفض الكامل أو السجال والمناظرة مع مسلمّاته من جهة، وبين التماهي والتلمذ والنقد من جهة أخرى. ولدينا قائمة طويلة من هؤلاء الذين تأثروا بهذه الدراسات الاستشراقية ومناهج البحث فيها التي تنوعت بين مناهج النقد التاريخي، والتاريخ المقارن، والمنهج الفيلولوجي والتأويلي الحديث... إلخ. غير أن أكثر ما أثار فيهم، حسب عبد الإله بلقزيز، هو المنهج الفيلولوجي (الفقهلغوي) الذي كانت جاذبيته عالية في ذلك الحين، وظلت كذلك إلى منتصف القرن العشرين، وفتح أمام وعيهم التراث آفاقاً جديدة وغير مطروقة، يكشف عن بعض تفاصيلها في حفرياتة حول «العرب والحداثة»<sup>(36)</sup> وبخاصة في ما كتبه فرح أنطون عن ابن رشد، وجرجي زيدان عن التمدن، وطه حسين عن الشعر الجاهلي ومصطفى عبد الرزاق عن الفلسفة الإسلامية، وأحمد أمين عن تطور الفكر في تاريخ الإسلام، على أن الذي ذهب به تأثره بهذا المنهج إلى مضاهاة كبار المستشرقين في استخدامه في التحقيق وفي الدراسة هو عبد الرحمن بدوي.

وقد تزامنت اللحظة الانبهارية واللحظة النقدية، وترجمت اللحظة الأولى نفسها في صورة تلمذة ثقافية تامة للمستشرقين، تصرّف فيها هؤلاء مع نصوص المستشرقين تصرف التلميذ المتعلم مع المادة التي يقدمها له أستاذه، حسب تعبير بلقزيز، وفي هذا النوع من العلاقة يستبطن المثقف النهضوي أفكار المستشرق بوصفها مسلمّات فكرية خارج موضع التساؤل والمراجعة، أو بوصفها الأطر المعرفية الوحيدة للانطلاق منها للتفكير في الموضوع<sup>(37)</sup>، أما اللحظة النقدية فكانت قد بدأت قبل أن تتمكن مشاعر الانبهار بالاستشراق من نهضويين كثير، واستمرت بعد ذلك تفاعلاً وحواراً معها، قبل أن تتعرض للنقد المعمق مع الجيل الثاني والثالث من الباحثين بدءاً بأنور عبد الملك وإدوارد سعيد وعبد الله العروي وهشام جعيط ومحمد أركون وغيرهم ممن تتفاوت مقارباتهم للموضوع تبعاً لاهتمامهم ومشروعاتهم البحثية.

(36) انظر: عبد الإله بلقزيز، نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية، العرب والحداثة: 4 (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، 2017)، وهو الجزء الرابع من مشروعه حول «العرب والحداثة».

(37) المصدر نفسه، ص 31.

## 1 - أزمة الاستشراق... تأسيس النقد وكشف الخلفيات الأيديولوجية

دشّن أنور عبد الملك في مقاله «الاستشراق في أزمة»<sup>(38)</sup> ورشة القراءة النقدية لتراث الاستشراق، والواقع أن زيادة هذه الدراسة لا تكمن في أسبقيتها الزمنية فقط، بل في الرؤية النقدية المتماسكة أيضاً التي صدرت عنها والتي تركت أثرها في نصوص نقدية كتبت بعدها بما يقارب عقداً ونصف العقد على يد ألبرت حوراني وهشام جعيط وإدوارد سعيد، حيث حضرت فيها نفس الإشكاليات واتسع نطاق بحثها. كشف عبد الملك في دراسته النقدية التأسيسية بعض آليات تشكل الخطاب الاستشراقي وكيف يصبح موضوعه، أي الشرق، في مقام الموضوع «المتشّئ» الذي وجدت فيه أوساط فكرية متنوعة مجالاً خصباً لتعميم تصنيفات فوقية ومتعالية بما يخدم فكرة التثبيت الماهوي والتفسير الجوهري للحضارة الإسلامية الذي يمهد للهيمنة على «الموضوع - المتشّئ»، وذلك استناداً إلى منطوق الفيلولوجيا (فقه اللغة) التي من خلالها يتم بتر الدلالات المعرفية والاصطلاحية لصالح دلالتها الحرفية، وبهذا يغيب تاريخ الوقائع بما فيه من صراعات وسياقات وتناقضات تتصل ببناء المعنى وتطوره وتغييراته.

يكشف عبد الملك خطأ الفرضية الخفية التي ترى أن كل ما هو أوروبي هو شمولي بحجة أن العلم والحدثة اللذين عرفا انطلاقتهما في أوروبا هما شموليان، ذلك أن هذه الفرضية إنما تعكس أيديولوجيا المركزية الأوروبية التي تبين مدى تخبطها وعسفها، والتي تقوم على تضخيم المركز الأوروبي من حيث الوضع والوظيفة وتهميش سواه، وهو ما ينتج منه معرفياً، التنقيص من شأن الدارسين والباحثين القوميين وتسييد الكتابات الاستشراقية بدعوى علميتها وتقديمها المنهجي<sup>(39)</sup>... إلخ. ورغم تماسك الطرح النقدي الذي يقدمه عبد الملك وجاذبيته، إلا أن تأسيسه لمنطق التمييز بين الاستشراق الغربي والاستشراق الاشتراكي، بوصف الأول ممثلاً لـ «الشر» الاستعماري والثاني ممثلاً لـ «الخير» التحرري وضعه في موقف التصنيف المتعسف الذي يرى في الاستشراق الغربي وحدة متجانسة وفي الاستشراق الاشتراكي كتلة منزهة عن الأيديولوجيا والمصالح، وهما في الحقيقة ليسا كذلك.

(38) نشرت بالعربية في: أنور عبد الملك، «الاستشراق في أزمة»، الفكر العربي، العددان 22 - 23 (1983). وكانت قد صدرت بالفرنسية عام 1963 في مجلة ديوجين.

(39) انظر: سالم حميش، الاستشراق في أفق انسداده (الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1991)، ص 97 وما بعدها والمتضمنة مقارنة نقدية جادة لبعض هذه المقولات.



في الحويلة يمكن استنتاج حال الأزمة التي بلغها الاستشراق الكلاسيكي والتي لم تتمثل قط بسقوط الحقبة الكولونيالية وسعي الشعوب المتحررة عبر نخبها المثقفة نحو إعادة تملك تراثها وتاريخها وتحرير ذاكرتها من كل صور الهيمنة والوصاية، بل فضلاً عن ذلك تكشف قصور المعرفة الاستشراقية وظهور التفاوت بينها وبين المادة التي تشتغل عليها (الشرق: لغات، وثقافات وحضارات) ومن ثم التفاوت بين المناهج ووسائل العمل المستخدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتلك القديمة المستخدمة في الاستشراق، وهما ما أطاحا صرح الاستشراق بنظر عبد الملك، ودفعا إلى مراجعته وإعادة النظر فيه.

## 2 - عبد الله العروى.. تفكيك التحليل الثقافي

حين كتب عبد الله العروى «دراسة الثقافة، ملاحظات منهجية على مؤلفات فون غرونباوم»<sup>(40)</sup> عمد إلى اختيار هذا المستشرق النمساوي بوصفه نموذجاً تحليلياً يجمع تقاليد استشراقية متنوعة، منها الفيلولوجية والأنثروبولوجية. وقد اهتم بنقد المنهجية الأنثروبولوجية التي يعتمدها غرونباوم وبيان ما يعترها من نقص فادح في الرؤية التاريخية للظواهر المدروسة وما تقود إليه من نتائج وأحكام قطعية وجوهانية. يرى العروى أن الأنثروبولوجيا حين تستخدم منهجياً على هذه الثقافة أو تلك إنما تقود إلى تظهير تلك الثقافة كنظام أو نسق منغلق تنبني قيمه ومظاهره كلها بهيئة أنماط (Pattern) أو قوالب ثابتة تؤدي إلى نوع من النمذجة، الأمر الذي يترتب عليه كثير من الاختلالات والإلغاءات التي يذهب ضحيتها التاريخ بمعناه الحركي والتاريخ كوعي وبحث علمي. يحاكم العروى المقاربة الأنثروبولوجية الثقافية كمنهج ورؤية ويرى أنها تقود إلى أحكام قطعية وإلى نوع من الغموض والاختزال بسبب فقر مفهوم التاريخ فيها. ويتخذ من التفكيك في إشكالية الانتكاس والانحطاط التي يعالجها الباحث الأنثروبولوجي فون غرونباوم في دراسته، مثلاً تحليلياً ليظهر من خلاله كيف أن الأنثروبولوجي يبقى مشدوداً إلى الثوابت والطبائع والماهيات المتحكمة في النسق الثقافي، وعليه يتم تذويب تلك الإشكالية في سياقها ومألها «الطبيعي» حيث كل ثقافة تنصهر في أنماط وتقاليد لا تبقى وتستمر إلا بالتكرار كشرط أساسي لبقيتها، وعليه فإن ما يسميه المؤرخ ظاهرة الانحطاط التي تستلزم بحثاً تاريخية وتشخيصية مركزة، لا يرى فيها الأنثروبولوجي سوى مؤشر أو عنوان لتغير في

(40) عبد الله العروى، العرب والفكر التاريخي (بيروت: دار الحقيقة، 1976) (وقد ترجمها بنفسه بعدما صدرت بالفرنسية عام

1974، عن دار نشر ماسبيرو - باريس).

البنية الثقافية - وهي هنا المبدأ الديني الناظم الأصلي - من عائق المسؤولية الجماعية  
المجسدة في الدولة إلى دائرة الفرد المتعبد والمتوكل على الله<sup>(41)</sup>.

من الواضح أن قارئ العروبي يجد أن النقطة المركزية التي يلح عليها تتمحور حول مفهوم التاريخ، فهو يرفض اختزال التاريخ الواقعي في الثقافة، كما لا يمكن اختزال الثقافة في الأيديولوجيا، وهذه بدورها تتجاوز العقيدة، وهو إذ يسلم بمشروعية دراسة الثقافة بوصفها مجالاً مستقلاً في زمنية خاصة، لكنه لا يقبل التعميم من خلال الزعم بأن هذه الزمنية وحدها هي الزمنية المعيارية بحيث تُشدُّ إليها كل مظاهر التاريخ والثقافة وتُختزل في مبدأ أو بُعد واحد. يخلص العروبي إلى تقرير بطلان التفسير الثقافي للثقافة لأنه يعتمد منطق الماهيات وهي مطلقة، لا منطق العلاقات الذي هو منطق تاريخي. فالثقافة ليست جوهرًا ثابتاً وذاتياً ليقع تحليلها من داخلها وإنما هي ظاهرة اجتماعية مشدودة إلى عوامل التطور التاريخي والإنساني، ولهذا السبب فلا تقبل التفسير إلا من خارجها واستناداً إلى عوامل الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وإذا كان للثقافة من حصة في تفسير الثقافة فهي جزئية ونسبية إلى حد بعيد.

هذه القراءة النقدية العارمة التي يظهر فيها العروبي وفيها لتاريخيته في نقده للمقاربة الأنثروثقافية، تفتح الباب لبعض المبادئ التي يقترحها أمام البحث العلمي في جعل الدراسات الإسلامية حيث يميز فيها بين أربعة مجالات أولها الإسلام كتاريخ، والإسلام بما هو ثقافة، والإسلام بوصفه سلوكاً ونفسية جماعية، والإسلام بما هو إيمان، دون أن يعني هذا التمييز العلاقة فيما بينها. ذلك أن قراءة تاريخ الإسلام الثقافي انطلاقاً من فرضيات لا تسندها وقائع من التاريخ تفضي إلى أحكام خاطئة. دراسة البعد الثقافي كبنية أو كموضوع مستقل هو اختيار منهجي مشروع بشرط أن لا تفسر الثقافة بالثقافة فقط، بل أن تشمل بتحليلها تعبيرات الإسلام الأخرى، كي لا يقع الباحث في الاختزال والجوهريّة المجافية لمنطق التاريخ والتطور.

### 3 - هشام جعيط... أوروبا والإسلام

في المقابل يذهب هشام جعيط عام 1978 في أوروبا والإسلام إلى إبداء حرص مزدوج نصب أولاً على نقد قطاع من الفكر الغربي اعتنى دراسياً بتراث الإسلام الحضاري والديني والثقافي، دون أن يتشرنق في المواقع الدفاعية لأننا الإسلامية المعرّضة للمحاكمة

(41) حميش، المصدر نفسه، ص 103.

من غرب يقابلها دينياً وثقافياً؛ إما باسم مسيحية تقاتل من أجل تكريس مركزيتها الدينية، وبالوقت نفسه أيضاً من أجل استعادة مجالها الجغرافي - السياسي المنتزع منها في الشرق، وإما من أجل الحفاظ عليه في المجال اللاتيني وتعزيزه في وجه الزحف العثماني. وإما باسم عقلانية حديثة تقاتل من أجل تكريس المركزية الأوروبية. وتركز ثانياً على نقد التراث الإسلامي عينه. لذلك يكتسب عمل جعيط فريدة علمية مبكرة، حيث يقف فكرياً عند مراجعات نقدية معمقة لم يكتفِ فيها بأن يُطل سريعاً على تاريخ الاستشراق، كما فعل أنور عبد الملك، ولا أن ينحصر في دراسة أعمال مؤلف واحد، مثلما شاء العروبي ذلك في دراسته لأعمال غوستاف فون غرونباوم، وإنما اختار أن يوسع نطاق المساحة الزمنية والتحليلية للدراسات الإسلامية في الغرب، شاملاً العصرين الوسيط والحديث، فضلاً عن عينات شملت مستشرقين كثر، لذلك يتميز كتابه بالأهمية نفسها التي تميز بها كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد الذي صدر بالإنكليزية في العام نفسه لصدور كتاب هشام جعيط. ولكنَّ فارقاً بين العمليين يحسن الباحث في الموضوع أن لا يغفله، إذ مال كتاب سعيد كثيراً إلى أسلوب المساجلة وانتقاء النصوص المنقودة وفق معيارية خاصة، فيما طبع عمل جعيط انهماجاً بتحليل المعرفة الغربية موضوعياً، مقللاً من مساحة السجال معها.

يميز جعيط بين رؤية العالم الشعبي ورؤية العالم المدرسي (scolastique)، فالأولى تغذت من الحروب الصليبية والثانية من المواجهة الإسلامية - المسيحية في إسبانيا، واحدة انتشرت على المستوى الخيالي، والأخرى على المستوى العقلاني. وهو إذ يبيِّن الفروقات البينية في النظرة القروسطية الغربية إلى الإسلام التي سيطر عليها قراءة تعتبره تحدياً للكليانية المسيحية والتي لم تعرف تجربة التعدد الديني في المجتمع في حين أن الإسلام اضطر إلى التآلف مع مجتمع متعدد الأديان، وهذه الرؤية، عدا عن أنها أسست الذهنية المعرفية لكثير من الأوساط الفكرية في العصور الوسطى، فإنها رؤية حجاجية وجدالية، وتخفي شعوراً بالنقص، يدفع للتفكير بجدية «حول الأحكام القروسطية المسبقة والتي أدخلت في اللاوعي الجماعي للغرب في مستوى عميق، بما يسمح لنا بالتساؤل بجزع، إن كان بإمكانها أن تخرج منه»<sup>(42)</sup>.

وبموضوعية ونزاهة ملحوظتين، يعترف جعيط بأن الاستشراق أنتج مفكرين كباراً مثل (غولدتسيهر وبيكر وفلهوزن وماسينيون) لكنه مع ذلك يخضع مقولاتهم للنقد المعمق.

(42) هشام جعيط، أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحدائق (بيروت: دار الطليعة، 1995)، ص 15.

واللافت أن جعيط يتتبع تطور النظرة الأوروبية للإسلام ويطل جزئياً على أعمال لم يسبق الانتباه إليها في الأدبيات العربية، ومنها ما كتبه عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي كلود ليفي شتراوس في مداريات حزينة<sup>(43)</sup> وتعليقاته النقدية في رحلته الهندية حول الفن الإسلامي وهندسة الأضرحة والقبور، التي يمرر فيها أحكامه حول الإسلام كاشفاً انحيازاته وتعميماته المتعسفة التي سنتوقف عندها في فصل آخر.

#### 4 - إدوارد سعيد... منطق الخطاب والسلطة

عندما صدر كتاب الاستشراق للمفكر العربي الفلسطيني إدوارد سعيد، باللغة الإنكليزية سنة 1978، وصدرت ترجمته إلى اللغة العربية بقلم الناقد والأستاذ الجامعي كمال أبو ديب سنة 1981، أثار عاصفة من النقاش، صحيح أنه من الناحية الجوهرية لم يحمل جديداً لجهة الموقف من الاستشراق، لكنه من الناحية المنهجية والإبستمولوجية كان جديداً لجهة المقاربة والتحليل، إذ وظف سعيد مفهوم «الخطاب» عند الفيلسوف البنيوي ميشيل فوكو في منهجية كتابه. يقول سعيد في مقدمة الكتاب: «لقد وجدت استخدام مفهوم ميشيل فوكو لتحديد الخطاب بكتابه، حريات المعرفة، والتأديب والعقاب، ذا فائدة لتحديد هوية الاستشراق. ما أطرحه هنا هو أننا ما لم نكتنه الاستشراق بوصفه خطاباً فلن يكون في وسعنا أبداً أن نفهم هذا الحقل المنظم تنظيمياً عالياً والذي استطاعت الثقافة الغربية من خلاله أن تندبر الشرق بل حتى أن تنتجه سياسياً واجتماعياً وعسكرياً وعقائدياً وعلمياً وتخيلياً في مرحلة ما بعد عصر التنوير»<sup>(44)</sup>.

يكاد إدوار سعيد في تحديده للخطاب بوصفه «مجموعة التصورات التي تمثل الفضاء المعرفي لفرد أو مجموعة بشرية في سياق تاريخي واجتماعي وسياسي محدد»، أن يتطابق مع التعريف الماركسي للأيديولوجيا بوصفها تصورات أو مفاهيم غير «علمية» تتلبس لبوس الحقيقة الموضوعية. الفرق بين المفهومين هو أنه إذا كان ماركس ينظر إلى الأيديولوجيا كوعي زائف، بمعنى أن هنالك وعياً علمياً غير زائف، فإن فوكو لا يقر بهذا التمييز، فكل وعي هو خطاب والخطاب تمثيل (تصور) للحقيقة وليس الحقيقة ذاتها. وبهذا المنظور لا وجود لمعرفة موضوعية مستقلة خارج نظام الخطاب.

Claude Lévi-Strauss, Tristes tropiques, collection Terre humaine (Paris: Plon et Pocket, 2009).

(43)

(44) إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981).

فالخطاب يستمد مشروعيته ومرجعياته من منطقته ونسقه الداخلي لا من الخارج أو من المقارنة بالخطابات والأنساق الأخرى. إنه نوع من المثالية الذاتية في ثوب فلسفي جديد، فالحقيقة هي ما تراه أنت كذلك، وبالتالي لا لوجود لحقيقة أو معرفة موضوعية مشتركة في الخارج. من هنا يستنتج فوكو أن المعرفة سلطة. وبهذا المعنى نظر سعيد إلى الاستشراق بوصفه معرفة بالشرق أنتجت سلطة. هذه السلطة قادت أوروبا إلى الهيمنة على الشرق واستعمارها والسيطرة عليه. إذاً المعرفة بالشرق التي وفرها الاستشراق هي التي مكّنت أوروبا من فرض نفوذها الإمبريالي على الشرق. ومن ذلك يخلص سعيد إلى أن «الاستشراق هو أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبناؤه وامتلاك السيادة عليه» وهو «مؤسسة إمبريالية». وأن «جوهر الاستشراق هو التمييز الذي يستحيل اجتنائه بين الفوقية الغربية والدونية الشرقية»<sup>(45)</sup>.

لكن بالرغم من أن المعرفة بالشرق مكّنت الغرب من السيطرة على الشرق، فإنها معرفة غير حقيقية، وإنما مجموعة تصورات (تمثيلات) للشرق وليس الشرق ذاته، فعندما يتحدث المستشرق عن الشرق فهو لا يتحدث عن الشرق (الحقيقي) أو الطبيعي، وإنما عما يتصور أنه الشرق. يقول: «فالشرق كتمثيل في أوروبا يُشكل ويُفسد تشكيله وُشوه» وبالتالي لا تنتج معرفة الاستشراق بالشرق إلا صورة مشوّهة عنه. وانطلاقاً من هذه الفرضية ينتهي سعيد إلى وصم الاستشراق بأنه «اختراع غربي للشرق» وأنه «نمط من الإسقاط الغربي على الشرق وإرادة السيطرة عليه»<sup>(46)</sup>.

الإدانة المطلقة للاستشراق انطلاقاً من مقولة أن كل معرفة سلطة، وأن معرفة أوروبا بالشرق عبر الاستشراق قادت إلى السيطرة عليه، قول يبقى محل نظر لما فيه من تعميم. صحيح كانت هنالك كتابات تحمل أفكاراً عدوانية عن الشرق وتتسم بروح التعالي ونبرة التفوق العنصري والثقافي وبعضها ذو دوافع استعمارية. لكن يصعب على المرء الاتفاق مع المغالين في نقد الاستشراق بأن كل ما قام به المستشرقون من حفريات وفك لرموز الحضارات واللغات القديمة وتحقيق للمخطوطات التاريخية كان لمجرد تشويه تلك اللغات والحضارات؟ وأن تلك الجهود الجبارة لا يعدو أن يكون الدافع من ورائها سوى خدمة المطامع الاستعمارية والتوسع الإمبريالي؟

(45) المصدر نفسه، ص 49 و73.

(46) المصدر نفسه، ص 120 و275.

صحيح أن الدراسات الاستشراقية ساعدت أوروبا أحياناً على تغلغلها الاقتصادي والسياسي في الشرق الحديث، لكن من العدل ألاّ نشمل بإدانتنا كل البحث الاستشراقي. فهناك عدد لا بأس به من كبار المستشرقين عرفوا كيف يميزون بين اهتماماتهم العلمية وبين الأهداف والغايات السياسية لبلدانهم، بل إنهم وقفوا ضد هذه الأهداف في بعض الأحيان. وكانت هذه من أبرز النقاط التي يستدل بها نقاد إدوارد سعيد على قصور الفرضية التي ينطلق منها في ربط الاستشراق بالاستعمار استناداً إلى علاقة المعرفة بالسلطة، وبخاصة لجهة الإسهام الضخم للاستشراق الألماني. فالمانيا لم تكن قوة استعمارية مهيمنة مثل إنكلترا وفرنسا حتى يقال إن الاستشراق الألماني كان لخدمة أهدافها الاستعمارية وتوسعها الإمبريالي. لكن سعيد لم يتوقف لتفسير هذه الظاهرة ربما خوفاً من أن تفسد عليه صحة منطلقاته النظرية في الإدانة الإجمالية للاستشراق.

ورغم الانتقادات المنهجية التي وُجّهت إلى كتاب إدوارد سعيد، وبخاصة من قبل صادق جلال العظم<sup>(47)</sup> ومن قبل مهدي عامل<sup>(48)</sup> وغيرهما، لاعتماده الموقف الإيستيمولوجي الذي تبناه عن فوكو والذي قاده إلى نتيجة تقول إنه حين حاول الغرب التعامل مع الواقع الخام للشرق بغية تمثله وهضمه عبر مؤسسة الاستشراق، إنما قام بكل ما كانت تقوم به أية ثقافة أخرى من موقع الغالب. وهذه النتيجة من شأنها أن تسقط عتب إدوارد سعيد ونقده للاستشراق، إذ لم يعد بمقدور أي باحث أو مفكر في ضوءها، حتى ولو كان كارل ماركس، أن يفلت من هيمنة الخطاب المسيطر وفق النظرية الفوكوية التي جلبت عليه أغلب الانتقادات التي اعتبرته سقط في فخ النظرية الشمولية لمفهوم الخطاب الذي يختزل الثقافة بمجملها، وهذا في نظر ناقيه فكر مثالي يرى التاريخ يعين الفكر المسيطر فقط. مع ذلك ورغم هذه الانتقادات، لا يزال كتاب إدوارد سعيد يعتبر من المراجع الرئيسية التي لا غنى عنها في نقد حركة الاستشراق وفهمها وكشف الأبعاد المتعددة التي لعبتها في تكوين صورة الإسلام والمسلمين في الغرب<sup>(49)</sup> والتي تلازمت مع المرحلة الاستعمارية بوضوح وذلك قبل أن تدهن الدراسات الأنثروبولوجية هذا الميدان بدراساتها الواسعة وأطروحاتها الجديدة.

(47) صادق جلال العظم، ذهنية التحريم (بيروت: دار الريس للنشر، 1992).

(48) مهدي عامل، هل القلب للشرق والعقل للغرب: ماركس في استشراق إدوارد سعيد (بيروت: دار الفارابي، 1986).

(49) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 295.

يذهب محمد أركون إلى مناطق جديدة في نقد الاستشراق رغم أنه لم يضع كتاباً خاصاً في نقد الاستشراق، إلا أن أغلب كتبه تستحضر حواراً مع أطروحاته ونظرياته، ونقداً لمقولاتهم وأحكامهم. ورغم أنه رفض أن يدخل في مناظرة ومساجلة الاستشراق في مضمونه الأيديولوجي حتى لا ينزلق إلى موقع دفاعي أيديولوجي، كما فعل غيره من الباحثين العرب، إلا أنه لم يتردد في التحليل والنقد المعرفي لأطروحاتهم دون إغفال مضامينها الأيديولوجية حين تدعو الضرورة إلى ذلك. وعليه تميزت المقاربة الأركونية بالتركيز على مكن الخلل في تراث الباحثين الغربيين في مجال الإسلاميات، وهو المناهج التي يستخدمونها لبناء معارفهم، والتي يعتبرها تقليدية من جهة لأنها تعتمد طرائق البحث الفيلولوجي في تحقيق النصوص الموروثة عن القرن التاسع عشر، وقاصرة من جهة أخرى بسبب عدم انفتاحها على مكتسبات العلوم الإنسانية المعاصرة بعد الثورة المعرفية التي شهدتها منذ منتصف القرن العشرين.

لذلك نراه لا يذهب إلى التمييز القاطع بين لحظتي الاستشراق وما بعد الاستشراق، فيحسب الأولى معرفة والثانية أيديولوجيا؛ بل يدخل ثنائية المعرفي والأيديولوجي في كل واحدة منها ليكشف عن الفارق بين الدراسات العلمية الاستشراقية والمهاترات الأيديولوجية الجوفاء في خطابات مستشرقين كثر، كما يميز بين الباحثين السوسيولوجيين المعاصرين المسلحين بالمعرفة في تناولهم الظاهرة الإسلامية وبين آخرين يرددون أحكاماً أيديولوجية جاهلة وينشرون صوراً نمطية مقدمين بذلك خدمات سياسية للسياسات الغربية حيال الإسلام والمسلمين. وعليه يرى أنه من النتائج الفادحة لانتقال المعرفة الغربية من لحظة الاستشراق إلى لحظة ما بعد الاستشراق أنما تظهر في تلك الرؤى السطحية السريعة والمسيئة لظواهر كان البحث فيها يأخذ من التبحر العلمي الاستشراقي عقوداً من التنقيب والحفر والتدقيق من جهة، وأنها انتهت على يد البعض الذين يسمي منهم (جيل كيبيل وبرونو إيتان...) بما لا يشجع على أي حوار فكري رصين بين الباحثين الغربيين والباحثين العرب والمسلمين، بل تدفع الآخرين نحو مواقف أيديولوجية دفاعية رداً على خطابات تنضح بالأيديولوجيا. بهذا المعنى يكون ما بعد الاستشراق ليس نهاية للاستشراق فحسب، بل نهاية دراماتيكية لكل معرفة علمية بعالم الإسلام في الثقافة الغربية<sup>(50)</sup>.

(50) بلقزيز، نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية، ص 109. انظر أيضاً: محمد أركون، الإسلام، أوروبا، الغرب:

رهانات المعنى وإرادات الهيمنة (بيروت: دار الساقي، 2001).

وفي متابعته للمسألة الدينية في التفكير الغربي المعاصر تذهب نصوصه إلى بيان كيف أصبح هذا التفكير مشدوداً إلى فكرة عن الحداثة تفترض قطيعة نهائية مع الفكرة الدينية بوصفها جزءاً من موارث القرون الوسطى البائدة، ليخلص بعد حفرياتة التحليلية في أصول هذه الرؤية إلى القول بأن المشكلة ليست في أن الفكر الحديث سقط ضحية أوهامه الوضعانية والعلموية بإمكان محو الدين والقضاء على أسباب استمرار المتخيل الديني فحسب، وإنما هي في أن هذه الفكرة الوهمية تحولت إلى سياسات رسمية حين تبنتها الدولة وطبقها بالعنف السياسي - القانوني. والحال أن التجربة التاريخية المعاصرة للغرب نفسه تشهد للمشاعر الدينية بالقدرة على التجدد المذهل في قلب أعرق المجتمعات العلمانية كما في مجتمعات أخرى من خارج أوروبا تدين الأكرثيات من شعوبها بالمسيحية. وليس معنى ذلك بالحصيلة أنه يناهض العلمانية، وإنما يعني - وهو العلماني بامتياز - أنه يرفض تحويل العلمانية من فكرة سياسية إلى دين جديد أو عقيدة وأيديولوجيا وسلطة قهرية<sup>(51)</sup>.

يرى محمد أركون أن قوة المتخيل الغربي عن الإسلام أعلى من قوة المعرفة العلمية به، وهذا نتاج تراكم تاريخي طويل غذته الحقبة المعاصرة بالمزيد من الأحكام السلبية والارتبابية، ورغم أنه يقيم التمييز الضروري بين رؤية الجمهور ورؤية النخب الفكرية للإسلام، فإنه يلقي على الأخيرة مسؤولية إخفاها في تطوير وعي مجتمعي منصف للإسلام، وهو إخفاق يدفع إلى الظن أنها «تستبطن» بعض يقينيات المتخيل الغربي عن الإسلام، ومنها القول باستحالة قيام علمانية في مجتمعات إسلامية، لأن الإسلام في نظرهم لا يميز بين الدين والدولة، وهم بهذا القول يؤكدون ترسب الصور النمطية في أذهانهم من جهة، ويتجاهلون تجربة الدولة في الإسلام وما نتج منها من تمايز بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، وفي التجربة التاريخية لتريكا الحديثة مثال على ذلك التمايز.

ورغم تسليمه بأن المعرفة الاستشراقية معرفة عالمية، وهي أعلى شأنًا من المعطيات المخيالية وأنها أحدثت قطيعة في الوعي الغربي، وبخاصة بين تعبيراته الشعبية العامة المسكونة بالصورة النمطية السلبية وبين وعي بعض نخبه العالمية، إلا أن هذه القطيعة لم تكن نهائية وحاسمة دائماً، وذلك لوجود ثلاثة عوائق إبستمولوجية وأيديولوجية تنال من موضوعيتها وعلميتها، وهي تتمثل بالنزعة المركزية (والغربية) والتعميم الأيديولوجي،

(51) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح (بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، 1986)،

ص 293 - 294. انظر أيضاً: بلقرين، المصدر نفسه، ص 161.



وحضور الأغراض غير العلمية في عمل قسم غير قليل من المستشرقين، وهو إذ يفصل المقال في كل منها مبنياً آثاره السلبية، وبخاصة في الجوانب اللامفكر فيها، فإنه بالنتيجة لا يدين كل المنتج الاستشراقي في حقل الدراسات الإسلامية ولا يعمم في أحكامه، بل نراه يؤكد خطأ تجاهل الفكر الإسلامي للمساهمات الفكرية الرائدة كثيراً من الأبحاث الاستشراقية.

يحظى نقد المنهج الفيلولوجي باهتمام محوري في التحليل الأركوني، فهذا المنهج الذي اعتمده أغلب المستشرقين في دراساتهم للتراث الفكري والديني اليهودي والمسيحي ومن ثم الإسلامي لدراسة التاريخ الثقافي، تحتل فيه اللغة موقعاً مركزياً وتقع منه موقع المفتاح و«الشفيرة»، فهو يغطي الحاجة إلى المعرفة بكيفية تكوّن نصوص تلك التراثات والأشكال المختلفة وتطورها والأصول التي صدرت عنها، لذلك كان من الطبيعي أن يزدهر تحقيق النصوص وترجمتها إلى اللغات الأوروبية كثمرة لتطبيق المناهج التاريخية والفيلولوجية التي أثارت مشاكل وطرحت تساؤلات لم يجرؤ المسلمون على إثارتها بالنسبة إلى تراثهم الخاص، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى التفاوت الواضح بين المنهجية التاريخية الصارمة للمستشرقين وبين المنهجية العقائدية التبجيلية السائدة بين أغلب الباحثين المسلمين التقليديين. هذا المنهج على أهميته بنظر أركون، أفضى إلى مراوحة الاستشراق وحصره في النصوص الخام للتراث واستعادتها من طريق المنهجية الفيلولوجية المتركة في التفاصيل داخل النصوص من نحو وصرف ودراسة تركيب الجملة وإنتاج المعاجم، الأمر الذي منع من تناولها كخطاب وبنية لها شروطها وسياقاتها التاريخية من جهة، وجعلها قاصرة من جهة أخرى عن طرح الإشكاليات الكبرى التي ينبغي طرحها على النص.

يتمثل الضعف والقصور في نظره بأنه منهجي بالدرجة الأولى، ذلك أن المقاربة الفيلولوجية لا تسمح بأكثر من السرد والوصف والتدقيق في مصادر النصوص واستخلاص الوقائع والتواريخ والأحداث التسلسلية منها، ثم تقوم بفرزها وتصنيفها وفهرستها، لكي تكتب تاريخ الإسلام بشكل خطي مستقيم متسلسل بحسب الصورة التي تعكسها النصوص الإسلامية ذاتها. ورغم فائدة ذلك في التثبيت من صحة الوقائع والتواريخ والكشف عن الخلط أو التزوير في رواية هذه الوقائع، إلا أنها لا تغني عن الدراسة ذاتها، بل تمهد لها. وبسبب طبيعتها المتركة على النصوص التاريخية تدفع إلى مقارنة وصفية سكونية أو تعطي وهماً بالسكونية والثبوتية والإطلاقية، ينتج منها دراسات تتمتع بهذه المواصفات التي تعكسها هذه المنهجية النصوية. إنها فعل معرفي قاصر عن تطوير مستوى الفهم للمادة المدروسة، وبالتالي تظهير الأبعاد الإشكالية المختلفة التي ينطوي

عليها الموضوع المدروس، وهي منهجية مبتورة تفتقر إلى أفق معرفي ينتقل به البحث من مستوى المعلومات إلى مستوى المعرفة، فينتج معارف سطحية، فضلاً عن أنه كمنهج حين يتعقب ظاهرة بالبحث في أصولها الأولى التي تطورت عنها، إنما ينتهي إلى إهدار «أصالتها» من خلال النظر إليها كصدى وامتداد وفرع لـ «أصل» يقع خارجها وخارج محيطها التاريخي والمعرفي، الأمر الذي يطيح فكرة التفاعل بين الثقافات التي تتحول بموجب هذه المنهجية إلى علاقات أحادية تعاقبية يقع فيها اللاحق تحت سلطان السابق. لذلك هي بنظره مقارنة أصولية ومحافظة تعيد كل شيء في التاريخ إلى «أصل» بحيث يصبح ما بعده من مستجدات ومتغيرات وتحولات مجرد فرع وظل، وبهذا تقتل التاريخ باسم التاريخ، وتهدر الصيرورة باسم الجوهر الثابت.

تكشف هذه المنهجية بنظر أركون عن أبعاد أيديولوجية مستبطنة في النصوص الاستشراقية، وأكثر ما تتمثل بمقاربتها لحقل الفلسفة الإسلامية وإشكالية العقل في سياقه، ومقاربتها أيضاً لإشكالية الوحي والقرآن. فهي من جهة تعيد النص الفلسفي العربي إلى «الأصول» الإغريقية مكررة أخطاء أرنست رينان في قراءته لفلسفة ابن رشد، لتؤكد أن الفلاسفة العرب ليسوا أكثر من زوائد فطرية للفكر اليوناني، ومن جهة أخرى تنزلق، بحكم المنهج الفيولوجي، إلى مقارنة النص القرآني بوصفه شديد الصلة بما سبقه من نصوص مقدسة في الإنجيل والتوراة ليقدم في حصيلتها «القرآن» كفرع من أصل أو كنسخة تفتقر إلى أية أصالة.

في الحصيلة تتمثل أزمة الاستشراق بالانسداد المعرفي والقصور المنهجي حسب أركون، كما تمثلت حسب أنور عبد الملك وإدوارد سعيد بأعطاب أيديولوجية قاتلة، فلا هي راجعت مناهجها ولا تراجعت عن مقولاتها رغم التطورات والتحولات الهائلة التي وقعت منذ منتصف القرن الماضي، وأحدثت بالتالي ثورة معرفية في الرؤى والمناهج وفي علوم التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا، وفي الفلسفة وعلم الاجتماع الديني وعلم اجتماع التاريخ والسياسة، وفتحت بالتالي أمام تاريخ الفكر وتحليل الخطاب إمكانات معرفية غير مسبقة خارج المنهجيات الموروثة.

#### رابعاً: مراجعات المستشرقين: إعادة التموضع في الحقل

من الواضح أن نقد الاستشراق تمثل بمرحلتين، بدأت الأولى مع أنور عبد الملك (1963)، والثانية مع إدوارد سعيد (1980) وهي كانت أكثر عمقاً وشمولية وأثارت ردود

فعل أوسع وأضخم بين المثقفين العرب، ووصلت أيضاً بتأثيرها إلى المستشرقين أنفسهم. يعرض هاشم صالح<sup>(52)</sup> في الكتاب الذي أعده وترجم فيه نوصاً بالغة الأهمية لعدد من كبار المستشرقين (مكسيم رودنسون وآلان روسيون وبرنارد لويس وفرنيسكو غابرييلي وكلود كاهن) يناقشون فيها ويردون على اتجاه نقد الاستشراق، مشيراً إلى نوع من المرارة والأسى الذي يشعر به المستشرقون نتيجة الهجمات الشديدة عليهم وعلى علومهم ومناهجهم ونياتهم، حتى وهم يدافعون عن أنفسهم.

## 1 - كلود كاهن... الاعتراف النسبي

يعترف كلود كاهن (1909 - 1991) بأن الاستشراق بعامة والدراسات الإسلامية بخاصة، إذ يمثلان فضولاً معرفياً إيجابياً أنتج تراثاً لا غنى عنه للمعرفة الإنسانية، إلا أنه في الوقت نفسه قد تطور وترعرع ضمن ظروف لا تخلو من النواقص، منها التوسع المهيمن للغرب ودور بعض المستشرقين في إنتاج أبحاث لخدمة الإدارة الاستعمارية، ومنها ما يتعلق بطبيعة تخصص المستشرق الذي يفرض عليه قضاء وقت طويل في تعلم اللغة وإتقانها وهو ما يحرمه امتلاك الوقت الكافي للتزود بمنهجية تاريخية حقيقية، هذا فضلاً عن الميول والتفضيلات التي تتمثل أحياناً بالنزعة نحو تفضيل دراسة مواضيع محددة لها جاذبية عندهم. مع ذلك يقول إنه لا ينبغي أن نقع في التطرف المضاد وننكر قيمة كل الأبحاث التي أنجزت ضمن هذا الجو، وفي الوقت نفسه نراه يدعو إلى إعادة التوازن إلى الأمور والاعتراف بضرورة دراسة هذه المجتمعات من الداخل وليس من الخارج، ذلك أن النظرة الاستشراقية والخارجية لا تكفي وحدها<sup>(53)</sup>، معتبراً أن دخول «الزملاء المسلمين» إلى ساحة البحث العلمي مؤخراً سوف يتيح إعادة التوازن ودراسة هذه المجتمعات من الداخل لا من الخارج فقط.

وفي رده على دراسة عبد الملك يعتبر كاهن أنه من المفهوم أن يشعر الباحث المسلم بالانزعاج لتطفلنا على مجال دراسته، وأنه الأولى بهذه المهمة، وهو إذ يعتبر أنه لا مبرر علمياً لهذا الشعور، لأن «الاستشراق الأوروبي هو الذي أخذ المبادرة في العصور الحديثة لدراسة تاريخهم الخاص، وأنه لولاه لكانوا عاجزين عن أن يقولوا عن ماضيهم نصف ما يستطيعون قوله اليوم، بطريقتهم الخاصة... بمعنى آخر يقول إن الاستشراق يقدم لهذه

(52) الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 2016).

(53) المصدر نفسه، ص 35.

الشعوب حساً تاريخياً عاماً لا يستطيع الشرقيون أن يمتلكوا ما يوازيه ما داموا عاجزين عن توليد علماء الاستغراب، وهي الميزة التي يمتلكها الغربيون وتجعلهم قادرين على الاهتمام بتاريخ كل شعوب العالم وليس فقط تاريخهم الخاص»<sup>(54)</sup>. ومع ذلك نجده يعترف بوجود أبحاث مقبولة تماماً من وجهة نظر العلم الحديث أنتجها علماء شرقيون، وبخاصة مسلمون، وأن بعض المستشرقين أخطأوا إذ أهملوها، ففي العلم ليس هناك نوعان من البشر، الأول شرقي والثاني غربي، وبالتالي فجميعنا معنيون بالمهمة نفسها وينبغي إسقاط الجدران العازلة.

## 2 - مكسيم رودنسون... المراجعة المنهجية

يذهب مكسيم رودنسون (1915 - 2004) إلى مناقشة أعمق وأكثر شمولاً ونقدية، فهو إذ ينطلق من الإقرار بأن مكتسبات الاستشراق الكلاسيكي كانت ضخمة على الرغم من أنها لا تمثل سوى المرحلة الأولية من الدراسة العلمية، إذ ينبغي بعدها على الدارس أن يحلل ويستنتج ويركب وينظر. مع ذلك لا يتردد رودنسون في تسجيل بعض العيوب والنواقص الصارخة التي أصابت الدراسات الاستشراقية، نذكر منها: ظاهرة العرقية المركزية الأوروبية التي تمثل نظرة الآخر، والرؤية الجوهريّة والمثاليّة للحضارات، ذلك أن الشعور المشكّل من بعض الحضارات متجدّد وراسخ في أذهان بعض المستشرقين، حيث الجوهر عندهم ثابت لا يتغير ولا يتبدل. وهذه الجوهريّة تتطابق غالباً مع «المركزية اللاهوتية»؛ فقد كانوا يعتقدون أن كل ظواهر الحضارة الأخرى تتمحور حول المعطيات الدينية، ولا يمكن تفسيرها وفهمها إلا من خلالها، ولم يكونوا يولون اهتماماً كافياً للعامل الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن جملة النواقص والعيوب يشير أيضاً إلى أن الاستشراق كان جزءاً من «حركة الأفكار العامة للغرب في تلك الفترة والتي كانوا يعتقدون فيها بأولوية النموذج الأوروبي وتفوقه على بقية النماذج الحضارية الأخرى، وهو ما يتجلى بكل الوضوح في كل الخلاصات الأنثروبولوجية لتلك الفترة»<sup>(55)</sup>، ومنها تولد اعتقادهم بأن كل خطوط التطور سوف تنتهي في خاتمتها إلى النموذج الأوروبي. ولم يكن يشذ عن هذا التصور في نظره إلا بعض الباحثين القلائل والمعزولين من الماركسيين.

(54) المصدر نفسه، ص 33.

(55) مكسيم رودنسون، «وضع الاستشراق المختص بالإسلاميات: مكتسباته ومشاكله»، في: المصدر نفسه، النص الثاني، ص 91.

يشير رودنسون أيضاً إلى نقص في تأطير الدراسات الاستشراقية لجهة الإشكاليات والمنهجيات العلمية الراسخة، وتركيزها على المنهج الفيلولوجي الذي يتيح لأصحابه الظن بأنهم يمكن أن يكتبوا في علم الفلك والسلالات الحاكمة والآداب وكل شيء، خاص بالبلدان المدروسة، وهو ما أدى إلى دراسات من نوع الهوابة الانفعالية حسب تعبيره<sup>(56)</sup>.

من جهة أخرى، يشير رودنسون إلى أهمية دخول اختصاصيي البلدان المدروسة إلى ساحة البحث العلمي ودلالاتها وتأثيراتها في البحث الاستشراقي، منبهاً إلى خطورة رمي كل مكتسبات الاستشراق بوصفها ملونة بالعرقية المركزية الأوروبية الاستعمارية، ذلك أن هناك عناصر تاريخية محسوسة وراء تقدم الاستشراق بدراساته، لا تعود بالضرورة إلى تفوق «عنصري أو وراثي»، بل إلى تقدم مناهج العلوم الإنسانية ونتائجها وليس من «العقل ولا الواقعية» إهمالها من جانب الباحثين القوميين، فهي أحد تجليات التقدم العلمي المحض. ولا تفوته الإشارة في الوقت نفسه إلى أن المستشرقين التقليديين واجهوا مشاركة الدارسين من أبناء تلك البلدان بنوع من المقاومة العنيفة والتحجر في غالب الأحيان، مشككين بالإشكاليات والمنهجيات الجديدة، حتى بدوا كأنهم يمارسون الإرهاب الفكري ويقولون: «أنتم لا تفهمون شيئاً، ونحن إذا كنا لا نعرف شيئاً فإننا نفهم أكثر منكم». يعبر ذلك عن نظرة الارتياب عند المستشرقين التقليديين تجاه الاختصاصيين من أبناء الدول المدروسة، مشيراً إلى أن بعض هذا الارتياب يعود إلى أن بعض هؤلاء ليسوا متحررين من المنهجيات البالية والأيدولوجيات القديمة بصبغتها الدوغماتية اللاتاريخية.

هذا فضلاً عن أن المستشرقين التقليديين يرتابون أيضاً باختصاصيي العلوم الهامشية بنظرهم (علم الاجتماع والسياسة والتاريخ المعاصر...)، ورغم أن بعضهم بسبب خفتهم وعدم جدتهم واستغلالهم لميول الرأي العام وأساليب البهرجة والبلاغة يستحقون هذا، إلا أن ذلك في رأيه لا ينفي أن المستشرقين التقليديين يحتقرون كل ما هو جديد لمجرد أنه جديد، والنتيجة هي انطواء هؤلاء على ميادينهم العتيقة وتمسكهم بمنهجياتها (العمل على النصوص القديمة، التبحر الفيلولوجي المهووس بالدقة والتفاصيل وتفصيل التفاصيل، والتاريخ الوثائقي..) دون اهتمام جدي ببلورة الإشكاليات النظرية وتحليل المادة المتراكمة من خلال تطبيق المناهج الحديثة والإشكاليات التي تثيرها.

---

(56) المصدر نفسه، ص 91 - 92.

يرى رودنسون أنه من غير المفيد القول بأن الأنثروبولوجيا والاستشراق الأوروبي قد أفسدتا من جانب المركزية الأوروبية أو أنهما ظلتا مرتبطتين بالسياسات الاستعمارية، ذلك أن كل المجتمعات التي كانت تملك فائض القوى الضروري للعمل الذهني كانت تجد من الضروري أن تدرس المجتمعات الأخرى. كل المجتمعات البشرية فعلت ذلك من خلال الرواسب المعهودة لأنماط تفكيرها الخاصة من طريق الإسقاط اللاواعي لمفاهيمها على المجتمعات الأخرى. فهذه المفاهيم لأنها مفاهيمها، تمثل بالنسبة إليها التاموس الكوني، وتعتبرها صحيحة وتحاول أن تفهم أشكالاً من الحياة والوعي الغريبة عنها<sup>(57)</sup>.

يخلص رودنسون في مقارنته النقدية إلى الدعوة إلى مراجعة شاملة بدءاً بالتعاون مع علماء البلدان المدروسة، ودمج المجالات المهمّشة أو المحترقة من جانب البحث الكلاسيكي، ودراسة الأوضاع الحالية ووضعها على محك التساؤل دون اعتبارها فقط مجرد استمرارية للحضارة الكلاسيكية، وذلك ضمن إطار كتابة تاريخ وسوسيولوجيا وأنثروبولوجيا عامة وشاملة للعالم المعاصر.

يشيد رودنسون بكتابات هشام جعيط، ويشير إلى أن الانتقادات التي وجهها المستشرقون لكتاب إدوارد سعيد بعضها مشروع، إلا أنه يؤكد أن ميزة سعيد أنه ساهم في نص ذكي وبارع في تحديد أيديولوجيا الاستشراق الأوروبي بصورة أفضل، ولا سيّما من خلال تبلورها في القرنين التاسع عشر والعشرين وعلاقتها الجذرية بالأهداف السياسية والاقتصادية الأوروبية لتلك الفترة، معتبراً أن قسماً كبيراً من نقده للاستشراق التقليدي يظل صحيحاً، وستظل الصدمة التي أحدثها كتابه مفيدة جداً إذا ما دفعت بالمختصين إلى إدراك أنهم ليسوا أبرياء إلى الحد الذي يدّعون أو يعتقدون. لكن الخطر في رأيه يكمن في أننا إذا دفعنا ببعض تحليلات سعيد إلى نهاياتها، وبخاصة في بعض أحكامه، فإننا نسقط في فخ عقيدة مشابهة للنظرية الجدانوفية القائلة بوجود علمين وعالمين متضادين<sup>(58)</sup>. وفي المقدمة الثانية لكتابه جاذبية الإسلام التي كتبها عام 1989، أي بعد تسع سنوات على صدوره، يشير رودنسون إلى تزايد الاهتمام بالإسلام، وأن الثورة الإيرانية عام 1979 أثرت كثيراً في التصور المبرز عن الإسلام لدى الرأي العام الغربي بفعل الضخ الإعلامي المكثف، حتى ليتمكن القول إن المعلومات الخاطئة قد انتشرت في كل مكان وانتشرت

(57) المصدر نفسه، ص 95.

(58) انظر مقدمة مكسيم رودنسون لكتاب: جاذبية الإسلام (1980) وهي منشورة في: المصدر نفسه، ص 99 - 108.

معها صورة مشوّهة لعالم الإسلام، وهي ازدادت تشوهاً مع انتشار نمط التدوين التعصبي مع الأصولية والحركية الإسلامية، إنها «صورة مخيفة لأنها تعيد إلى الذاكرة صورة طبقة الإكليروس الدينية المقززة التي يشعر نحوها الغرب كله بالرعب لأنه عانى طيلة قرون عديدة من الاتجاه المسيحي الذي يماثلها. من هنا ينتج ذلك الميل عند الغربيين إلى اختزال الإسلام وكل ما هو إسلامي إلى فزاعة مخيفة»<sup>(59)</sup>، وهي نظرة لا تقل خطأ عن تلك الصورة المثالية التي يحاول التبجيليون المسلمون تعميمها، إن الصورتين معاً خاطئتان لأنهما متحيزتان. ذلك أن هناك جوانب أخرى للإسلام وأنماطاً أخرى من المسلمين المتسامحين، وهم الأغلبية، غير هؤلاء المتعصبين، يستلهمون المبادئ الموجودة في النصوص المرجعية للإيمان المشترك من أجل الخير.

لكن الفعل يثير رد الفعل كما يرى رودنسون، ففي مواجهة الرؤى المهيمنة أكثر فأكثر في الغرب عن العالم الإسلامي، التي تريد أن تشوّهه وتعتبره خاضعاً للهمجية الظلامية، صدرت أيضاً تصرفات رعاء من جانب مسلمين سببها الجهل العميق بالعقليات الأوروبية وكيفية مخاطبتها. كل ذلك أفرز ظواهر ثقافية تذهب إلى خلع الصفة الأخلاقية والجوهريّة المثالية، عند الجميع، كل على جماعته، فهم في نظره «أخيار» بصورة مطلقة وأبدية، أما خصومه والآخرين بعامة فهم «أشرار» بصورة مطلقة وأبدية. وهذا ما يؤدي في نظره إلى سيرورة مؤدلجة.

### 3 - برنارد لويس... نقد النقد

يمثل برنارد لويس (1916 - 2018) نموذجاً للمستشرق الكلاسيكي في منهجية أعماله، ومن الخطأ الوقوف عند ميوله المعروفة والمتعاطفة مع الصهيونية دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيره في الغرب. ومن المهم الوقوف على تقييمه لحركة نقد الاستشراق. ففي إحدى دراساته يقدم لويس تحليلاً نقدياً لواقع الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط<sup>(60)</sup> التي شهدت توسعاً واهتماماً كبيرين في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. وهو إذ يعتبر أن هذا النوع من الدراسات له تاريخ طويل وبواعث عميقة، أولها يتمثل بالرغبة في الفهم والفضول المعرفي، وثانيها أنه كان رد فعل ناتجاً من ذلك التنافس بين الإسلام والمسيحية كحضارتين كبيرتين صرف فيها الأوروبيون جهوداً كبيرة لحماية المسيحيين من التأثير

(59) المصدر نفسه، ص 115.

(60) برنارد لويس، «حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط»، في: المصدر نفسه، ص 131.

الإسلامي ومن ثم رغبتهم في جعل المسلمين يعتنقون المسيحية. ومع عصر النهضة في أوروبا تغير ذلك وبقي الفضول المعرفي والعلمي محركاً أساسياً. يعترف لويس بأن شهية الإمبراطوريات الأوروبية نحو التوسع كانت تتطلب أناساً قادرين على تكلم اللغات الشرقية، وهو الذي أدى إلى تمويل ضخم أنفق على معاهد تعليم اللغات الشرقية (العربية والفارسية والتركية) طوال القرن التاسع عشر، الذي ترافق مع ازدهار كبير شهده حقل الدراسات الشرق الأوسطية بوصفها اختصاصاً علمياً ترعاه معاهد وكليات الدراسات الشرقية في أغلب الجامعات الغربية<sup>(61)</sup>.

يعترف لويس بتغير مهمات وأدوار المستشرق الكلاسيكي الذي كان قد تربى في أحضان علم التيلوجيا (اللاهوت) والفيلولوجيا وأحياناً علم التاريخ، إذ فجأة راحوا يطلبون منه التدخل في حقل السياسة الحديثة والاقتصاد والمجتمع، وأن يتدخل ويناقش كل شيء، من المعتقدات الجاهلية إلى الصناعة البترولية والبنك الحديث! استناداً إلى رصيده العلمي، ولكن دون الكفاءة المطلوبة لهذا الدور الجديد. يحشد لويس العديد من الأمثلة والتجارب لتأكيد هذه المقاربة، بدءاً مما حصل في إنكلترا في الخمسينيات والولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الستينيات، اللتين شهدتا توسعاً مطرداً في تأسيس وإطلاق الكليات الجديدة التي تعنى بدراسات الشرق الأوسط، وهذا ما أدى إلى أن الطلب على الباحثين الخبراء فاق العرض، الذي كان من نتائجه، التي يعترف بها بألم وحزن، ذلك المستوى المنخفض للكفاءة المهنية في مجال الدراسات المتخصصة بالشرق الأوسط، حيث راح يعتلي سلم المراتب الجامعية بسهولة من هم أقل كفاءة، وهو ما انعكس حتى على معايير قبول الطلاب والبحوث المنتجة والتي تميز بعضها بجهل صريح.

لا يتردد لويس في إبداء امتعاضه من اقتحام اختصاصيي العلوم الاجتماعية ومناهجها لهذا الحقل الذي يجهلون لغته، ورغم اعترافه بأهمية الانفتاح على هذه العلوم وسعي بعض الباحثين منهم إلى تعلم لغات الشرق الأوسط، إلا أن هذه العملية بسبب بقاء الطلب أكبر كثيراً من العرض، خلقت سوقاً لمن هم أقل كفاءة من جهة، وفتح شهية المعاهد والجامعات على تلقي التمويل والمساعدات السخية (مشيراً إلى أمثلة تتعلق بما قدمته الحكومة الليبية والسعودية) لإطلاق برامج دراسية وبحثية في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وهو ما انعكس على سمعتها، على الرغم من الحذر الذي أبدته بعض منها

---

(61) المصدر نفسه، ص 132 - 136.



لجهة تقييد ومحاصرة الشروط التي كان يحرض الممولون على إبدائها<sup>(62)</sup>. يخلص لويس إلى الاستنتاج بأن التوسع السريع للدراسات المتركزة على الشرق الأوسط لم يحقق الوعود المرجوة منه، وأن الجيل الذي ظهر في ما بعد ويتمتع بتسليح علمي أفضل قد أصبح أمام أبواب مغلقة أوصدها الأقل كفاءة ممن وصلوا قبله، الأمر الذي أدى إلى تدهور المستويات البحثية وتسييس عمليات إنتاجها.

وفي دفاعه عن الاستشراق الكلاسيكي نجد لويس ينحو منحى سجالياً مع محاولات نقد الاستشراق، ولا يتردد، معتبراً أن مقالة أنور عبد الملك انفعالية تنطلق من محاكمة الاستشراق والمستشرقين، واتهامهم بأنهم «عرقيون مركزيون أوروبيون» وأنهم مهووسون بالماضي ولا يهتمون بالتاريخ المعاصر للشعوب الشرقية أو بالعلوم الاجتماعية ومكتسباتها، ورغم أنه لا يتوقف كثيراً عندها إلا أنه يعترف بأنها بقيت ضمن حدود المناقشة العلمية، على خلاف ما فعل حين مناقشته لكتاب إدوارد سعيد الذي يصف انتقاداته بـ «الاتهامات الوقحة» والجهل والافتراء والتلاعب بالوقائع والضعف المنهجي. فهو في نظره يعمد إلى تأويل المقاطع التي يستشهد بها، ويحشر سلسلة من الكتاب في دائرة الاستشراق دون أن يكون لهم أي علاقة به مثل (شاتوبريان وجيرار دو نرفال واللورد كرومر وغيرهم..). ممن لا علاقة لهم بالتراث الأكاديمي للاستشراق<sup>(63)</sup>.

يرفض لويس مجمل الانتقادات الموجهة للاستشراق، ومنها تلك المقولة التي تنطلق من مبدأ أن «المعرفة هي السلطة»، ذلك أن التسليم بفكرة أن الاستشراق خدم الهيمنة الإمبريالية والمشروع الكولونيالي لا تفسر في نظره لماذا ابتدأت دراسة اللغة العربية والإسلام في أوروبا قبل عدة قرون من طرد الفاتحين المسلمين من أوروبا الغربية والشرقية قبل أن يبدأ الأوروبيون بهجومهم المضاد؟ ولماذا ازدهرت الدراسات الشرقية في بلدان أوروبية لم تسهم إطلاقاً في الهيمنة على الوطن العربي (المقصود الاستشراق الألماني)؟ وهو يستهجن اتهام المستشرقين بأنهم يحملون أحكاماً سلبية مسبقة، معتبراً ذلك أمراً طبيعياً عند كل الكائنات البشرية يشمل حتى ناقد الاستشراق، رافضاً الادعاء أو التشكيك بقدره علماء أي مجتمع على دراسة نتاج مجتمع آخر رغم ما فيها من مخاطر<sup>(64)</sup>.

(62) المصدر نفسه، ص 148.

(63) برنارد لويس، «مسألة الاستشراق»، في: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، ص 170 - 175.

(64) المصدر نفسه، ص 178 - 179.

#### 4 - آلان روسيون... التوضع في حقل الآخر

يذهب آلان روسيون (1952 - 2007) في مناقشته لمسألة الاستشراق في اتجاه مختلف؛ فهو المطلع على هموم المثقفين العرب من «الداخل» بسبب إقامته الطويلة في العاصمة المصرية واحتكاكه بهم؛ وهو يعرض بعمق لما أثارته أطروحات إدوارد سعيد من مناقشات، ويرصد الموقف النقدي منها بين المثقفين العرب الذي بدأ بالتبلور، وبخاصة بين من رأوا في بعضها خطراً على حرية البحث العلمي، ذلك أنهم رغم اعتبارهم أنه محق في انتقاداته للاستشراق إلى حد ما، فإنهم أبرزوا مكامن الخطر في التعميم وفي التهويل والتضخيم وربط الفكر بالسلطة، بل جعله عبداً لها في كل مكان وزمان. أهمية ما كتبه روسيون تكمن في إبراز التعددية بين المثقفين العرب، وكيف أنهم قادرون على التمييز بين العلم والأيدولوجيا وكيف أنهم لا يترددون في نقد من يدافع عنهم وعن تراثهم، بل يذهب إلى إبراز كيف أنهم مستعدون للاستفادة من البحث الاستشراقي والاعتراف بأهمية بعض نتاجه<sup>(65)</sup>.

يؤسس روسيون مطالعته على ثلاث مجموعات من النصوص للمثقفين العرب يفترض أنها تلخص الاتجاهات السائدة في النظرة إلى الاستشراق؛ فهو بعد تحليل مضمونها يرى أن المناقشة الدائرة حول الاستشراق تجبر المثقفين العرب على توضيح موقفهم من نمطين من أنماط المعرفة، الأول يتمثل بالمعرفة المحلية وهي في غالبها معارف تقليدية تنتمي إلى الحقل الديني، وهو ما يعطل إمكان اتخاذ أي مسافة نقدية، والثاني يتمثل بالمعرفة التي تدعى المشروعية العلمية، لكن استملاكها من جانب المثقفين العرب يتطلب منهم الارتباط بصورة أو بأخرى بساحة علمية خارجية عليهم ومهمينة بنفس الوقت، ما يعني قناعتهم بضرورة التمايز عن المعرفة التقليدية وبنفس الوقت الذي تشدهم ضرورة أخرى تقضي بإثبات إخلاصهم ووفائهم لتراثهم.

فقد مارس إدوارد سعيد النقد الجذري ضد الاستشراق كما مارسه ضد الأنماط التقليدية للمعرفة، وعلى الضد من ذلك يذهب صادق جلال العظم وغسان سلامة وعبد النبي اصطيف مبرزين الحاجة إلى المعرفة الغربية ومنتجاتها الاستشراقية وإن كانوا يختلفون حول نوعية هذه المعرفة والأجزاء التي ينبغي رفضها، وهو ما يطرح السؤال عن ماهية هذا الجزء المرفوض ووظيفته والأدوار التي يؤديها داخل الأنواع الأخرى من

(65) آلان روسيون، «المناقشة الدائرة حول الاستشراق في الساحة الثقافية العربية: حيرة العلوم الاجتماعية»، ص 185 - 186.

المعرفة. ما يعني بالحصيلة ولادة نوع من التسوية تقوم على معرفة التراث الاستشراقي من الداخل، والمشاركة في فعالياته وأنشطته والقيام بنقده بصورة بناءة في الوقت نفسه، وهو الموقف الذي يرفضه إدوارد سعيد ويبرهن على استحالتة من خلال تبيان عدم إمكان الفصل بين الهيمنة السياسية للغرب وبين الإنتاج المعرفي المتمثل بالاستشراق<sup>(66)</sup>.

في الخلاصة، تبدو إشكالية الاستشراق بكونه منتجاً ثقافياً مركباً لا يعكس بالضرورة حقائق أو وقائع بقدر ما يعكس تمثلات تختفي وراء ادعاء المعرفة المؤسسة في كثير من وجوهها على القوة والمصلحة، وهذا يعني بالضرورة أننا أمام معرفة غريبة للآخر تعيد إنتاجه وخلقه وليس فهمه فقط، وهو ما يجعل من الضرورة القيام بعملية نقد ومراجعة لا تتناول الخطاب الاستشراقي فقط، بل الأسس التي يقوم عليها والنظام المعرفي الذي يُولد الأحكام والمعايير الحاكمة لذاك الخطاب.

---

(66) آلان روسيون، «العلوم الاجتماعية والاستشراق»، في: المصدر نفسه، ص 209 - 212.

## الفصل الثاني

### العبور من الاستشراق إلى الأنثروبولوجيا

وكما كانت رحلات المستشرقين كذلك أصبحت رحلات الأنثروبولوجيين وعلماء الآثار والجغرافيين والديمغرافيين موظفة توظيفاً سياسياً وأيديولوجياً مهّدت لحملات استعمارية وتوسعية منهجية ومنظمة للتعرف إلى ما هو مجهول في هذه المجتمعات. كانت رحلة الأنثروبولوجي البريطاني تشارلز داوتي<sup>(1)</sup> التي نشرها عام 1888م نموذجاً فريداً لتلك الرحلات التي تمت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عبر دمشق إلى تهامة وحائل ومرتفعات نجد، ثم إلى الطائف وجدة منغمساً مع بدو الصحراء، فقدم وصفاً فريداً للصحراء العربية برمالتها وهضابها ووديانها وسكانها وبدوها وحضرها بأسلوب أدبي خلّاب صوّر فيه بدقة أسلوب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وظروف حياتهم القاسية وكيف استطاع كسب ثقتهم. وبعد أربعين سنة يكتب لورنس كيف أصبحت رحلة داوتي دليلاً أساسياً ساعد على انتصارات الإنكليز لبلوغ قلب الجزيرة وبلوغ ودّ البدو وصدقتهم. وقد أعقبت رحلة داوتي رحلات عديدة، منها رحلة إدوارد غلازر إلى اليمن، وهو الذي كان يتقن العربية والسبئية القديمة، وقام في رحلته بدراسة لجغرافية اليمن وجيولوجية طبقات الأرض والنقوش السبئية فيها والعلاقات الاقتصادية والسياسية فيها وأثرهما في تفكك العلاقات الاجتماعية والقربانية بين القبائل العربية. وقد جمع في رحلته

---

(1) رحلات داوتي في الجزيرة العربية، ترجمة عدنان حسن؛ مراجعة وتعليق ناصر عليوي (لندن: دار الوراق المحدودة، 2009) وكان داوتي قد انضم إلى قافلة الحج تحت اسم مستعار - خليل - وبدلاً من العودة مع الحجاج أثر حياة البداوة ونجح في كسب ودهم...).

زهاء ألفي قطعة أثرية ومخطوطة من آثار حضارتي سبأ ومأرب. وقد أعقبت رحلة غلاسر رحلات أخرى إلى حضرموت من أنثروبولوجيين ألمان وإنكليز آخرين.

يحتل جون لويس بوركهارت مكانة بارزة بين المستشرقين الرحالة؛ فقد كان أدقهم وصفاً للجزيرة العربية والدولة الوهابية وقيادة البدو وحياتهم منتصف القرن الثامن عشر، وكان يتمتع بمهارة فائقة في تدوين ملاحظاته التي تميزت بفضة وعمق سوسولوجي وأنثروبولوجي واضح<sup>(2)</sup>.

ويبقى عمل ماكس فون أوبنهايم من أهم الرحلات، إذ نشره في أربعة أجزاء بعد أن تجول طويلاً في أرجاء الجزيرة العربية في بداية القرن الماضي<sup>(3)</sup> وأقام علاقات وطيدة مع شيوخ القبائل في بادية الشام بين دجلة والفرات، وأنشأ صلات قوية مع الإنكليز والفرنسيين الذين اهتموا به نظراً إلى أهمية المعلومات الإثنوغرافية الدقيقة التي كان يعدها، فضلاً عن الخرائط الطبوغرافية الدقيقة التي أصبحت في ما بعد مصدراً للعسكرية والدبلوماسية الإنكليزية واستفادت منها إتفاقية سايكس - بيكو في تقسيمها منطقة المشرق العربي<sup>(4)</sup>.

الواقع أن سيل الرحالين والبعثات من الباحثين الأنثروبولوجيين الممولين من الدوائر الغربية بقي يتدفق إلى الصحراء وإلى المنطقة العربية، وهو لم يكن معزولاً عن الواقع الذي نشأت فيه الأنثروبولوجيا كمؤسسات بحثية وعلمية تطورت مع الاستعمار وتمأسست وتمولت في أحضانه، بعد أن كانت مجرد دراسات نظرية تستمد معلوماتها الإثنوغرافية من الرحالين والتجار والمغامرين والعسكريين في ما وراء البحار، لذلك جاءت معلوماتهم بعيدة من واقع الحياة اليومية لتلك الشعوب والمجتمعات، فضلاً عن أنها لم تكن موضوعية بل مشحونة بالتعصب والأحكام المسبقة.

وجد الأنثروبولوجيون مادتهم الأولى عن الشرق وعن الإسلام في ما كتبه المستشرقون والرحالة الذين سبقوهم، فكانت تلك هي البدايات، لذلك يربط إدوارد سعيد بين الاستشراق والأنثروبولوجيا، ليس في النشأة فقط، بل في المادة التي اعتمداها، ثم في

---

(2) جون لويس بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ترجمه وعلق عليه عبد الله الصالح العثيمين، 2 ج (الرياض: داره الملك عبد العزيز، 2014).

(3) ماكس فون أوبنهايم وآرش برونيلش وفرنر كاسكل، البدو، ترجمة وتحقيق ماجد شبر، 4 ج (لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2007).

(4) إبراهيم الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب: دراسة للأطماع الأجنبية في العالم العربي (بيروت: دار الساقى، 1996)، ص 68 - 69.

أنهما علمان استعماريان، أو أنهما نشأ في مرحلة الاستعمار ولخدمته. وهذا صحيح وإن كانت الأثروبولوجيا كعلم وضعي متطور نشأ في القرن التاسع عشر، بدأ بجمع المعلومات ووضع الملاحظات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم عمل على تعميمها وتصنيفها، وهو فعلاً خضع لتوظيف استعماري واسع طوال تلك السنوات، إلا أنه حاول الاستقلال عنه في ما بعد بوضوح، وهذا ما يوضحه جيرار لكلك في كتابه القيم الأثروبولوجيا والاستعمار<sup>(5)</sup>.

أما الاستشراق فقد ارتبط منذ نشأته بعوامل وظروف مختلفة ومرّ بمراحل وتطورات جعلته يقترب من الأثروبولوجيا مع فارق في المنهج، فالمنهج الأثروبولوجي منهج تأصيلي يفسر المشتركات بين البشر بالعودة إلى الأصل المفترض رمزاً أو حقيقة أو تاريخاً أو فسيولوجياً، بينما التاريخية التي تعتمد الفيلولوجيا النصية، أو التطورات التاريخية، هي التي تسود في الاستشراق. كذلك فإن الأمر الأكثر تعقيداً متصل بعلاقة الاستشراق بالسلطة أو بالأحرى بالسلطات الاستعمارية، ففي الأثروبولوجيا كان هناك ازدواج البدائي في مواجهة المتحضّر من جهة، والمستعمر في مواجهة المستعمر من جهة ثانية، بينما كان الأبرز في الاستشراق بحسب إدوارد سعيد وطلال أسد ومدرسة نقد الاستعمار النقيض الثاني: مستعمر/مستعمر<sup>(6)</sup>.

## أولاً: البدايات الملتبسة بين الأثروبولوجيا والأيدولوجيا

ارتبط مسلسل الدراسات الأثروبولوجية الأولى، التي اتخذت فيما بعد سمة الكولونيالية في المغرب، باحتلال الجزائر سنة 1830. وتعود أسباب ذلك إلى كون فرنسا في تلك الآونة كانت تفكر في أفضل الأساليب لتخفيف أعباء السيطرة الاستعمارية وتجنّب المواجهة المسلحة العنيفة مع السكان، الأمر الذي جعلها تفكر في إرساء قواعد جديدة وعلمية للسيطرة تقطع مع كل صور إراقة الدماء التقليدية. وتبعاً لذلك حظي المجتمع المغربي باهتمام الدارسين والمستكشفين الذين اهتموا بأنماط عيش السكان، وأنشطتهم، وأزيائهم، وتقاليدهم، وعاداتهم، ومؤسساتهم، وقيمهم، ونمط تفكيرهم إضافة إلى اهتمامهم بالمدن العتيقة، والتاريخية.

(5) جيرار لكلك، الأثروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كتورة، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

1983).

(6) رضوان السيد، الصراع على الإسلام (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 108.

وإذا كانت التقارير الأولى قد اهتمت بالعالم الحضري على الخصوص، فإن العالم القروي لم ينل حظه من الدراسة إلا مع بداية القرن التاسع عشر، حيث انطلق مسلسل الاستكشافات ذات الطابع السوسيوولوجي، والأنثروبولوجي، والتاريخي التي أشرف عليها الحاكم العام في الجزائر، جول كامبون، سنة 1890؛ فأثمرت على يد كل من موليراس<sup>(7)</sup> وداوتي<sup>(8)</sup> اللذين قاما معاً بجمع، ووصف، وتأويل كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية من تغذية، ولباس، وأعراف، وطقوس قروية. كما تميزت أعمال أخرى بغلبة الطابع السردي، والنمط الحكائي، والوصفي الطافح بمعلومات على قدر كبير من الأهمية سياسياً، وسوسيوولوجياً، وأنثروبولوجياً. ومن بين المناطق المغربية التي حظيت باهتمام الباحثة الأجنب، كانت المناطق الصحراوية، والحدود المغربية - الجزائرية؛ فقد أثارَت هذه المناطق اهتمام الباحثين بالجزائر ومن ثم المغرب.

يعتبر إدوارد فسترمارك<sup>(9)</sup> أحد أوائل الباحثين الأنثروبولوجيين الذين درسوا المجتمع المغربي ميدانياً في بداية القرن العشرين. تتكون أطروحة فسترمارك حول أنماط الاعتقاد الديني بالمجتمع المغربي من ثلاثة محاور أساسية: أولها يقوم على اختلاف «الدين الشعبي» للمغاربة عن «الدين الأرثوذكسي» الفقهي، وثانيها يبحث في التداخل بين الديني والسحري داخل الطقوس الدينية للمغاربة، وثالثها يحفر وينقب في الحضور القوي لما يسميه «البقايا الوثنية» داخل المعتقدات الدينية والممارسات المرتبطة بها. ويقصد فسترمارك بهذه البقايا مجموعة من المعتقدات والطقوس القديمة التي تم احتواء بعضها داخل الدين (الإسلام)، في حين بقي البعض الآخر حاضراً ببساطة داخل معتقدات وطقوس المسلمين رغم الاعتراضات الشديدة للفقهاء. ويُرجع فسترمارك أصل هذه البقايا إلى مصدرين أساسيين: الوثنية العربية التي كانت سائدة في شبه الجزيرة عند مجيء الإسلام من جهة، ومجمل المعتقدات والممارسات الدينية التي كانت منتشرة في البلدان التي وصل إليها الإسلام فيما بعد من جهة ثانية. وفي ما يخص المغرب فإن فسترمارك يفترض وجود تأثير عربي خارج عن نطاق الإسلام، فقد وقع تحول كبير في معتقدات البربر مع دخول العرب، الذين لم يجيئوا فقط بالإسلام

Auguste Moulieras, Le Maroc inconnu: Etude géographique et sociologique, 2 vols. (Paris, Challamel, 1902). (7)

Edmond Doutte, En tribu: Missions au Maroc (Paris: Geuthner, 1914). (8)

Edward Westermarck: Marriage Ceremonies in Morocco (London: Macmillan and Co., Ltd., 1914); Ritual and Belief in Morocco (London: Macmillan, 1926); Wit and Wisdom in Morocco (Routledge and Sons, 1930), and Pagan Survivals of Mohamedan Civilization (London: Macmillan and Co., Limited, 1933). (9)

وإنما أدخلوا كذلك عادات أخرى تَعَدُّ محرمة من طرف هذا الدين، كعبادة الحداد العنيف الذي يتضمن النواح وندب الوجه وضرب الذات. هذا إضافة إلى الاعتقاد في الجن والعين الشريرة والصلاح واللعة وغيرها من البقايا داخل المعيش الديني للمغاربة.

ومهما يكن من ضعف في المقاربات المنهجية للدراسات الكولونيالية حول المعتقدات الدينية بالمغرب، التي أصبحت متجاوزة اليوم بحكم التطور الإستمولوجي للعلوم الاجتماعية، ومهما يكن من حجم تسرب بعض الخلفيات الأيديولوجية لهذه الدراسات، فإنها تبقى أبحاثاً علمية شاهدة على عصرها<sup>(10)</sup>، لذلك لا بد من دراستها وتفكيك النتائج التي خلصت إليها نظراً إلى أهمية دورها في تكوين صورة الآخر. على سبيل المثال، يعتبر إدمون دوتي من أوائل الباحثين الكولونياليين الذين اهتموا بدراسة المجتمع المغربي. ركز هذا الباحث على دراسة المعتقدات والممارسات الدينية؛ وبعَدَ كتابه **السحر والدين بأفريقيا الشمالية** أحد أكبر المؤلفات التي وضعت حول المعتقدات الدينية بالمجتمع المغربي خلال الفترة الكولونيالية.

تتكون أطروحة دوتي حول المعتقدات الدينية بالمغرب من فكرتين أساسيتين اثنتين، تتعلق الأولى بعملية «أسلمة» المعتقدات الوثنية القديمة، وترتبط الثانية بالتوحيد المفرط للإسلام وضرورة ظهور الوسطاء. يرى دوتي أن سكان الشمال الأفريقي اضطروا مع مجيء الإسلام إلى التحايل من أجل المحافظة على معتقداتهم الأصلية، وذلك بتكييف هذه المعتقدات الوثنية مع مقتضيات الدين الجديد من طريق مزجها بطقوس وممارسات دينية إسلامية. فقد بلغت عبادة الأولياء في المغرب درجة كبيرة من الترسخ والانتشار اعتبر معها بعض الباحثين غير المتخصصين أنها الشكل الوحيد والأوحد للدين عند المغاربة. في حين مثلت عند الباحثين المتخصصين مفارقة ولغزاً محيراً، كون الإسلام يعد أكثر الأديان السماوية توحيداً وأقلها تجسيداً، ومع ذلك فإن المجتمعات الإسلامية، والمغربية منها بالخصوص، والمجتمع المغربي بالأخص، تعج بهذا العدد الهائل من الصلحاء والأولياء، الأموات منهم والأحياء. وقد أرجع دوتي سبب نشوء وانتشار هذه الظاهرة إلى التوحيد الإسلامي الحاد والمفرط، فالإسلام في نظر هذا الباحث غالى في التوحيد عندما باعد المسافة بين العابد والمعبود، حيث ألغى كل الروابط الملموسة التي تجمع بين الله

---

(10) عبد الغني منديب، الدين والمجتمع: دراسة سوسولوجية للتدين بالمغرب (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2010).



والمؤمنين، وهو ما «دفع بالناس إلى البحث عن وسائل أخفها الفقهاء تحت رداء طلب الشفاعة»<sup>(11)</sup>.

إلا أن أبحاث إدوار مونتي (Edward Montet) أحد أبرز الباحثين الذين عنوا بدراسة الأنثروبولوجيا الدينية بالمجتمع المغربي ذهبت في اتجاه آخر، فقد درس هذا الباحث ظاهرة تقديس الأولياء وتاريخ الزوايا والأخويات الدينية وأدوارها الاجتماعية والسياسية. ويعدّ كتابه عبادة الأولياء المسلمين في أفريقيا الشمالية وفي المغرب على وجه الخصوص من أهم وأشهر الدراسات التي أنجزت حول الموضوع خلال الحقبة الكولونيالية. انطلق مونتي في دراسته المذكورة أعلاه، من حقبة إثنوغرافية مفادها أن عبادة الأولياء والزوايا الدينية تعتبران خاصية مميزة للإسلام في الشمال الأفريقي وبالأخص في المغرب. هذا البلد الأكثر إيواء واحتواء لظاهرة الصلحاء التي تتقوى - حسب مونتي - كلما اتجهنا من الشرق نحو الغرب. يرجع سبب وجود هذا الكم الهائل من الأولياء في المجتمع المغربي، حسب مونتي، إلى الظروف السياسية التاريخية التي سادت خلال القرن السادس عشر، المتمثلة بالانتصارات الصليبية بشبه الجزيرة الإيبيرية وبالشمال الأفريقي. هذه الظروف ولدت لدى المغاربة حماسةً دينيةً تستنهض الهمم لمقاومة المستعمر والدفاع عن الثغور، فقد مثل الجهاد ضد العدو المسيحي مصدر إلهام بالنسبة إلى عدد من الأشخاص الذين تحوّلوا إلى أولياء في نظر الناس بسبب تزعمهم لحركة المقاومة وبفضل حماسهم الدينية الزائدة، «فالحماسة الدينية من وجهة نظر تاريخية، كانت ولا تزال أحد العوامل الرئيسية لحياة الصلحاء والأولياء. فكل شخص قادر على الجهر بقناعته الدينية بصورة عنيفة يصبح صالحاً، فطريق الصلاح غالباً ما يتداخل مع طريق الحماسة الدينية في مواجهة «العدو المسيحي»<sup>(12)</sup>.

وقد اعتمد مونتي على سيرة مجموعة من الأولياء وكل المعلومات التي تجمعت لديه عنهم في مختلف مناطق المغرب كـ«سيدي بلعباس السبتي» و«سيدي يوسف التادلي» وغيرهم، للتشديد على الدلالة الاجتماعية العميقة لظاهرة تبجيل الأولياء التي تستند بالأساس حسب رأيه إلى الأدوار التحريرية التي أدّأها هؤلاء دفاعاً عن جماعاتهم وحمائيتها من كل المخاطر الداخلية والخارجية التي تهددها. فالصلحاء كانوا يمثلون وعي

Edmond Doutte, Magie et religion dans l'Afrique du Nord (Paris: Maisonneuve et Geuthner 1984).

(11)

Edward Montet, Le Culte des saints musulmans dans l'Afrique du Nord et plus spécialement au Maroc (Genève: Librairie George and Cie., 1909), p. 10.

(12)

الجماعات بذاتها ويرمزون إلى وحدتها وتماسكها، وقد كان من الطبيعي جداً أن يصبح هؤلاء الأبطال والقادة محط تجيل وتوقير من طرف الناس أثناء حياتهم وحتى بعد مماتهم. ومن المعلوم أن مونتني رفض بشدة اعتبار حدة التوحيد الإسلامي أحد العوامل المؤدية لنشوء وانتشار عبادة الأولياء، ومقولات إدمون دوتي حولها، إذ لا يوجد حسب رأيه أي تناقض بالنسبة إلى المسلمين في المغرب بهذا الصدد، فهم يعبدون الله الواحد ويبحلون في الوقت نفسه ولياً أو أكثر من ولي. كما أنهم يحرصون على ترديد الشهادة عند كل زيارة لأضرحة الأولياء لطلب الوساطة. فمؤسس الطريقة الدرّقاوية الذي بلغ من شدة توحيد حث أتباعه على عدم النطق جهراً سوى بالشرط الأول من الشهادة (أشهد أن لا إله إلا الله) قد أصبح ذاته موضوع تجيل.

تواصلت الدراسات مركزة على الحياة الدينية، فكتب إيميل لاووست وهو من أبرز الباحثين الكولونيين، مؤلفه كلمات وأشياء بربرية الذي يعدّ من أهم الدراسات الإثنوغرافية التي أُجرت خلال تلك الفترة وتتناول بالوصف والتحليل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للقبائل «البربرية»، مع التركيز على مجموعة من الطقوس والممارسات ذات الصلة بالحياة الزراعية للقرويين المغاربة، كطقوس التضحية وطقوس الاستسقاء التي ربطها لاووست بـ «روح الحقل». فالتضحية الدموية التي يستهل بها الفلاح المغربي موسمه تهدف، حسب رأي هذا الباحث، إلى ضمان خصوبة الأرض التي تستعيد قوتها من خلال نحر الحيوان الذي يحرق دمه المراق تلك الطاقة التي تعطي الحياة للأرض والنبات<sup>(13)</sup>. أما درمنغن فكتب عبادة الأولياء في الإسلام المغربي عام 1954 الذي يعدّ من المراجع القيمة التي لا غنى للباحث عنها في مجال السوسولوجيا الدينية بالمجتمعات المغاربية؛ وتتناول بالوصف والتصنيف كل المعتقدات والممارسات التي تزخر بها الحياة الدينية لهذه المجتمعات، مع التركيز على ظاهرة الأولياء وأضرحتهم المقدسة. ويميز درمنغن في هذا الباب بين نوعين من الأولياء: الأولياء الجديون الذين يمثلون موضوع علم المقدسات، والصلحاء الشعبيين ذوو الصبغة الفولكلورية، وكلاهما جدير بالدراسة من أجل تحديد فكرة القداسة بمختلف رتبها<sup>(14)</sup>. وتتكون أطروحة درمنغن في هذا المؤلف

Emile Laoust, Mots et choses berbères: Notes de linguistique et d'ethnographie, dialectes du Maroc (Paris: Augustin Challamel- (13) Editeur, 1920), p. 38.

Emile Dermenghem, Le Culte des saints dans l'Islam maghrebin (Paris: Gallimard, 1954), p. 11.

(14)

من فكرتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بتجسّدات وتمظهرات المقدس عبر الأضرحة بوصفها خزانات للقداسة السماوية؛ والثانية باستمراريته بوصفه حاجة وضرورة<sup>(15)</sup>.

وإذا كان جاك بيرك<sup>(16)</sup> قد انتقد تأويلات كل من فسترمارك ودوتي ولاووست ودرمنغن بسبب عدم ربطها الطقوس والممارسات الممثلة لـ «المقدس المسجد» بالمجتمع المغربي المسلم، فإنه لم يحد كثيراً عن الاستنتاج العام الذي توصلت إليه الدراسات السابقة حول طبيعة هذه المعتقدات الدينية «المغربية»، إذ إنها تعكس في نظره تعايش الدين الإسلامي مع ممارسات وطقوس جماعية بعضها موغل في القدم، لكن ما يميّزه أنه ربط بقوة بين تقديس الأولياء والعوامل الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ عدّد بهذا الصدد مجموعة من الوظائف التي توكلها الجماعة إلى الأولياء ضمن نسق منسجم من القيم والمعتقدات، كما ربط مجموعة من الممارسات بالحياة الزراعية التي هي في الأصل طقوس استعطافية قديمة هدفها ترويض قوى الطبيعة من أجل الخصوبة والإثراء. وقد استمرت هذه الطقوس في الوجود بسبب وظيفتها الاجتماعية، فهي، وإن غاب معناها الحقيقي بالنسبة إلى الأفراد الذين يمارسونها، يبقى لها دور أساسي في التماس الجماعة، وتساوم في تشكيل هويتها الثقافية؛ بالإضافة إلى ما تحقّقه من تفرّغ للعنف الجماعي الذي يهدد باستمرار انسجام الجماعة وتوازنها.

في المقابل، وحينما أيقنت فرنسا أن المغرب آيل إليها لا محالة، ركزت على تمويل دراسات مفصلة حول السكان، والثروات، والتاريخ المحلي والحضري، ونشطت مع حركة «البعثة العلمية» التي توجّعت أبحاثها بنشر المحفوظات المغربية، والمحفوظات البربرية، إضافة إلى ترجمة ونشر العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ المغرب، والدين الإسلامي؛ كما اهتمت هذه الدراسات الشمولية بـ «المخزن»، والنسق القبلي، وظاهرة الزوايا المرابطية إلى جانب الاهتمام بالعالم القروي، والتربية، والثقافة السائدة.

أكد أغلب الباحثين الأوروبيين؛ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ أن ثمة تشابهاً إلى حد كبير بين المجتمع المغربي وباقي بلدان شمال أفريقيا التي كانت تخضع لنفوذ الخلافة العثمانية، ولاحظوا وجود عناصر تنظيم بيروقراطي إلى جانب تنظيم قبلي قوي ومحكم البناء؛ وعلى هذا الأساس عمدت هذه الدراسات إلى الاهتمام بما عرف

(15) منديب، الدين والمجتمع: دراسة سوسولوجية للتدين بالمغرب، ص 46.

Jacques Berque, Structures sociales du Haut Atlas (Paris: Presses universitaires de France, 1955), p. 256.

(16)

بـ«المخزن» في علاقته بباقي القبائل المغربية. وضمن هذا السياق تم النظر إلى السلطان بوصفه قطب رحي النسق السياسي المغربي. ومن أهم الأعمال التي ركزت على ذلك دراسة إيركمان (Jules Erckmann) **المغرب الحديث**، التي قدمت تفاصيل مدققة حول البلاط السلطاني والجيش فضلاً عن الصراع الذي كان يطبع علاقة القبائل بالمخزن. فقد استنتجوا، من دراساتهم، أن سلطة السلطان لا تعدو أن تكون سلطة دينية محض لا سلطة زمنية، لأن القبائل تعترف بالسلطان كرئيس ديني؛ وكرجل مكلف من الله بالدفاع عن التراب ضد الغازي الأجنبي؛ ولأجل هذا تقام الصلوات باسمه.

خلص الباحثون الأجانب من دراساتهم للقبائل المغربية، إلى تكريس القول بثنائية بلاد السبية وبلاد المخزن<sup>(17)</sup>، المغرب النافع والمغرب غير النافع، التي ستفعل فعلها القوي فيما بعد سنة 1912، ذلك أن سلطة المخزن لا تمارس نفوذها إلا في جزء ضئيل من العالم القروي؛ وهو الجزء الذي يشمل أطراف المدن، والسهول، في حين أن المناطق الجبلية والمتاخمة للصحراء تعد مناطق الفوضى العارمة، والثورات، والقتال، والاضطرابات المستمرة.

على مستوى المعتقدات وجد هؤلاء نوعين من الإسلام في المغرب: الإسلام الأول هو إسلام رسمي أرثوذكسي يتمركز في المدن وهو إسلام العلماء، والشرفاء، والفئات الارستقراطية المدنية؛ والإسلام الثاني هو إسلام شعبي ينتشر في العالم القروي، ويتضمن تقديس الأولياء الذي يعود بأصوله إلى التأثير الرمزي والسياسي لبعض الشخصيات المرابطية ذات الحظوة الكبيرة.

وقد أفاضت الدراسات الإثنولوجية في إعطاء تفاصيل حول المقدس بالمغرب، حيث أكدت أغلبها أن المرابط يعتبر مصدراً أو سبباً في الممارسة الطقوسية الشخصية أو الجماعية، إذ إن الجماعة المحلية من موقع حاجتها إليه، تطلب توسطه في كل ما يتعلق بالشؤون الدينية والاجتماعية والاقتصادية. يضاف إلى هذا أن الولي يتدخل في العالم الطبيعي قصد جعله ملائماً للناس وقصد طلب الفأل الحسن، فضلاً عن أنه يتميز بحضوره

---

(17) بلاد السبية مصطلح تاريخي مغربي يشير إلى الفضاء أو المجال الذي لم يكن مؤمناً، ليس فيه أجهزة مخزنية للسلطان. وامتنعت قبائل بلاد السبية عن دفع الضرائب، وكانت هذه البلاد تعترف فقط بالمكانة الروحية للسلطان، على عكس بلاد المخزن التي كانت خاضعة لسلطة الدولة بأبعادها الدينية والسياسية والمالية، حيث ينهض السلطان بنفسه بمهام تعيين الموظفين الساهرين على أحوال القبيلة من قياد وشيوخ ونظار، كما يشرف السلطان على حراستها بتكليف القبائل القريبة بالسهر على حماية الطرق الرئيسية، وتتميز أسواقها بوجود جبة المخزن في أبوابها، وكانت تتمتع طرق بلاد المخزن بمحطات استراحة تسمى «النزابل» لتأمين المسافرين والقوافل.

الفاعل في السير العادي لشؤون الجماعة. وربما هذا ما يفسر الإخلاص الجماعي/القبلي؛ والجهوي بل وحتى الوطني لكبار المرابطين.

على أن هذا التبجيل لا يقتصر على الأولياء والمرابطين الذين يتمتعون بـ«البركة» فحسب؛ بل يتعداهم إلى تقديس ظواهر طبيعية ومواقع أخرى كالقبور، والمزارات، والمغارات، وعيون المياه، وبعض النباتات، وهي ممارسات تدخل في سياق إسلام شعبي يمثل مزيجاً من المعتقدات الموروثة المتجذرة في التاريخ، وخليطاً من العقائد الإسلامية والوثنية.

قصدت هذه الدراسات فهم تركيبة الشخصية المغربية القاعدية (Basic Personality) وأسس تربيتها، ونسقتها القيمي، والتقليدي كمحاولة للإحاطة بسلوكيات الإنسان المغربي؛ ولأجل هذا اتجه البحث صوب التأمل في طبيعة الثقافة السائدة (الفرعية والأساسية) وطبيعتها الإسلامية للكشف عن مميزاتها وخصوصيتها. والملاحظ أن هذه الأبحاث كرس في الكثير من مقولاتها مفاهيم الاستشراق التقليدي وأثنوبولوجيا الفكر الغرائبي والأسطوري الذي تحكمه المرجعية الأوروبية المتمركز كمنطق وتفكير، فهي في حصيلتها قدمت الإنسان المغربي بوصفه شخصية ميالة إلى الإفراط في الاعتقاد بالغيبيات والخرافات؛ وأن عقلية قاصرة عن القيام بالاستدلال التدريجي، والتأمل النظري الخالص. إضافة إلى كونها عقلية تنفر من محاولات التركيب والتحليل، إلى غير ذلك من النعوت المعيارية والقيمية.

وإذا كان العديد من الدراسات التي قام بها الفرنسيون من مستكشفين وباحثين حول المجتمع المغربي؛ وذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تمثل البنية الأساسية لهذه المساهمات السوسيولوجية والأثنوبولوجية التي لا غنى عنها لكل باحث في العلوم الاجتماعية؛ فإنها لا تنفصل عمّا أنتجته الأثنوبولوجيا الأنكلوسكسونية في دراسة مجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية التي ركزت بصورة رئيسية على نظام السلطة داخل هذه المجتمعات. وقد استقطب المغرب بعد الاستقلال عدداً كبيراً من الباحثين الأنكلوسكسونيين لعدة أسباب، أهمها تساهل السلطات المغربية في تسليم رخص البحث بالنسبة إلى الباحثين الأجانب مقارنةً مع باقي دول المغرب الأخرى من جهة، ورغبة البريطانيين في دراسة الأنظمة السياسية المحلية، بهدف التعمق في فهمها لإحكام الطوق عليها؛ وهذا ما ساهم في بروز نموذج تحليلي جديد، سيعرف لاحقاً بالنموذج الانقسامي كتحليل أخذ يمارس جاذبية وإغراء لا يستهان بهما في مجال الأثنوبولوجيا عموماً، وبخاصة بعد أن وجد

طريقه للتطبيق على يد ثلة مهمة من الباحثين (إيفانز بريتشارد، دايفيد هارت، غيلنر، وواتربوري، ورايمون جاموس).

## ثانياً: أنثروبولوجيا الإسلام

حين كتب أنور عبد الملك دراسته المهمة «الاستشراق في أزمة» عام 1963 كشف أن الاستشراق يعاني بطرائقه الفيلولوجية والتاريخية مواريث عصر الاستعمار. ومن جهة ثانية كشف أنه لم يستفد أيضاً من الثورة الحاصلة في العلوم الاجتماعية والتاريخية. يرى رضوان السيد هذه الملاحظة الأخيرة في منتهى الأهمية، إذ إن كل مدرسة نقد الاستشراق في ما بعد لم تنتبه إلى أن هذا التخصص أو المجال يتعرّض لاختراق تدريجي وتحوّل لتسميته، وهو ما أفضى إلى تحوله إلى أحد أربعة أمور: نزوع ألسني يبدأ بمسائل نقد النص، ويصير إلى شكل من أشكال التفكيك؛ أو بقاء على ما كان عليه مع تسميته نفسه دراسات إسلامية أو شرق أوسطية؛ أو دخوله ضمن دراسات التاريخ العالمي؛ أو تحوله إلى أنثروبولوجيا. ولأن التوجه الرابع أو الأخير هو الأكثر ظهوراً في العقدين الأخيرين، يتتبع السيد بعض وقائعه وصولاً إلى عام 2002.

وقد برزت في هذا المجال دراسات إرنست غلنر (Ernest Geller) وكليفورد غيرتز (Clifford Geertz) وزملائه من أمثال غيلسنان (Gilsenan) وأيكلمان (Eickelman)، في حين استمرت مدرسة Libre واستمر طلال أسد (19) وجيرار لكلرك وفريد هاليداي وسامي زبيدة (20)، في النظر إلى الأنثروبولوجيا في إطار النقد الاستعماري، كما استمروا جميعاً يفسرون الظواهر في ضوء هذه المقولة، وانفرد طلال أسد بنشر نقد جذري لأطروحة «أنثروبولوجيا الإسلام» (21).

يحاول طلال أسد (22) تحديد المقصود بأنثروبولوجيا الإسلام، وما موضوع بحثها؟ ناقداً مرتكزاتها وهو في تفكيكه لها يناقش ثلاثة أجوبة شائعة حولها:

---

(18) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات: مقالات مختارة، ترجمة محمد بدوي؛ مراجعة بولس وهبة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

(19) Talal Asad, *Anthropology and the Colonial Encounter* (London: Ithaca Press, 1973).

(20) سامي زبيدة، أنثروبولوجيات الإسلام: مناقشة ونقد لأفكار إرنست غلنر (بيروت: دار الساقى، 1997).

(21) السيد، الصراع على الإسلام، ص 110.

(22) العنوان الأصلي للبحث «The Idea of an Anthropology of Islam» وهو محاضرة ألقاها في مركز الدراسات العربية المعاصرة

بجامعة جورج تاون بواشنطن سنة 1985، وطبعت في آذار/مارس 1986.

1 - ليس هناك موضوع نظري هو الإسلام، كما يتضح في التحليل النهائي.

2 - الإسلام هو التصنيف الأنثروبولوجي لمجموعة من المصطلحات المتنافرة، يَعدّها أصحابها «إسلامية».

3 - الإسلام كل تاريخي متميز ينظم مختلف أشكال الحياة الاجتماعية.

وهو إذ يختصر في مناقشة الجوابين الأولين، إلا أنه يُسهب في عرض ومناقشة الجواب الثالث، ولكنه مع ذلك مرفوض من قبله أيضاً.

في الجواب الأول يعرض لدراسة الأنثروبولوجي عبد الحميد الزين في بحثه: «ما وراء الأيديولوجيا والميثولوجيا: البحث عن أنثروبولوجيا الإسلام»<sup>(23)</sup>، فيرى أنه قدم جهداً شجاعاً إلا أنه غير نافع بالحصيلة؛ فقد انتهى إلى القول بوجود أشكال متنوعة من الإسلام (كلّ منها حقيقي، ومستحق لهذا الوصف على نحو متساوٍ) مؤكداً أن هذا سيقوده نحو العبارة الأخيرة في بحثه: «وهكذا يتلاشى الإسلام كمقولة تحليلية»، ليخلص منها أسد في نقده: إذا لم يكن الإسلام «مقولة تحليلية» فلا يمكن أن يوجد ما يدعى «أنثروبولوجيا الإسلام» قطعاً.

ما يتعلق بالرؤية الثانية فإنها تعاني قصوراً بنوياً أيضاً، وهو إذ يعتبر مقارنة مايكل جلسنان أفضل ممثل لها، إذ يؤكد في كتابه الحديث فهم الإسلام<sup>(24)</sup> أنه لا يمكن إقصاء أي شكل للإسلام (من دائرة اهتمام الأنثروبولوجي) على أساس أنه ليس إسلاماً صحيحاً. إن اقتراحه ضرورة وضع الأشياء المختلفة، التي يعدّها المسلمون أنفسهم إسلامية، قيد الدراسة، هو حقاً قاعدة اجتماعية معقولة، ولكنها لا تساعد على تحديد الإسلام موضوعاً تحليلياً خاضعاً للبحث في نظر أسد، لأن الادعاء بأن الإسلام هو ما يشير إليه المسلمون في كل مكان على أنه كذلك يقود إلى تناقضات وتباينات، لأن هناك مسلمين في أنحاء شتى يعتقدون أن ما يراه أناس آخرون إسلاماً ليس من الإسلام في شيء، ومن غير الممكن أن نحل هذه المفارقة ببساطة.

أما الجواب الذي هو من النوع الثالث، فهو في رأيه، رغم أنه يرفضه في الحصيلة، أكثر المحاولات طموحاً في الإجابة عن السؤال الأساسي، وهو يتمثل بمحاولة أرنست

Abdul Hamid El-Zein, «Beyond Ideology and Theology: The Search for Anthropology of Islam.» Annual Review of Anthropology, (23) vol. 6 (1977).

Michael Gilsenan, Recognizing Islam Religion and Society in the Modern Middle East (London: Croom Helm, 1982).

(24)

غلنر في كتابه **المجتمع المسلم** <sup>(25)</sup> حيث يعرض فيه أنموذجاً أنثروبولوجياً ذا أساليب مميزة، تتفاعل فيه البنية الاجتماعية والمعتقد الديني والسلوك السياسي في كل إسلامي واحد، لكنه يعتقد أن الإسلام ليس مفهوماً نظرياً يمكن بناؤه بمعزل عن الممارسات التي يمارسها أناسٌ يسمون «مسلمين» على مرّ العصور، وهم يختلفون حسب الظروف والبيئات التي يعيشونها، ولا يمكن تحديدهم بفعل عامل نظريّ أو إمبيريقّي داخل إطار واحد. يخلص أسد إلى اعتبار الإسلام «تقليداً خطابياً» (Discursive Tradition)، مستفيداً بذلك من أطروحة فوكو عن الخطاب بوصفه سلطة (بمعنى أنه ليس معزولاً عن القوة التي تكوّنه)، فهو خطاب قوة ابتداءً من القوانين والعقوبات إلى النشاطات المنضبطة للمؤسسات الاجتماعية (الأسرة - المدرسة - المدينة) والأجساد البشرية (الصوم - الصلاة - الطاعات - الكفارات)؛ ليعبر بعد ذلك إلى خصوصية خطاب القوة المحدد لهذه الاستعدادات النفسية المتمثلة بالأمزجة والحوافز، مصرّاً على أن «الإكراه شرط للوصول إلى الحقيقة، وأن الانضباط شرط للحفاظ عليها» <sup>(26)</sup>. فعبر منطق القوة والمعاملة الصارمة والمران والتربية، واستناداً إلى عنصر الزمن، تتحول كل تلك الإكراهات إلى استعدادات نفسية من أمزجة وحوافز، وإلى إرادة، وهو ما تعمل كل الأديان تقريباً على تكريسه كعمليات من الانضباط لتربية النفوس بصورة دورية ومتجددة قصد إيصالها إلى استعدادات نفسية معينة من جهة، وغرس حقائق دينية تجاه الذات والوجود والآخرين من جهة أخرى.

### ثالثاً: الأطروحة الانقسامية.. من ابن خلدون إلى غلنر

في المقابل ينظر غلنر (1925 - 1995) إلى الجوهر الأصلي للإسلام بوصفه ديناً نصياً يتميّز بنزوع طهوري شديد، هذه الطهورية يخفف من حدتها التقليد الأكثر شيوعاً للسنة الذي يظهر في صورة توازن بين الأعراف المدنية والسلطة والعلماء، وهي أكثر ما تظهر في الأزمات، إذ يعود النص إلى البروز ويظهر علماء متشدّدون يتسلحون بالنص من أجل استعادة الطهورية أو البراءة الأولى، وهي لن تستعاد طبعاً، ولكنه يرى في المقارنة بين المدينة والقبيلة أن المدينة فازت، بمعنى أنها احتفظت بمركزيّتها وبقية الشرعية لدى العلماء، حراس النص ومؤوليه والقائمين على حياة الجماعة الشعائرية والعرفية في

Ernest Gellner, *Muslim Society* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1981).

(25)

Talal Asad, *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam* (Baltimore; London, The John Hopkins University Press, 1993), p. 34.

(26)



مواجهة السلطة المهزوزة لدولة القوة والضرورة. وقد تكون الأزمة الحالية تعبيراً عن تقبّل الحداثة بهذه الصيغة المعقّدة؛ فالمناضلون الأصوليون هم في هذا السياق، بحسب غلنر، أولئك الذين يعيدون قراءة النص لتجديد التقليد وتطهير الحياة الإسلامية من الانحرافات والدخول في العصر<sup>(27)</sup>.

استخدم إرنست غلنر، وفي إطار ما يعرف بأنثروبولوجيا الإسلام، فرضيات وأطرًا تحليلية تنتمي إلى ما يعرف بالأطروحة الانقسامية وهي من بين المقاربات التي مارست إغراءً كبيراً على الباحثين الأنثروبولوجيين، وبخاصة المهتمون منهم بمجال المجتمع القروي بالمغرب<sup>(28)</sup>.

تستند الأطروحة الانقسامية تاريخياً إلى نظرية «العصبية» التي صكها ابن خلدون، ومن الناحية السوسيولوجية تتكئ على نظير مؤسس علم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، الذي تحدث في كتابه الشهير *تقسيم العمل الاجتماعي* عن «التضامن العضوي» الذي يسود المجتمعات التراتبية أي الطبقة والغريبة عموماً، و«التضامن الآلي»، وهو الذي يميز المجتمعات المساواتية والتقليدية، حيث يغيب تقسيم العمل وتنعدم التراتبية الاجتماعية، وحيث التماسك الاجتماعي فيها ينتج من «التشابه» و«الاختلاف»، لأن تشابه «القسمات» الاجتماعية يجعلها تتحد بينما اختلافها يجعلها تحافظ على استقلالها وعدم ذوبان بعضها في بعض. والأهم هنا هو أن دوركايم يعدّ أول من تحدث عن المجتمعات الانقسامية عندما كان يصف نمط التضامن الاجتماعي لبعض القبائل الجزائرية محدداً إياها كمقابل ليس «تاريخياً» فقط، بل «وجودي» للمجتمع الفرنسي والغربي عموماً، حيث الفردانية والليبرالية والرأسمالية توجد في هيتها الأنضج.

وقد تبدو أهمية هذه النظرية وجاذبيتها أيضاً، في طابعها التبسيطي وفي ما تقدمه من قدرة على استيعاب مختلف صنوف ومستويات الحياة الاجتماعية والسياسية، ضمن مقولات أكثر بداهة وأولية من قبيل: مقولة «النسب» - الجينالوجيا - التي يمكن اعتبارها محور التحليل الانقسامي، فمن خلاله تتحدد مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي «الانقسامي» كافة، بدءاً من أصغر وحدة (العائلة)، وانتهاءً بأكبرها (القبيلة). من هنا القرابة

Gellner, Ibid.

(27)

(28) عبد الله حمودي، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحات كلنر»، في: ليليا بن سالم [وآخرون]، *الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي*، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 60.

النظرية لهذه الأطروحة مع المفهوم الخلدوني للعصبية والقبيلة فهو بمنزلة أبي المنظرين الانقساميين.

لكن، إذا كان أحد أصول الأطروحة الانقسامية يمتد، بصورة أو بأخرى، إلى حدود ابن خلدون ونظريته حول «العصبية والدولة»، فإن الأساس الإستمولوجي الذي بلور هذه المقاربة يعود إلى السوسيولوجيا الوضعية وبخاصة مع إميل دوركايم كما أشرنا؛ فهو أول من صاغ مفهوم الانقسام (Lasegmentation) أو «النسق الانقسامي»، معتبراً أن المجتمع «القبائلي» بالجزائر يقدم النموذج الأرقى لهذا النمط من التنظيم، فهو مجتمع تقليدي، قبلي، يجهل أي نوع من أنواع السلطة المنظمة، وهذا ما يمنحه خاصية المجتمعات ذات التضامن الآلي، أو ما يمكن تلخيصه في مقولة «النسق الانقسامي». وقد حدد بذلك أحد أهم شروط هذا النسق في مقولتي: «التشابه والتباين» أو «الاتحاد والتعارض»: «فلكي يكون التنظيم الانقسامي ممكناً، لا بد من أن تتشابه الأقسام. وبدون هذا التشابه لا يمكن أن تتحد وأن تتباين، وبدون هذا التباين والخلاف سيضيع بعضها في بعض، وتنتهي إلى التلاشي».

لقد وجد الانقساميون بالطبع ضالهم في هذا التمييز، حيث أسقطوا النموذج الآلي على مجتمعات قبلية أفريقية، رأوا فيها النقيض التاريخي والسوسيولوجي لمجتمعات أوروبا «العضوية» أو (الطبقية)، مستندين في ذلك إلى منهج في المقاربة والتحليل يقوم على أساس الدمج بين الوظيفية (Functionalism) والبنوية (Structuralism). وكانت البداية مع بعض الباحثين الأنكلوسكسون، الذين يعدّ الأثروبولوجي الإنكليزي إيفانز بريتشارد<sup>(29)</sup> بحق أول من طُبّق النموذج الانقسامي على مستوى ميداني، وأهم من صاغها عملياً، وذلك في إطار دراساته الميدانية حول قبائل «النوير» السودانية وقبائل «بدو برقة» الليبية، مؤسساً بذلك لنظرية متكاملة تجمع ما بين الفلسفة النظرية والعملية لما سيعرف بالنظرية الانقسامية التجزئية في ما بعد؛ فقد استطاع وبذكاء أن يوضح قواعد وأبعاد اللعبة السياسية في المجتمع الانقسامي، التي صورها على هيئة «لعبة الشطرنج». وكان من بين أهم نتائج أبحاثه تلك - حول قبائل النوير السودانية - هو أن القبائل تكون وحدة سياسية، وهي منبثقة من جماعات متعددة (عشائر)، كما أن القبائل المتعددة تؤلف بدورها اتحاداً

---

(29) يعتبر العالم البريطاني إيفانز بريتشارد من أبرز وأهم الباحثين الذين درسوا قبائل مختلفة في السودان منها «النوير وازاند ودينكا وشيلوك وأنواك ولويو»، وفي سورية وليبيا أيضاً، وغيرها من الدراسات التي قدمها، التي ساعدت وأثرت في كثير من العلماء وبخاصة في البحوث التاريخية والأبحاث حول الأديان. ويعتبر إيفانز بريتشارد أحد رواد المدرسة البنوية الوظيفية مع رادكليف براون ومالينوفسكي.

قبلياً أو تحالفاً، وهذا هو أرقى مجتمع سياسي يعرفه هؤلاء القبليون. كما حاول إبراز كيفية اشتغال آلَيْتِي «التعارض» و«التحالف»، كما صاغهما دوركايم من داخل النسق الانقسامي، لتصبح القبيلة أو البناء القبلي على شاكلة «نظام وظيفي» تحكمه «بنى القرابة والنسب»، في إطار اللعبة الانقسامية التي تتحدد من خلال القسّمات المتعارضة والمتوازنة أيضاً. فكلما تم الانتقال إلى مستويات أعلى، اختفت عوامل الصراع والتعارض، بدءاً من خط النسب وانتهاءً بالقبيلة، ثم الاتحاد القبلي. ولعل أفضل ما يلخص ذلك هو المثل العربي «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب».

في مجتمع كهذا إذًا، تحكمه آليات الانشطار والانصهار التي تخضع بدورها لمنطق النسب، لا وجود لأي نوع من التراتب الاجتماعي، لأن أساس المجتمع الانقسامي هو وحدة النسب، مع ما تفرضه هذه الوحدة من مساواة بين كل مكونات النسق. وهذا يعني، من بين ما يعنيه، غياب أي احتكار للعنف المشروع (السلطة)، لأن «البنية الانقسامية تحول دون تمرکز السلطة في أية هيئة أو شكل أو جهاز خاص»، والنتيجة طبعاً غياب الدولة في الأصل.

والواقع أن أول من حاول تطبيق هذه النظرية في المجتمع المغربي هم زمرة من الباحثين والعلماء في هذا الميدان، من بينهم: ديفيد هارت الذي قدم دراسة وافية عن قبائل بني ورياغل، وجون وانزبوري<sup>(30)</sup> الذي قدم دراسات تهتم بنسق السلطة والمجال السياسي المغربي، وريمون جاموس الذي قدّم دراسة حول العرض والبركة وأيضاً إرنست غلنر في مونوغرافيته الشهيرة صلحاء الأطلس بطبيعة الحال وغيرهم كثير.

إنّ المجتمع الانقسامي حسب هذه النظرية ينقسم بصورة دائمة إلى عدد من الأجزاء المتشابكة في ما بينها تمثل هندسة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ما يربط بينها هو عامل الانتساب إلى نفس الأب أو الجد أو المؤسس الأول؛ وهو ما يطلّح في الأدبيات الأنثروبولوجية على تسميته «الجد المشترك»، ومن طبيعة هذه الأجزاء أنها تكون متصارعة أحياناً، وفي أحيان أخرى تكون متوحدة، وهو مبدأ ناظم يحكم المجتمع الانقسامي تحت مسمى لعبة الانصهار والانشطار التي تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على بقاء النظام، فهي تمنع الانفجار وبالتالي تبقي هذه الأجزاء متكاملة في العمق. زد على ذلك أنه من خصائص المجتمع الانقسامي أيضاً أنه يجهل تقسيم العمل وبالتالي تنعدم فيه

(30) جون وانزبوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية (بيروت: دار الوحدة للطباعة

والنشر، 1982)، ص 34.

الاستراتيجية الاجتماعية المبنية على تقاسم الأدوار، وبالتالي يبقى المجتمع الانقسامي محافظاً على أكبر قدر من المساواة. أما الخاصية الأخرى فتتمثل بأن الزعيم الديني يظل هو محور عملية التحكيم في كل تلك الأجزاء، فهو يمنع حدوث الانفجار، وبالتالي يؤدي دور الوساطة بين الأطراف ولا يتدخل في الصراعات.

كل هذه الخصائص رأى فيها غلنر نموذجاً يمكن تطبيقه في المجتمع المغربي، وبالتالي برز التحليل الانقسامي في الإرث السوسيولوجي حول المجتمع المغربي مع المدرسة الأنكلوسكسونية بالأساس. كما تزامن هذا الاهتمام مع بداية تفكك القبائل وتساعد سيطرة الحكم المركزي. أخذ غلنر كل هذه العناصر بعين الاعتبار في دراسته للقبائل المغربية، فهو يرى أن المجتمع في هذه القبائل ينتظم تلقائياً في غياب السلطة المركزية، بل يعتبر أن الأجزاء التي يتكون منها المجتمع هي دائماً في تعارض مستمر، هذا التعارض هو الذي يسمح في نفس الوقت بالتلاحم بين العناصر المشكّلة للنسق. إن أساس هذا التعارض والتناقض - يقول غلنر - يستند إلى التساوي ليحقق النظام، كما أن سلطة الزعماء السياسيين تكون ضعيفة في مثل هذه المجتمعات التقليدية، بل إن السلطة كأداة عملية تكون موزعة بالتساوي وبالتالي تتميز بنوع من المساواة، الأمر الذي يمنع تركيز السلطة في يد واحدة.

لا شك أن جهود أرنست غلنر قدمت نوعاً متطوراً من الأبحاث في المقاربة الانقسامية لدراسة دور الدين في مجتمع المغرب في تشكيلاته المختلفة المخزنية والقبائلية وفي الأوساط المدنية الفقيرة، ممثلة بالسوق والزواوية والمسجد، وكيف أن البناء الاجتماعي وتحديد الأُسري والعشائري ما هو سوى تجسيد للممارسة والعلاقات الدينية. كذلك استخدم آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع: ماركس ودوركايم وفيبر لتقديم تفسيرات للسلوكيات الدينية في المغرب المدني والريفي (القبائلي)، إضافة إلى أفكار عامة حول كيفية تفسير القيادات السياسية للنصوص الدينية، انطلاقاً من فكرة مؤداها أن الإسلام يقدم في نصوصه الأصلية مخططاً أو مسودة لأسلوب حياة وثقافة ما.

في الحصيلة، إن ما قدمه غلنر كان مبنياً في الأصل على نموذج النظرية الانقسامية التي اعتمدها كثيرون في إطار بحثهم المستمر عن ملامح وطبيعة البنى التي تحكم مجتمعاً صاعداً اسمه المغرب، حيث ستأتي في ما بعد أطروحات لسوسيولوجيين وأثنوبولوجيين آخرين ينتمون إلى بلدان مختلفة سوف يرون في النظرية الانقسامية ضعفاً لا يمكن أن يؤدي إلى فهم عميق لبنية المجتمع المغربي وطبيعته الأصلية، بل سيرون أنها

حكم مسبق وغير مجدٍ ولا بد من نموذج تفسيري جديد يكون من صميم المجتمع نفسه لفهم معمق لطبيعته وأنماطه دون أن يؤتى به مسبقاً لينزل كقالب يعقد طبيعة المجتمع أكثر مما يوضحها.

#### رابعاً: المقاربة التأويلية...

#### غيرتز و«الإسلام ملاحظاً»

في المقابل قام كليفورد غيرتز (1926 - 2006) بعدد من الدراسات الميدانية والنظرية عن المجتمعات المسلمة وخصوصاً في كلٍّ من إندونيسيا والمغرب. يعدّ كتاب كليفورد غيرتز الإسلام ملاحظاً<sup>(31)</sup> من أغنى وأهم أبحاثه إلى جانب تأويل الثقافات الذي عدّ من أهم الأعمال الأنثروبولوجية التي صدرت في القرن العشرين، فهو يمثل عصاره تنظيراته. كما أن أهميته نابعة من كونه كتاباً كان له دور معرفي ومنهجي في حقل الأنثروبولوجيا. مثل هذا العمل محور مدرسة فكرية اتسعت دراساتها حول الوطن العربي والإسلامي بفضل الأطروحات التي ضمّنها غيرتز كتابه. من الناحية المنهجية والنظرية يعد كليفورد غيرتز أهم الباحثين الأنثروبولوجيين المعاصرين، عدا عن كونه من الباحثين الميدانيين المهمين. فقد اهتم بما يسميه الوصف الكثيف للمعطيات الميدانية أو ما يسمى التحليل الرمزي وتحليل المعنى والأنساق الثقافية. وللإشارة، يعدّ كتاب غيرتز سوق صفرو<sup>(32)</sup> أشهر كتبه حول المغرب، حيث يقوم بدراسة ظاهرة السوق التقليدية بصفرو إبان الستينيات من خلال مقاربة أنثروبولوجية معمقة تعنى بخصوصية المعاملة الاقتصادية في إطار ثقافي مغربي، وهي تندرج في خضم نقاشات نظرية حول علاقة الاقتصاد بالثقافة. في كتابه دين جاوة درس في إندونيسيا الدين بوصفه شبكة دلالية مركزاً على ما يُعرف بالباطنية الجاوية وأثر العادات ذات الأصول الهندوسية في بلورة صورة إسلام مركّب يُمثّل مفهوم الإسلام في إندونيسيا وتحديداً في جزيرة جاوة.

في تقديمه للترجمة الفرنسية لكتابه الإسلام ملاحظاً يعيد غيرتز قراءة عمله الصادر سنة 1968، محاولاً وضع الدراسة في سياقها العام؛ حيث يبدو أن التحليل المقارن للدين له فوائد، برغم أن تلك المحاولة انطلقت في مرحلة كان فيها هذا التحليل في بداياته الأولى،

Clifford Geertz, Islam Observed: Religious Development in Morocco and Indonesia (Chicago, IL: University of Chicago Press, (31) 1968).

Clifford Geertz, Le Souk de Sefrou: Sur l'économie du bazar (Paris: Editions Bouchene, 2003).

(32)

معتمداً على الأبحاث الميدانية التي أنجزها بين عامي 1952 و1954 بإندونيسيا، وبين عامي 1964 و1965 بالمغرب، عدا عن الزيارات المتكررة للمغرب، حيث كان الاهتمام منصباً على متابعة ورصد الحياة الدينية والاجتماعية، معتمداً أيضاً على التجربة الشخصية وتأثيراتها. ويمكننا أن نجمل أسئلة الأبحاث التي قام بها غيرتز في بعدها النظري والأنثروبولوجي حول علاقة الدين بالمجتمع في ما يلي: ما التجربة الدينية وما أنماطها؟ هل تخضع عقيدة تدعي الكونية للتغيير؟ كيف يجيب الإسلام عن تحدي الحداثة؟

يتصدى كليفورد غيرتز للإجابة عن هذه الأسئلة السوسولوجية الكبرى من خلال كتابه الإسلام ملاحظاً. بوصفه وريثاً لماكس فيبر، يقطع غيرتز مع السوسولوجيا المقارنة، بالقدر نفسه الذي يقطع فيه مع الاستشراق، ويفرض ملاحظة الإسلام كإيمان واحد (موحد)، والعالم الإسلامي ككيان متجانس مقاوم للتاريخ في النهاية، يختار غيرتز تحليل تجربتين اجتماعيتين تنتميان إلى الحضارة الإسلامية، إندونيسيا والمغرب، ورصد التمايزات والاختلافات التي تتعارض مع الأساليب الدينية التقليدية للمجتمعين، وتتبع التحولات منذ القرن التاسع عشر. كما يبين غيرتز كيف أن هذه التطورات أنتجت عوالم روحية متباينة جداً: في المغرب، الرؤية الدينية تستدعي النمط الحركي، والأخلاقي، والفرداني، في إندونيسيا، العكس، جمالية، استخدالية، ذوبان الشخصية. بهذا العمل يضع غيرتز أسس براديجم أنثروبولوجيا ثقافية تأويلية وعرفت تطوراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية. يقال عن هذا الكتاب إنه من أهم وأخطر كتب كليفورد غيرتز، إذ سعى فيه إلى بسط نظرية شمولية حول العالم الإسلامي من خلال نموذجي المغرب وإندونيسيا، حيث أصبحت الخطوط العريضة لأطروحاته تمثل منهج الدراسات الأنثروبولوجية حول المغرب منذ صدور كتابه. فقد عمد فيه إلى تحليل «أنساق الدلالة» التي يستعملها الفرد داخل الحياة الاجتماعية، وعليه قام بتحليل قصة الولي اليوسي، الشخصية الأسطورية كما يتمثلها ويتداولها الخيال الشعبي المغربي في تعبيره عن معنى «البركة»، التي تعني تجلّي المقدّس كهبة إلهية يختص بها أناس معيّنون دون غيرهم. فالولي الصالح يمتلك البركة بنفس الطريقة التي يحصل بها الناس على القوة والشجاعة أو الجمال أو غيرها من الصفات الموهوبة. لكن البركة قد يتم الحصول عليها من طريق النسب المنحدر من الرسول أيضاً، وترمز قصة اليوسي مع السلطان المولى إسماعيل إلى العلاقة بين البركة الأنسابية والبركة الإعجازية، وكيف تفرض الثانية على الأولى الاعتراف بها وإضفاء الشرعية عليها. فقد كان الأولياء وهم مالكو البركة بامتياز، بمنزلة المؤسسين الحقيقيين للوعي والنماذج المكوّنة للمجتمع قديماً، إلا أن ذلك بدأ يتغير مع بداية القرن العشرين.

وعلى أساس هذه النماذج المثالية حاول أن يوسّع فكرة كيف تأسست صورة القائد/السياسي في مقابل القائد/الروحي وكيف تمكّن القائدان محمد الخامس وسوكارنو من خلق صورة حديثة لقائد سياسي يحمل كاريزما روحية بحسب السياقات الثقافية المختلفة بين البلدين. إضافة إلى استفاضته الغنية في توظيف آليات تحوّل تفسير النصوص إلى واقع سياسي واجتماعي حديث، مستفيداً من مختلف المفاهيم التحليلية حول المغرب، وخصوصاً مفاهيم مثل: المخزن، وبلاد السبية، والمغرب المفيد وغير المفيد، وكيف أن هذه المفاهيم الفرنسية الاستعمارية بلورت النموذج المثالي للفكر السياسي والحزبي في المغرب. بينما تقليد الألياء الذين أسسوا لدخول الإسلام إلى إندونيسيا، في وجدانهم وجذبهم الصوفي وباطنهم، أدى إلى ظهور مفهوم الباشيسلا، ومن ثم الإسلام الإندونيسي الباطنيّ النزعة القادر على التعايش مع أفكار مركبة ملفقة الترابط.

لقد أسهم غيرتز في استعراض قوة النص في تفاعله مع الواقع وإبراز آليات اشتغاله في المجتمع، وكيف أنّ النص الديني المتسامي يعاد إنتاجه كتفسيرات أيديولوجية تبريرية لمظاهر مفهوم الإسلام في البلدين بصورة تؤمّن التكيف والتلاؤم مع نظام الحياة وإكراهاتها اليومية؛ انطلاقاً من واقعها الثقافي - الاجتماعي وليس انطلاقاً من معانٍ أزلية نصية كما يدّعي أو يظن البعض في الوهلة الأولى. وتظهر تفاصيل رؤية غيرتز للإسلام في نصوصه المختارة في كتابه **تأويل الثقافات** <sup>(33)</sup> بوصفه الدين نظام حياة يضيف المعنى والدلالة على رموزها وطقوسها وأسرارها، وهو بهذا يعدّ من الأنثروبولوجيين الذين جدّدوا الأنثروبولوجيا بتحريها من صور التفسير السببي، السيكلوجي أو البنيوي أو الاجتماعي، على النحو الذي كان يظهر مع رواد الأنثروبولوجيا في الثلاثين الأوّلين من القرن العشرين.

استطاع غيرتز، بفضل انفتاحه العريض على فكر ماكس فيبر، الذي يرى أنّ «الإنسان سجين شبكات من المعاني نسجها بنفسه»، أن يبلور فكرة رئيسية مفادها أنّ شبكات المعاني هذه هي التي تكوّن الثقافة، وتجعل منها نسقاً يتجسد في «الرموز المنقولة تاريخياً»؛ هذا النسق، في رأيه، هو «الذي ينظم الحياة الذاتية ويوجه السلوك الخارجي». وتظهر هذه الفكرة، التي تقطع مع تصور الثقافة على الطريقة السوسولوجية الكلاسيكية الموروثة عن دوركايم، في كثير من أعماله، إذ بيّن في تفسيره أنّ الثقافة هي علم تأويلي يبحث عن معانٍ أكثر منه علماً تجريبياً يبحث عن قواعد. وهذه القناعة هي التي جعلته يصر على ضرورة «الوصف المكثف» للظواهر وللمجال موضوع الملاحظة.

(33) غيرتز، تأويل الثقافات: مقالات مختارة.

لقد ارتبطت أفكار كليفورد غيرتز بالرصيد النظري الذي وقّره ماكس فيبر، لكن أيضاً بملاحظاته ومشاهداته الميدانية في بقاع مختلفة من العالم، إذ تأمل أنظمة الدانات والعقائد وأساليب التفكير والقيم والممارسات التي تتأسس ضمنها ومن خلالها الحياة الاجتماعية، ليخلص إلى نتيجة أساسية، هي أنّ هذه الأنظمة الثقافية هي التي تضي المعنى على الوجود في عين الناس. كما ارتبطت أعمال كليفورد غيرتز بتاريخ الأديان المقارن والدراسات الثقافية؛ هذا إضافة إلى تشبعه بالأدب الذي منحه مساحة من الخيال، خلقت نوعاً من التلاحق بين الكتابة الأدبية والكتابة الأثنوبولوجية. وكل هذه الروافد، الفلسفية والتاريخية والأدبية والميدانية، أسست لنظرية تأويلية كان لها كبير الأثر، ليس في ميدان الأثنوبولوجيا فقط، وإنما في ميادين أخرى أيضاً، في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماع<sup>(34)</sup>. وكان لاستخدام غيرتز منهجية الفهم التأويلي والظاهراتي أثر عظيم في قيام مدرسة تعدّدت دراستها وتناولها لمظاهر الدين وانعكاساته في ثقافة وحياة المجتمع المغربي، فظهر كثر من تلاميذه درسوا الطرائق الصوفية، وتحديداً التوجهات الشعبية العجائبية ذاتها، من مثل العيساوية في دراسات كارينزانو وغيره من دراسات تتناول البركة وطقوس القرابين؛ كما تفتح الأعياد الدينية عند إيكلمان مجالاً لدراسات خصبة تناولت طقوسه، بوصفه ثقافة تعطي معنى ونظاماً للحياة اليومية<sup>(35)</sup>.

يختلف غيرتز مع غلنر في رؤيته العامة للإسلام، فبحسب غيرتز لا يمكن أن يحدث تغيير ما في المجتمع أو في الثقافة إذا ما أخذنا برؤية غلنر حول الدورات المكرورة على النص الواحد والمجتمع الواحد، مع بقاء الجوهر ثابتاً كما يزعم. بل الأخرى القول إن المجتمع الإسلامي مثل سائر المجتمعات، شديد الحركة والتغيير، أما البنى والثوابت الظاهرة عليه فهي رموز، تبقى عناوينها وتتغير معانيها، وتنقطع أو تتضاءل علاقاتها بالواقع في الأزمات، فيظهر التشدد أحياناً بسبب توتر المقدّس والتباسه. فليس هناك مجتمع عالمي إسلامي، بل هناك مجتمعات إسلامية وتقاليد إسلامية متعددة لا تجمعها إلا رموز ومقدسات عليا، تُظهر وحدة أو شبه وحدة في الوعي، لكن لا علاقة في الواقع بين ما يحدث في المغرب، وما يحدث في إندونيسيا. وتحدث التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الإسلامية مثلما تحدث في المجتمعات الأخرى التي لا تدين بالإسلام.

(34) محمد حبيدة، «لقاء علمي حول «كليفورد غيرتز والأثنوبولوجيا التأويلية»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة بتاريخ

28 أيار/مايو 2011، <<http://ribatalkoutoub.com/?p=932>>

(35) أبو بكر بن أحمد باقادر، «الدين والأثنوبولوجيا»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 24 كانون الأول/ديسمبر 2014، <<https://bit.ly/38mk4o1>>



ولقد أثرت آراء ودراسات كل من غلنر وغيرتزر على قطاع واسع من الباحثين الأنثروبولوجيين الدارسين للوطن العربي، لكن دراساتهم لم تقتصر على تقديم تصور عام شامل، وإنما ركزت على جوانب محددة، ومن هذه الجوانب دراسات سعت لتقديم تصورات الناس والمعاني التي يسقطونها على فهمهم لممارساتهم وطقوسهم الدينية اليومية، ولعلّ ما قام به إدوارد فيسترمارك في المغرب في دراساته عن البقايا الوثنية داخل المعتقدات والممارسات الدينية، رغم كل مظاهر الحدّثة في مجتمعاتنا، يؤكد أنها لا تزال سطحية في تأثيراتها، مثل دراسته المربوطية والبركة والحسد واللعنة ودراسة التعبيرات الفولكلورية للدين، بوصفها مكونات أساسية لا يزال لها أثرها في حياة قطاعات كبيرة من السكان<sup>(36)</sup>.

وقد حظيت الإجراءات القانونية والقضائية بشيء من الاهتمام، وتعد دراسات لورنس روزن (Lawrence Rosen) حول أنثروبولوجيا العدالة<sup>(37)</sup> والتفاوض للوصول إلى الواقع والنظر إلى القانون، وبالذات ما تعلق منه بالأحوال الشخصية بوصفها أمراً ثقافياً، إذ من طريق هذا الفهم يُعاد تعريف معنى المفاهيم الأساسية من زواج أو قرابة على هذا الأساس. اهتمت هذه الدراسات بالكيفية التي تعمل بها المحاكم الشرعية، ولقد أعدت دراسات حول الموضوع، لعلّ ما تمّ فيها حول اليمن داخل إطار المذهب الزيدي من أهمها. وهنا نجد تقاطعات مهمة بين تقديم ملاحظات ميدانية حول إجراءات التقاضي في المحاكم الشرعية وبين دراسة الكيفية التي يتعامل بها القاضي مع النصوص الفقهية، وبالذات حول فهم الدليل والقرينة القانونية، في ما سمي «دولة الخط» كناية عن الصكوك الشرعية الصادرة عن تلك المحاكم.

واهتم بعض الأنثروبولوجيين بكيفية تكوّن العالم والواعظ المسلم، بوصفه نتاج واقعه الثقافي والاجتماعي. وهناك في هذا السياق، دراسات عديدة اهتمت بدراسة كيفية تكوّن الفقيه أو الواعظ، فقدمت دراسة لإيكلمان الكيفية التي تشكّل بها مسار فقيه في إحدى القرى المغربية<sup>(38)</sup>، ودرس ذلك من حيث معرفة قوة الخطاب الشرعي التقليدي وتأثيره في ساكني تلك المنطقة<sup>(39)</sup>. ودرس أنطون ريتشارد أسلوب خطيب الجمعة ودوره وتأثيره في

---

(36) منديب، الدين والمجتمع: دراسة سوسولوجية للتدين بالمغرب، ص 16 - 22.

Lawrence Rosen, The Anthropology of Justice: Law as Culture in Islamic Society (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989).

Dale F. Eickelman, Moroccan Islam: Tradition and Society in Pilgrimage Center (Austin, TX: University Texas Press, 1976).

(39) ديل إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب: صور من حياة مثقف من بادية في القرن العشرين، ترجمة محمد أعيف

(الدار البيضاء: دار توبقال، 1986).

إحدى القرى الأردنية. قامت الدراسة على دراسة بلاغة أسلوب الوعظ وتأثيره في ماجريات الحياة السياسية والاجتماعية الراهنة<sup>(40)</sup>. وقام تلميذ لهذا الباحث بدراسة أربعة وعَاط يمثلون رؤى مختلفة في القاهرة ومحيطها، ليتعرف إلى أساليبهم ومدى تأثيرهم في محيطهم، إضافة إلى دراسة نصوص خطبهم. وتعددت الدراسات في هذا المجال، إلا أن الدراسات تخطت تأثير خطب الجمعة، لتشمل مضمون الكتاب المدرسي لمواد الدين في المدارس الحكومية الرسمية في محاولة لكشف الدور المهم للعلماء في تعريف ماهية الدين والأدوار المُناطة بالمفاهيم والتصورات الدينية في تشكيل الرؤية الدينية عند الطلاب.

بطبيعة الحال توجهت الدراسة هذه، تبين أن عملية إعادة إنتاج مفاهيم وأطروحات «إسلامية»، إنما تتم داخل مؤسسات تمويلها وترعاها الحكومات، ولقد كان لهذه الدراسة صداها في ما تراه من مراجعات نقدية صراحة لما يَرَدُّ في تلك الكتب المدرسية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وكيف أن الحكومات المحلية أعادت النظر في تلك الكتب والمقررات المدرسية.

تتوالى الدراسات حديثاً في دراسة الفضاء السيبري الحديث، لمعرفة تأثيرات ما يث على وسائل التواصل الاجتماعي من رسائل ثقافية وسياسية من طرف القيادات والجماعات الدينية، مع الاهتمام ببعض الدراسات الموجهة لدراسة الرموز الدينية في الفضاء الخاص والحميم لدى بعض المهاجرين ممن يعيشون في الغرب، ولقد توسّعت هذه الدراسة بالاهتمام بالرموز المشددة على الهوية الإسلامية في الفضاء العام، ويعدّ الاهتمام بمسألة الحجاب أو ظهور المآذن أو المساجد بوجه عام في الغرب واحداً من هذه القضايا. درس بعض الأنثروبولوجيين مسألة الهجرة من زاوية آفاقها الدينية وأبعادها الرمزية، وتناولوا ما عُرف بـ «استزاع» الإسلام في أوروبا والغرب عموماً.

وتتوالى الدراسات والأبحاث الأنثروبولوجية المؤكدة أن المحور المحرك سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً لسلوكيات وتصرفات شعوب الوطن العربي هو الدين الذي ينبغي أخذه في الاعتبار بوصفه العامل الأهم، لكن، رغم ذلك، نظراً إلى التحولات الجوهرية التي مرّ بها هذا الجزء من العالم، بدأت تظهر دراسات تعنى بالتحولات العلمانية التي تمرّ بها هذه المجتمعات، وتلمس مدى تأثير العولمة والتيارات الفكرية الغربية الحديثة على فهم الناس للدين.

---

Richard T. Antoun, *Muslim Preacher in the Modern World: A Jordanian Case Study in Comparative Perspective* (Princeton, NJ: Princeton Legacy Library, 2014).

تعدّ دراسات طلال أسد<sup>(41)</sup> وتلاميذه رائدة في هذا المجال؛ فهو يرى أنّ الوطن العربي أخذ في الانفتاح والتفاعل مع هذه التيارات من خلال تمريرها وفلترتها عبر مخزونه الديني الذي يتميز بما سمّاه الخطاب الاستطراذي أو الشرح والتعليق المؤسسي لإعادة إنتاج خطاب ديني ذي صبغة حديثة، وربما حتى علمانية. ولقد قدمت بعض تلميذات أسد دراسات ميدانية حول علاقة الفكر الديني بإنتاج الحداثة، فكتبت صبا محمود **سياسة التقوى: الإحياء الإسلاميّ والمسألة النسوية**<sup>(42)</sup> درست فيه الحركات النسائية الإسلامية في القاهرة، ومظاهر الفاعليّة المختلفة للذات الإسلاميّة الحديثة، حيث وجدت أنّ الفعل والفاعليّة والذات والتشكّل الإيتيقيّ الأخلاقيّ للنفس الذي تمارسه تلك الناشطات والداعيات لا يمكن تفسيره ببساطة عبر عدسة تقدّميّ - رجعيّ التي سادت، كما تقول، في المنظورات الأنثروبولوجيّة. ثم صدر لها عمل ثانٍ لافت، بعنوان **الاختلاف الدينيّ في عصر علمانيّ: تقرير حول الأقليات**<sup>(43)</sup> فاتحة الباب لفهم ما سمّته محمود «العلمانيّة السياسيّة»، مسلحة بعدة أنثروبولوجية وبحسّ جينالوجيّ وتاريخيّ يعيد طرح مسألة الأقليات بفلسفتها وبأصولها.

دراسة التحولات العلمانية وتقاطعها مع السياق الديني، كما يعيشه الناس بوصفه مكوّنًا لهويتهم وثقافتهم المعاشة من الميادين الواعدة جدًّا، وهي أكثر وضوحًا وإلحاحًا لكي تدرس ما نشهده من جدل ومواجهات بين الخطابات التي برزت على الساحة بصورة لم تكن معهودة، لذلك تتوقّع مستقبلًا فريدًا من الدراسات والتأمّلات حول صيغة الهوية الدينية وشكلها في ظلّ أوضاع العولمة والتحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، وهذا يعني أنّ الدراسة الأنثروبولوجية للدين وبالذات الإسلام لا تزال تعدّ بالكثير.

مع ذلك يبقى غلنر وغيرتزر الشخصيتين اللتين سادتا ما عرف بأنثروبولوجيا الإسلام في العقود الثلاثة الأخيرة. ويرى سامي زبيدة أنّ المستشرقين الشبان انحازوا في الغالب إلى

---

(41) طلال أسد، **جينالوجيا الدين: الضبط وأسباب القوة في المسيحية والإسلام**، ترجمة محمد عصفور (بيبي: دار المدار

الإسلامي، 2017)، و«أنثروبولوجيا الإسلام»، ترجمة أبوبكر باقادر. <<https://bit.ly/2u7gAH6>>

انظر أيضًا: Asad, *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam*.

Saba Mahmood, *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005). (42)

Saba Mahmood, *Religious Difference in a Secular Age: A Minority Report* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015). (43)

صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب بعنوان: **الاختلاف الديني في عصر علمانيّ: تقرير حول الأقليات**، ترجمة كريم محمد (بيروت:

مركز نماء للدراسات والبحوث، 2015).

رؤية غيرتز أو رؤية كلاستر ولكلرك وطلال أسد. إلا أن قلة فضّلت رؤية غلنر لأنها مباشرة ويمكن استعمالها بطريقة أسهل في حكم سريع على الإسلام<sup>(44)</sup>. وهذا ما يفسّر اختراق الأنثروبولوجيا للاستشراق والعلوم التاريخية، فهي تملك منظومة تفسيرية متكاملة يمكنها أن تفسّر كل شيء في الظاهرة الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية.

## خامساً: الإثنولوجيا وتفكيك الشيفرة الثقافية...

### المداريات الحزينة

هل من الممكن تطبيق المنهج الإثنولوجي على الإسلام ومعرفة حضارته وفق منطق وآليات البحث التي يعتد بها؟ وهل يمكنها أن تقدم مقاربات موضوعية ونزيهة؟ قد يكون هذا النوع من الدراسات جديراً بأن يطبق على كل المجتمعات بما فيها المجتمع الغربي بهدف تفكيك الشيفرات الثقافية الملتبسة، ودراسة الرواسب والبقايا والآثار والعادات والتقاليد والفولكلور والذهنيات ونمط الحياة. فعل ذلك الرحالة والجغرافيون العرب دون أن يدروا، حين حاولوا شرح العادات والتقاليد غير الإسلامية. فما كتبه المقدسي والإدريسي وابن جبير وابن بطوطة، وكذلك ابن فضلان عن البلغار مدهش، فضلاً عما كتبه ابن حوقل عن البربر والأفارقة السود بأسلوبه الساحر. النقطة المحورية في المشروع الإثنولوجي تكمن فضلاً عن اكتشاف «غرابة» عالم ما، بفك شيفرة رموزه، وكشف علاقتها بأنظمة ثقافية أخرى مشابهة عبر «المقارنة»، أي تقليص تلك الغرابة بـ «عقلنتها» ومحاولة فهمها وتفسيرها.

وقد مارس الرحالة الأوروبيون الإثنولوجيا، كما سبق وأشرنا، وأصبحت تقليداً يدعي العلمية رغم ما اعتراه من توظيف الدوائر الاستعمارية له، ما يهمننا في هذا المحور تحديداً تلك المقاربات البعيدة من التوظيف التي أدت دوراً مرجعياً في تاريخ الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا في مواجهة الخطرسة الغريبة ونظريات التفوق والتراتب والأحادية. يحظى كلود ليفي شتراوس، بإجماع الدارسين الأنثروبولوجيين، بمكانة أكاديمية لا نقاش فيها في هذا المجال. ولعل هاجس التنوع الثقافي الذي كان يدعو إليه منذ أن خط كتابه الصغير العرق والتاريخ<sup>(45)</sup> عام 1952 والذي أصبح من أهم النصوص

(44) زبيدة، أنثروبولوجيات الإسلام: مناقشة ونقد لأفكار إرنست غلنر، ص 5 - 8.

(45) كلود ليفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة وتحقيق سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008).

التي تندد بالعنصريات المختلفة، جعله يدعو إلى «حوار الثقافات» كشرط لتطورها وإلى فكرة الحفاظ على الخصوصية الثقافية بنفس الوقت، لأنّ الثقافة التي تستسلم لغيرها تنطفئ ثم تندثر. لقد أمّلت عليه فكرة التنوع الثقافي التي آمن بها أن يتحرر من «المركزية الثقافية الأوروبية» وأن يذهب إلى ثقافات مغايرة، تعامل معها الاستعمار الأوروبي بأدوات القتل والإبادة والاجتثاث، عايشها من قرب ومن الداخل، من البرازيل وأدغالها إلى الهند ومدنها.

كتب كلود ليفي شتراوس (1908 - 2009) نص **مداريات حزينة** <sup>(46)</sup> بلغة تجمع بين السيرة الذاتية والتأمل الفلسفي والبحث الأنثروبولوجي، سجل فيه ملاحظاته العميقة عن المجتمعات البدائية، غير أن ما كتبه عن الإسلام جاء مختلفاً، فقد تميز بالصياغات الفظة التي تعبّر عن عدم استساغته لمختلف تجلياته المعنوية والطقوسية، وقد أخرجت صياغاته الفظة عن الإسلام مترجم المداريات وناشرها، فتصرفا في النص الأصلي بالحذف والتنبيه إلى ضرورة العودة للنص الأصلي. وقد وجد اليمين الفرنسي والأوروبي في هذا النص مادة ثرية لإضفاء الصدقية العلمية على طروحاتهم العنصرية ضد المسلمين في أوروبا، وفي المقابل وجد بعض المسلمين في حديث **المداريات** «الاستفزازي» عن الإسلام حجة على «عدوانية الآخر وسوء نواياه»، وبخاصة أنه يصدر عن مرجعية علمية لا يشكك أحد في تصدرها العالمي للموقف ضد العنصرية الغربية.

في نص **المداريات** وخلال استعراضه لرحلات وملاحظات في حضارات مختلفة، بدا واضحاً أن كلود ليفي شتراوس لم يتذوق العمارة والفن الإسلاميين في شبه الجزيرة الهندية على ما تميزا به من ضخامة البناء وفخامته وجماليته، وإن كان في مستوى ضريح تاج محل، فهذا الأخير أيضاً الذي يشبهه «حلماً من المرمر»، وبالرغم من بنائه الفخم وجماليته الفائقة «يثير الاضطراب بشاعريته والخواء الذي تضمه طبقاته غير المتألّفة والمتكررة برتابة» جعلته يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء هذا القصور، وعن دواعي رفض المسلمين للفنون التشكيلية الجمالية، مقدماً محاولة تأويلية فلسفية للجواب عن ذلك يخلص فيها إلى أن «الذهنية الساذجة» وسط المسلمين هي السبب في ذلك.

---

(46) كلود ليفي شتراوس، **مداريات حزينة**، ترجمة محمد صبح (دمشق: دار كنعان، 2000 - 2003). جاء الحديث عن الإسلام في الفصلين الأخيرين من الكتاب، اللذين يحملان عنواني *Visite au Kyong et Taxila*. وهما جزءان من القسم التاسع والأخير الذي يحمل عنوان *Le Retour*. والكل فقرات معدودة من الصفحات 472 - 497 في النص الفرنسي التي حذف أغلبها من النص العربي المترجم.

الشاهد الأكثر تعبيراً عن بساطة الفكر الإسلامي، حسب تعبير كلود ليفي شتراوس، هو نزوع الحاملين لهذا الفكر والقلقين على عفة زوجاتهم وبناتهم إلى تحجيبهن وعزلهن، وذلك طوال فترات غيابهم عن أسرهم، وهو ما أفضى مع مرور الزمن وتتابع اللجوء إلى هذا الحل إلى ظاهرة «البرقع». وتكمن غاية هذه الذهنية ومعانيها، حسب كلود ليفي شتراوس، في رغبة الذكور المسلمين في منح النساء عالماً نظيفاً لا يعلم خفاياه سواهم. وهكذا أنتج هؤلاء الرجال، لصوص الحريم في شبابهم، مبررات ناجعة ليصبحوا حراسه بمجرد زواجهم. يستخلص كلود ليفي شتراوس، من عدة شواهد، أن الإسلام في كليته ينمي في ذهنية المؤمنين صراعات لا تحتل، ويقترح عليهم حلاً بسيطاً إلى درجة لا تتصور، بحيث يدفعهم بيد ويمسكهم بأخرى... على حافة الهاوية<sup>(47)</sup>.

وهو إذ ينتقل إلى مستوى مقارنة الإسلام كثقافة وممارسة في شبه الجزيرة الهندية بما كان يجاوره ويعايشه من ثقافات وممارسات دينية مغايرة، فإنه لا يتردد في إظهار الإعجاب المطلق بالمجسّدات البشرية المنحوتة على الحجر الوردية في واجهات بعض المعابد الهندوسية، وأبعد ما يكون من النمط الإسلامي المقابل أو ثقافة الهند غير البوذية، حيث الأمهات عشيقات ولو في الحريم والفتيات حبيسات أنواع الحجب<sup>(48)</sup>.

وهو حين يعقد مقارنة بين حكيم الهندوس بوذا ورسول الإسلام محمد يذهب إلى تبيان التناقض الصارخ والاختلاف بين الطرفين، فالحكيم في تصنيفه متعفف وخنثوي ومسالم وقُدوة. أما الرسول ففحل بزوجاته الكثر وملتح ومحب للحرب ومبشر. والثاني، في تبيان الفارق بين البوذية والإسلام، من خلال عرض مجموعة من الأمثلة المبنية على المشاهدة والملاحظة والاستنتاج، والدالة جميعها على انحيازه. ففي معالجته لدور ومكانة التماثيل في كل من الإسلام والبوذية، يعلل الأمر بأن الإسلام يبعد الأصنام ويكسرهما، وأن مساجده عارية وفارغة، لا تكاد الحياة تزرع فيها إلا لحظات تجمع المصلين، وهم ذكور بالأساس، لأداء الصلاة وهي معدودة. هذا في حين جمعت المعابد البوذية بين الصور والتماثيل، بل لم تجد حرجاً في مضاعفة أعدادها، لأن لا أحد منها بمنزلة إله حقيقي، وإنما يؤدي وظيفة استدعائه الرمزي. كذلك كانت المعابد على الدوام وباستمرار عامرة

Claude Lévi-Strauss, *Tristes tropiques*, collection Terre humaine (Paris: Plon; Pocket, 2009), p. 482.

(47)

وتوجد نسخة متاحة مجاناً للتحميل باللغة الفرنسية يمكن الاطلاع عليها على الرابط:

<[https://biblio.helmo.be/opac\\_css/doc\\_num.php?explnum\\_id=1571](https://biblio.helmo.be/opac_css/doc_num.php?explnum_id=1571)>.

Lévi-Strauss, *Ibid.*, p. 488.

(48)

بمجرداتها ومكسوة بألواحها، تبعث الدفاء الروحي في حجاجها الباحثين فيها عن زوايا للعبادة و... التأمل<sup>(49)</sup>.

لا تقتصر المقارنة في تقويمه للثقافة الإسلامية من خلال النماذج المشاهدة على من يجاورها فقط، بل تحضر في نصح معايير الثقافة الغربية التي ينتمي إليها، وهو ما يتناقض مع المنهج البنيوي الذي أسسه واعتُبر أحد رواده الكبار. ففي هذا المستوى من المقارنة يتحدث عن الفارق بين عقلانية الفكر الغربي ولعقلانية ثقافة الإسلام، المتمثل بالفناء المخصص للأموات من العظماء حيث يستشهد بالتعارض الصادم بين فخامة الأضرحة ومساحتها الشاسعة، وبين التصميم الضيق للقبور التي تؤويها، والتي تبعث على الضيق والاختناق، ويتساءل عن الفائدة من القاعات والأروقة الواسعة التي تحيط بالقبور والتي لا يتمتع بها سوى الأحياء العابرين من الزوار، هذا على خلاف القبر الأوروبي الذي يصمم على قدر ساكنه، وفي تناقض مع التمثيل الأوروبي للفناء الواجب تخصيصه للعظماء، الذي يميّز بندرة الأضرحة وبتبدي المهارات الفنية الجمالية على القبر نفسه حتى يصير مريحاً وممتعاً للراقد فيه لا لغيره<sup>(50)</sup>. بل نراه حتى في ملاحظاته عن عادات الأكل عند المسلمين يذهب بها إلى بعد تأويلي بعيد، إذ يعتبر أنهم مثل جماعات دينية متنوعة ومنها الهنود يأكلون بأيديهم، لكن الفارق أن المسلمين اتخذوا من هذه العادة «نظاماً معبراً»، من دون وعي ولكن بفطرة ممنهجة مقلّدة مبنية على فرض ديني، يهدف إلى منع الاختلاط وتكريس النزوع نحو التفرد والاختلاف، إذ الأكل عندهم باليمنى الطاهرة دون اليسرى النجسة، مقياس لتمييز الطاهر من المدنس وسط المجتمع الواحد. نفس الاختيار عكسته في رأي كلود ليفي شتراوس مؤسسة (Institution) البرقع، أي حضور النساء كجماعة طاهرة/شريفة، ولكن بتمييزهن عن الأخريات المدنّسات/المتبرّجات. وهذه الأمثلة وغيرها لا تعكس حيرة المسلم فقط في رأيه بقدر ما تكشف عن خوف وقلق من الآخر، كما فيهما دلالة على فهم خاص وقاصر للنقاء<sup>(51)</sup>.

يخلص كلود ليفي شتراوس إلى فكرة محورية مفادها أن الثقافة الغربية أقرب إلى الثقافة الهندوسية منها إلى الثقافة الإسلامية، وأن الثقافة البوذية ما هي سوى امتداد وإتمام لأصلها الغربي. وتأسيساً على نظرية التثاقف والتفاعل هذه، نراه يحمّل الإسلام مسؤولية إحداث شرخ وانكسار داخل المجال الممتد من أوروبا إلى الشرق، والتميز بالحضارة

Ibid., p. 491.

(49)

Ibid., p. 480.

(50)

Ibid., p. 483.

(51)

المتطورة نفسها<sup>(52)</sup>. عيب الإسلام في نظره أنه يعيش حالة تفاوت زمني، لأن ما يعتبره راهناً هو في الأصل متجاوز. بمعنى آخر، حقق الإسلام إنجازاً ثورياً في زمنه، بلغ مستوى حضارياً متقدماً، لكنه لم ينجز سوى زرع واقع أفضى إلى إصابة نزعة الإبداع/ الابتكار الإنسانية بالعقم. لذلك لم تحقق تجربة الإسلام استمرارية وتقدماً، بقدر ما عاكت المشروع الإنساني الممتد قبلها من الهند البوذية إلى أوروبا الإغريقية - الرومانية. وعيب الغرب، في رأي كلود ليفي شتراوس، أنه استسلم للإسلام، لِمَا فرض نفسه بين البوذية والمسيحية، «الإسلام أسلمنا عندما ترك الغرب نفسه ينجز بالحروب الصليبية إلى مناوأته وبالتالي التشبه به، فأصبح قوياً ومحارباً ورجولياً ومنظماً، عوضاً من التفاعل والتلاؤم مع البوذية، الذي كان مقدراً له أن يجعلنا أكثر مسيحية... لو لم يوجد الإسلام، لاستمر التأثير المتبادل بين البوذية والغرب، ولكن، وجوده أفقد الغرب فرصته في أن يظل أنثى وولد غير عاقر»<sup>(53)</sup>.

يقدم كلود ليفي شتراوس تأملاته الإثنولوجية مستنداً إلى معرفة ناقصة يحاول فيها أيضاً توظيف البعد الرمزي في تحليلاته فيقدم تفسيراً لحيرة المسلم بين الانغلاق والانفتاح وبين القطيعة والاستمرارية، فيعتبر أن سبب هذه الحيرة هو شعورهم بالتهديد من طرف أنماط عيش مغايرة، تتمتع بحرية أوسع وبمرونة أكبر، وبإمكانها إتلاف نمط عيشهم وإفساده بمجرد أول تماس واحتكاك. فالإسلام في نظر كلود ليفي شتراوس، بالرغم من كونه ديناً عظيماً، إلا أنه يتأسس على العجز عن نسج علاقات خارجية، والشاهد على ذلك غياب الصورة المبسطة للتسامح الإسلامي، بما يتناقض والبعد العاطفي الكوني عند البوذيين ورغبة الحوار لدى المسيحيين. يعترف شتراوس أن المسلمين لم يسعوا دائماً إلى إجبار الآخرين على اعتناق ديانتهم، لكنهم، وهذا في رأيه أخطر، عاجزون عن تحمل وجود الآخر كآخر. والحل الوحيد لديهم، للاحتماء من الشك، يكمن في إلغاء هذا الآخر الشاهد على دين مخالف وسلوك مغاير<sup>(54)</sup>. يتخذ اللاتسامح شكلاً لاوعياً عند المسلمين، ومن هذا المنطلق، وعوض الحديث عن تسامح المسلمين، من الأفضل في رأي كلود ليفي شتراوس القول إن هذا التسامح، في حال وجوده، يمثل انتصاراً مؤكداً على

(52) لطفي بوشنتوف، «إثنولوجيا الإسلام في مداريات حزينة لكلود ليفي شتراوس»، رباط الكتب (6 تشرين الأول/أكتوبر

2011). انظر قراءة ممتازة استفدنا منها بشكل واسع وتبني أغلب محصلاتها على الرابط: <<http://ribatalkoutoub.com/?p=730>>.

Ibid., p. 490.

(53)

Ibid., p. 484.

(54)



المسلمين أنفسهم، ذلك أن الإسلام وضع المسلمين في حالة أزمة مستمرة متمثلة بالتعارض بين الإيمان بالبعد الكوني لرسالته والقبول بتعدد العقائد الدينية، ولا يمكن بالتالي للمسلمين اعتماداً على عقيدتهم، التغلب على الصراع المتولد من حالة المفارقة هذه والمولدة للقلق من جهة والاطمئنان من جهة ثانية، وهذا يؤدي إلى العجز عن التوفيق بين طرفي المعادلة، وهو ما عبر عنه أحد الفلاسفة الهنود لكلود ليفي شتراوس بالقول: «المسلمون يفخرون بما ييشرون به من قيم كونية ذات قيمة أخلاقية سامية ويدعون في الوقت نفسه أنهم الوحيدون الذين يمارسونها»<sup>(55)</sup>.

دفعت هذه الثقافة المسلمين في شبه الجزيرة الهندية زمن المداريات إلى مأساة جماعية، وذلك عندما اختار الملايين منهم، لحظة الانفصال الكبير عن الهند، التخلي من دون رجعة عن ملكياتهم وثرواتهم ومهنتهم وعائلاتهم وأرض أجدادهم وقبورهم ومشاريعهم المستقبلية. كل ذلك حتى يعيشوا وسط مسلمين، ولأنهم لا يشعرون بالاطمئنان إلا وسط مسلمين، وما نتج من ذلك من مأس وصدامات وهجرة وتهجير؛ وقد كتبت النصوص تحت وطأة التأثير بتلك الأحداث التي تعاطف فيها أغلب المثقفين الأوروبيين مع ما حسبه ثقافة أهل البلاد الأصلية أي الهندوس.

الإنثوغرافي حسب شتراوس «هدّام في العادة بين مواطنيه ومتمرد على الأعراف في مجتمعه، إلا أنه شديد الاحترام إلى حد المحافظة عندما يتصل الأمر بمجتمع مختلف عن مجتمعه»<sup>(56)</sup>. يشرح ذلك مدلاً بمعاناته المنهجية ومستشهداً بسقطات الإنثولوجيين التقليديين وأخطائهم، لكنه وقع في ما حدّر به ولم يحصن نفسه كفاية عندما تناول الإسلام في مدارياته، فوقع في تعميمات مفعمة بالأحكام والذاتانية، إذ يقر في مكان بأن الإسلام يمثل الصورة الأكثر تطوراً ونضجاً للفكر الديني، ومع ذلك فهو ليس الأفضل، بل هو لهذا السبب يبعث على القلق أكثر من الديانات الأخرى<sup>(57)</sup>. وفي نص آخر أكثر فجاجة: «أعرف سبب مضايقتي من الإسلام، أي غرب الشرق. أرى فيه العالم الذي أتمني إليه. كان علي أن ألتقي بالإسلام لأدرك المخاطر التي تحدق حالياً بالفكر الفرنسي. أنا مضطر إلى ملاحظة أن فرنسا تتحول تدريجياً إلى النموذج الإسلامي. لقد أصبحنا مثل المسلمين ذوي قناعات متشددة وفكر طوباوي وبسيط: يكفينا للتخلص من مشاكلنا أن نلها على الورق، نكون صورة عن المجتمع والعالم بعيدة من العقلانية القانونية والمقعدة، نسقط موروثاتنا الفكرية

Ibid., p. 481.

Ibid., p. 478.

Ibid., p. 489.

(55)

(56)

(57)

على وقتنا الراهن ونعود بحبيسيها، نحوّل نابليوننا إلى محمد، نكرّس حقيقة أن كل ثورة مصيرها أن تتحول إلى محافظة، ندفع التأثيرين إلى التوبة... أنا أرفض هذه الصورة التي ترغمني على الاعتراف بمدى تأثير الإسلام في التفكير والثقافة الفرنسيين»<sup>(58)</sup>.

صاحب هذه النصوص هو نفسه ليفي شتراوس منظر التنوع الثقافي ومدّر نظريات المراتب والتفوق والقائل إن الثقافة الإنسانية الشاملة تزدهر بالتنوع وتفتقر بالأحادي الذي يخاصم غيره «المركزي» الذي يجتث ما عداه، لهذا كان يعتبر التجانس الثقافي الإنساني إفقاراً للثقافة الإنسانية، لأنه يمحو أزمنا ثقافية أخرى. هو نفسه يخاصم ثقافات ويطلق حولها أحكاماً ويتبنى حسب بعض الدراسات<sup>(59)</sup> مقولات مواطنه البلجيكي هنري بيرين، حول مسؤولية الإسلام في إحداث قطيعة وشرخ داخل العالم القديم المتميز قبله بالثقافة نفسها والمتمتع بحرية انتقال البضائع والأفكار والفنون... وإذا كان مؤسس الأنثروبولوجيا البنيوية، كما لاحظنا، قد اتهم الإسلام بإحداث هذه القطيعة بين الحضارتين الغربية والهنديّة، فإن المؤرخ البلجيكي سبق وألصق به التهمة ذاتها ولكن داخل العالم المتوسطي القديم. ذلك أن الإسلام، من وجهة نظره، حطم عند ظهوره وانتشاره وحدة هذا العالم، حيث فصل بين شرقه وغربه، وأنهى وضعه كفضاء للتبادل بين أوروبا وأفريقيا والشرق، وحوّل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إسلامية، وأجبر الغرب على أن يعيش حالة عزلة واتغلاق<sup>(60)</sup>.

تأثر كلود ليفي شتراوس، مثل عدد كبير من مثقفي عصره، بأطروحة هنري برين وشبيهاتها الرائجة بقوة زمن المداريات، بل أكثر من ذلك، نصّب نفسه شاهداً في ما مضى على العدوان الذي مارسه الثقافة الغربية على غيرها من الثقافات، وترافع للدفاع عن هذه الأخيرة. ثم أوضح أن الوضع انقلب لما أصبحت الثقافة التي ينتمي إليها في حالة دفاع أمام التهديدات الخارجية ومن بينها على الأرجح الانفجار الإسلامي. ومن هذا المنطلق وبناء على هذا الاقتناع شعر بأن عليه الدفاع إثنولوجياً وبقوة عن ثقافته الخاصة<sup>(61)</sup>.

قد يعدّ حديث الإسلام في المداريات من أكثر النصوص الملتبسة والقلقة في فكر كلود ليفي شتراوس، وخصوصاً أنه اعتبر، وإلى غاية وفاته، الكتاب محاولة لإدماج ذاته

Ibid., pp. 485- 886.

(58)

(59) بوشنتوف، المصدر نفسه، ص 4.

Henri Pirenne: «Mahomet et Charlemagne», Revue belge de philologie et d'histoire, tome 1, no 1 (janvier 1922), et Mahomet et

Charlemagne (Bruxelles: Nouvelle Société d'éditions, 1937).

Dominique-Antoine Grisoni, «Un Dictionnaire intime», Magazine littéraire, hors série (2003), et «Claude Lévi Strauss: l'ethnologie (61) ou la passion des autres», Magazine littéraire, hors série no. 5 (January 2003).

الملاحظة في الأشياء التي يلاحظها. وقد يؤخذ مؤسس الأنثروبولوجيا البنيوية لإصداره أحكاماً معممة ومبسطة ومطلقة، في حق دين معقد وبعيد من التبسيط، وعلى حضارة متنوعة الأجناس والثقافات بل والتجارب والمحصلات التاريخية. ومع ذلك يدفع حديث الإسلام في المداريات، وبغض النظر عن الصياغات اللفظية والمقارنات الاستفزازية، القارئ إلى ملاحظة أن القضايا والأسئلة نفسها التي جاءت فيه ما زالت حاضرة وبحدة أقوى في زمننا الراهن.

مع ذلك فإن بعضاً مما ورد في حديث المداريات جاء انطباعياً ويعتوره النقص المنهجي. فمسألة اللاتسامح البنيوي في الإسلام على سبيل المثال خاطئة بالشكل والمضمون والشواهد المعتمدة، فعدا عن أنها متأثرة باللحظة الهندية التاريخية على حد تعبير هشام جعيط<sup>(62)</sup>، فإن الشواهد التاريخية لا تحصى، على أن الإسلام أكثر الحضارات قبولاً وحماية للتنوع داخله. فالمكونات المختلفة عنه استمرت حية ونشطة، حتى إنها هددت ثقافته، فاضطر للدفاع عن نفسه من خلال تأكيد الذات والهوية والخصوصية التي تحدث عنها شترواس نفسه كضرورة وآلية في «العرق والتاريخ» في مواجهة المغايرة الثقافية الآتية من الداخل والخارج. كما أن التأويلات التي اعتمدها لمسائل مختلفة تتعلق بمقارنته للفن وللتماثيل والرسوم داخل المعابد والمقابر وعبادات الأكل وما يتعلق بالمرأة والحجاب، إنما تعكس ذاتانية مفرطة وتصبح متعسفة في مقارنتها المعقودة والمنحازة بجلاء ووضوح لا يتردد بإخفائه. إلا أن ما يشير إليه لطفي بوشنتوف من أثر استشراقي مستتر ومرتسب في المداريات عبر أمثلة دالة إنما يكشف أيضاً أن القطيعة المزعومة التي قام بها الإسلام ليس إلا رواية استشراقية من روايات لا عدَّ لها قام بتنفيذها جعيط في كتابه أوروبا والإسلام، مبيناً على النقيض كيف أن دوره كحلقة وصل بين طرف الشرق وقلب العالم مؤكد وقائم<sup>(63)</sup>.

## سادساً: الاستشراق الجديد... على تخوم

### الأيدولوجيا والأنثروبولوجيا

من المسلّم به أن الدراسات الاستشراقية شهدت تحولات جذرية في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي يعرف بعصر «ما بعد الاستعمار» (Post-colonialism)، فقد نمت

(62) هشام جعيط، أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحداثة (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص 53.

(63) المصدر نفسه، ص 53 - 54.

تجارب اقتصادية وسياسية خارج مجال الهيمنة الاستعمارية وخارج مجال مفاهيمها الثقافية التي حكمت المجتمعات الغربية. وانفتح العقل الأوروبي فلسفياً على المجتمعات الشرقية، تفككت معه كثير من الصور النمطية حول ثنائية الشرق والغرب، وطرحت مقاربات جديدة واكبت النقد ما بعد الحداثي (Postmodern Criticism) الذي ركز على النسبية والتعددية الثقافية وتفكيك الأساطير المؤسسة للحداثة الغربية، التي استفاد منها المشروع الاستعماري الغربي. نجح هذا التيار في المساءلة بل والتشكيك بمصطلحات مركزية واكبت تلك الحقبة، مثل «إطلاقية المفاهيم» و«تعالى العقلانية» و«كونية الحقيقة»، الأمر الذي نزع «السحر» عن الحداثة ودفع إلى اعتبار مثل تلك المفاهيم والمقاربات غريبة المنحى، صيغت وفق حاجات وظيفية وحضارية لا تنطبق على كل الثقافات والحضارات بالضرورة.

ساهمت العولمة المتسارعة في تدعيم ذلك الاتجاه وانبثاق مفاهيم جديدة في المعرفة الإنسانية تقوم على الاعتراف بتشظي المعرفة وسرعة تحولها بدلاً من اليقين المريح والثقة المطلقة بالعلم والعقلانية. استفاد الاستشراق ما بعد الاستعماري من كل هذه التحولات، فراح يفكك مقاربات الاستشراق التقليدي ويعمل على تعرية مقارباته المؤسّسة للمركزية الغربية والمجوهرية للشرق، بحيث لم تعد مع الاستشراق الجديد فكرة «الأخر» بوصفه جوهرًا ثابتاً تتمتع بالحصانة المعرفية. لكن هذا الطموح المبني على الاعتراف بالنسبية والتعدد والاختلاف بدا معطوباً وغير كافٍ لوحده للتحرر من رسوخ المركزية الغربية كثقافة متوطنة في البنية العميقة للغربيين، الذي كشفت كثيراً من معالمه سياسات ما سُمّي «الحرب على الإرهاب»، التي راحت تسوّق لـ «المغايرة» و«الاختلاف» و«صدام الحضارات وإثارة الرعب والخوف من الإسلام، وأصبحت معها الإسلاموفوبيا صناعة أكاديمية وإعلامية تعيد تعريف المسلم كمشروع إرهابي والإسلام كأيدولوجيا للعنف.

والواقع أن تغييراً كبيراً بدأ يشق طريقه في الدراسات الاستشراقية، فبعد الحرب الثانية برزت مباشرة رؤية المجالات السياسية والثقافية التي هي حسب رضوان السيد ابتداء أمريكي لا علاقة للأوروبيين به<sup>(64)</sup>. وقد تبلور ذلك بوضوح كما يشرحه زكاري لوكمان<sup>(65)</sup>

(64) رضوان السيد، «من الاستشراق إلى دراسات الشرق الأوسط: صراع الرؤى ومتغيرات المصالح»، الحياة، 2008/2/2.

(65) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة رضوان السيد (القاهرة: دار الشروق

المصرية، 2007).

في بروز ما سُمِّي «بحوث ودراسات الشرق الأوسط»، ولا يعني هذا في رأيه أن هؤلاء المنخرطين في مجالها أقل أو أكثر إمبريالية من المستشرقين الأوروبيين، بقدر ما يعني أنهم مختلفون في المناهج والاهتمامات، وأنهم واقعون تحت ضغوط المفاهيم الجديدة للمصالح والاستراتيجيات والمقاربات الجديدة في العلوم الاجتماعية والتاريخية. يوضح لوكمان ذلك من خلال إظهار التشابك بين الدراسات والمصالح الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تراه يصرح من دون مواربة أن الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل سبب مهم جداً للعداء المنتشر في العالمين العربي والإسلامي ضد أمريكا والغرب، معتبراً أن سيطرة «المحافظين الجدد» - وبينهم مستشرقون جدد، يحملون رؤية صدام الحضارات - على السياسة الخارجية الأمريكية زادت الأمور تفاقماً وبخاصة بعد 11 أيلول/سبتمبر وغزو أفغانستان والعراق.

بعد هنتنغتون ومقولته عن صدام الحضارات انصرف برنارد لويس وتلميذاه كريمر وبابيس - وهما صهيونيان أمريكيان - للتظير لأمرين: أن كل المسلمين إرهابيون، وأن الدراسات الشرق الأوسطية أو الإسلامية، في الجامعات الأمريكية واقعة تحت سيطرة إدوارد سعيد وتلامذته، وهؤلاء شيوعيون مخربون وحاقدون على الولايات المتحدة وإسرائيل. لكن كتاب لوكمان يمثل لحظة وعي، حسب رضوان السيد، تمسك بأدوات الفهم الأمريكي المعاصر من خلال المصالح، مزوجة ذلك مع أمر إنتاج «المعرفة» أو الأيديولوجيا الداعمة لهذا الفهم المعين للمصالح الأمريكية الغربية وبخاصة المرحلة الذهنية للمحافظين الجدد<sup>(66)</sup>.

يمكن القول إن قولبة «الآخر» بوصفه فرداً أو جماعة أو ثقافة ليست بجديدة ولا تقتصر بطبيعة الحال على الغرب، لكنها تصبح أكثر خطورة عندما يتجسد الخيال النمطي بطريقة منهجية «علمية» وباستخدام تقنيات علمية يمكنها أن توحى بالثقة في عملية إنتاج المعرفة عن هذا الآخر، فالاستشراق، كما عبر عنه إدوارد سعيد، يمثل شكلاً معروفاً من نمط إنتاج المعرفة، حيث إنه يختار أن يبنى صورة شمولية مقولبة للآخر بوصفه موضوعاً للدراسة، وهو ما لا يمكن أن يحدث بدون تحيز مقصود أو غير مقصود بحكم البنية المعرفية للدارس الذي قد يهمل التمايزات الداخلية، والتداخل أو التبادل بين الشرق والغرب. ويرى آصف بيات في هذا المجال أن العولمة الحالية قد أضافت أبعاداً جديدة إلى الخيال الاستشراقي بحيث أخذت تميزه من تعابير القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث يبدو

---

(66) السيد، المصدر نفسه.

«الاستشراق الجديد» وكأنه أكثر ترسخاً، متعدد الأوجه، ومضراً أكثر من سابقه، لقد تحول إلى ما يطلق عليه اليوم «الإسلاموفوبيا»<sup>(67)</sup>.

ثمة تحولات كبيرة في سمات الاستشراق الكلاسيكي؛ فالיום يتكون الاستشراق الجديد في معظمه من مفكري المؤسسات البحثية، سياسيين، صحفيين، خبراء هوليوود، مبشرين مسيحيين، والبعض منهم في الأوساط الأكاديمية، وهم مشغولون بإنتاج معرفة، بالمقام الأول، عن الشرقيين المسلمين، وبعض هذه الجهود تتم بمنهجية من خلال مؤسسات قوية، مع خبراء مال، ووسائل إعلام، وأماكن واسعة لنشر المعلومات. كما أن صور الشرق التي يتم تعميمها وترويجها، وبخاصة عن الإسلام والمسلمين، تصل إلى قطاعات واسعة من السكان الغربيين، مشكّلة أفكارهم ورؤيتهم للمجتمعات الإسلامية. ولم يعد تأثير هؤلاء يقتصر على إطلاع الرأي العام بل أصبح يصل إلى مجال استراتيجيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ إذ نجد في هذا الخيال الحالي للمستشرقين الجدد، صوراً جديدة تعتبر أنّ المسلمين ليسوا فقط محاصرين في تقاليد قديمة وتاريخ متجمد وتصرف أو سلوك غير عقلاني، بل هم يمثلون مخاطر وتهديدات على القيم الثقافية والحضارية، والرفاهية المادية للغرب.

ولعل التركيز على وجود المسلمين في الغرب كمهاجرين، أو لاجئين، طلاب، أو سياح أغنياء ومستثمرين في العقارات والشركات، وربط هذا الوجود بالتهديد «المفترض» والمتخيل على النسيج الثقافي والاجتماعي والديمقراطي للحضارة الغربية، وتصوير ذلك على أنه اختراق وغزو يهدد رفاهية تلك المجتمعات، وتقدمها، يكشف عن مجموعة من الدلالات. أولى هذه الدلالات أنّ نظرة خاطفة على النقاش الدائر حول الهجرة الحالية في أوروبا، من شأنها أن تكشف عن مدى تأثير هذه الصور المتحيزة في وسائل الإعلام والنخبة المثقفة. لذلك، وعلى خلاف الاستشراق التقليدي في القرن التاسع عشر الذي درس مجتمعات بعيدة وتغذى من رحلات شاردن أو روايات فلوبيير، فإن الاستشراق الجديد يوظف وقائع تتجلى من طريق خبرة عملية مفترضة ومستوحاة من المخالطة والعيش معهم، وهكذا يستطيع بعضهم أن يزعم أننا لا نحتاج إلى الذهاب إلى الشرق الأوسط، لأن نظرة عابرة فقط على الأحياء والشوارع المحيطة بنا يمكن أن تكشف دقة هذه الأحكام والأوصاف التي يجري قولبتها وتعميمها. يجري ذلك وفق ملاحظات بيّات

---

(67) آصف بيّات، «الاستشراق الجديد»، ترجمة يسري مرعي، <[http://www.democraticislam.org/news\\_details.php?lang=ar&id=148](http://www.democraticislam.org/news_details.php?lang=ar&id=148)>.

وكان العولمة وحركة الأشخاص مجرد سرديّة لغزوة، أو صدام ثقافي، وليس لحظات من التبادل الثقافي والإغناء، وتجاهل تام لمنطق التفاعل بين الأشخاص والثقافات الذي من المفترض أن يولد مشتركات عالمية بين مختلف الجماعات الثقافية التي تتشارك الخبرات المتبادلة، والتفاهم، والثقة في ما بينها؛ كما أظهرتها دراسة لجيت كلاوسين، بعنوان التحدي الإسلامي: سياسات الدين في أوروبا الغربية<sup>(68)</sup>، التي توصلت إلى أن «المسلمين العلمانيين في أوروبا، الممثلين من قبل الآلاف من الفاعلين في السياسة، ووسائل الإعلام، والأعمال، الدين، ومنظمات المجتمع المدني»، يبدو وكأنهم اندمجوا تماماً وبالكامل بثقافة الأغلبية على مستوى الاقتصاد، والأوضاع الاجتماعية للزمانة، والتزاوج وعيش الحياة كأى فرد آخر في الغرب.

وعلى العكس من ذلك، يجري التركيز في الاستشراق الجديد على أسلوب حياة هذه الجماعة والفروق الثقافية بهدف تقديم صورة شمولية ونمطية للمسلمين والإسلام، ولكن في المقابل، فإن هؤلاء المسلمين غالباً ما يتم تجاهلهم في حياتهم الواقعية كما لو أنهم «غرباء»، ولا يعتبرون جزءاً من السكان في الغرب رغم نيلهم حقوق المواطنة. وبدقة فهم ليسوا أبداً محل اهتمام وسائل الإعلام، بسبب حياتهم «الطبيعية» وخلفيتهم الثقافية، والأهم من ذلك، فهم نادراً ما يُتخذون كدليل على الاندماج يساعد على بناء صورة أكثر واقعية ومتعددة الطبقات عن المسلمين. عوضاً من ذلك، يتم تكديس جميع المسلمين في صورة إما مجموعات صغيرة جداً من متطرفين دينيين يحتلون عناوين الأخبار، وإما ذاك الجزء من المهاجرين المسلمين على هامش الحداثة الأوروبية بسلوكياتهم العامية (حجاباتهم، لحاهم، أو صلواتهم، الغذاء، الموضة، الطقوس، أو الشعائر الدينية الخاصة)، الذين يظهر أنهم يزعجون حساسيات الأوروبيين البيض المحافظين، وبخاصة الجيل الأول من المهاجرين الذين خلال سعيهم لتكلم اللغات الأوروبية، والاحتفاظ بأعمال منتظمة، وعيش حياة طبيعية، يتوجهون أيضاً لممارسة عدد من جوانب ثقافة موطنهم الأصلي. إن خيال المستشرقين الجدد يجد في هذا المسلم المهاجر الدليل المباشر لبناء تحيزه وتوسيع نطاق هذا التحيز ليشمل الإسلام نفسه أو كامل العالم الإسلامي، وهي الصورة المدعومة من وسائل الإعلام المهيمنة (هوليوود، والدوائر السياسية، ووسائل الإعلام...). لذلك فإن ربط عنف داعش أو القاعدة بالإسلام، ومن ثم

Jytte Klausen, *The Islamic Challenge: Politics and Religion in Western Europe* (New York: Oxford University Press, 2007).

(68)

ربط الإسلام بمشاهد من النساء المحجبات التي تسرن في شوارع أمستردام أو برلين وباريس،  
تستحضر على الفور صورة المسلمين والإسلام و«الآخر» المسلم في أوروبا<sup>(69)</sup>.

وهكذا يتم تجاهل نتائج العولمة التي حولت أوروبا إلى قارة متعددة الإثنيات، ما يعني  
ضرورة الإقرار بهذا التحول التاريخي والتصالح معه؛ فأوروبا متعددة الإثنيات، تعني أيضاً مواطنين  
متعددي الأديان، وهذا يعني الاعتراف بواقع ومظاهر جديدة (الجوامع، المآذن، الحجابات، في  
الساحات العامة إلى جنب الكنائس، والمعابد والكنيس، فضلاً عن أنماط الغذاء وبعض العادات)،  
وبالتالي فإن مظاهر من الحياة «الشرقية» قد أصبحت جزءاً من واقع العالم الغربي، وفي يوم من  
الأيام يمكن أن يتم توطينها كما حدث للمطبخ جنوب الآسيوي في إنكلترا، أو الكريكت الإنكليزي  
في الهند.

من جهة ثانية، لا ينبغي إهمال النتائج التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وزوال صورة الاستقطاب  
الأيديولوجي بين المعسكرين، ذلك أنه يمثل دون شك أحد المداخل القوية لفهم انبثاق عدد من  
الاتجاهات وتكريسها في إطار ما يعرف اليوم بالدراسات النيواستشرافية في المجال الفكري  
والإعلامي الأمريكي والأوروبي. لقد أدى انهيار الروايات التي كانت بمثابة المحرك الأساسي لأسطورة  
الغرب، مثل المواجهة بين الليبرالية والشيوعية، في سنوات التسعينيات، إلى سباق لأجل صياغة  
بديل للتوازن التقليدي بين الشرق والغرب. من هنا يمكن فهم جاذبية الرواية النيواستشرافية التي  
تشمل إشكالية الآخر والمغايرة والاختلاف لفهم عالم ما بعد الثنائية القطبية، وذلك بالتواتر مع  
خرائط الصراع المرتبطة بالهوية الإسلامية التي رسمها صامويل هنتنغتون في مقالته الشهيرة **صدام  
الحضارات**.

يتوقف أوليفيه مووس<sup>(70)</sup>؛ أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة فرايبورغ في سويسرا  
ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس، عند هذه الظاهرة بالتحليل  
المعمق، محاولاً تحليل إبراز موضوعات الاستشراق الجديد والرواية النيواستشرافية،  
وافتراداتها، وسياق ظهور الاستشراق الجديد، وكيفية التحول من الاستشراق الكلاسيكي إلى  
الاستشراق الجديد؛ إذ يرى في الحصلة بداية انبثاق خطاب ثقافي جديد في مرحلة ما  
بعد الحرب الباردة يتعلق بتضخم انتقاد الحالة الإسلامية وبوجه خاص الإسلام

(69) بيات، المصدر نفسه، ص 3.

(70) أوليفيه مووس، تيار الاستشراق الجديد والإسلام من الشرق الشيوعي إلى الشرق الإسلامي، سلسلة مراد: 3 (الإسكندرية:

مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2010).



السياسي. ويستهدف الخطاب الثقافي حسب الباحث السويسري الذي يعتمده «الاستشراق الجديد» إعادة تأهيل الأطروحات الاستشراقية الكلاسيكية في سياق يتميز بأدلجة متنامية للعلاقات بين الشرق الأوسط والدول الغربية، تعمل على تشجيع العودة إلى قراءة ماهوية للمجال الإسلامي، وهو في مقارنته يتوقف عند أربعة افتراضات يتهيكّل حولها الاستشراق الجديد؛ وهي: المجال الإسلامي كل متجانس، الإسلام يشكل استثناء، جمود العالم الإسلامي، العنف الإسلامي هو نتاج ثقافي.

يناقش مووس هذه الافتراضات فيرى أن هناك تحديداً مزدوجاً لعالم عربي إسلامي يُنظر إليه ككيان متجانس، ومحددات ثقافية شبه ثابتة يُفترض أنها تقدم معلومات عن الفعل الجماعي والفردى للمسلمين. هذه الرؤية ينتج منها افتراضات خاطئة، عدا عن أنها تقدم اقتراباً مُبسّطاً يختصر ظاهرة تتميز بالتعددية سواء في فضاءات المكان أو الزمان. فالاستخدام المتكرر للمبررات الدينية، واستخدام مفهوم الأمة بصورة اعتباطية، يؤديان إلى تجاهل التقسيمات الجغرافية والثقافية، وبالتالي إلى نتائج مماثلة في تحليل الممارسة السياسية الإسلامية حين تحال حصراً على مسائل تتعلق بالعقيدة وباللاهوت. أما المسألة الثانية المختصة باستثنائية الإسلام (كحضارة)، فهي تقود التحليل إلى اعتبار الإسلام نظاماً للقيم قادراً على أن يخبرنا عن كل نواحي الحياة الاجتماعية والفردية للمسلمين، بما فيها الممارسة السياسية والاقتصادية. لذا نرى كيف يفسر تيار الاستشراق الجديد نقص الثقافة الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية بوصفه مرتبطاً بـ «الهوية» في هذه المجتمعات، ليخلص إلى أن أي تطور نحو الديمقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان لا يُمكنه أن يكون إلا نتاج قطيعة مع مكونات هذه الهوية في ما يعني عملية تغريب ومحاكاة للتجربة الغربية. أما فكرة جمود المجال الإسلامي فترتبط بصورة وثيقة بفكرة الاستثنائية، إذ تنظر إلى المجال الإسلامي بوصفه كتلة مصمتة وساكنة، بحيث يجري «تنميط» للهوية الإسلامية في أشكال من التعارض الذي يقيمه بين غرب دينامي، حديث، يشكل معقلاً للتححرر، ويوفر مساحات للإنجاز الفردي، وبين شرق جامد حيث يتشكل الفرد عبر الثقافة وعبر الدين، المؤطرين بقوة عبر الأعراف الاجتماعية والجنسية. ويرتبط موضوع العنف بمقاربة تجعله نتاجاً ثقافياً، وهو ما يجعل مخيال «الإرهاب الإسلامي» مرتبطاً بصورة وثيقة بتعريف لـ «العقلية العربية»، الأمر الذي يفسر الاستخدام المؤدلج للإرهاب بوصفه نتيجة لهذه العقلية<sup>(71)</sup>.

---

(71) المصدر نفسه، ص 6 - 7.

يتوصل الباحث، مبيناً أنه عبر المقابلات التي قادهها مع عدد من ناشطي حركة الاستشراق الجديد، وعبر تحليل المؤلفات والمراجع، إلى أن النقد الموجه للإسلام وللإسلام السياسي هو في قسم كبير منه ليس إلا نتاجاً لحالة عارمة من الإسلاموفوبيا، ذلك أن موجة العداة هي بالحصيلة نتاج سياقات محددة يتم التلاعب بها من قبل مجموعة متنوعة من الفاعلين لخدمة أجنداث أيديولوجية أو سياسية، محلية أو عالمية. ويتوقف عند شخصيتين اثنتين كانتا في قلب الانتقال من الاستشراق الكلاسيكي إلى شكله الجديد؛ هما: عالم التاريخ البريطاني برنارد لويس؛ الكاتب الذي نهل من تراث الاستشراق القديم، والذي ساهم مقاله «What Went Wrong?» في «أنقفة» أو «أسلمة» أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أما العالم الثاني فهو صمويل هنتنغتون، حيث صاغ في كتابه عن صدام الحضارات المفردات والأسلوب المناسب لقراءة هذه الأحداث.

ثمة نماذج جديدة أكثر مكرراً تتطرق دراسة مووس إليها، وهي تعتمد طريقة «دراسة الحالة» لتفكيك الأطروحات التي طورتها بات يجاور (Bat Ye'or)<sup>(72)</sup> وهي مؤرخة بريطانية من أصول يهودية مصرية، حيث تحتشد في كتاباتها السياسة والأيدولوجيا وبخاصة مصطلحها حول «الذميانية» (Dhimmitude) و«أورابيا» (Eurabia) اللذين أصبحا القاسم المشترك في الإحالات التي تختص بأدبيات الاستشراق الجديد؛ حيث كتبت نصوصاً يظهر فيها مصطلح «الذميانية»؛ المشتق من اللفظ العربي «ذمة» التي تشير إلى علاقات التبعية بين السلطة الإسلامية والسكان المسيحيين واليهود والأقليات ولتحدث عن الذميانية المعاصرة في استعادة نيواستشراقية تسحب هذا المصطلح من فضاءات الزمان والمكان الخاصة به لأهداف أيديولوجية صدامية.

أما كلمة «أورابيا» فهي مستمدة من كتابها الأخير المعنون «أورابيا: المحور العربي الإسلامي»<sup>(73)</sup>، الذي يمثل تنويجاً لالتزامها السياسي من خلال إدانتها للسياسة الخارجية الأوروبية التي تعتبرها مضادة لإسرائيل ومتوجهة نحو العرب، وتهدف من خلاله إلى تسليط الضوء لفهم الجذور التاريخية والسياسية والدينية لما تسميه العنف الإسلامي في

---

(72) اسمها يعني «بنت النيل»، وهي من أصول يهودية مصرية اسمها المستعار (جيزال ليتمان Giselle Littman) تخصصت أولاً في التحليل التاريخي لمسألة الأقليات في الدول ذات الأغلبية المسلمة ونشرت كتاباً موثقاً تحت عنوان اليهود والمسيحيون تحت حكم الإسلام: الذميون في مواجهة التحدي الأصولي الذي ترجم إلى الإنكليزية بعنوان الذمي: اليهود والمسيحيون في الإسلام، ترجم إلى عدة لغات وأعيد طبعه عدة مرات، Bat Ye'or, Islam and Dhimmitude: Where Civilizations Collide, translated from the French David Maisel, (2002).

Paul Fenton and David Littman (Madison, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 2002).

Bat Ye'or, Eurabia: L'axe euro-arabe (Paris: Jean-Cyrill Godefroy, 2006).

(73)

تحذير واضح من تحولات تصيب القارة القديمة نتيجة تنامي الحضور الإسلامي فيها تستعيد فيها الصدى المعاصر للخبرة التاريخية التي عايشتها «الحضارات اليهودية - المسيحية» جنوب المتوسط حين وقعت تحت حكم الإسلام. يصف مصطلح «أورابيا» الذي صكته نتاجاً هجيناً من الأوربية والإسلام يؤسس لانصهار اصطناعي حيث الضفة الجنوبية المتوسطية التي كانت تمثل حدوداً في ما مضى، تلتهم ضفة شمالية تتغافل عن هويتها اليهودية المسيحية. ويقول الكاتب إن كتابات المؤرخة البريطانية، منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وبفعل استثمارها في رواية الفاشية الإسلامية، تجد صدى حماسياً لدى جمهور متزايد لا يشمل اليمينيين والمتطرفين من الناحية الأيديولوجية فقط، ولكنها أيضاً تؤثر في أوساط أكثر أهمية من الناحية الفكرية<sup>(74)</sup>.

ورغم أن الحديث عن «أورابيا»، كما قدمته بات يجاور وتبناه بعدها عدد من الكتاب الأمريكيين، قد تعرض لنقض علمي موثق يقوم على معطيات إحصائية ودراسات حديثة، إذ بين بوضوح أن دمج المسلمين وعلى النقيض من هذه الأطروحة لا يشكل أي تهديد في أوروبا وفي فرنسا تحديداً على المستوى الديمغرافي، أو حتى لجهة تأثيرهم في مبدأ الفصل بين الدين والدولة لأجل تأسيس مجتمع خاص، أو أن المسلمين يؤلفون مجموعة منفصلة ومنسجمة بما يجعلهم يحظون بتأثير متنام في السياسة الداخلية، وبخاصة الخارجية للدول الأوروبية، وهذا يقوّض رواية الاستشراق الجديد الذي يتحدث عن تشويه الهوية اليهودية - المسيحية لأوروبا، وعن «ذميانية المثقفين» والتهديد الإسلامي المستمر، فضلاً عن استراتيجية فتح أوروبا وأسلمتها ودعم الاتحاد الأوروبي للإسلاميين الانتحاريين الفلسطينيين ومعاداة النخب الأوروبية لإسرائيل، كل هذه المقولات السهلة تجد في كتاب «أورابيا» أصولاً تحليلية لها مفرطة في الخيال ومشوهة لحقيقة التفاعات بين ضفتي المتوسط، ما يجعلها مادة تاريخية كتبت بمداد الأيديولوجيا.

المشكلة في هذا الخطاب أن بعض مصطلحاته مثل «أورابيا» و«الذهنية الذميانية» تستخدم في مجالات وميادين لا تتبنى بالضرورة المنحى التحريضي لمنتجيه، ولا تتبنى المنحى الاختزالي للتاريخ، لكنها من حيث لا تدري تساهم في منح الصديقة لتفسيرها للعلاقات بين ما هو غربي وما هو إسلامي وهو ما جعل المقاربة «الأورابية» للتحديات المرتبطة بالإسلام في أوروبا تأخذ شكلاً بديهياً مقبولاً ليس لدى أوساط الناشطين المعادين للمسلمين فقط، ولكن أيضاً ضمن الدوائر الفكرية والأكاديمية المختلفة التي

---

(74) موسى، تيار الاستشراق الجديد والإسلام من الشرق الشيوعي إلى الشرق الإسلامي، ص 16 - 17.

تغذى، عن اقتناع أو بصورة براغماتية، من الموارد الخطابية التي تقترحها أدبيات الاستشراق الجديد. وهذا ما يفسر التدفقات التي يحدثها هذا التيار على أكثر من صعيد فكري وأكاديمي في أوساط اليمين المحافظ، حيث يمكن رصد عشرات المؤلفات تحت عنوان «الإرهاب الإسلامي» عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، منها ما بقي في حدود التأثير بالإطار التحليلي النيواستشراقي ومنها ما طوّره في اتجاه تقليدي للنزعة العنصرية؛ حيث ينضح بالنزعة الشمولية المعادية للإسلام وبـ «رهاب» العرب على شاكلة كتاب **الغضب والكبرياء** (75) للصحافية الإيطالية أوريانا فلاتشي، الذي يوازي كتاب **أورابيا** شهرة والذي استُقبل بحفاوة غريبة في أوساط كثير من الصحافيين الأوروبيين والأمريكيين وأوساط اليمين الشعبي المتطرف (76).

يتبع أوليفيه مونس بعض الدراسات النيواستشراقية في طريقة تناولها الممارسات المرتبطة بالحجاب بوصفه رمزاً يحيل، بصورة مزدوجة، إلى حالة تمييز بين سلطة ذكورية فاعلة وبين خضوع أنثوي سلبي، وبوصفه شعاراً يدل على الفصل بين فضاء الحداثة وبين تقليد غابر. ويستخدم الأدب النيواستشراقي منهجية دراسة الحالة التي يوفرها نجاح نشر السير الذاتية لنساء مسلمات «منشقات» اخترن الانتقال الرمزي من الشرق الإسلامي إلى الغرب العلماني، وهو يستخدم هذا الانتقال والتحول في بعض الشخصيات ليقول إن هذا الانتقال لا يمكن أن يتم بدون حدوث قطعة أو ردة. وتجسد شخصية الأفغانية «زويا» كما تجسد «أيان هيرسي علي» (النائبة الهولندية السابقة ذات الأصول الصومالية)، ومن خلال لهجتها الحادة، وسيرتها الذاتية، رمزية هذا «المنشق في الإسلام»؛ مثل هذه الحالات التي يبني عليها الأدب النيواستشراقي مقولته التي يسعى فيها لتأكيد اثنتين من الحجج الرئيسة في تحليلاته: الأولى هي وجود تعارض بين فضاء غربي تحرري، وبين فضاء إسلامي غير صالح ثقافياً أمام الحداثة والتحديث، والثانية في تقديم الحل للعالم الإسلامي إذا كان يريد الخروج من ظلاميته وجموده من طريق القطيعة مع «الإسلام».

يتحول الحجاب إلى «رمز» يمثل عائقاً معرفياً في هذه المقاربة، والمرأة سوف تتحرر وتصبح غريبة وبالتالي حديثة بمجرد خلعها. وإذا كانت ثنائية «التحرر عبر خلع الحجاب» في مقابل «حجاب رجعي يرسخ السلطة الذكورية» لا تشدد إلا على البعد المتعلق بالخضوع من ضمن التفسيرات الأخرى الممكنة، فإن الحجاب يأخذ كامل معناه في

Oriana Fallaci, *La Rage et l'orgueil* (Paris: Plon, 2002).

(75)

(76) مونس، المصدر نفسه، ص 20.

الرواية الاستشراقية. وهكذا مع هذا التحليل يتم اختزال دينامية الهيمنة في استخدام صورة المرأة المحجبة وإهمال الأبعاد الأخرى ذات الطبيعة الاستعمارية في علاقة الغرب بالعالم الإسلامي. في الحصلة لا يبدو أن الهدف الرئيسي للاستشراق الجديد توفير أداة لفهم التحديات السياسية والاجتماعية التي تعترض التفاعلات بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، حيث يتم فيها تسطيح الوقائع إلى حد كبير، ذلك أن اللغة والمفردات المستخدمة، وطريقة «سرد» التهديد الإسلامي، والنماذج التفسيرية تساعد على تأطير هذه التصورات وتمييطها، كما في حالة الدمج الاعتباطي بين الإرهاب ومقاومة الاستيطان والاحتلال في الضفة الغربية وغزة في فلسطين.

في الخلاصة، تعزز أدبيات الاستشراق الجديد اتجاه الحتميات الدينية وفكرة الاستمرارية الثقافية وتوفر مقولاتها الجاهزة شيئاً من اليقين والقدرة على التوقع، وبذلك تمارس تأثيرها في حزمة واسعة من الفاعلين بصورة مباشرة وعميقة أو بصورة غير مدركة وبراغماتية، أما مدى تأثير تَبَنِّي هذه الأفكار وهذه المقولات على السلوكيات والممارسات والقرارات المتخذة من قبل هؤلاء فهو أمر تشير إليه استطلاعات الرأي في ما يتعلق بتنامي التيارات اليمينية والمحافظة في عدد من المنافسات الانتخابية في الغرب.

لا تزال الدراسات الأنثروبولوجية في الوطن العربي حكراً على الغربيين في الغالب، وهذا يطرح من جديد مسألة الدور الوظيفي للأنثروبولوجيا وعلاقتها بالجهات الممولة؛ فبالرغم من إصرار الدارسين الأنثروبولوجيين وتأكيدهم أن دراساتهم تعمل من أجل غايات علمية، وهي تسعى بموضوعية واحترافية إلى مقارنة دراسة الواقع بأكبر قدر من الحياد والدقة العلمية، إلا أن هذه الاهتمامات بالواقع المعاش لا تزال من اهتمامات المراصد والمراكز البحثية للأكاديمية الغربية، وتفعل أو يستفاد منها من طرف قواها السياسية. صحيح أن هناك أعداداً تتزايد من الباحثين من ذوي الأصول العربية والإسلامية تشارك في إعداد هذه الدراسات، لكنهم إنما يقومون بذلك داخل إطار تلك المؤسسات والمراكز العلمية الغربية، وربما حتى كثير من دراساتهم وأبحاثهم تبقى غير معروفة ولا تلقى الاهتمام والعناية في أوطانهم الأصلية، وهي على أية حال كتبت لمرجعيات علمية خارج إطار أوطانهم<sup>(77)</sup>.

(77) أبو بكر بن أحمد باقادر، «الدين والأنثروبولوجيا»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 24 كانون الأول/ديسمبر 2014، <<https://bit.ly/38mk4o1>>.

بعد 11 أيلول/سبتمبر والحرب في العراق، ومن ثم ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، انتشرت على نطاق واسع الدراسات السوسيو - أنثروبولوجية الممولة بسخاء من مراكز أبحاث أجنبية، وشهدنا موجة من الباحثين الشبان ومن جنسيات مختلفة يقصدون المناطق الساخنة والجهات المشتعلة ويحتكون بالسكان ويتفاعلون مع الأهالي لدراسة نمط عيشتهم وثقافتهم بوصفها مناطق حاضنة في ظنهم للمتطرفين الإرهابيين، حيث يخرجون بعدها بأحكامٍ بعضها اتسم بالعمق والرصانة لكن بعضها الآخر كان أقرب إلى العمل الصحافي والتقرير الإعلامي السريع والسطحي. وقد كان هذا مؤشراً على تحول بدأ يصيب الدراسات الأنثروبولوجية في حقل الدراسات الإسلامية، وهذا الأمر سوف يرخي بظلاله على صدقية كثير من هذه الدراسات وموضوعيتها، ويفتح النقاش على مدى كفاية المنهج الأنثروبولوجي وتقنياته لتقديم المنظور التفسيري الملائم للمجال الإسلامي بأبعاده المتداخلة والمتشابكة.

## الفصل الثالث

### الدين والسوسيولوجيا والإرث الاستشراقي

في الواقع ليس جديداً اهتمام السوسيولوجيا بالظاهرة الدينية، فقد ارتبط ذلك باهتمام منظرها وروادها الأوائل الذين وضعوا المجتمع والعلاقات الناعمة لسلوك الجماعات كوحدة تحليل مرجعية قبل الفقه واللاهوت والمنتجات الذهنية، لذا تركز الاهتمام على الممارسة السلوكية في الواقع المعيشي وما تعتمد عليه المجموعات البشرية من معتقدات وتفسيرات للنصوص الدينية من منطلق موقع الإنسان والجماعات في البنية الاجتماعية. يختلف منطق السوسيولوجيا وعلم الاجتماع منهجياً عن الاستشراق، فالأول يسعى إلى تحليل السلوك الديني في الحياة اليومية وما يستند إليه من تفسيرات خاصة للنصوص الدينية في السياق الاجتماعي والتاريخي، ومن منطلق التناقضات والصراعات القائمة داخل المجتمع وفي علاقاته بمجتمعات وحضارات أخرى، في حين يذهب الاستشراق في اتجاه تقديم تفسيرات خاصة للنصوص والوقائع والأحداث الدينية في الشرق بمعزل عن سياقها الاجتماعي والتاريخي، متجاوزاً الخلفية المعرفية الغربية التي ينطلق منها ودون أن يستعمل أدوات منهجية تحدّ من الانحيازات المنهجية الفاضحة التي أصابت بعض دراساته في أغلب الأحيان.

والواقع أن السوسيولوجيا ترى الدين ظاهرة منبثقة من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وتاريخي شديد التعقيد، يتطور بتطور هذا الواقع وهو يتصل بدور المؤسسات والبنى الاجتماعية (كالعائلة والطبقات والمؤسسة السياسية وغيرها) اتصالاً عضوياً وتفاعلياً، وهو يقوم بوظائف محددة ويلبي حاجات ظاهرة وخفية، وقد تكون توظيفاته

إيجابية أو سلبية، وكثيراً ما تكون التأويلات الدينية متنوعة بل متناقضة، وقد يتحوّل الدين من طاقة روحية ثورية في مراحل التكوين الأولى، إلى مؤسسات ونظم وطبقات وطوائف في المراحل التاريخية التالية، ثم تحصل الانقسامات والتناقضات، ليس بسبب التنوع في المعتقدات بحد ذاتها، بل بسبب التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لهذه الأسباب كلها تنوعت القراءات والتحليلات عند علماء الاجتماع في الظاهرة الدينية، وهم لا يتفقون حول أصول الدين وطبيعة وظائفه في المجتمع ونوعية علاقته بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والنظام السائد. يؤكد هيغل أن الأفكار والمعتقدات، أي البنية الفوقية، هي التي تحدد السلوك الإنساني، وعلى الضد من ذلك تماماً يؤكد كارل ماركس أن نمط الإنتاج والأوضاع الاقتصادية أو البنية التحتية هي التي تنشأ عنها الأفكار والمعتقدات. وبين هذين النقيضين يقف ماكس فيبر الذي يتراوح فكره بين التشديد على أولوية الأفكار والمعتقدات، كما في كتابه: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (وهو بذلك أقرب إلى هيغل) وعلى التفاعل بين الثقافة والبنى الاقتصادية، كما في كتاباته حول التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وعلى تغليب العوامل المادية في معالجته الجانبية للإسلام (وهو بهذا أقرب إلى ماركس).

## أولاً: الحداثة والتّمدين،

### في مواجهة الدين والتدين

منذ أن أگد إميل دوركايم (1858 - 1917) الوظيفة الإيجابية للدين كونه يعزز التماسك الاجتماعي معتبراً أن «روح الدين» هي في الواقع «فكرة المجتمع» نفسه، فالدين هو رمز المجتمع والمعبر عن وحدته، وأن إله العشيرة ليس سوى العشيرة نفسها مشخنة أو ممثلة بالإله بحسب التصور الإنساني. وبذلك تكون وظيفة الدين الأساسية هي تعزيز وحدة المجتمع وتماسكه، وإعطاء الشرعية لقيمه ومعاييره، وإضفاء القداسة عليها، وبتجميع الناس معاً في هوية موحدة من خلال ممارسة الشعائر والطقوس الدينية<sup>(1)</sup>.

إحدى فوائده المقاربة الدوركايمية تتمثل بالتشديد على الجوانب الدينامية في الشعور الديني، حيث يرى دوركايم أن الدين قوة تسمح بالتصرف والفعل. «إن المؤمن الذي اتّحد مع ربه ليس مجرد إنسان يرى حقائق يجهلها غير المؤمن، بل هو إنسان ذو قدرة أكبر على

---

Emil Durkheim, The Elementary Forms of the Religious Life, translated from the French by Joseph Ward Swain, Free Press (1) Paperbacks (New York: Free Press, 1965), pp. 236-245 and 462.



التصرف. فالمؤمن يشعر بمزيد من الطاقة لتحمل مشاق الحياة أو لقهرها؛ فكما لو أنه يسمو فوق البؤس البشري لأنه يسمو فوق وصفه كإنسان، فيخال نفسه مُخلِّصاً من الشر مهما كان مفهومه للشر. إن العامل الأول في أي إيمان هو الاعتقاد بالخلاص من خلال إيمان». وبالتالي بما أن «الدين فعل»، وبما أن الإيمان هو في الدرجة الأولى «حثٌ على التصرف»، نستطيع أن نفهم لماذا رأى دوركايم أن العلم عاجز عن محو الدين. فالعلم يقلل من وظائف الدين الإدراكية وقد يعارض ما يدعيه حول توجيه مؤسسات المعرفة، غير أنه لا يستطيع أن ينفي حقيقة واقعة وأن يحول دون استمرار الأفراد في التحرك بدافع من إيمانهم الديني<sup>(2)</sup>.

كثير ناقشوا العلاقة بين التمدُّين والتديُّن، ومثَّل ذلك بحثاً محورياً بين علماء الاجتماع، وذهب ماكس فيبر إلى أن «التمدُّين» هو نتاج عقلنة الدين الذي سمح بتأدية أدوار جوهرية في انبثاق مشروع الحداثة والرأسمالية، بل حتى الديمقراطية. فالدين يتصل بالحياة العملية ولا ينفصل عن الحياة الدنيا، لذلك يرفض تعريف الدين باللامعقول، إذ هو في كثير من وجوهه أعمال منطقية وعقلانية نسبياً.

ماكس فيبر، صاحب مشروع نزع السحر عن العالم، يلتقي مع ملاحظات ألكسيس دي توكفيل (1805 - 1859) الذي لاحظ كيف يعمل الدين على تطوير الديمقراطية في دراسته الرائدة عن المجتمع الأمريكي<sup>(3)</sup>، وكيف يتطابق ذلك مع النظرة إلى المصلحة الدنيوية، وهو الأمر الذي عمل عليه ماكس فيبر لسنوات في أطروحته المتفردة عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية<sup>(4)</sup> التي أصدرها كتاباً عام 1905، وهي بالمحصلة أبحاث تتعارض مع الفرضية القائلة بأن الحداثة مؤدية إلى تراجع دور الدين. ويعرض جون بول وويليام مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهما بلدان يجسدان الحداثة بوجه خاص ويمثلان في الوقت نفسه نموذجين مجتمعين يفرقان بين الحداثة والدين، الأول بسبب محافظته على الالتزام الديني (نحو 40 بالمئة ممارسين) والدور المهم للحركات التبشيرية، والثاني لأنه مجتمع تم فيه التمدُّين والتحديث مع التديُّن وفي إطار نظام ثيوقراطي. لذلك يستنتج مع روجر فينك (Roger Fink) أن التنبؤ من خلال نموذج التمدُّين بانحطاط الدين لا تعززه الوقائع التاريخية، وبالتالي سقطت رهانات الآباء

Ibid, p. 595.

(2)

(3) ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أميركا، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل؛ تصدير محسن مهدي (القاهرة: عالم

الكتب، 2001)، ج 2، الفصل التاسع، ص 498.

(4) ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

المؤسسين لعلم الاجتماع بدءاً بهنري دو سان سيمون وأوغوست كونت وإميل دوركايم حول تصورهم لدرجات مختلفة من ديانة علمانية للبشرية مخصصة لتحل محل الديانات التقليدية<sup>(5)</sup>.

إحدى أهم مساهمات ماكس فيبر هي إظهار وجود عدة أنواع من العقلانية، معتبراً أن عقلنة الدين نفسه أدت دوراً جوهرياً في انبثاق الحداثة، وهو في أبحاثه ركز على ميزتين أساسيتين للدين، تتمثل الأولى بالرابط الاجتماعي الذي يُولده، والثانية بنوع السلطة الذي يسمح به، وما عمله الشهير عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية إلا محاولة لتبيان الروابط بين الاقتصاد والدين. وبالنسبة إليه لا يتعلق الأمر بالإيمان الديني بحد ذاته بقدر ما يتعلق بنوع هذا الإيمان وتمثلاته الاجتماعية، ولأنه كان يدرس أثره في المجتمع الرأسمالي وجد أن نوعاً معيناً من البروتستانتية، هو الكالفينية المتزمتة التي انتشرت في نطاق واسع في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أطلقت روح المبادرة، ذلك أنها اعتبرت النجاح الديني بركة إلهية وبرهاناً على رضى إلهي، وبالتالي فإن العمل المنتظم والمنهجي لزيادة الثروات والنجاح والتكشف يمثل دعوة إلهية (بيروف Beruf). هذه الذهنية هي التي أطلقت روح المبادرة وأخلاقياتها هي التي شجعت، وفق ماكس فيبر، التراكم الرأسمالي ودفعت الاقتصاد بـ «روح» جديدة.

منذ ذلك الحين والنقاش مستأنف ومتجدد. فقد تابع علماء الاجتماع المعاصرون تحليل الظاهرة الدينية على مستوى الماكروسوسيولوجي (Macrosociology) فقدم بيتر بيرغر (Peter Berger) (1929 - 2017) مجموعة من الأفكار والفرضيات حول مآلات الدين والعلمنة في الغرب ليؤسس عليها مشروعه البحثي الذي كان بدأه عام 1999 حين أصدر كتابه تحت عنوان **زوال العلمنة من العالم** (The Desecularization of the World). وفيها يناقش الفرضية التي تأسست عليها فكرة العلمنة في عصر التنوير الأوروبي والتي تقول إن التوجه نحو التمدُّن والحداثة يؤدي بالضرورة إلى تراجع أو حتى انهيار الدين، سواء في المجتمع أو في عقول الأفراد، وهو ما ثبت خطأه مع بعض الاستثناءات<sup>(6)</sup>. فالعالم اليوم متديّن إلى حدٍ كبير ويشهد ما يمكن وصفه بـ «عودة الدين»،

(5) جان بول ويليام، الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة بدران (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001)،

ص 136.

(6) Peter L. Berger, «The Desecularization of the World: A Global Overview», in: Peter L. Berger, ed., The Desecularization of the World: (6)

Resurgent Religion and World Politics (Grand Rapids: Eerdmans, 1999), pp. 11-18.

وهذا سبب كافٍ لإعادة النظر بمجمل الفرضيات التي أسست لأطروحة العلمنة والحدثة وتراجع التدين والدين.

كذلك قدّم بيار بورديو (Pierre Bourdieu) (1930 - 2002)، بدوره مقارنة لافتة، وذلك في ضوء مفهوم الحقل الديني الذي أثبت أنه كباقي الحقول (الاقتصادية والسياسية والفنية...) والذي لا يمكن إدراك بنيته إلا من خلال التفكير فيه علائقياً، فالحقل عنده هو وقائع متشابكة، هو في الحقيقة عبارة عن مواقع وسلطات أو مواقف وخيارات أو مصالح واستراتيجيات أو رهانات واستثمارات. هذه العناصر التي تدخل في تركيب الحقل تعمل بحسب مبدأ أساسي يقوم على «توزيع أنماط السلطة وأنواع رأس المال». ورؤوس الأموال على نوعين كبيرين: «رمزية» كالمعتقدات والمنتجات الثقافية والعلمية، و«مادية» كالأموال والموارد الطبيعية والسلع الاستهلاكية والمنتجات التقنية. والسلطات كذلك على نوعين: «مادية» تتمثل بمؤسسات الدولة كالشرطة والجيش والقضاء، و«رمزية» تتمثل بالسلطات الثقافية من دينية وخلقية وأدبية. الأولى تمارس العنف المادي، والثانية تمارس العنف الرمزي بأجهزتها الأيديولوجية، الأمر الذي يجعلنا أمام نوعين من الشرطة: شرطة أمنية تقوم بحراسة الأجساد والممتلكات، وشرطة فكرية تقوم بحراسة القيم والمعتقدات<sup>(7)</sup>. وبالحصيلة هي رؤية تفكيكية دينامية للحقل الديني تقدم مفاتيح تحليلية مهمة (الحقل، الهابيتوس، الممارسة، التجسدن) يمكنها حسب براين تيرنر، أن تشكل طريقة مثمرة للتفكير في الدين، تنفادي الكثير من العيوب التي يجدها المرء في المقاربات الفلسفية الحديثة للدين<sup>(8)</sup>. هذا التحول الجوهرية في مناهج العلوم الاجتماعية دفع بعالم اجتماع متخصص بدراسة الأديان مثل خوسيه كازانوفاً إلى التشديد على دور الأديان في المجتمعات المعاصرة، حيث يخلص في كتابه إلى أنه «لا بد من إعادة التفكير بشكل منهجي في العلاقة بين الدين والحدثة، وفي الأدوار المحتملة التي يمكن للأديان أن تضطلع بها في النطاق العام للمجتمعات الحديثة»<sup>(9)</sup>.

---

(7) لمزيد من التفصيل، حول أفكار بيار بورديو انظر: عبد الغني عماد، *سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات...* من *الحدثة إلى العولمة*، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 99 - 108.

(8) براين تيرنر، «بيار بورديو وسوسيولوجيا الدين»، ترجمة طارق عثمان، *نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية*، العدد 3 (2017).

(9) خوسيه كازانوفاً، *الأديان العامة في العالم الحديث*، ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند؛ مراجعة بولس وهبة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 319.

## ثانياً: الأنثروبولوجيا والسوسولوجيا والإسلام:

### صناعة المغامرة

لأن علم الاجتماع يدرس البنى الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد وعمليات التفاعل في ما بينهم، وتصرّفاتهم كأعضاء مكوّنين لهذه الجماعة؛ فهو يركز على سلوكيات الأفراد ضمن هذا المجتمع أو ذلك، ويدرس بالتالي تأثير البيئة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في تكوين الأفراد، وتأثيرها في تحديد العلاقات بين الأفراد، فإن هذا الأمر يخلق تداخلاً كبيراً بينه وبين الأنثروبولوجيا، فكلاهما يدرس البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية، وهذا ما دعا أحد العلماء إلى القول: إن علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، هو فرع من فروع علم الاجتماع المقارن.

وهكذا نجد أن ثمة صلة معرفية من نوع ما بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بالنظر إلى أن كلاّ منهما يدرس الإنسان، وبالتالي يتجاوز الترابط بينهما المعلومات التي يهدف كل منهما للحصول عليها، إلى منهجية البحث من حيث طريقته وأسلوبه. وإذا كان علم الاجتماع يركز في دراساته على المشكلات الاجتماعية في المجتمع الواحد، كما يدرس الطبقات الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذلك من المجتمعات الحديثة، ويندر أن يدرس المجتمعات البدائية أو المنقرضة، كما كانت الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) تفعل في دراساتها التأسيسية، إلا أنها أصبحت في دراستها للمجتمعات الإنسانية، تركز في الغالب على التقاليد والعادات والنظم، والعلاقات بين الناس، والأنماط السلوكية المختلفة، التي يمارسها شعب ما أو أمة معينة؛ أي أن علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية يدرس الحياة الاجتماعية (المجتمع ككل)، وينظر إليها نظرة شاملة، ويدرس البيئة العامة، والعائلة ونظم القرابة والدين، بينما تكون دراسة علم الاجتماع متخصصة إلى حد بعيد؛ حيث تقتصر على دراسة ظواهر محددة أو مشكلات معينة، أو مشكلات قائمة بذاتها؛ كمشكلات: التنمية والأسرة والطلاق والجريمة، والبطالة والإدمان والانتحار والتطرف والعنف وغيرها.

وإذا كان ثمة تباين أو اختلاف بين العلمين، فهو لا يتعدى المقاربة المنهجية المعتمدة في فهم الظواهر الاجتماعية وتفسيراتها، وفق أهداف كل منهما، فبينما نجد أن الباحث في علم الاجتماع، يعتمد على افتراضات نظرية لدراسة وضع المتغيرات الاجتماعية، ويحاول التحقق منها من خلال المعلومات التي يجمعها بواسطة استبيان أو استمارة خاصة لذلك، نجد في المقابل أن الباحث الأنثروبولوجي، يعتمد تشخيص الظاهرة استناداً إلى فهم الواقع كما هو، ومن خلال الملاحظة المباشرة ومشاركة الأفراد في حياتهم العادية، وهو

بالحصيلة تباين واختلاف تجده ضمن العلم الواحد بحكم تبلور اتجاهات ومقاربات متنوعة للتحليل سواء في الأنثروبولوجيا أو في علم الاجتماع.

ولأن دراسة المجتمعات الإسلامية بإشكالياتها المتنوعة مسألة ليست بالبساطة التي يمكن أن تسمح لأي مقارنة منهجية أن تدعي أنها تملك الأدوات التفسيرية الكاملة لكل معضلاتها، وبخاصة مع تنامي هذه المشكلات وتعقدها وصعود العنف السياسي والديني وتداخله في عصر العولمة مع عناصر خارجية لم تكن بالحسبان، فقد برز نوع جديد من الدراسات السوسيوأنثروبولوجية ينزع نحو التكاملية والتخفف من النظرة التجزيئية للظاهرة، وهو ما فتح الباب لمساهمات واسعة من عدة حقول معرفية في العلوم السياسية والتاريخ والتربية والاقتصاد وعلم النفس والإدارة وغيرها.

وما يلفت النظر هو رواج مثل هذا النوع من الدراسات حديثاً لدراسة المجتمعات الإسلامية، فبعدما كانت المجتمعات والإثنيات والقبائل تحظى باهتمام الدارسين الأنثروبولوجيين من الناحية الثقافية، أصبحت الدراسات التي تقام في وطننا العربي أبحاثاً محورية، بل أصبحت تمثل بنداً أولياً على جدول أعمال الكثير من الاهتمامات البحثية الأنثروبولوجية والسوسولوجية لعدد من مراكز البحث الدولية. لقد تغيرت الأنثروبولوجيا لأن العالم (الواقع الاجتماعي) تغير، فالمجتمعات التقليدية احتكت بالحضارة ومسها الغزو الثقافي، فلم يعد هناك وجود لثقافات مستقلة خارج السياق العالمي. وهذا ما جعل الأنثروبولوجيا تنتقل من دراسة الشعوب إلى دراسة المواضيع واستخدام ميادين جديدة، لكن المشكلة أن أغلبها اليوم يركز على دراسة الأقليات والمرأة والقضاء والعادات المرافقة بشكل يغلب عليه الوصف، عدا قلة من الدراسات الجادة، وهو ما يهملنا في هذا المجال، إذ نجد فيه مدخلاً جديداً يطمح ويجهد في تقديم منظور جديد للتحليل، إلا أنه غير كافٍ لوحده بتقديرنا لتقديم تشخيص متكامل للمجتمعات المسلمة أو لظاهرة التطرف المتحول إلى عنف.

في دراسة المجتمعات تبرز اليوم في عصر العولمة أكثر من أي مرحلة سابقة أهمية **المقاربة المتداخلة الحقول المعرفية** (Interdisciplinary Approach) لدراسة تظاهراتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والتربوية، فالمجتمعات ظاهرة متشعبة ومركبة، وبالتالي من الصعب مقاربتها من خلال منظور واحد، ومواجهتها بمنهج علمي مقولب ومحدد نظرياً وتطبيقياً، وعليه فلا بد من الاستعانة بجميع المناهج، قصد الإحاطة بقدرة تفسيرية لأي ظاهرة من ظواهرها من جميع جوانبها، سطحاً وعمقاً، ظاهراً وباطناً،

بغية الظفر بالدلالة والتفسير والمعنى والفهم الصحيح. إضافة إلى ذلك فهذه منهجية مفتوحة ومرنة، يمكنها أن تدرس الظاهرة في مختلف تجلياتها، وذلك في ضوء مجموعة من العلوم والتخصصات المعرفية المتعددة، بغية الحصول على الدلالة، وبناء الإطار التفسيري، حيث تشترك فيه مجموعة من المناهج والتخصصات المتعددة. فليس ثمة نظرة ضيقة أحادية، ولا بعد منهجي واحد في التعامل مع ظاهرة مركبة ومعقدة فهماً وتفسيراً، كظاهرة الصعود الإسلامي ونمو حركات التطرف<sup>(10)</sup>.

ولا نعتقد أن المحاولات التي جرت لتحليل هذه الظاهرة في العالم الإسلامي اعتماداً على مقارنة أحادية قدمت تفسيرات كافية إلا بقدر تعبيرها عن حالات بعينها؛ فالعوامل الخاصة التي تتحكم في حركة الناس والشعوب يصعب حصرها ونمذجتها في قوالب نظرية نهائية، مع أنه يمكن تحليل بنية كل مجتمع واستخلاص استنتاجات نظرية تساعد على ترجيح احتمال صعود ظواهر ونشوء حالات عنف من خلال رصد مؤشرات معينة (الفقر، التهميش، الإدماج الاجتماعي، الاستبداد السياسي...) في بلد من البلدان، ولكنها تبقى فرضيات فقط، علماً أن بلداناً كثيرة عانت العنف الديني والسياسي حيث لم يتوقع أحد رغم عدم توافر مثل هذه المؤشرات. لذلك كانت تلك النظريات أقرب إلى الاستقراء القابل للدحض أو الترجيح.

## ثالثاً: الثقافة وإشكالية الدين والتدين

### كموضوع للدراسة

يخلق الديني في معظم الأحيان ثقافة، لأن الدين معيش هو أيضاً كثقافة، وفي الغالب، لم تظهر ثقافة ولا نمت إلا إلى جانب دين. من هنا تبدو الثقافة نتيجة من نتائج الدين، أو الدين نتيجة من نتائج الثقافة، طبقاً لوجهة نظر الناظر<sup>(11)</sup>. و«الإسقاط» الثقافي للديني أمر لا مفر منه، لأنه ما من مجتمع يمكنه أن يستقيم على مستوى معتقد فقط، ولا يمكن لآلية الحكم أن تعمل إلا إذا انتشر الدين المهيمن في ثقافة، وتجسد بالتالي في منظومة رمزية وخيالية تبرر النظام الاجتماعي والسياسي، رغم أنها ربما لا تجعل من الإيمان بها شرطاً

(10) بَسْرَاب نيكولسكو، بيان العبر مناهجة، تقديم أدونيس؛ ترجمة ديمتري أفيريونوس، سلسلة «أفاق»؛ 2 (دمشق: دار مكتبة

إيزيس، 2000).

(11) توماس إيوت، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة شكري محمد عياد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001)،

للحياة المشتركة. ذلك أن «الامتثال وليس الإيمان» هو الذي يقيم مجتمعاً، وهذا هو الفرق بين الطائفة والمجتمع<sup>(12)</sup>.

يتحدد الدين بالحصيلة سوسيوولوجياً بوصفه جمعياً واجتماعياً، فهو ينشأ في النظام الثقافي للجماعة ويضفي عليه خصائصه ويصبح من أهم العوامل البانية للهوية الثقافية للجماعة. انتماء الدين إلى الظاهرة الثقافية من منظور سوسيو معرفي يقوم أيضاً كون ما يمثله من قوة ودينامية في حياة الجماعة يظهر من خلال الفعل الاجتماعي والمعنى والرموز التي تضيفها الجماعة على الحياة والمعاش فضلاً عن الممارسات والعلاقات. لذلك اتخذت الظاهرة الدينية على الدوام سمتها الجمعية الناجزة وتركت بصماتها على العقول والذهنيات والعادات، وانتقلت عبر الأجيال في صيغ من «التدين» تدفع الأفراد إلى التماثل بها.

ويعدّ التصنيف التحليلي المستورد من الأدبيات السوسيوولوجية الغربية، الذي يقوم على تقسيم ثنائي مستخدماً مصطلح «الدين الشعبي» في مواجهة مصطلح «الدين الرسمي»، نوعاً من الانسجام مع السياق السوسيوولوجي الذي درج على تصنيف الثقافة إلى ثقافة شعبية سائدة وثقافة عالمة، وهو تصنيف كلاسيكي يريد أن يقيم تمييزاً بين إسلام الخاصة وإسلام العامة، أو بين إسلام الفقهاء والعلماء وإسلام سائر الفئات الاجتماعية، وهو ما نجد أصولاً له في كل الأديان، بحيث يفصل دارسوها مؤشرات تدل على أنماط من السلوكيات المتنوعة لعلاقة هذه الجماعات بالدين.

في نظر حراس الدين الرسمي ومؤسساته، سواء في المجال المسيحي أو في المجال الإسلامي، ثمة معايير دينية تصنف على أساسها «عقائد العوام» في باب البدع والانحرافات عن جوهر الدين، أو في باب الرواسب ذات المرجعيات الوثنية أو الجاهلية. لذلك اقترن استعمال مصطلح الدين الشعبي لديهم بدلالات خاصة سلبية، في حين أنه على العكس من ذلك يصنف لدى الاتجاهات المعارضة بأنه التعبير الحقيقي عن فطرة الدين بعيداً من تأويلات وتوظيفات السلطة وأدلجتها. هنا يكمن أساس العطب في هذه المقاربة التصنيفية، ذلك أن ما تعدّه المؤسسة الرسمية ديناً رسمياً هو في نظر معارضيهما أيديولوجيا السلطة التي شوّهت جوهر الدين وقامت بتزييف صورته لتتلاءم مع وظائفها، وعليه من الطبيعي أن تلجأ المعارضات عبر الممارسة التاريخية إلى ترسيخ سلوكيات تتحايل فيها

---

(12) أوليفيه روا، عولمة الإسلام (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 177.

على السلطة وبالتالي على الدين الرسمي المؤدلج، بصورة ظاهرة أو مستترة، وهو ما نعتبر عنه بمظاهر التدين السائد.

ثم هل يمكن الفصل تماماً بين الدين الرسمي والدين الشعبي؟ ومن يرسم الحدود ويحدد التخوم؟ فالدين الشعبي حقل واسع من الممارسات والعقائد، يبدأ بالطقوس ولا ينتهي بالكرامات ذات الدلالة عند أهل التصوف، كما أنه لا يتوقف عند حدود فهم المؤسسة الرسمية للدين، وبخاصة في الإسلام الذي لم يعط حق احتكار التفسير والاجتهاد في الموروث الديني لطبقة أو فئة أو يحصرها في مؤسسة محددة، وهو ما يجعل بالتالي عدداً من تيارات الإسلام السياسي على الضفة المعارضة لغالبية منتجات المؤسسة الرسمية الدينية بوصفها مؤسسة سلطوية من جهة، وبوصف أنفسهم مدافعين عن صحيح الدين في مواجهة تزييفه وتوظيفه من جهة أخرى. لذلك فإن المسألة في نظرنا لا يمكن اختصارها بتصنيفات وثنائيات على شاكلة الدين الرسمي والدين الشعبي، إنها صراع على امتلاك الرأسمال الرمزي الديني، وبما أنها صراع فئمة استراتيجيات وقوانين ومعايير وتوازنات تحكم أي صراع.

التدين هنا بالحصيلة هو الإيمان المعيش، أو الطريقة التي يعبر بها المؤمن وبالتالي الجماعة عن علاقتها بالدين. إنه التجربة المعيشة، وهو أيضاً الطريقة التي يتموضع بها المرء كمؤمن قبالة العالم الخارجي، ورهانه الخلاص في الآخرة والنجاة في الدنيا، وتحقيق الذات، لذلك يتخذ التدين صوراً متعددة، قد تكون من طريق إماتة الجسد ورغباته أو تكون من طريق التماثل مع نماذج تاريخية دينية أو إعادة إحيائها مع تنوعات متعددة تتكئ على واقع متغير ومتحول. لذلك يتجسد البعد الاجتماعي والثقافي للدين ويتجلى في كثير من الممارسات، فالدين بوصفه اعتقاداً وممارسة، يساعد الأفراد على تطوير شعورهم بالانتماء إلى الجماعة، ويمدهم بالدعم المعنوي ويزيد من التلاحم والاستقرار الاجتماعي، أو على الضد من ذلك، يصبح المحرك الأساسي لحركات الإصلاح والثورات. فعلاقة الدين بالمكان والزمان والإنسان هي علاقة حدود فاصلة بين المقدس وغير المقدس، بين المشابه والمختلف، حيث يصبح التماثل أو التماهي (Identification) عنصراً أساسياً في خلق أي تجمع إنساني، فتويماً صغيراً كان أم جامعاً لفئات متعددة ومتنوعة.

وفي الغالب نحن لا نرى الدين في المجتمع بقدر ما نرى التدين كمنظومة دينامية يتمثلها المتدين كأنماط للسلوك والعلاقة بالآخر وبالمحيط وكرؤية تحدد النظرة إلى



الكون والحياة وكيفية التعامل معهما. لذلك فإن أشكال التدبُّن تتأسس على أنظمة مكونة من خمسة عناصر:

1 - العقيدة: التي تفسر الحياة وتحدد رؤية الإنسان للوجود، إنها منظومة متكاملة لا تقبل الشك لدى معتقدها.

2 - الشريعة: بوصفها المنظومة المعيارية المتمثلة بالأوامر والنواهي التي يجب على الجماعة الخضوع و«الامتثال» لها لتحقيق أهداف العقيدة.

3 - الطقوس: وهي الأعمال ذات الطابع الديني التي تطبق أصول الاعتقاد وتحدد الزمان والمكان المقدس، الروحي والمادي على السواء.

4 - الجماعة: وهي الجماعة البشرية التي تؤمن بالمعتقدات نفسها وتمارسها.

5 - المؤسسة: بوصفها الناظمة والضابطة لصحة الممارسة الدينية وديمومتها.

ينبني الدين بوجه عام على هذه العناصر الأساسية، وتستحوذ المؤسسة على فعالية الاعتقاد والشريعة، بوصفهما نصاً مقدساً، عبر احتكارها «التأويل» و«التفسير»، وتتحول الطقوس إلى شعائر وممارسات لتجديد وظيفة الدين كجزء مكوّن من نظام التحقق الثقافي للجماعة. من هنا نفهم تركيز جيمس فريزر على اعتبار «المعتقد والطقس» عنصرين أساسيين في ديمومة الفعالية الدينية، إذ إن أحدهما نظري يتمثل بالإيمان بوجود قوى أسمى وأعلى من الإنسان، والآخر عملي يستهدف استمالة هذه القوى وكسب رضاها<sup>(13)</sup>.

وإذا كان العنصر الإيماني هو الأساس والأسبق، إذ لا بد أن نؤمن بالوجود الإلهي قبل أن نعمل على إرضائه والتقرب إليه من خلال الطقوس بوصفها فعلاً وممارسة، فإن «المؤسسة» هي الحارسة والناظمة والضامنة لهذه الأفعال والممارسات والمصادقة بالتالي على صحتها. ويشهد تاريخ الكنيسة المسيحية كيف تحولت هذه المهمة إلى فعل مؤسسي منضبط ومشوّه من خلال «التأويل» المتمادي الذي تحول إلى وصاية قهرية كاملة على العقل، وأكثر ما تجلى ذلك في مواجهة نظرية كوبرنيكوس ومن بعدها غاليليو ومن بعدها محاكم التفتيش وحصار العقل في تاريخ أوروبا<sup>(14)</sup>.

(13) سير جيمس فريزر، الغصن الذهبي: دراسة في السحر والدين، ترجمة أحمد أبو زيد (القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1971)، ص 217 - 218.

(14) برتراند راسل، الدين والعلم، ترجمة رمسيس معوض (بيروت: دار الهلال، 1997)، ص 7 - 21.

هل يمكن قياس التدين وتحديد مستوياته؟ قدم غلوك (C. Y. Glock) في الستينيات تعريفاً للتدين<sup>(15)</sup> لا يزال صالحاً بنسبة عالية، وفيه يميز بين خمسة مستويات أو عوامل تسمح بتحديد التدين، وهي الاعتقاد، والممارسة الشعائرية، والمعرفة، والتجربة، والانتماء. وهي عوامل يتم التعامل معها بصورة مستقلة نسبياً في التحليل الإحصائي دون إهمال إمكان أن تتضافر بعض العوامل معاً فتكون لها درجة الكثافة ذاتها. وتفترض العوامل الخمسة هذه رؤية مضبوطة للدين، فهو نظام متكامل لتنظيم الحاجات الأساسية للجماعات والأفراد وذلك بوصفه استراتيجية معرفية وشكلاً من الإفصاح عن سلوكيات طقوسية وضرباً منظمياً من العقائد. إنه بالحصيلة تأويل مرجعي يلبي حاجة لاكتشاف العالم المفارق واختباره، فضلاً عن أنه آلية اجتماعية وثقافية لتحديد الهوية، ولأنه كذلك فهو يلتحم بالأشكال الواقعية القابلة للاختبار التجريبي التي يعبر الفاعلون بفضلها عن مختلف أبعاد التدين.

وفق هذا الفهم يصبح الدين بمنزلة الشيفرة التي يصوغ عبرها الأفراد والجماعات معرفتهم بالعالم، فضلاً عن طقوسهم الجماعية ونظم عقائدهم ومظاهر ورعهم وتجاربهم الروحية في عملية متناسقة تهدف إلى خلق حالة بانية للطمأنينة والتكيف واليقين ضمن نسق واحد. ورغم بعض الاجتهادات التي حاولت أن تعيد النظر بتعريف غلوك كمحاولة فوكوياما الذي اعتبر أن الانتماء الديني ليس عاملاً مكوّنًا للتدين، بقدر ما هو أثر من جملة آثار، ولا يرتقي إلى أن يكون عاملاً بنيوياً بمستوى التجربة الدينية والدين نفسه كنظام معرفي، وهو ما كان غلوك قد ناقشه معتبراً أن «التدين» يمكن أن يتأسس على التجربة الدينية المباشرة وعلى معارف عقدية ونصوص تحوز القداسة، لكنه أيضاً قد يتأسس على فعالية «الانتماء»؛ فالأوضاع الاجتماعية والتاريخية التي ينشأ فيها الأفراد وبتربون عليها داخل مركب من الممارسات الدينية التي يلزمهم بها التنظيم الديني هي أحد العوامل البانية للتدين<sup>(16)</sup>. وبغض النظر عن تحديد «النقطة الجوهرية» في التدين وعناصره الخمسة وتحديد ما هو أساسي وما هو ثانوي منها، فإن النقاش الدائر حولها يؤكد أمرين:

الأول لا ينفي وجود عوامل غيرها تؤكد تركيبية ظاهرة التدين وتعدد أبعاده، وهو ما يفرض تعدد المناهج أو على الأقل بذل الجهد لإيلاء المزيد من الاهتمام

Charles Y. Glock, *Toward a Typology of Religious Orientation* (New York: Columbia University Press, 1964).

(15)

(16) ساينو أكوايفا وإنزو باتشي، علم الاجتماع الديني، ترجمة عز الدين عناية (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث؛ دار

كلمة، 2011)، ص 71 - 72.

للمساهمات العلمية المساعدة في علم الاجتماع والتي قد ترد من مشارب علمية أخرى.

والثاني يؤكد أن وظائف التدين تبقى على حالها وإن تغيرت المضامين، فمن الصعب في تحديد التدين إجرائياً، التغافل عن ثلاثة مفاهيم مفتاحية أساسية (الاعتقاد والتجربة والممارسة)، ذلك أن الواقع أفرز إمكان تأسيس أنماط من التدين يغيب عنها نظام الانتماء أو جهاز الرقابة المركب الذي يحدد الصواب من البدعة.

في الحصيلة كل الديانات، وأينما انتشرت، كان لها أهمية أساسية، لأنها تدأب على تحديد الحقيقة الأولى بين الحقائق كافة، أي الحقيقة الأزلية، ولأنها سياقات جازمة، فقد ألهمت المبدعين: في الفنون التشكيلية، والهندسة المعمارية، والمسرح، والرقص، والموسيقى، والشعر، لكنها كانت أيضاً في أساس الحروب، المتكررة، فقتل ملايين البشر تحت رايات الديانات.

والأديان تعمل كـ «أنساق» تثبت حدوداً، لحماية «إعلان ما»: يأخذ هيئة حقيقة أحياناً، كـ «الأرض المقدسة»؛ وأحياناً أخرى هيئة استعارة كـ «معتقدات»، و«ممارسات»، جميعها تعمل على توحيد هوية معتنقيها، والحفاظ عليها. لذلك غالباً ما تكون الأديان عناصر أساسية في بناء الهوية الثقافية، لكنها بنفس الوقت مصادر صراعات، وبخاصة عندما تنتهك الحدود الرمزية أو الواقعية للجماعة الدينية، ويصبح بالتالي الدفاع عنها، أو مواجهة ما يهدد استمرارية ممارسة دينية ما، واجباً مقدساً. لهذا غالباً ما تثير علمنة المجتمعات بروزاً ارتكاسياً لتنامية<sup>(17)</sup> دينية، ذلك أنه غالباً ما تتأسس القواعد التي يركز عليها تأكيد التقليد الديني على نحو غير قابل للتفاوض<sup>(18)</sup>.

ينطلق الدين إذاً من قبول نماذج روحانية محددة لينتقل مباشرة بعدها إلى فرض نماذج أخلاقية وقيمية محددة، فيصبح بذلك شبكة متكاملة من النماذج الفكرية والسلوكية تؤطر حياة من ينضوي تحت لوائه. يمثل الدين هنا ثقافة بوصفه نمطاً من المعرفة بالوجود الطبيعي والاجتماعي، وهو بذلك يختلف عن سواه من أنماط المعرفة كالعلم والفلسفة والأسطورة وسواها، ذلك أن له مسلماته التي لا يقوم الإيمان بغير الإقرار بها، وله طريقته الخاصة في بناء أحكامه، وهي لا تفهم بغير ربطها بنمط الاستدلال فيه.

(17) مذهب يحاول الاحتفاظ بتمام نظام ما، كالدين مثلاً.

إنه يفرض على مؤمنيه الذين يعتبرهم رعية سلسلة من المعتقدات ذات الطابع الروحاني، يفترض بها أن تؤدي دور الموجّه بالنسبة إلى أعمال الفرد في الإطار الاجتماعي والإنساني. إنه ينطلق من فرضيات مسبقة هي فرضيات الإيمان، وعلى من يقبل بها أن يعتمد إلى تبني سلسلة من الفرائض تقيّد مسلكه الاجتماعي. إنه ثقافة إذاً بوصفه نسقاً متكاملًا من القيم والعادات والطقوس والشعائر وتصور العالم والآخر، أي طريقة ثابتة الملامح في ممارسة الحياة وفي بناء الاجتماع وإعادة إنتاجه. وهو يمثل في الحالتين - بنية عقلية كاملة للمجتمع بالمعنى الأنثروبولوجي الكامل للكلمة، أي نمطاً من التفكير والسلوك يكتسب منطقاً ذاتياً خاصاً، يمتنع فهمه أو تعليقه بمعزل عن شبكة المعاني والدلالات الخاصة به<sup>(19)</sup>.

وبقدر ما يقوم الدين بتشكيل الثقافة وتعبئتها يقوم أيضاً بشحنها بالرموز والمضامين والقيم، بل يساهم في تشكيل حقلها الخاص داخل الاجتماع المدني، الذي ليس بالضرورة أن يكون دينياً خالصاً، بل هو في الواقع الموضوعي يتكون بالتفاعل مع الحقل الاجتماعي، بما يحمله من ضغوط وتحديات واستجابات تفضي إلى تعبئة «المخيل الجماعي» برموز وقيم وعادات وتقاليد من شأن استثمارها في الحقل الثقافي أن يعيد التوازن إلى الذات، ويشحنها بالتالي بالقوة على الأداء الأفضل والأمثل. وهذا يفسر كيف يؤدي الدين دوراً محورياً في الأزمات الكبرى، وكيف يجري استدعاؤه والاحتماء بنماذجه في التحديات التي تهدد التوازن الشخصي أو الاجتماعي. في هذه الحالة يمثل الدين طاقة تعبوية هائلة لشحن الحقل الثقافي، وهو يمتلك نماذج ذات قدرة استنهاضية فعّالة في مجال الصراعات وفي توفير المناعة والصمود والصبر، كما يمكن أن يستخدم من قبل الأنظمة السائدة في تثبيت شرعيتها وهيمتها، أو من قبل القوى المعارضة للتحريض وإثارة السخط ضد النظام القائم.

ثمة تراث نظري ضخم في علم الاجتماع الديني جرى توظيفه في دراسة المجتمعات الإسلامية ودراسة الظاهرة الحركية الإسلامية بشكل أو بآخر، وبخاصة بعد أن أصبح موضوع الحركات الإسلامية والإسلام السياسي محوراً دراسياً على أجنداث أغلب مراكز البحث في عدد من الجامعات الأجنبية، ولم تعد تقنيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية المعتادة بدءاً من الاستبيان إلى تحليل المضمون ودراسة الحالة وتحليل

---

(19) عبد الإله بلقزيز، نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)،

الخطاب والمقابلة غريبة عن حقل الدراسات الجديدة التي افتحمت ميدان عمل هذه الحركات ومجالاته.

## رابعاً: سوسيولوجيا الإسلام، المدينة والمدنية...

### إرث الاستشراق الثقيل

تركت رؤية ماكس فيبر كأحد كبار مؤسسي علم الاجتماع تأثيرها البالغ في المستشرقين والمؤرخين الذين درسوا المدينة الإسلامية، ذلك أنه بتعريفه المدينة كوحدة مجتمعية مستقلة في إدارة شؤونها، بما لدى ساكنيها من حسّ متميز للهوية الجماعية، لم تأخذ طريقها إلى الوجود مكتسبة هذا المعنى إلا في أوروبا المسيحية. وبالتالي، خلافاً للمدينة الأوروبية المعيارية، فإن المجتمعات الحضرية الإسلامية وغيرها مما هو غير أوروبي يفتقر بحسب فيبر إلى التقليد المتعارف عليه في تحديد ماهية الثقافة المدنية. فهي عوض أن تنعم بالاستقلالية الذاتية كانت تحتمل لأمر بيروقراطيين يمثلون السلطة الإمبراطورية ويختلفون غالباً عن الرعية التي هم مولجون سياسة وإدارة شؤونها. زد على ذلك أنّ المدن الإسلامية كانت موطن العشائر والجماعات القبلية التي كانت تتنافس في ما بينها عوض انضمام بعضها إلى بعض من أجل خيرها المدني العام في ابتكار هوية حضرية<sup>(20)</sup>.

في الحصيلة، يرى فيبر أنّ التبعية الاجتماعية والتشرد السياسي للمدن الإسلامية إنما هو انعكاس لطبيعة الإسلام نفسه، وإظهار الفروق عمد إلى المقارنة بين بنية المدينة الإسلامية وتلك الأوروبية، من حيث الطرق اللولبية والمتعججة للمدينة الإسلامية، وأزقتها المغلقة المنافذ والمنازل التي تحجب سكانها وراء الأسوار فتعزلها تماماً عن بعضها، مقابل ما تمتاز به المدن الأوروبية من ساحات عامة وهندسة مدنية عقلانية. كما درس تأثير الدين والشريعة ودورها الحاسم في تنمية المؤسسات الحضرية مقارناً بينها وبين التنمية الدنيوية غير الدينية الملازمة للمدن الأوروبية. وهو ما جعله يخلص إلى جملة تعميمات أهمها أنّ المدن الإسلامية كلها تشاطرت خصائص جوهرية ناشئة عن الدور

---

Max Weber, *The City*, edited by Don Martindale; Translated by Gertrud Neuwirth, 2<sup>nd</sup> ed. (New York: Free Press, 1966), and Sami Zubaida, «Max Weber's «The City» and the Islamic City.» *Max Weber Studies*, vol. 5.2/6.1, Max Weber and the Spirit of Modern Capitalism – 100 Years On (July 2005 - January 2006), pp. 111-118.

المنتشر للشريعة الإسلامية في المجالات الخاصة والعامّة على حد سواء في حياة ساكنيها وعن وحدة متراسة لا اختلاف ولا تغاير فيها<sup>(21)</sup>.

بقيت أبحاث فيبر واستنتاجاته ولفترة طويلة تتمتع بسلطة علمية قوية، على الرغم من كونه عالم اجتماع وليس مستشرقاً متخصصاً. وظلت كتاباته تعتمد كمرجع غير مشكوك في صلاحية وصوابية معلوماته، ولا يخفى أنّ نموذج فيبر للمدينة الإسلامية يتقاسم والنموذج الماركسي للاستبداد الشرقي نقصاً فادحاً في البيانات والمعطيات أدت إلى مثل هذه التعميمات التي سادت لفترات طويلة، دون أي دراسات نقدية تتعرض للاستنتاجات التي جرف بموجبها فيبر النسيج الحضري الإسلامي والتاريخ الاجتماعي والسياسي لهذه المدن.

يشير دانيال غوفمان إلى أنّ حلب كانت إحدى أولى المدن الإسلامية التي أكبّ الباحثون المعاصرون على دراستها، فهي مدينة عربية تتباهى بتاريخها الذي سبق الإسلام بزمن طويل. فقد حاول جان سوفاجيه أنّ ينجز دراسة متكاملة لتلك المدينة منذ تأسيسها وحتى القرن التاسع عشر، ورغم أنّ مقارنته المتعددة الأبعاد لاقت نجاحاً كبيراً لما فيها من ابتكار وعمق، إلا أنها لم تمثل إلا تحدياً بسيطاً للنموذج الذي سبقه فيبر إلى وضعه، والسبب في ذلك هو تركيزه على ما كانت عليه حلب قبل الإسلام من جهة، وأنه كان يتشاطر وسابقه الازدراء بالفترة الإسلامية والروح التي طبعت المدينة، وهو بالتأكيد لا يشكك بتاتاً في الإطار الذي شيده فيبر والذي يجعل من المثال أو النموذج الأوروبي ركيزة له. وقد دام هذا الانحياز حتى الثمانينيات التي شهدت ظهور انتقادات إدوارد سعيد التي شملت مناهج المستشرقين ونشر دراسات لجان كلود دايفيد (Jean-Claude David) وهانيز غوب (Heinz Gaube) وأوجين ويرث (Eugene Wirth) وبروس ماستر (Bruce Masters) وإبراهام ماركوس (Abraham Marcus) وغيرهم ممن انتشلوا حلب الإسلامية، وخصوصاً العثمانية، من الظلمة التاريخية التي كانت تقبع فيها في الدراسات الاستشراقية المدنية<sup>(22)</sup>.

تركز الجدل في الدراسات الاستشراقية حول المدينة الإسلامية التقليدية منطلقاً من النموذج الفيبري، هذا الجدل يرى ببساطة أنها تمثل نظاماً مدنياً مختلفاً في بنيته عن «المدينة الغربية» وترتكز على تنظيم اجتماعي مختلف، وهذه الدراسات رغم الاختلاف

(21) أدهم إدم، دانيال غوفمان وبروس ماستر، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب، أزمير واسطنبول)، تعريب رلى

ذبيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 27.

(22) المصدر نفسه، ص 30.

بينها، إلا أنها بحكم ولادتها في حضن السيطرة الاستعمارية اعتبرت المدينة الإسلامية نظاماً يتعين وصفه بدقة لإحكام السيطرة عليه سياسياً. لذلك نشأت المقاربة الفرنسية الأكثر غزارة في الكتابة حول المدينة الإسلامية بالمقارنة باهتمام الباحثين الآخرين بمدن شمال أفريقيا، التي تناوب على دراستها منذ عشرينيات القرن العشرين مؤرخون أمثال وليام وجورج مارسيه، وروحيه لوتورنو، ولويس ماسينيون، وروبرت برنشفيلغ. وقد وصف هؤلاء المؤرخون المعالم البارزة في المدن الإسلامية وفق وجهات نظر متنوعة: معمارية - مدنيّة واجتماعية واقتصادية. وعلى الرغم من أنهم اعتمدوا مقاربات وطرقاً مختلفة في دراساتهم، إلا أنهم أجمعوا على فرضية وحدة التمدين الإسلامي. واستناداً إلى المعطيات التي جمعت لديهم من بحوثهم في مدن الشمال الأفريقي، صاغوا نموذجاً مدنياً معيناً طبّقه بعد ذلك على المدن العربية الإسلامية، والتركية، والإيرانية. وتحت تأثير أعمال ماكس فيبر وهنري بيرين مال عمل الباحثين إلى إنجاز «نموذج» شمولي لخصائص المدن في العالم الإسلامي، خلافاً للأوصاف التي أنجزت للمدن الأوروبية<sup>(23)</sup>.

انطلاقاً من مجموعة فرضيات تدور حول أهمية الدين في تصنيف النموذج المدني الإسلامي، وفكرة النزاع القائم بين سكان المدن والبدو، وركود المجتمع الإسلامي، أسس الأخوان مارسيه نموذجاً ممثلاً لبنية المدينة الإسلامية يركز على وجود المسجد الجامع في قلب المدينة، والسوق المبنية بشكل تراتبي، بدءاً من المسجد وصولاً إلى بوابات المدينة والمكتملة بوجود مبان متخصصة فيه، وتقسيم الأحياء المختلفة على أساس جماعات إثنية مختلفة، وغياب أي نوع من التنظيم البلدي. وقد جاءت أبحاث روجيه لورتورنو لتدعم الرؤية الاستشراقية للأخوين مارسيه، وقد ارتكز في نظريته حول البنية المدنية على تحديد المزايا التنظيمية للأصناف الحرفية والمهنية الإسلامية في إطار العناصر الرئيسية التي تضم السوق والمسجد والجامع والقلعة وأسوار المدينة، كما لو أنها ظهرت تلقائياً من دون أي مخطط، مقابل الريف، ومن دون أي تغيير طوال ما اعتبره المستشرقون عصوراً وسطى طويلة.

من جانب آخر، استكمل ممثلاً مدرسة دمشق المؤرخ الفرنسي جان سوفاجيه وجاك وولرس (Jacques Weulersse) وضع اللمسات الأخيرة على هذا المفهوم، وكان سوفاجيه

---

(23) جوليا آناليندا نغليلا، «ملاحظات تاريخية - بيانية حول المدينة الإسلامية»، في: المدينة في العالم الإسلامي، محرر عام سلمى الخضراء الجيوسي؛ محررون ريناتا هولود وأتيليو بيتروشولي وأندريه ريمون، 2 مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، مج 1، ص 52 - 53.

في بحوثه حول المدن السورية في عام 1934 توصل إلى أن البنية المدنية الإسلامية للعديد من المدن السورية تخفي تخطيطاً هيلينياً ذا محور أحادي الاتجاه، وهو ما يتناقض مع تلك الأبحاث التي سبقته، وعلى الرغم من أن سوفاجيه اقترح خطأً واضحة ومقولة مهدت لاحقاً إلى استكشافات أثرية ودراسات مدنية، إلا أن مقارنته لدراسة المدينة الإسلامية بقيت استشراقية، وأدت إلى استنتاجات متعجرفة حسب وصف أندريه ريمون، إذ رأى أن معالم المدن السورية وباقي المدن الإسلامية التي درسها لا تزال هندستها خلال العصور الرومانية ظاهرة في شبكة الطرق المعاصرة مع تجاهل شبه كامل لمظاهر المادة الإسلامية في بناء المدينة، وأن دمشق وحلب بحسب قوله، إنما تعكسان صورة منحلة عن المدينة التي لم تعد تملك المؤسسات البلدية التي ميزت المدن القديمة (ورافقت تطور البلديات الغربية في القرون الوسطى) والتي لم تعد وفق تحليله وحدة متكاملة بقدر ما أصبحت تعبيراً عن مصالح ساكنيها المتضاربة وخاضعة بالتالي سلطة الحاكم الذي يديرها وفقاً لمبادئ الاستبداد الشرقي، وتمثل هذه الملاحظة إحدى أبرز مساهماته في المفهوم الاستشراقي للمدينة المسلمة<sup>(24)</sup>.

قد يكون مفهوم المدينة المفككة والمقسمة إلى جماعات متضادة، وهو مساهمة جاك وولرس الأساسية، مبنياً على دراسة مدينة محددة ذات طابع خاص، وهي مدينة انطاكية المنقسمة بين جماعات طائفية مختلفة (من مسلمين سنة وعلويين ومسيحيين)، التي وصفها الجغرافيون على أنها مفككة ومقسمة إلى قطاعات منكفئة على ذاتها وعدائية، وكذلك على ملاحظته لمدينة اللاذقية التي وصفها بالمدينة السننية العالقة في محيط ريفي علوي وكأنها جسم غريب متكيس<sup>(25)</sup>. تكررت مثل هذه المقولات بانتظام في دراسة مدن أخرى، فقد لاحظ م. كلارجي مثلاً أن القاهرة في عهد العثمانيين كانت تنطفئ ببطء وتخلع عنها ثوب ماضيها العريق، الأمر هنا حسب ملاحظة أندريه ريمون يتعلق بالمرحلة العثمانية تحديداً التي ما انفكت موضع كره المستشرقين، إلا أن سوفاجيه ذهب أبعد في التعميم حين قال عن حلب إن الحكم الإسلامي فيها لم يكن له أي نتيجة إيجابية عليها ولم يؤد إلا إلى تفكك المركز الحضري، فالإسلام لم يكن له سوى نتائج سلبية تحولت معه المدينة إلى «مجموعة مفككة، متفرقة من الأحياء»<sup>(26)</sup>.

(24) أندريه ريمون، «التنظيم المكاني للمدينة»، في المدينة في العالم الإسلامي، ص 107.

Jacques Weulersse, Paysans de Syrie et du Proche-Orient, collection le paysan et la terre; no. 3 (Paris: Gallimard, 1946). (25)

Jean Sauvaget, Alep: Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle (Paris: P. Geuthner, 1941), pp. 247-248. (26)



غير أن هذا النموذج أخذ يخضع لنقد أولي في خمسينيات القرن العشرين حين قام **إدموند باوتي** بتطوير نظريات وليام وجورج ماسيه وهنري بيرين حول مدن الشمال الأفريقي، بادئاً بطرح تصنيف جديد للمدن الإسلامية يستند إلى عوامل جغرافية واجتماعية وتاريخية. وقد اقترح باوتي التمييز بين المدن المنظمة والأخرى العفوية، مستنتجاً أن الملوك والحكام هم من أسسوا المدن الإسلامية في أغلب الحالات، بدل ربط كل شيء بالفترة الهلينية، وبالتالي لم تنشأ هذه المدن من تلقاء نفسها أو أنها تعبر عن تراث مادي سبق الإسلام. سمحت هذه الرؤية للعلماء بتركيز اهتمامهم على ضرورة التطرق إلى التاريخ الفعلي لهذه المدن وإلى دراسة الدينامية السوسولوجية فيها عوضاً من النماذج النظرية التقليدية. وفي السنوات اللاحقة أخذ في نظريات باوتي كلٌّ من إيرا لابيديوس (Ira Lapidus) الذي طرح النموذج الفسيفسائي للمدينة الإسلامية والديناميات التي يُسفر عنها، وهارولد باون الذي بحث في السمات البارزة للمدينة الإسلامية، ولا سيّما التنظيم الاجتماعي - السياسي لسكانها وتوّج ذلك بمقالة نشرها غوستاف غرونباوم عام 1955 الذي كتب عن بنية المدينة المسلمة حيث بيّن جوانب جديدة تتعلق بتفاصيل المؤسسات الحضرية المدنية كممارسة العدالة ودور القضاة والرقابة الخلقية التي يمارسها المحتسب، فضلاً عن بعض العناصر في البنية المدنية - كالشوارع الضيقة والمتعرجة - إلى الطبيعة غير المنظمة والعفوية للمدن الإسلامية وفوضاها الداخلية، إضافة إلى الطبيعة المحمومة للحياة في الحي ووجود الأقليات الدينية فيها. في الحصيلة كانت خلاصاته أقل تطرفاً من تلك التي توصل إليها سوفاجيه، إلا أنها بقيت ضمن النسق الاستشراقي السائد حيث يقرر «أن المدينة الإسلامية لم يكن لديها نمط متجانس من الحياة الحضرية كما كانت حال المدن الإغريقية والرومانية»<sup>(27)</sup>.

اكتسب نقد المقاربات الاستشراقية حول المدينة الإسلامية أهمية مضاعفة مع تراجع الهيمنة التي تمتع بها الاستشراق ودراساته لفتترات طويلة، فقد تمثلت آخر أكبر إنجازاته بإصدار هاملتون جب وهارولد بوون كتابهما الشهير **المجتمع الإسلامي والغرب** أواسط الخمسينيات<sup>(28)</sup>، وبدأ النقاش يتنوع بفضل مساهمة علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والمعماريين الإنكليز والأمريكيين الذين رفضوا النموذج الموحد والمجرد

G. von Grunbaum, «The Structure of the Muslim Town,» in: Gustave E. von Grunbaum, Islam, Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition (Menasha, Wis: Anthropological Association, 1955). (27)

(28) هاملتون جب وهارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم: القسم الأول من الكتاب في جزأين، وصدر عن دار المعارف بمصر، 1971، ثم

الذي اقترح حتى تلك الفترة. وفي هذا السياق، أخذ بعض علماء الأنثروبولوجيا أمثال دايل إيكلمان وكينيث براون نماذج مدنية من تلك التي سبق وحددتها الدراسات الاجتماعية. وقد رأى إيكلمان من خلال تحليله لحي في مدينة أبي الجعد في المغرب أن نظريات ماسينيون ومارسيه غير ملائمة لرسم نموذج نهائي للمدينة الإسلامية، كما رفض نموذج إيرا لايبندوس «الفسيفسائي» ونظرياته حول الحي، التي كانت مفيدة فقط لوصف النماذج الاجتماعية أكثر منها للنماذج المدنية في الحي، والبنية الفكرية لا المادية فيه<sup>(29)</sup>.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، أصبح النقاش حول المدينة الإسلامية أكثر سخونةً، وأدى الإدراك المتزايد لحقيقة أن أي كيان مدني يمتلك هويته المتفردة والمختلفة عن الهويات الأخرى من حيث الظروف الجغرافية والتاريخية، إلى استحالة استخدام تعميمات تتضمن نماذج موحدة. وجاء معظم النقاش والأدلة هذه المرة متعدداً وخارج هيمنة الباحثين الإنكليز والفرنسيين، مثل مساهمات بسيم حكيم<sup>(30)</sup> وجانيت أبو لغد<sup>(31)</sup> وألبرت حوراني<sup>(32)</sup>، كما شهدت بروز مشاركات عربية مثل دراسة هشام جعيط عن مدينة الكوفة<sup>(33)</sup>، التي ساهمت في إغناء الجدل حول بنية المدينة الإسلامية، فمن خلال تحليل دقيق للنصوص المتصلة بمدينة الكوفة الأولى، كشف جعيط الطابع المنظم لطبوغرافية المدينة في المراحل الأولى للتطور الأنثروبولوجي، وبرهن أن في حالة المدن المبنية فوق معسكرات، تأتي البنية المدنية من التصميم العسكري الأصلي المقسم داخلياً، ولأسباب

---

أعاد ترجمة القسم الثاني الذي صدر أيضاً بجزأين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، 1989 - 1990.

Dale F. Eickelman, «Is there an Islamic City?: The Making of a Quarter in a Moroccan Town,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 5, no. 3 (June 1974), pp. 274-294, and Leon Carl Brown, *From Madina to Metropolis: Heritage and Change in the Near Eastern City* (Princeton, NJ: The Darwin Press, 1973), pp. 68-69.

Besim S. Hakim, *Arabic Islamic Cities: Building and Planning Principles* (London: Emergencity Press, 2008). (30)

وقد صدرت نسخة عربية مترجمة من الكتاب بعنوان: بسيم حكيم، المدن العربية الإسلامية، ترجمة وتعليق خالد عزب ومحمد حجازي (القاهرة: دار أطلس للنشر، 2015).

Janet Abu-Lughod, «The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 19 (May 1987) pp. 155 - 176. (31)

Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginning of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1968). (32)

(33) هشام جعيط، الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية، ط 3 (بيروت: دار الطليعة، 2005)، وهي في الأصل أطروحة دكتوراه ترجمة عن الفرنسية.

سياسية على قياس جماعات إثنية. كما تمكن المؤرخ العراقي صالح أحمد العلي من تفسير بنية مدينة بغداد ومورفولوجيتها خلال فترة الخلافة العباسية.

غير أن التحول الكبير حدث وفقاً للباحثة الإيطالية جوليا نغليا في الفترة نفسها، مع دراسات أندريه ريمون، ولا سيما تلك التي حملت عنوان **المدن العربية الكبرى** <sup>(34)</sup> التي عدت حجر الأساس الجديد للدراسات حول المدينة الإسلامية، إذ إنها رفضت معظم المزاعم الاستشراقية التي ارتكزت على مفهوم ركود المدن الإسلامية وتخلفها اقتصادياً. وقد برهن ريمون في دراساته حول القاهرة وحلب وتونس أن الحقبة العثمانية كانت مرحلة توسع لا انحطاط بالنسبة إلى المدن الإسلامية. وبتطبيقه لمنهجية جمعت التاريخ إلى المورفولوجيا - بداية بفحص وثائق أرشيف الوقف والمحاكم الشرعية من أجل التوصل إلى الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للتطور المدني، وبمساعدة المعلومات المورفولوجية حول النمو المدني التي قدمها موقع المباني المتخصصة الجديدة في النسيج المدني - دل ريمون على أن الانحطاط العام للمدن الإسلامية إنما بدأ مع الاستعمار الأوروبي بعد سقوط السلطنة العثمانية. وقد تبين لنا في دراسة قمنا بها استناداً إلى وثائق المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وطرابلس، إضافة إلى تحليل تراجم العلماء والتواريخ والسير التي كتبت عن تلك الحقبة في بلاد الشام في القرنين الثامن والتاسع عشر، وبالاستناد إلى منهجية جمعت بين السوسيوولوجيا والأنثروبولوجيا الوثائقية، أن صعود القوى المحلية ونجاحها في تليب بناها السياسية والاجتماعية كان أحد أبرز معالم تلك الحقبة، والذي كانت أبرز تجلياته متمثلة بشبكة العائلات الدينية التي أدت أدواراً نافذة على المستويات الإدارية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الدينية والثقافية بطبيعة الحال، هذا إضافة إلى الأسر التجارية وعائلات الأعيان المحليين ووجهاء الطوائف والملل الذين توارثوا معاً أدواراً أخذت تتنامى وتترسخ، بحيث يمكن القول معها إن ديناميات جديدة ولدت بل أسست للدخول في حقبة من التحديث كانت فيها المدن تتأهل لتأدية أدوار جديدة قبل أن يدهمها ما عرف بالامتيازات الأجنبية ومن ثم الانتداب والاستعمار المباشر، وهو ما أدى إلى خلخلة التجربة المحلية في التحديث ونتج منه مسارات هجينة ليست هي النتيجة الطبيعية لتطورات التجربة

André Raymond, *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, La bibliothèque arabe (Paris: Sindbad, 1985).

(34)

وقد ترجم إلى العربية تحت عنوان: أندريه ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1991).

المحلية وليست بالتالي ترجمة دقيقة للتجربة الأوروبية بقدر ما كانت مزيجاً مشوهاً وهجيناً من هذه وتلك.

كما ساهم الفرنسي جان كلود دايفيد بدوره في تقديم معلومات حول حلب، ولا سيّما بنية السوق والمباني الدينية والمنازل ذات الفناءات. وعلى خطى ريمون، استعان العديد من العلماء الآخرين بسجلات الوقف والمحاكم الشرعية كوسائل لإعادة بناء التاريخ المدني للقاهرة، كما في دراسة المؤرخة المصرية نيللي حنا حول حي بولاق، التي اعتمدت في كتابة تاريخه من جديد على وثائق الوقفيات<sup>(35)</sup>. استطاع أيضاً ج. غوليك<sup>(36)</sup> تقديم قراءة جديدة تعيد الاعتبار للأساس السوسولوجي في الدراسات المدنية بالمشرق العربي وقد تردّد مثل هذا التحليل وتوسّع ليشمل كامل المنطقة، في كتاب ج. بلاك ور. لاولس، في **تحولات مدن الشرق الأوسط**<sup>(37)</sup> الصادر عام 1960.

لم يقتصر هذا التطور على المدن العربية الإسلامية، إذ شهدت الدراسات حول البنية المدنية للمدن الإسلامية في الأناضول تطوراً ملحوظاً، رغم أنها ركزت على إسطنبول. ويُعدّ روبرت منتران<sup>(38)</sup> العالم الأول الذي أجرى بحثاً حول بنية المدن التركية. فبدأً بتحليل الوثائق الأرشيفية، قام بدراسة البنية المدنية والحياة الاقتصادية والمجموعات الاجتماعية المختلفة في إسطنبول. ولاحقاً أجرى كل من دوغان كوبان وتانيلي بحثاً حول البنية المادية لمدن الأناضول. ونسب كوبان الأصل النبوي للمدينة التركية إلى التأثيرات المختلفة للنماذج الإسلامية والآسيوية الوسطى والإيرانية والأناضولية والبيزنطية والبدوية التركية التقليدية. إلا أن دراسات خليل إينالجيك<sup>(39)</sup> للمعالم المدنية البارزة في إسطنبول في علاقتها ببنية المدينة الإسلامية كشفت ملامح جديدة تتعلق بهوية المدينة. فهو باستخدامه مصطلح المدينة «العثمانية الإسلامية» أشار إلى نموذج اجتماعي يركز على نظام الوقف، كما يقوم هذا النموذج على أحياء سكنية مقسمة، ذات مهمات مستقلة ومناطق تجارية تنظمها سلطة مركزية.

(35) نيللي حنا، **مصر العثمانية والتحوّلات العالمية 1500 - 1800** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017).

John Guilick, Tripoli: A Modern Arab City (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967), pp. 66-67 et 137-139. (36)

G. H. Blake and R. I. Lawless, The Changing Middle Eastern City, Croom Helm Series on the Arab World (London: Croom Helm, 1980), pp. 120 - 140. (37)

Robert Mantran, Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle, étude d'histoire institutionnelle, économique et sociale (Paris: Hachette, 1962). (38)

Halil Inalcik, «Istanbul: An Islamic City» Journal of Islamic Studies, vol. 1, no. 1 (1990), pp. 1-23. (39)

في الحصيلة، قوِّضت هذه التطورات النموذج الفيبري والمقاربات الاستشراقية التي قامت على أساسه وعملت على توظيفه ضمن أطروحاتها ورؤيتها. وعلى الرغم من أنَّ معظمها تجاهل الدخول في مناقشة التعميمات التي توصل إليها ماكس فيبر مباشرة، ذلك أن مشروعه السوسيولوجي وإشكالياته بصورة عامة تقع خارج البحث الاستشراقي، إلا أن التأثير الذي تركه في بعض استنتاجاته كان كبيراً. على سبيل المثال، يتوصل إيرا لايدوس، ودون التخلي عن النموذج الفيسيفسائي الذي اعتمده استناداً إلى مقاربات فيبر عن التفكك السكاني للأحياء في المدن الإسلامية، إلى مقولة جديدة ترى أنَّ هذا التفكك لا يعني أنَّ إدارة المدن الإسلامية كانت كلياً بين أيدي بيروقراطية مفروضة من الأعلى، مشيراً بذلك إلى طبقة الوجهاء المحليين التي برزت في المرحلة المملوكية لتمثل نخبة مدنية تتخذ من الأحياء المتقاطعة قاعدة لها، لذا أمكن لهذه الطبقة الصاعدة التي ضمت علماء وتجاراً التكلم باسم المصالح المدنية العامة وأن تؤدي دور الوسيط بين السكان والحكام.

ويمكن القول إنَّ لايدوس باعتماده هذه الإشارة إلى نخبة حضرية مدنية لا تشارك فقط مع العامة في المدينة والمسكن والعرق واللغة، بل تعمل على تمثيلها، إنما يتحدى ضمناً بعض تعميمات فيبر القائلة بأن المدينة الإسلامية افتقرت إلى الحس بالحياة المدنية والمجتمعية.

وقد جاءت دراسة ألبرت حوراني التي سبقت الإشارة إليها<sup>(40)</sup> وتركيزه على عهد أقرب نسبياً من ذلك الذي اعتمده لايدوس حيناً لدراسته، أي أواخر العهد العثماني، لتذهب أبعد من ذلك باستنتاجاتها؛ إذ رأى حوراني أنَّ الانسحاب والضعف التدريجي العسكري والسياسي للعثمانيين في الولايات العربية وحتى القرن التاسع عشر ولد فراغاً سمح للوجهاء والأعيان المحليين بالعودة، وهؤلاء رغم كثرة النزاعات السياسية بينهم، إلا أنهم تشاركوا قوَّة الحس بالهوية الحضرية المدنية. فهؤلاء الأعيان (أو النبلاء كما أسماهم حوراني على سبيل المقارنة والرد على فيبر) لم يشكلوا نخبة محلية أواخر العهد العثماني فقط وإنما أدوا دوراً بارزاً في مرحلة ما بعد سقوطها باتجاه التجديد والعصرنة.

عملياً أثبتت رؤية حوراني للمدينة العربية الإسلامية مرونتها وخصبها، ولعل تجاوب الباحثين معها يدل على صلاحيتها لتقديم تفسيرات أكثر عمقاً من غيرها؛ بل يمكن القول إنها فتحت آفاقاً جديدة، شكلت فيها الوثائق الوقفية وسجلات المحاكم الشرعية ومجموعات السير والتراجم، التي كانت تقبع في مستودعات عرضة للتلف والضياع، أساساً

Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables».

(40)

مادياً وتحليلياً لها. ولعل وجود العديد من السير والتراجم بحد ذاته يدل على أن المدن الإسلامية فاخرت بهوياتها الجماعية الصلبة والمختلفة وتقبلت صعود النخب الجديدة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وثمة الكثير من المؤشرات والدراسات التي تبين أهلية النموذج الذي وضع حوراني في إطاره هذه النخبة المحلية الصاعدة والناشطة سياسياً<sup>(41)</sup>.

وهذا ما دعا عالمة الاجتماع الأمريكية جانيت أبو لغد إلى كتابة مقاربة نقدية لأطروحة **المدينة الإسلامية** التي «جاء بها بعض الخبراء والباحثين الغربيين من دون تدقيق في عوامل نشوء المدن»<sup>(42)</sup>، فبعد مناقشتها لتلك الدراسات، وبخاصة أبحاث العلماء الفرنسيين منهم الذين تركزت أعمالهم حول مدن المغرب كفاس وتونس، توصلت أبو لغد في مقاربتها النقدية إلى تبيان خطأ التعميم الذي يعتبر المدن الإسلامية متشابهة، وأظهرت أن المدن نتاج عوامل وقوى متعددة، وهي عوامل تتبدل بوجه ملحوظ بتبدل الأمكنة والأزمنة، ما يدل على أن العامل الديني ليس وحده العامل الحاسم. والواقع أن مداخل تحليلية متعددة قدمت في السوسولوجيا الحديثة لتفسير الظاهرة المدنية والحضرية، وبخاصة في ما يتعلق بالطرح الذي لا يقيم أي اعتبار إلا لمحددات السلوك المدني وحدها، متجاهلاً سائر التكتلات الاجتماعية: العائلات، القبائل، الجماعات الدينية والعرقية... إلخ، بل حتى الطبقات الاجتماعية. لذلك لا ينبغي تبني رؤية معيارية تمتلك تصوراً مشوهاً لواقع المدينة الحقيقي في المشرق العربي أو المغرب العربي. والحال هذه لا يمكن تجاهل البعد الثقافي - الاجتماعي، حيث غالباً ما تعالج القضايا المرتبطة بالهوية من طريق النزاع والمغالبة، وبخاصة إذا ما ترافق ذلك مع تغييرات ديمغرافية واجتماعية وعرقية أو طائفية ومذهبية في المدينة. كما لا ينبغي تجاهل البعد السوسولوجي - الاقتصادي والاجتماعي؛ فهي عوامل مجتمعة لا يمكنها أيضاً أن تغيب العامل السياسي وتأثيره عند الشروع في تحليل صعود المدن أو تفككها وانحلالها. وتعدّ دراسة أستاذة العلوم السياسية في كلية الدراسات الشرقية في جامعة لندن سلوى إسماعيل الحياة

---

(41) بيّنا في كتابنا **السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1993)، الكثير من هذه المؤشرات كذلك بعض الدراسات الأخرى، انظر في هذا المجال: Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of* Damascus 1860-1920, Cambridge Middle East Library (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993). وقد ترجم إلى العربية: فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993) وكذلك أبحاث عبد الكريم رافق، وأنطوان عبد النور وغيرهم.

Abu-Lughod, «The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance.» pp. 155-176.

(42)

السياسية في أحياء القاهرة الجديدة - وجهاً لوجه مع الدولة اليومية<sup>(43)</sup> نموذجاً لهذه الدراسات الجادة.

## خامساً: نموذج فيسيفسائي وأطروحة انقسامية...

### نحو سوسولوجيا الإسلام

مذ كتب ماكس فيبر دراسته الشهيرة الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية التي أثبت فيها وجود ارتباط تبادلي بين تعاليم كالفن الدينية والأخلاق من جهة، والقيم اللازمة والضرورية لنشأة الرأسمالية والعقلانية من جهة أخرى، والجدل حول العلاقة ونوع العلاقة بين الديني - والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي لم يتوقف.

أراد فيبر توسيع هذه الفكرة فكتب عن الديانات العالمية الكبرى، وجاءت كتاباته حولها متباينة من حيث الأهمية، حيث ستمثل الديانات الآسيوية بعد المسيحية المركز الأهم لتأتي بعدها اليهودية ثم الإسلام، وفيها عالج الأسباب التي عطلت أو لم تسمح بنشأة الرأسمالية العقلانية. وكان فيبر يحاول أن يدعم دراساته المقارنة هذه بدراسة عن الإسلام، التي جاءت كما لو كانت نوعاً من النتائج السوسولوجية المترتبة عن تحليله للأخلاق البروتستانتية الطهرية، فدرس كيفية انتشار الإسلام فوجد أنه جمع بين التوسعات الجغرافية والاقتصادية والإخضاع بالقوة، وكانت امتيازات الخليفة في تزايد مستمر حيث لم تكن هناك أي محاولة من أجل أن يتم إخضاعه للسلطة الدينية. ركز فيبر على مفهوم الجهاد ورأى أن الخلفاء والفقهاء قاموا بتأويل الرسالة المحمدية وبخاصة مفهوم الجهاد من أجل القيام بفتح بلدان جديدة، حيث حلت الأهداف الاقتصادية محل الجهاد كهدف ديني سام، وعليه بقي الإسلام في بنيته مناهضاً للرأسمالية لأنه قائم على اعتبار أنه «دين المحاربين»، أي الأخلاق العسكرية، وبالتالي لم يعد يملك قاعدة «تزهديّة».. كما اهتم بالمتصوفة المسلمين الذين أطلق عليهم اسم الدراويش، وكذلك بالشيعية الذين مثلوا شكلاً مميزاً للطوائف الدينية بعيداً كل البعد من كل نشاط مادي أو اقتصادي. درس التركيب الاجتماعي للمدن، فوجد أنها لم تعرف الاستقرار السياسي وأن المدن وطبقة التجار المستقلة لم تكن موجودة، وهذا جعله يتوصل إلى نتائج يعتبر فيها أن المجتمعات الإسلامية بعيدة من أن يتطور داخلها النظام الرأسمالي، لأن بنية هذه المجتمعات تتعارض

---

Salwa Ismail, Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2006).

مع العقلانية اللازمة لنشوء الرأسمالية من جهة، ولأنها تتميز بعلاقات سياسية واقتصادية وقانونية غير مستقرة ومستبدة وغير عقلانية من جهة ثانية، وذلك مقارنة بالمجتمعات الأوروبية، وهي أفكار تلتقي بالحصيلة مع من سبقه من مفكرين مثل آدم سميث وجيمس ميل اللذين كانا يشددان على الفروق الكبيرة بين أوروبا الإقطاعية وما سمّوه «الاستبداد الشرقي» الذي لن يسمح بنمو الرأسمالية.

جاءت تعميمات ماكس فيبر وفرضياته حول المدينة الإسلامية ثم حول الإسلام والمجتمعات الإسلامية في هذا السياق البحثي، فهو لم يكن مستشرقاً ولا مؤرخاً، بل كان أحد أهم علماء الاجتماع في عصره، لذا وجدت مثل هذه التعميمات ذلك الاهتمام والانتشار والثبات لفترات طويلة. لهذا تتميز دراسة براين تيرنر (Bryan Turner) في كتابه المتميز الصادر باللغة الإنكليزية عام 1974 تحت عنوان: Weber and Islam: A Critical Study بعرضها ونقدها وحشد المقارنات لتفكيكها لجهة معالجته ظهور الإسلام ونشأته ودراسة شخصية النبي الإلهامية وفكرة الله والإنسان في الإسلام، بل ومدى العلاقة بين الإسلام في صورته الرسمية والتصوف مقارنة بالمسيحية، ناقداً آراء فيبر في مسألة الحكومة الوراثية ومشكلة انتقال السلطة وتعليقه لتدهور الدولة العثمانية وسقوطها، ومسألة المدينة واستقلاليتها وصولاً إلى مقارنته بين رؤية فيبر وماركس التي تكاد تكون واحدة حين يتكلم فيبر على الاستبداد الشرقي والحكومة الوراثية وماركس على نمط الإنتاج الآسيوي.

لا شك في أن دراسة تيرنر النقدية لأعمال فيبر لا غنى عنها لدارسي سوسيولوجيا الإسلام، فهي تقدم معالجة جديدة لفهم عدم صلاحية بعض التفسيرات والنظريات والقوالب التي يتم استعارتها ونقلها من بيئة إلى أخرى، ومنها ذلك التصور الذي يرى أن الطبيعة الوراثية للمؤسسات السياسية الإسلامية هي التي أعاققت في رأي فيبر ظهور المقدمات الضرورية للرأسمالية وبالأخص القانون العقلاني والسوق الحرة للعمالة، والمدن المستقلة والاقتصاد النقدي والطبقة البرجوازية. بل أضاف فيبر معتبراً أن الإسلام بوصفه دين المجاهدين والفاحين قد طور الأخلاق التي لا تطابق أو تتلاءم مع روح الرأسمالية<sup>(44)</sup>. يُظهر تيرنر في مناقشته لهذه الآراء مقدرة نقدية متميزة، فهو على الرغم من أنه لم يقلل من أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في نشوء الإسلام وتطوره، إلا أنه أخضعها لمقاربة مختلفة أوصلته إلى نتائج تتناقض مع ما توصل إليه فيبر مركزاً على

(44) براين تيرنر، علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (بيروت: دار القلم، 1987).



عاملين أساسيين: أولاً الفراغ السياسي الذي كان حلّ في الجزيرة العربية نتيجة الصراع التاريخي بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية فأضعفهما معاً، الأمر الذي ساعد على ظهور الإسلام وانتشاره، وثانياً بروز مكة كمركز تجاري مهم على ملتقى الطرق التجارية العالمية، وهو ما نتج منه تطورات شملت البنى الاجتماعية والاقتصادية والحياة الثقافية، وكان منها انحلال بعض القيم التقليدية وبدء انتشار قيم الكسب والجاه والرفاهية الفردية. هذه المرحلة الانتقالية راوحت بين انحلال القيم التقليدية (الوضع الانحلالي Anomie) وانبثاق القيم التجارية الجديدة والاستعداد لتقبل قيم جديدة بديلة. لذا كان الإسلام، بما قدمه، جاهزاً لملء الفراغ التاريخي<sup>(45)</sup>. فقد ظهر الإسلام أساساً في بيئة حضرية وازدهر في واحة المدينة وأخذت تعاليمه تنتشر من خلال محاولتها على لسان النبي حل المشاكل التجارية؛ بل إن مصطلحات القرآن غنية بالمفاهيم التجارية، ويستحضر تيرنير عدداً من الأبحاث التاريخية الموثقة التي تؤكد وجهة النظر هذه في سجله مع فيبر<sup>(46)</sup>.

تحت عنوان «الإسلام والعلمانية»<sup>(47)</sup>، يركز تيرنر في فصل يخصصه لدراسة إرهابات العلمانية في الإسلام من خلال تاريخ تركيا الحديث كمجال واقعي لدراسته، وهو يذهب أبعد من الإجراءات التي اتخذها كمال أتاتورك، ويحفر في عمق التحولات التاريخية والثقافية التي كانت تشهدها الدولة العثمانية منذ أن بدأت عملية الإصلاحات التعليمية والقانونية التركية في عهد محمد الثاني (1785 - 1839). وفي نهاية تحليله، لم يفتئه التمييز بين العلمانية التركية والعلمانية الأوروبية بناءً على معيارين: الأول، أنها فرضت في تركيا فرضاً ولم تنبع ذاتياً من التحديث الاقتصادي، بل أتت نتيجة مجموعة قرارات فوقية سياسية، والثاني، أن محاكاة الديمقراطية الغربية من قبل حكومة مستبدة لا يعني بالضرورة أنه كان ناجحاً على الدوام<sup>(48)</sup>.

عندما أصدر تيرنر كتابه إضافة إلى تعليقاته القيمة على ثلاثية مارشال غوسون (Marshall Hodgson) البارزة: **مُغامرة الإسلام** (The Venture of Islam)، التي أصبحت مرجعاً قيماً في الأدبيات الأجنبية عن الإسلام، بدا كما أنه يرسم خريطة طريق لولادة سوسيولوجيا الإسلام، الذي لم نشهد الاهتمام به إلا بعد تسعينيات القرن الماضي؛ إذ قبل ذلك كانت الدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع، لا تزال هشة إلى حد بعيد ومُعتمدة على

(45) المصدر نفسه، ص 140 - 145.

(46) المصدر نفسه، ص 58 - 60.

(47) المصدر نفسه، ص 211.

(48) المصدر نفسه، ص 234.

إسهامات مُتفرقة ومختلطة بين الاستشراق والسوسيولوجيا. وكانت حولية **سوسيولوجيا الإسلام**<sup>(49)</sup>، التي انتشرت بين عامي 1988 و2008، وأطلقها جورج شتاوت (George Stauth)، بمثابة وسيلة لربط السِّياق السوسيولوجي لدراسة الإسلام مع برنامج البحث الرئيس، الذي حاول علم الاجتماع من طريقه نزاعَ صفة التبعية عنه في مجال الإسلاميات، وذلك عبر محاولة فك الارتباط مع المنطلقات والافتراضات الراجعة بين أوساط المستشرقين بمختلف أنماطهم وصورهم.

في الواقع، اختلط في كثير من الأبحاث السوسيولوجية والأنثروبولوجية تعميمات واستنتاجات جاءت من بقايا الإرث الاستشراقي الكولونيالي، تسلت بين سطور التحليل الذي درس المدينة الإسلامية، ولم يخلُ الأمر من سقطات سوسيولوجية فاقعة. على سبيل المثال التقى الاستشراق الجديد مع الأنثروبولوجيا على أطروحة واحدة تدور حول فكرة **النموذج الفيسفساني**، وذلك لتأكيد الفوارق الأساسية بين البنية الاجتماعية الغربية المبنية على الطبقات الاجتماعية والبنى الاجتماعية العربية الإسلامية القائمة على أساس الملل والنحل والاختلاف الإثني، بهدف القول إن هذه المجتمعات هي ما قبل الأمة، أي قبلية وعشائرية وانقسامية لا تقبل التوحد ولا الحكومات المركزية والوحدة الوطنية ولا الفصل بين السلطات الدينية والسياسية التي هي وراء مشروع الحداثة في الغرب.

وكما كان إيفانز بريشارد على المستوى الأنثروبولوجي أهم من صاغ الأطروحة الانقسامية عملياً - التي اعتمدها الباحثون الأنثروبولوجيون الأنكلوسكسون - بعد دراسته لقبائل «النوير» جنوب السودان مؤسساً بذلك لنظرية متكاملة كما سبق وأشرنا، حيث اجتمع حولها زمرة كبيرة من علماء الأنثروبولوجيا ولا يزالون، ومن بينهم إرنست غلنر، كان أيضاً على ضفة الاستشراق مجموعة من المستشرقين ينظرون على نفس المنوال في تحليلاتهم للمدينة الإسلامية على طراز لايدوس، ثم المستشرق جب في كتابه المشترك مع هارولد بون (**المجتمع الإسلامي والغرب**) الذي يعد من أبرز المنظرين لهذا الاتجاه، يرسخون فكرة ماكس فيبر حول المدينة الإسلامية الفيسفسانية ويقومون بتأصيلها. فهذان جب وبون - على سبيل المثال - يؤرخان للدولة العثمانية محاولين التحرر من الإرث الاستشراقي الكلاسيكي كما يدعيان، لكنهما يقعان في أبرز فخاخه بتبني أطروحة النموذج الفيسفساني الذي يقسم المجتمع إلى وحدات شبه مستقلة مثل القبائل والحرف والقرى

---

(49) بعض الأعداد متوافرة على الشبكة ومنها:

<[https://www.academia.edu/29734318/The\\_Sociology\\_of\\_Islam\\_Yearbook\\_n\\_7\\_Islam\\_in\\_Process\\_Historical\\_and\\_Civilizational\\_Perspectives](https://www.academia.edu/29734318/The_Sociology_of_Islam_Yearbook_n_7_Islam_in_Process_Historical_and_Civilizational_Perspectives)>.

والجماعات الإثنية التي تأخذ هيئة الوحدات الاجتماعية المتكاملة بما يلتقي مع نظرة لايدوس والقائلة بأن التنظيم الاجتماعي في الإسلام إنما يتحدد على أسس دينية وينتج خليطاً غير متجانس، وهذا يمثل نقطة ضعف رئيسية في المجتمع الإسلامي وخليلاً في البنية الاجتماعية. وبسبب هذا التنوع الفسيفسائي تتوافر في هذه البنية الاجتماعية الطبيعية المناسبة لنظرية الاستبداد الشرقي كإطار للحاكم المستبد الذي يجد المقبولية ويستطيع أن يفرق ويسود دون خشية نشوء معارضة أو ثورة.

أما الحياة السياسية في المدينة الإسلامية فهي عبارة عن تحالفات ظرفية بين هذه الفئات المدنية غير المتجانسة: الحرفية والعسكرية والريفية والإثنية والعشائرية، وكثيراً ما يستند هؤلاء في مقارباتهم إلى نظرية ابن خلدون عن العصبية وحراك البدو والحضر، وبخاصة في تحليلهم للحراك المدني، ويعدونها عنصراً أساسياً في تأسيس مقارنة سوسيولوجية للاستبداد في المدينة الإسلامية.

تعرضت الأطروحة الانقسامية والمقارنة الفسيفسائية للمدينة لانتقادات كثيرة أبرزها ما قدمه روجر أوين ومن ثم بريان تيرنر<sup>(50)</sup> الذي رأى أن أطروحة النموذج الفسيفسائي مع جب وبون تحديداً تحول المجتمع الإسلامي إلى «جماعات معزولة ومكتفية ذاتياً». خطورة هذا الطرح في رأيه أنه يمد المستشرقين بتفسيرات تبرر الاختلافات المزعومة للبنية الاجتماعية في العالم الإسلامي، وذلك كون الطائفة والقبيلة والإثنية وغيرها من التقسيمات العمودية هي الوحدات الأساسية في التحليل والفهم والتفسير، بينما يجري تصوير المجتمعات الأوروبية الإقطاعية والرأسمالية بمعيار مختلف يستند إلى تنضيد اجتماعي طبقي تكون فيه الطبقة هي الوحدة الأساسية في التحليل. وفي تقديري هذه الانتقادات نفسها تصح أيضاً على الأطروحة الانقسامية، ذلك لأن هذا الطرح في المقاربتين غير مقنع، لأنه أولاً يقود إلى انحلال الروابط الاجتماعية والحروب المستمرة في المجتمع الإسلامي، وهذا ما لم يحصل بطبيعة الحال، بل شهد العالم حضارة عريقة وراسخة، لذا كان المخرج عند بعض الأنثروبولوجيين يقوم على اعتبار أن المجتمع الإسلامي أنتج ديناميات دفاعية للحفاظ على وحدة روابطه وقيمه الاجتماعية من خلال آليات مؤسسية (مؤسسة العلماء، الطرق الصوفية وال دراويش والأصناف الحرفية..) بما يسمح بالحفاظ على التقاليد أكثر مما يستهدف تطبيق الشريعة؟

(50) برايان تيرنر، ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981)، ص 54 - 56.

التصور الذي يقوم على «فكرة أن المجتمع الإسلامي يكون منسجماً وربما متكاملًا حول القيم وانقسامياً في بنيته وفسيفسائياً في تراتيبته وتركيبته» إنما في الحقيقة يريد أن يؤكد مقولة التباين الجوهري بين الثقافتين والحضارتين الغربية المسيحية والعربية الإسلامية. فالأولى تقوم على أساس فكرة التقدم والتحول والتغير، بينما هي في تاريخ الإسلام تقوم على الثبات والتكرار والاجترار.

هذا التمايز المضمّر الذي يقول إن الشرق المبني على وحدات اجتماعية سابقة على الدولة، غير قابلة للتطور، تتكرر حركتها في دائرة مغلقة تقود إلى الاستبداد والطغيان الذي يحكم بنيتها الاجتماعية، يقود حسب تيرنر إلى اعتبار «الحدائثة» في المجتمعات الإسلامية طفيلية، ومقولة «الأمّة» دخيلة على الحياة السياسية الإسلامية بوصفها عقيدة اخترعت في أوروبا بداية القرن التاسع عشر، ولأن مقولة الدولة الأمّة دخيلة على التاريخ الإسلامي يبقى تاريخ الدين والتديّن والقبائل والإثنيات هو نوع الحكم المألوف والمقبول كما كان سائداً في ظل الإمبراطوريات والسلطنات من الأتراك والمغول والفرس وغيرهم<sup>(51)</sup>.

مثل هذا التصور والتعميمات المنطلقة من فكرة الاستبداد الشرقي، أو النموذج الفسيفسائي أو التحليل الانقسامي أو حتى غيره من نماذج تحليلية ذات طابع جوهرائي أو مناهج تفسير شمولية للمجتمعات الإسلامية، كانت موضع دراسة في المؤتمر الدولي الذي عقده «الجمعية السوسولوجية الألمانية» حول: «سوسولوجيا الإسلام: تأملات، ومراجعة، وإعادة توجيه»، في حزيران/يونيو 2015، حيث استعرض فيه برايان تيرنر خبرة وحصاد أربعين سنة في هذا المجال، إذ بدأ معها أن هذا المجال البحثي الجديد أخذ في التبلور والنضوج تدريجياً وبالتوازي مع نقد الاستشراق، وأنه تلقى دفعة كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، جنباً إلى جنب، مع محاولات أكاديمية أخرى تتعامل والإسلام من زاوية الحدائثة. وقد صدرت عدة دراسات مهمة في هذا المجال، منها ما أصدره الباحث الإيطالي أرماندو سالفاتوري<sup>(52)</sup>، الذي يعدُّ بمنزلة مشروع بحثي طويل الأمد، وكان سالفاتوري قد أنجز أطروحته للدكتوراه، التي بدأها عام 1991 إلى أن نشرها في كتاب بعنوان الإسلام والخطاب السياسي في الحدائثة، عام 1997، وهو يسعى لتقديم سوسولوجيا للإسلام مستقلة ومتحررة من الفرضيات الضمنية للمركزية الغربية وقادرة

(51) المصدر نفسه، ص 55.

(52) أرماندو سالفاتوري، سوسولوجيا الإسلام: المعرفة والسلطة والمدنية، ترجمة ربيع وهبة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث

والنشر، 2017).

على تقديم فهم أفضل لتجربة الإسلام من جهة وتفكيك الفرضيات المركزية الغربية من جهة أخرى، دون الوقوع في ما يمكن تسميته «المقاربة الجوهرائية» للإسلام؛ وهي مقاربة يرفضها سلفاتوري، وبخاصة أن تحديد الصفات الضرورية للإسلام مسألة متعذرة بقدر ما هي مرتبطة بتصورات المركزية الغربية عن الإسلام. وفي هذا الإطار يُدخل سلفاتوري مفهوم «عالم الإسلام» مميزاً إياه عن الإسلام وليعبر عن التجربة التاريخية والممتدة للإسلام في التاريخ.

يقوم النموذج التفسيري الذي قدمه سلفاتوري على مفهوم المدنية ومعادلة السلطة - المعرفة وتجلياتها التاريخية وطريقة عملها، وكون أن الإسلام في إطار تجربته التاريخية قدم حلولاً مختلفة لهذه المعادلة عن تلك التي شهدناها في السياق الأوروبي. فهو يعتبر أن السلطة أو المعرفة لا تحيل إلى جماعات أو مؤسسات محددة، بقدر ما تبدو كمفاهيم ناظمة للتركيب الاجتماعي. فالمعرفة يُعبّر عنها من خلال الأخويات الصوفية والفقهاء، وهؤلاء يقدمون معرفة تدور أساساً حول الشرع، هذا فضلاً عن المعرفة ذات الطابع الأدبي، وتحديداً أدب البلاط الذي مارسه كُتّاب الدواوين، المرتبط بالسلطات الحاكمة، لهذا يستنتج سلفاتوري أن السلطة والمعرفة لا تحيلان إلى «جماعات» مستقلة، بل إلى تموضعات داخل بنية المجتمع.

تمثلت المعرفة أساساً بالفقهاء والطرائق الصوفية وحازت في مواجهة السلطة استقلالاً أوسع من نظيرتها الغربية، وهذا بفضل «الوقف» الذي يحوز، بحسب سلفاتوري، بنية شبه مؤسسية. وقد أدى الوقف دوراً حاسماً في تحقيق الاستقلال الخاص بالمعرفة وضمن استمراره في الفترة اللاحقة على الخلافة؛ وإلى جانب العلماء، أدت الطرائق الصوفية دوراً مركزياً في نشر الإسلام، ونقل المعرفة وتشكيل لغة أخلاقية عامة ومشاركة للجميع، أسست للانتماء إلى عالم الإسلام. وقد سمحت هذه اللغة بدورها للأفراد بالتعاقد وإقامة الصفقات والالتزام بها، فشكّلت بهذا الإطار المرجعي المشترك الذي يفهم الأفراد أنفسهم من خلاله ويملكون بفضلها قيماً مشتركة يستندون إليها في علاقة بعضهم ببعض. إضافة إلى تقديم هذه اللغة المشتركة ونشرها، امتلكت الطرائق الصوفية أيضاً قدرات عسكرية مهمة وأخويات سمحت لها بتكوين قوة عسكرية موازية لتلك التي امتلكها أهل السلطة (السيف)، يضاف إلى هذا وجود قادة كاريزميين (أي بنية شبه مؤسسية)<sup>(53)</sup>.

---

(53) المصدر نفسه، ص 119 - 123.

كل هذا سمح بزمان استقلال المعرفة وحفظ حاملها الاجتماعيين تجاه السلطة. فوجود شبكة مرنة من المؤسسات (أو بنية ما قبل مؤسسية) صَمِنَ تفوق المعرفة أمام السلطة التي امتازت بضعف مؤسساتها السياسية وسلطتها المركزية. فقد استند استقلال القضاء، النسبي، إلى وجود لغة معيارية يمثلها الشرع في مواجهة السلطة السياسية. فالفهاء تحصنوا بلغتهم المعيارية ووقفهم، والطرق الصوفية بلغتها الأخلاقية العمومية المستندة بصورة أو بأخرى إلى اللغة المعيارية الخاصة بالفهاء، وبروابطها المعنوية، وتجربة الانتماء المشترك وقدراتها العسكرية، شكلا قطب المعرفة في معادلة السلطة - المعرفة<sup>(54)</sup>.

في المقابل قُدمت السلطة، لدى سلفاتوري، من خلال فكرة العصبية لابن خلدون، بوصفها سيفاً وعصبية، فقد أدت المعرفة المرتبطة بالسلطة (الأدب السلطاني) إلى جانب المعرفة الشرعية والمستقلة عن السلطة دوراً مهماً في عملية تمدن العالم الإسلامي، وهو يذهب هنا إلى التركيز على أهمية فكرة «المصلحة» التي اعتبرت أحد مصادر التشريع بوصفها أكثر من وسيلة قانونية قريبة من المذهب المالكي الذي انتمى إليه الشاطبي (مع ابن خلدون)، بل أكثر من مجرد مصدر إضافي للمعايير؛ إنها وفق تحليلاته محرك لعقلنة السلطة بمعنى أوسع مما هو في الأدبيات الفيربية أو الإجرائية الغربية، لذا يذهب إلى وصفها بأنها عماد بنية الأمة الاجتماعية الأساسية، مقارنة أعمال الشاطبي الفقهية بأعمال الإكويني، فكلاهما مفكر يحتل مكانة تمثيلية رائدة لنهضة الأمة التي تشمل العالم الإسلامي والعالم المسيحي اللاتيني<sup>(55)</sup>.

إن ما امتاز به الإسلام هو وجود شبكات من المؤسسات المرنة كما يشير سلفاتوري، حفظت وضمنت استمرار قطب المعرفة في مواجهة قطب السلطة، وهي التي شكلت الميزات الخاصة بالمدينة الإسلامية مقارنة بنظيرتها الغربية. ففي حين تمتعت المدينة الغربية باستقلال مؤسسي لم يكن موجوداً لدى مثيلتها الإسلامية، فإن الأخيرة استندت في المقابل إلى وجود لغة معيارية ذات امتداد جغرافي هائل وانتماء إلى «الأمة الإسلامية»، مع ما يفرضه هذا الانتماء من حقوق وواجبات، لتحظى بحصانة واسعة أمام السلطة.

---

(54) سبق ودرشنا هذا الموضوع في كتابنا *السلطة في بلاد الشام*، استناداً إلى وثائق المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وطرابلس في القرن الثامن عشر، إضافة إلى تحليل مضمون التراجم والسير المتوافرة. وتبين لنا في التحليل الأنثروبولوجي الوثائقي مدى قوة التشابك بين الأصناف الحرفية والطرائق الصوفية والانكشارية المحلية المجتمع المدني.

(55) المصدر نفسه، ص 205.

كذلك اختلفت المدينة الإسلامية عن الغربية في نموذجها الأخلاقي، ففي حين انطلقت المدينة الغربية على أساس من نموذج تطهري وبرجوازي لاحق، فإن المدينة الإسلامية قامت على نموذج يستند إلى تسامح وقبول للآخر وتعزيز الانتماء إلى الجماعة والتحصن بفضائل أخلاقية. لكن مع التحديث، سيحصل تحول في التوازن الذي حكم العلاقة بين السلطة والمعرفة لصالح الأولى وعلى مستويات مختلفة. فالسلطة راكمت باستمرار سلطات متزايدة، والمدينة قويت أكثر فأكثر على حساب القبيلة في الريف والصحراء، فأصبحت المعرفة بنتيجة هذه التحولات ذات طبيعة مؤسسية، (الجهاز الديني ومؤسسة شيخ الإسلام مثلاً)، وهو ما سهّل على السلطة مواجهة قطب المعرفة، بعد أن تخلت الأخيرة أكثر فأكثر عن شبكاتها المرنة شبه المؤسسية. كذلك تم ترويض البدو المحاربين وإحاقهم بصورة متزايدة بالبلاط وتأديهم بآدابه. كذلك كان الحال مع الطائفة الصوفية التي طورت بدورها أشكالاً جديدة من الانضباط الذاتي<sup>(56)</sup>.

في الحصيلة، لم تعد القراءة السوسولوجية للإسلام أسيرة قوالب ومحددات مسبقة، فقد انطلقت مجالات جديدة من البحث والمراجعة والنقد، تقاطعت فيها تخصصات معرفية على قرابة منهجية دقيقة بعلم الاجتماع بدءاً بالتاريخ والدراسات الإسلامية والأنثروبولوجيا والديانات المقارنة والتحليلات الحضارية المقارنة، بل حتى العلوم السياسية والحضارية وغيرها من العلوم المساعدة، من أجل تقديم فهم أعمق يغني البحث ويعمق المفاهيم حول إشكالياته الحضارية وحقوقه الحافلة بتشابكات وتفاعلات كثيفة مع العوالم الحضارية الأخرى، وهي لم تعد تكتفي بالتحليل الإبستمولوجي والمقاربة النظرية البحتة وإنما كرسّت تقاليد جديدة في التحليل تقوم على البحوث الإمبريقية واختبار فرضياتها ميدانياً والتعامل مع وقائعها كظواهر اجتماعية.

---

(56) المصدر نفسه، ص 230 - 240.

## الفصل الرابع

### الإسلامولوجيا الجديدة: الاستشراق في حضن السوسولوجيا

مع تصاعد دور المختصين بالعلوم الاجتماعية في دراسات الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، الذي ترافق مع الاتجاه الذي تبنت دراسة «المناطق»، فقد كان الحقل الاستشراقي التقليدي يميل إلى اعتبار الحضارات التي يدرسها ساكنة، غير قادرة على التغيير، بينما ذهب الافتراض القائل بأن دراستها على أساس «المناطق» الجيوسياسية ينقل بؤرة البحث إلى ديناميات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم المعاصر، بما يفضي إلى فهم أفضل وأعمق وأكثر فائدة في صناعة السياسة<sup>(1)</sup>. كان هذا الانتقال والتحول إلى دراسة المناطق بمنزلة المنعطف المعرفي من الاستشراق الديني إلى الاستشراق الأيديولوجي والسياسي والقومي. وقد تسابقت الجامعات الأمريكية ومراكز البحث على دعمه وتقديم المنح والتمويل الطائل إلى برامجه الواسعة، وبخاصة لأبحاث الدكتوراه الخاصة بها ولارتباطها بمجالات الأمن القومي. من هنا ولد الاهتمام الواسع بدراسات الشرق الأوسط كورث أكاديمي حديث للاستشراق بعد الحرب العالمية الثانية.

#### أولاً: الإسلاموفوبيا كصناعة والإسلامولوجيا كعلم

تبنت أغلب باحثي هذا الاتجاه منظور الانقسام الحداثوي مستندين إلى التنظير الغربي الشهير حول نموذج (حادثة/تقليد). فالمجتمع التقليدي في النموذج الفييري الشهير

---

(1) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة رضوان السيد (القاهرة: دار الشروق

المصرية، 2007)، ص 209.



السائد في الغرب هو ريفي - زراعي - تسوده علاقات قرابة - مع غلبة الانتماء الديني - والمكانة تحدها علاقات الأسرة والدور الاجتماعي، السلطة السياسية فيه هرمية وسلطوية وشبه فردية وأبوية وذكورية... في مقابل نموذج المجتمع الحديث (الصناعة، النمو الاقتصادي، الكفاءة، الإنجاز، الجنسية، المواطنة، العقلانية، الديمقراطية، المساواتية... إلخ)، واعتبروا أن هذا الانقسام أساس للتصنيف والتحليل، وهم في هذا يتفقون مع رؤية الاستشراق كون الطرفين ينطلقان من رؤية مزدوجة تضع حداً من التناقض الجوهرية بين الشرق التقليدي المتخلف والغرب الحديث المتقدم<sup>(2)</sup>. في الغالب مال أنصار التحديث إلى اعتبار المجتمعات التقليدية ذات «جوهر» ثابت على خلاف الغرب الحديث المتقدم، وهي - أي المجتمعات التقليدية - تفتقر إلى المؤسسات والديناميات الداخلية التي تسمح أو تقود إلى تحولات اجتماعية عميقة بدون تدخل مساعدة خارجية.

وجهت انتقادات متعددة لتوجهات التيار الذي يتبنى المنظور الجوهري للثقافة وينطلق من نظرية التحديث في تحليلاته. وكانت دراسات روجر أوين التي اعتمدت منهج التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي مدخلاً مهماً لنقد الافتراضات التي جعلت المستشرقين يفرضون وحدة اصطناعية على عالم يمتد من المغرب إلى إندونيسيا، فجعلوا بذلك ما هو مشترك بين مجتمعات هذه المساحة أكثر وزناً بما لا يقاس عما يفرّق بينهما، بينما فشلوا في اختبار التشابهات والاختلافات العينية بين المجتمعات التي يغلب عليها غير الإسلام. ما يريد أن يثبته أوين هو خطأ الافتراضات التي تقول إن الإسلام أوجد كل شيء في المجتمعات التي كان يغلب عليها الإسلام بعيداً من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، وأنه كان هو في كل زمان ومكان<sup>(3)</sup>. وقد امتدت انتقاداته المنهجية إلى دراسات جب وبوون وبخاصة كتاب **المجتمع الإسلامي والغرب**، لأنه في رأيه من أكثر الكتب أهمية وتأثيراً في الشرق الأوسط الحديث، لما يمثله من «ازدواج ومفارقة» في الكتابة التاريخية حيث يقدم طريقاً لمد المناهج التقليدية للمستشرقين باقتراحات لكي تسقط مفاهيمها وتعممها على اختيارات الفترة الحديثة. ومنذ أواسط السبعينيات صدرت مجلة **دراسات الشرق الأوسط اللندنية**، وكتب في افتتاحيتها طلال أسد وأوين عن هذا الاتجاه النقدي المتنامي في مواجهة دراسات الشرق الأوسط ذات الدوافع السياسية. استمرت المجلة بالصدور معبرة عن هذا الاتجاه إلى أن توقفت أواخر الثمانينيات بعد أن

(2) المصدر نفسه، ص 230.

(3) المصدر نفسه، ص 269. انظر أيضاً:

نجحت في توليد تيار نقدي أوسع بين المهتمين والباحثين وطلبة الدراسات العليا من الشباب.

سيؤسس عام 1979 منعطفاً مهماً للكثير من السياسات النازمة للعلاقة بالإسلام السياسي في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد ذلك العام بداية الغزو السوفياتي لأفغانستان (1979 - 1989م) الذي لم تنته تداعياته حتى الآن. وشهد أيضاً سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران مع سياساته في تصدير الثورة ودعم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، التي غيرت معالم النظام الاقليمي في الشرق الاوسط.

لم يكن جديداً التعامل مع الإسلام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نجحت ببراغماتية واضحة في مراحل سابقة في تجيير خصومة الإسلام مع الشيوعية الملحدة أيديولوجياً وسياسياً لصالحها، ونجحت في توظيف هذه الخصومة في حربها مع عدوها الأخطر آنذاك، أي الاتحاد السوفياتي، منذ مطلع الخمسينيات، إلا أنها اصطدمت مع تيار التحرر والاستقلال الصاعد مع القيادة الناصرية في العالم العربي، وتحالفت مع الأنظمة العربية المحافظة التي احتضنت الإسلام السياسي ممثلاً بالإخوان المسلمين كممثلين لأقوى تياراته الحركية والشعبوية حينها والذي كان يخوض صراعاً شرساً ضد النظام الناصري. تلاقت المصالح وتقاطعت الأهداف منذ ذلك الحين لتصبح مصالح السياسة الأمريكية وحلفائها في الغرب مضاعفة في كسب الإسلام السياسي في صورتيه الرسمية والحركية الشعبوية، وهذا ما تجسّد بالإعلان عن مشاريع إقليمية مثل الحلف الإسلامي وصولاً إلى تحالف الجميع في حرب أفغانستان الأولى لمواجهة الغزو الشيوعي عام 1979، حيث قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والعرب بتدريب وتنظيم وتمويل وتسليح أغلبية فصائل الجهاد الأفغاني ضد «الكفار» الشيوعيين، ومنحت التسهيلات للهاربين منهم، وسمحت لهم بعقد المؤتمرات وتأسيس الجمعيات في عدة عواصم، فانتشرت كوادرم محصنة باللجوء السياسي والجنسيات الأوروبية والأمريكية في عدد من العواصم الغربية.

وعلى أرض أفغانستان أقيمت اللبنات الأولى والبيئة الحاضنة لما يعرف اليوم بالجهاد العالمي العابر للحدود. وفي إيران الخميني تأسست طلائع الحرس الثوري في ظل دعاوى مكثفة لتصدير الثورة التي أدت في سنواتها الأولى إلى انفجار الحرب الأكثر دموية بين العراق وإيران (1980 - 1988) ولينتج منها تداعيات لم تنته بعد على مستوى

الإقليم، تزامنت بدورها مع تفجيرات وأعمال عنف في بعض دول الخليج ومصر، تُوجت باغتيال الرئيس المصري أنور السادات (1981). أوجدت هذه الأحداث وما تلاها من تداعيات بؤرة الاهتمام بالدراسة المنظمة والمكثفة في الغرب لظاهرة الإسلام السياسي الصاعدة والمتنامية، وأصبح معها من الضروري من غير الممكن تفكيك بنية هذا الاهتمام وطبيعته وقراءة رموزه ودلالاته دون تحليل الإطار السياسي والاستراتيجي الذي نمت فيه مثل هذه الدراسات وتخصصت فيه مراكز أبحاث شهيرة، حُصصت لها محافظ تمويلية معتبرة وتغطية إعلامية موازية لا يستهان بها.

كان الاتحاد السوفياتي يمثل إمبراطورية الشر في أيديولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها خلال الحرب الباردة، فهو العدو الذي يمتلك أيديولوجيا شمولية تناهض السياسات الغربية بكل ما تمثله من قيم ومصالح وثقافة. ومع تصدع تلك المنظومة برزت أطروحة صدام الحضارات المتضمنة أوهام القوة والهيمنة الأحادية، وبرزت الحاجة إلى «عدو» جديد تحال إليه صفات وخصائص العدو القديم؛ فالعدو حاجة ضرورية في صنع السياسة لأنه يؤدي دوراً مركزياً في تأكيد الهوية كتعريف للذات مقابل الآخر، وبالتوازي مع التغيرات الهائلة في المشهد العالمي شهدنا ذلك الترويج الإعلامي الأمريكي لأطروحة فوكوياما عن **نهاية التاريخ**<sup>(4)</sup> صيف عام 1989 وحديثه عن انتصار الليبرالية النهائي في إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وحلف وارسو، الأمر الذي كان بمنزلة النعي الرسمي لما سمي حينذاك الحرب الباردة، والإعلان عن ولادة النظام العالمي الجديد، حيث لم يبق في نظره سوى الإسلام كنظام أيديولوجي متماسك في مواجهة الانتصار النهائي لليبرالية، ليتابع بعده صمويل هنتنغتون في أطروحته عن **صراع الحضارات**<sup>(5)</sup> التي نشرها صيف عام 1993 بمجلة **شؤون خارجية**، قبل أن يحولها إلى كتاب عام 1996، وهي كانت رداً مباشراً على أطروحة تلميذه فرانسيس فوكوياما المتفائلة. الأول كان يعتقد بأن مستقبل البشرية أصبح زاهراً ومضموناً بعد سقوط الشيوعية، لأنها ستسير كلها على خطى الغرب ونظامه الليبرالي الديمقراطي. فلا يوجد نموذج آخر صالح للبشر أكثر منه. وبالتالي فكل دول العالم سوف تصبح ليبرالية دستورية تعددية سياسياً يوماً ما والمسألة مسألة وقت ليس إلا. وعندئذ تنتهي الحروب من العالم

---

(4) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، الإشراف والمراجعة والتقديم مطاع الصفدي؛ ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبى (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993).

(5) صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف (طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).

ويعم الوثام والسلام لأن الأنظمة الديمقراطية الحرة لا يمكن أن تتقاتل مع بعضها البعض. وحدها الأنظمة الدكتاتورية والشمولية تميل إلى العنف والعدوانية.

ضد هذه النظرية المتفائلة جداً نهض صمويل هنتنغتون المتشائم ليعتبر أن كلام فوكوياما تبسيطي وواثق أكثر من اللزوم بالطبيعة البشرية. فالبشر ليسوا ملائكة والحروب لن تنتهي من العالم وليس مؤكداً أن الجميع سيسيرون على طريق الحرية والديمقراطية. بل على العكس، المستقبل هو لصدام الحضارات، متنبئاً بأن الصراعات في العالم بعد الحرب الباردة لن تجيء من طريق الاختلافات الأيديولوجية بين الأمم كالشيوعية والرأسمالية والقومية والفاشية... إلخ. وإنما من طريق الاختلافات الثقافية والدينية بين الحضارات. وهو هنا قسم العالم إلى ثماني كتل حضارية كبرى هي: الكتلة الغربية التي تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وكتلة أمريكا الجنوبية اللاتينية الإسبانية، وكتلة العالم الإسلامي، وكتلة أفريقيا السوداء، وكتلة البلدان السلافية الأرثوذكسية، وكتلة العالم الآسيوي الذي يضم ثلاث كتل في الواقع هي الهند والصين واليابان وحتى كوريا وفيتنام، معتبراً أن الإسلام يمثل خطراً حقيقياً على الحضارة الغربية؛ فالمشكلة هي في الإسلام وليست في الأصولية، لأن الإسلام يتعارض مع الديمقراطية وثقافة الغرب ومنظومته الاخلاقية<sup>(6)</sup>. أثارت هذه الأطروحة سيلاً هائلاً من السجال والنقاش والانتقادات في الغرب والعالم.

في هذا المناخ انتشرت الإسلاموفوبيا كمصطلح مستحدث، يُقصد به الخوف أو الرهاب غير العقلاني من الإسلام. قاموس أكسفورد الإنكليزي يعرّف الإسلاموفوبيا بـ «الخوف والكرهية الموجهة ضد الإسلام، والتحامل والتمييز الممنهج ضد المسلمين». دخل المصطلح إلى الاستخدام في اللغة الإنكليزية عام 1997 عندما قامت خلية تفكير بريطانية يسارية التوجه تدعى رنيميد ترست (Runnymede Trust)، باستخدامه لإدانة مشاعر الكراهية والخوف والحكم المسبق الموجهة ضد الإسلام أو المسلمين بوصفها نوعاً من أنواع العنصرية. واعتبرها آخرون ظاهرة مصاحبة لتزايد عدد المهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربطها البعض الآخر بقيام الثورة الإسلامية في إيران وممارساتها، ومن ثم بأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي تبناها تنظيم القاعدة وأدت إلى نمو مشاعر العداء والكرهية ضد المسلمين.

---

(6) عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 213 - 225.

وبغض النظر عن أصول هذا المصطلح فإنه من الناحية العملية ولد في سياق سياسات إعلامية معادية وكارهة للمسلمين، ذهب بعض الباحثين إلى أنه «مصطلح ثقافي مرادف للتصنيف الإثني أو تصنيفات الأقلية». فهو يُظهر الثقافة ككيان مُجرّد عن ممارسات الحياة اليومية وبالتالي يُمثّل وهماً متخيلاً يعتبر أن لجماعة معينة من الناس جوهر ثقافي ثابت لا يتغير، وبطبيعة الحال يؤدي ذلك إلى تنميط الهوية الثقافية ونسب بعض القيم إلى الأقليات الثقافية<sup>(7)</sup>. وشبهه البعض الآخر بالمشاعر المعادية للسامية التي انتشرت في أوروبا. وبكل الأحوال فإن مشاعر العداء ضد الإسلام ذات جذور تاريخية في أوروبا والغرب، وهي في حقبة التنوير تحولت إلى تمثيلات جوهرائية مضمرة رغم محاولات التخفيف منها أو نقدها بدعوى التسامح، وهي تطورت مع العولمة لتصبح صناعة إعلامية تستخدم فيها أحدث التقنيات منها:

- آلية الإغراق، وتتمثل بتقديم معلومات كثيفة ومنتقاة بعناية، تقدم من جهات متعددة ومصادر متنوعة، تظهر المسلم على أنه إرهابي يمثل الشرّ المحض أو مصدر التهديد القادم. فتكرار بث المعلومة بدون كلل على مدار الساعة في الفضائيات المتخصصة بالأخبار، يؤدي إلى حالة التشبع العصبي بها، ويحولها مع الوقت إلى ما يشبه الواقع المفروغ منه والمسلم به.

- آلية الحصار، وهي تعتمد لتطويق الإدراك من خلال فرض وجبة إعلامية واحدة في كل مصادر الأخبار (القنوات - الصحف - الوكالات) تروي وجهة النظر الأمريكية والصهيونية مع تنوعات شكلية.

- آلية الاختزال، حيث تصبح معها كلمة الإرهاب تختزل الشر المطلق، يتحول معها الإرهابي إلى أسطورة يبالغ في حدتها وقوتها وأخطارها، بحيث يتم تكثيف القضايا وتجريد المسائل واختزالها. وتقديم صورة مبسطة وسهلة بعيدة من التعقيد، يمكنها أن تكون مقبولة للذهن البشري الذي ينحو عفويّاً إلى التبسيط انطلاقاً من مبدأ الاقتصاد في الجهد، دون أن يتم التساؤل عن الأسباب المولدة للعنف السياسي الذي يتخذ صوراً متوحشة في بعض الأحيان.

---

Cora Alexa Døving, «Anti-Semitism and Islamophobia: A Comparison of Imposed Group Identities», Tidsskrift for Islamforskning (7) - Islam og minoriteter, no. 2 (2010), pp. 52-76, <<http://islamforskning.dk/files/journal/2010/FIFO-2010-2-del4.pdf>>.

- آلية الشحن الانفعالي، التي تفجّر مشاعر الخوف، وتحرك بالتالي الانفعالات الناتجة من الشعور بالتهديد، وهو ما يؤدي عملياً إلى تعطيل عمليات النقد والمقارنة والتحليل، ويشوّه بالتالي الصورة الواقعية.

- آلية الإبهار، وهي التي تكمل حصار الإدراك والمواقف من خلال استخدام بلاغة الصورة ومؤثرات الصوت وتقنيات التكبير والترميز والمزج والتسلسل والإسقاط والسرعة في نقل الخبر، وطريقة تقديمه ومدى الثقة والصدقية التي يسبغونها على موضوعاتهم.

- آلية التعميم، التي تذهب إلى عدم التمييز بين مسلمين معينين وسلوكياتهم السياسية والاجتماعية، والإسلام كدين، الذي يتم الإحالة إليه على أنه يحضّ على العنف والعدوان ودعم الإرهاب<sup>(8)</sup>.

والواقع أن الاهتمام الغربي الأمريكي والأوروبي لا يمكن تنميته في تصورات مسبقة محددة تعتمد قراءة واحدة تختزل ما عداها من قراءات، ذلك أنها وللإنصاف تنوعت على عدة اتجاهات بما يتناسب وطبيعة ذلك المجتمع، بحيث يمكن القول إن القارئ المتمعمق بما أنتجه الباحثون الغربيون من دراسات على المستوى الأكاديمي والإعلامي والرسمي سيجد نفسه أمام كمّ هائل من الدراسات والأبحاث والتقارير، فضلاً عن أوراق العمل وتقديرات المواقف التي تدخل في إطار «الاستشراف المستقبلي»، التي أنتجها باحثون متخصصون حظيت كتاباتهم نسبياً بقدر كبير من الاهتمام. هذا لا يعني إغفال دور مجموعات اللوبي الصهيوني في صناعة الخوف من «الأصولية الإسلامية» وصياغة ما عرف بـ «قوانين مكافحة الإرهاب» منذ أيام الرئيس كلينتون، فقد نجحت السياسة الإسرائيلية في خلق نوع من التطابق بين الإسلام والإرهاب، ثم بين الإرهاب والمقاومة وأوكلت إلى نخبة من الباحثين والخبراء ومراكز البحث مهمة تسويق مثل هذه الأفكار التي تبنتها الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ثم جاءت بعدها أحداث 11 أيلول 2001 لترسخ تلك الصور النمطية التي عمل عليها هؤلاء.

صحيح أن مستشرقين أمريكيين بارزين تبّنوا هذه الرؤية الإقصائية نفسها منذ التسعينيات، ودافعوا عنها بقوة في كتاباتهم، ونشير هنا إلى نماذج هي الأهم والأكثر

---

(8) عبد الغني عماد، عبء الآخر: صورة العدو في العقل السياسي الأمريكي (بيروت: دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر،

2004)، ص 130 - 131.

حضوراً في المشهد الأكاديمي والإعلامي الأمريكي، ومنها برنارد لويس صاحب نظرية «التفكيك وتسخين الأزمات» ودانيال بايبس في كتابه في طريق الله: الإسلام والسلطة السياسية، وإيمانويل سيفان في كتابه الإسلام الراديكالي، ثم كتابات جوديث ميلر في دراستها تحدي الإسلام الراديكالي، وبنجامين باربر في كتابه الجهاد في مواجهة عالم ماك، ثم مارتن كيرمر في كتابه الصحوّة العربية والإحياء الإسلامي: سياسة الأفكار في الشرق الأوسط، إلا أن الصحيح أيضاً أن هذه النماذج لا تختزل الرؤية ولا تتفرد بالمشهد على الرغم من تسيّدتها الإعلامي.

هذه الكتابات وغيرها، التي جاءت ضمن تحولات كبرى في المشهد العالمي الذي كان على أبواب ولادة نظام عالمي جديد، لم تكن في الغالب بعيدة من الانحياز والتوظيف الأيديولوجي، كما أنها لم تولد في حقل السوسيولوجيا بقدر ما تم إنتاجها في ما سمي حقل الدراسات الشرق أوسطية وحقل العلوم السياسية بصورة عامة كما أشرنا، لذا تعرّضت لكثير من الانتقاد، حيث برزت أقلام أكثر تخصصاً وعمقاً في المجال الأكاديمي تفكك هذه الأطروحات المؤدلجة وتقدم تحليلات أكثر رصانة حول الإسلام وتمظهراته السياسية المعاصرة. في هذا السياق نذكر ريتشارد دكجميان في كتابه المرجعي الأصولية الإسلامية في العالم العربي (1985)<sup>(9)</sup>، وكتابات فريد هاليداي وكذلك فرانسوا بورجا في كتابه الشهير الإسلام السياسي: صوت الجنوب (1988)<sup>(10)</sup> الذي خصص الفصل الأول منه لـ «استطلاع الخطوط المتحركة التي تفصل بين التيارات الإسلامية» وكذلك جون أسبوزيتو، أستاذ الأديان والعلاقات الدولية في جامعة جورج تاون، في كتاباته المتعددة، منها التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة<sup>(11)</sup> والإسلام والسياسة والإسلام في آسيا، الذي حذر في مقال له بعنوان «الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية» نشر بعد تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 من خطورة الدمج بين الإسلاميين «المعتدلين» والإسلاميين «المتطرفين» في إطار واحد للفهم، معتبراً أن التمايزات القائمة بين الاثنين حقيقية ولا يمكن تجاوزها.

(9) ريتشارد هرير دكجميان، الأصولية الإسلامية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

(10) فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري (القاهرة: دار العالم الثالث، 2001).

(11) جون أسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2002).

## ثانياً: الدراسة في الحقل

### والكتابة في الميدان

يفسر لنا ذلك رواج سوق الدراسات السوسولوجية الإسلامية الجديدة وبروز مجموعة من الباحثين «النجوم» المتخصصين، وبخاصة في الساحة الأوروبية، في ما أصبح يعرف بالإسلامولوجيا الجديدة، مع التحفظ عن هذا المصطلح، وذلك منذ أن دشّن أوليفيه كاريه (Olivier Carré) الباحث في علم الاجتماع السياسي تلك الكتابات مناقشاً فرضية انبثاق إسلام عربي تقدمي في بحث نشر له عام 1979 ثم ليعود ويطور ذلك عام 1983 بالتعاون مع ميشال سورا (Michel Seurat)<sup>(12)</sup>، وليصبح أكثر ميلاً إلى اعتبار «الإسلام السياسي» هو الثقافة السياسية للعالم الإسلامي التي يمكنه من خلالها أن يعبر عن نفسه بوصف التدوين ظاهرة دائمة وجوهرية في المجتمعات العربية، منذ ذلك الحين بدأ ما يسميه جليبير الأشقر «الاستشراق معكوساً» في الغرب، وظهرت معها تيارات ما بعد عام 1979 في الدراسات الإسلامية الفرنسية<sup>(13)</sup>. يؤرخ هذا الزمن لمشهد وتحولات بمنتهى الأهمية، منها إسقاط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران وقيام انتفاضة إسلامية في أفغانستان ضد الدكتاتورية اليسارية، الأمر الذي أدى إلى اجتياح سوفياتي للبلاد. هذه الأحداث أسست محوراً لنقاشات فكرية وتجادبات سياسية، وبخاصة في صفوف اليسار الفرنسي تحديداً قبل أن يتمدد أوروبياً. والواقع أن أشهر المفكرين اليساريين الذين خضعوا لإغواء «الثورة الإسلامية» في إيران لم يكن مسلماً ولا من الشرق الأوسط، بل لم يكن إلا ميشيل فوكو في مرحلة معروفة من عمره. على أنه ينبغي القول إن تحليلات فوكو لتطورات الثورة الإسلامية في إيران، وبقراءة سريعة، لم تكن ضمن مجال خبرته واختصاصه بالتأكيد. ومع ذلك، يبقى أن فوكو كان مفتوناً بما اعتبره بحثاً عن «الروحانية» وخلط بين ما سمعه من الليبرالي نسبياً آية الله محمد كاظم شريعتمداري - الذي تحول لاحقاً إلى خصم شرس لآية الله الخميني - وبين حقيقة الخمينية، وهذا ما دفعه إلى أن يعلن، وبسذاجة، أن المرتكزات الأساسية للديمقراطية يمكن العثور عليها في الإسلام الشيعي، وأن ذلك هو ما يعنيه فعلاً برنامج «الحكومة الإسلامية».

(12) اختُطف ميشال سورا وقتل في بيروت عام 1985 - 1986.

(13) جليبير الأشقر، «الاستشراق معكوساً: تيارات ما بعد العام 1989 في الدراسات الإسلامية الفرنسية»، الحوار المتمدن، العدد

2446 (26 تشرين الأول/أكتوبر 2008).



ثمة ثلاثة ملامح أساسية تسم مجموعة من الباحثين في حقل الدراسات الإسلامية ما بعد سنة 1968 حللها واحد من أبرز أعضاء تلك المجموعة، وهو أوليفيه روا (Olivier Roy)، أولها أن معظم أفرادها ينتمون إلى حقلَي العلوم السياسية أو علم الاجتماع السياسي، في حين كان الجيل السابق لا يزال متجذراً أساساً في المناهج التقليدية المتعلقة بالدراسات الاستشراقية كالتاريخ والإثنولوجيا (علم الأعراق البشرية) أو الفيلولوجيا (فقه اللغة المقارن). وتناول معظمهم الحركات الإسلامية السياسية الراديكالية بوصفها الشعار الواضح للمرحلة، وهو ما يؤشر إلى علاقة واضحة بتخصصهم في المجال السياسي. في هذه الأثناء كانت الأكاديمية الفرنسية تشهد تدهوراً حاداً في مكانة أفرادها ودخلهم النسبي. وعليه، بتعبير ملطف، كان أمام باحثي الجيل الجديد آنذاك حافز قوي للبحث عن مصادر دخل إضافية. وأحد المصادر - وهو الذي يشكل الملمح الثاني (الذي لا يشمل الجميع طبعاً ولكنه كان من السعة بحيث يمكن عدّه ملمحاً أساسياً) - هو أن يصبح الباحث «مستشاراً» لمؤسسات الشؤون الخارجية والدفاع. ومثل هذه الفرص لم تكن أمراً، بالنسبة إلى أبرز «خبراء» هذه المجموعة، مقتصرًا على فرنسا. أما أحد المصادر البديلة الأخرى فكان العمل عبر وسائل الإعلام، سواء على شكل مكافآت شرفية مباشرة يتقاضاها هؤلاء الباحثون لقاء «خبرتهم» أو كوسيلة لزيادة مبيعات كتبهم. وهكذا، فإن الظهور المكثف في وسائل الإعلام هو الملمح المميز الثالث لباحثي اليوم [من الفرنسيين] في شؤون الإسلام والوطن العربي. وبالإمكان تعميم هذا النموذج، فنقول إن ملامح شبيهة تسم حقل الدراسات الإسلامية اليوم في كل البلدان الغربية.

على أن الملمحين الأخيرين - أي الميل إلى بيع الخبرة للمؤسسات الحكومية، والظهور المكثف في وسائل الإعلام - لم يشملا كل عضو في مجموعة باحثي الدراسات الإسلامية، ذلك أن بعضهم قاوم الإغراء مدة من الزمن. يلاحظ أوليفيه روا، وهو أحد أبرز الباحثين الفرنسيين في مجال الإسلامولوجيا، وهو من أقطاب «الاستشراق الفرنسي الجديد»، أن: «الدراسات الإسلامية انتقلت عندنا من فترة المستشرقين الكلاسيكيين الذين كان اهتمامهم منصباً أساساً في التخصص في مجالات دراسة القرآن والتاريخ الإسلامي واللغات والآداب الشرقية، أمثال مكسيم رودنسون وجاك بيرك وكلود كاهين، إلى جيل جديد من الباحثين المتخصصين أساساً في السوسولوجيا والعلوم السياسية». هذه الفئة الجديدة من الباحثين لا ترى أن الدراسات الفقهية القرآنية أو التاريخية هي أدواتها الرئيسية في دراسة الظواهر الإسلامية المعاصرة وتحليلها، بل المحكّ بالنسبة إليها هو البحوث

الميدانية. كان المستشرقون الكلاسيكيون يرون أن تعلّم القرآن ودراسته والتخصص في مجال التاريخ الإسلامي هو المفتاح العلمي الذي يؤهلهم لفهم الظواهر الإسلامية وتحليلها، بما في ذلك المعاصرة منها. أما جيلنا الحالي، فقد تجاوز هذه النظرة الضيقة وأصبحت دراسة القرآن والتاريخ واللغات والآداب الشرقية لا تعدو أن تكون أدوات بحث يستعين بها خلال تنقلاته وأسفاره ودراساته الميدانية. يقول روا: «ونحن بخلاف الكلاسيكيين لا نسعى لفهم الظواهر الإسلامية المعاصرة في ضوء دراسة التاريخ أو الفقه أو الآداب القديمة، بل نتعامل مع هذه الظواهر التي ندرسها من خلال أدوات البحث العلمي التي نعتمدها لتحليل أي ظواهر اجتماعية أو سياسية أخرى ندرسها شرقية كانت أم غربية»<sup>(14)</sup>. لكن هذا لا يعني أن هذا الجيل من الباحثين له نظرة واحدة وآراء متوافقة في مجال الإسلاميات والاستشراق، بل لكل واحد منهم خصوصيته وتوجهه وأفكاره، أما السمة المشتركة التي جعلتهم يؤلفون ظاهرة متميزة فتكمن في كونهم جميعاً متخصصين إما في السوسيولوجيا وإما في العلوم السياسية، وهو ما يجعلهم يغلبون دوماً الدراسة الميدانية على دراسة النصوص. لا شك في أن هذا الجيل من الباحثين في الإسلامولوجيا لم ينطلق من الفراغ، فهم ليسوا أول من اعتمد المقاربة السوسيولوجية الميدانية في مجال الاستشراق، فالمستشرق الفرنسي الكلاسيكي مكسيم رودنسون، ولأنه كان يحمل أفكاراً يسارية، كان له اهتمام خاص بالحركات والظواهر الاجتماعية، كذلك كانت اللبانات الأولى مع الرواد خلال الحملات الاستعمارية الذين حولتهم مهامهم إجراء أبحاث سوسيولوجية وأثنروبولوجية لاستيعاب خصوصية الثقافات المحلية للمجتمعات الإسلامية التي عايشوها، وهو ما جعل كثيرين منهم لاحقاً مناصرين لقضايا التحرر الوطني لشعوب المستعمرات الفرنسية السابقة، كجاك بيرك وروبير مونتاني، كنماذج بارزة في طليعة منظري ما يعرف بـ «السياسة العربية» لفرنسا لاحقاً وصنّاعها.

يرى أوليفييه روا أن التحول الذي حققه الجيل الجديد من المستشرقين يعود إلى عدّة أسباب أهمها «خصوصية الاستشراق الفرنسي المغاير للتجربة الأنكلوسكسونية والتي يمثلها اليوم برنارد لويس، والقطيعة التي تعمّقت أكثر، بفضل ما اكتسبناه نحن الأكاديميين من استقلالية فكرية وتمويلية، ومن هامش نقدي تجاه المؤسسات الرسمية ومراكز القرار السياسي والعسكري». ينتقد أوليفييه روا أعمال برنارد لويس بشدّة لأنه لا يزال يعتمد

---

(14) «مقابلة مع أوليفييه روا: استشراقنا لا علاقة له باستشراق الاستخبارات الأنكلوسكسونية»، الأخبار، 2008/6/30.

الأدوات الكلاسيكية، الأمر الذي أدى به إلى الارتقاء بأحضان المحافظين الجدد واتخاذ مواقف عدائية من الإسلام والمسلمين، كما ينتقد بنفس الوقت أعمال بعض الأمريكيين من الاتجاه نفسه المناصرين للإسلام، أمثال جون أسبوزيتو، معتبراً أن الخلل البحثي في كلتا الحالتين يكمن في أن الظواهر الإسلامية الراهنة لا يمكن تفسيرها أو فهمها في ضوء النصوص الفقهية وحدها، أو باسترجاع التراث التاريخي الإسلامي وتحليله فقط، بل يجب قبل أي شيء وضع كل تجربة إسلامية في سياق الطرف الاجتماعي والسياسي المعاصر الذي يحيط بها. فهذه هي المقاربة الوحيدة كما يقول، التي تجعلنا نفهم كيف يمكن أن يكون شخص أو تيار إسلامي معتدلاً، بينما أشخاص أو تيارات أخرى متطرفة أو أكثر راديكالية، مع أنهم جميعاً ينطلقون من نص قرآني واحد ومن مرجعية فقهية مشتركة.

سنلاحظ أن بداية أوليفيه روا هي نفس بداية جيل جديد من الباحثين الغربيين في الإسلام؛ جيل قطع مع الرؤية الاستشراقية النصية، واتجه لتطبيق مناهج العلوم الاجتماعية على العالم الإسلامي، الذي لم يكن بحاجة في رأيهم إلى علوم «خاصة» لدراسته والبحث في قضاياها. فقد انتقلت الدراسات الإسلامية في فرنسا من فترة المستشرقين الكلاسيكيين الذين كان اهتمامهم منصباً أساساً في التخصص في مجالات دراسة القرآن والتاريخ الإسلامي واللغات والآداب الشرقية، أمثال مكسيم رودنسون وجاك بيرك وكلود كاهين، إلى جيل جديد من الباحثين المتخصصين أساساً في السوسيولوجيا والعلوم السياسية.

شكل روا، إلى جانب عدد من الباحثين الفرنسيين، جيلاً من الباحثين الذين عاصروا انطلاق الموجة الجديدة من البحث في الإسلاميات، لكن عبر بوابة العلوم الاجتماعية، ولا سيما علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الديني، بحيث تم التركيز على الحركة الإسلامية بوصفها حركة اجتماعية مع ما يتضمنه ذلك من تحديات الخروج بها من دائرة الأحكام المسبقة واللاتاريخية التي ميزت البحث في التراث الاستشراقي؛ كان ذلك يعني لهؤلاء أولوية السوسيولوجي على الأيديولوجي وتقديم البحث والاستطلاع الميداني والتجارب اليومية والملاحظة بالمشاركة على تحليل النصوص الأصولية كما جرت عليه العادة. لذلك اتجهوا إلى أن يكونوا في المناطق الإسلامية المختلفة والاختلاط بالمسلمين بل وتعلم اللغة العربية، والأهم من ذلك ملاحظة الإسلام المعاش عن كثب، ومعايشة نمط التدين السائد بوصفه خبرة إنسانية أكثر من الدين نفسه كنص إلهي متعالٍ.

ساعدتهم خبرتهم الحركية اليسارية على التركيز على الإسلام الحركي، أكثر من التاريخي أو العقيدي، وإن تباينت مواقفهم من مناضلين (ميشيل سورا وأوليفيه روا وجيل كيبييل وفرانسوا بورجا) أو منتمين فكرياً (آلان روسيون). وكان الإسلام الحركي في صعود سريع يستقطب الأقطاب من مختلف الاتجاهات، وبخاصة مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، وبداية الجهاد في أفغانستان، ونجاح الإسلاميين المصريين في قتل رئيس بلادهم أنور السادات، حيث تصاعدت الأطروحة الإسلامية السياسية لتحتل المشهد في مصر وشمال أفريقيا، فأنفرد كل منهم بمسار أو بمنطقة صارت موضوع اهتمامه الأبرز؛ فكتب روا عن الإسلام والحدثة السياسية في معركة الجهاد الأفغاني، واشتغل كيبييل على معركة النبي والفرعون في مصر، وصك بورجا عنوانه الإسلام السياسي صوت الجنوب.

أهم ما يجمع هؤلاء من الناحية المنهجية هو تهميشهم البعد الديني في التحليل وتركيزهم على البعد السوسولوجي والسياسي في قراءة مسار الحركات الإسلامية التي صاروا ينعنونها بـ «الإسلام السياسي» بدلاً من الحركات الأصولية، ذلك أنها حركات سياسية اجتماعية بامتياز في نظرهم؛ والدين بالنسبة إليها مادة قابلة للتوظيف أيديولوجياً يستخدم في معركة التغيير الاجتماعي والسياسي. وبتعبير بورجا، الدين لغة يتحدث بها الإسلاميون لكن محرهم - في رأيه - هو الرغبة في التمرد على سيطرة الشمال. وقد حرص هؤلاء على مواجهة المواقف المسبقة ضد الثورة الإيرانية بسبب أيديولوجيتها الإسلامية في البداية من جهة، وعلى مواجهة ما اعتبروه عداوة شيوعية مسبقة ضد المجاهدين الأفغان الذين ثاروا ضد الاجتياح السوفياتي.

المفارقة حسب جيلبير الأشقر أنهم رفضوا التصورات القديحة المعطاة للأصولية الإسلامية الناهضة التي اكتسبت زخماً لافتاً بتأثير من الثورة الإيرانية نفسها. وأدى ذلك بهم إلى رفض تسمية «الأصولية» (Fundamentalism) ذاتها، وإلى رفض معادلها الفرنسي (Intégrisme) بذريعة أن هاتين التسميتين تتعلقان بالمسيحية: أي البروتستانتية في الحالة الأولى، وبالكاثوليكية في الحالة الثانية. وهم في سعيهم لكي لا يتعرضوا للنقد بأنهم جزء من «الاستشراق» بالمعنى التحقيري للكلمة، تبنوا منطفاً مختلفاً حين اعتبروا أن الأصولية الإسلامية لا يمكن اختزالها في أي تصنيف ذي منبع غربي، وانتهوا إلى توصيف الظاهرة الحركية الإسلامية بـ «الزعة الإسلامية»<sup>(15)</sup> (Islamisme)، وهو توصيف تعرض أيضاً

(15) Islamism بالإنكليزية وترجمها البعض بـ «الإسلاموية». واللاحقة ism تشير إلى التمدب الأيديولوجي. وقد أمكن للمترجم العربي أن يصوغ مفاهيم حديثة مثل الرأسمالية والاشتراكية بتفعله اللاحقة ism، لكن كان من

لانتقادات لاذعة إذ اعتُبر أنه لا يخلو أيضاً من إحياء يجعل من الحركات الإسلامية - وبعضها عنيف ومتعصب - متصلة بالإسلام ذاته وهم من خلال تقديم تشريع أكاديمي لاستخدام مصطلح «النزعة الإسلامية» لوصف الحركات الإسلامية المختلفة قد ساهموا في الخلط الذي تعززته وسائل الإعلام غير المدققة، بين الدين الإسلامي بوجه عام وبعض الاستخدامات الخاصة والمقيدة له<sup>(16)</sup>.

والواقع أن أوليفيه كاريه (Olivier Carré)، الباحث في علم الاجتماع السياسي، يمثل من الناحية الجيلية والثقافية والسوسيولوجية، جسراً معرفياً مع المجموعة الجديدة من المختصين الفرنسيين بالعالم الإسلامي، فهو اكتسب شهرة واسعة في الوطن العربي لكتابه حول القومية العربية منذ السبعينيات وقامت فرضيته الأساسية حول انبثاق إسلام عربي تقدمي مميز في المستقبل. وفي عام 1982 شدد على الشبه بين ما بدأ يسميه «النزعة الإسلامية» والقومية العربية، وهو شبه عززه في رأيه العقيد معمر القذافي - غير أن مثل هذا الشبه لا يمكن الركون إليه إلا إذا نظر المرء إلى المسألة من زاوية تحليل الخطابات [لا الأفعال]، وهو ما كان كاريه يقوم به بصورة رئيسة. فالحق أن القوميون احتاجوا (وهذا أمر طبيعي) إلى أن يمنعوا خصومهم من السطو على الإسلام، في حين احتاج الأصوليون - ولا سيّما في الستينيات، وهي حقبة «الاشتراكية العربية» - إلى إقناع الجماهير بأن إسلامهم كان هو أيضاً «اشتراكياً» على نحو ما، واحتاجوا من ثم إلى دحض التهمة بأنهم ينوون إعادة الطبقات الغنية القديمة إلى السلطة<sup>(17)</sup>.

ومضى كاريه أبعد من ذلك في كتاب آخر نشر عام 1983، وهو في الأساس مجموعة من نصوص درس فيها فروعاً مصرية وسورية من الإخوان المسلمين، وقام بتحليله بالتعاون مع ميشال سورا. في هذا الكتاب بدأ ميزان التعاطف عنده يميل نحو «الإسلاميين» على حساب القوميون الذين صار يصنّفهم كـ «توتاليتاريين». وفي عبارات تمثل «الاستشراق المعكوس» تمثيلاً نموذجياً حسب جليبير الأشقر، راح كاريه في المقابل

---

الصعوبة ترجمة هذا المصطلح بـ «الإسلامية»، إذ إنه يخسر كثيراً من دلالاته ويحيل الإسلام من دين إلى أيديولوجيا بمحمول سياسي يشير إلى حركات سياسية دينية، لذلك ذهب بعض الباحثين، وللمزيد من التحديد، إلى استخدام مصطلح «الإسلام السياسي».

(16) الأشقر، المصدر نفسه، ص 4.

(17) يمكن هنا التوقف عند المضمون الإسلامي الذي بدأ يظهر في عدد من الكتابات لمفكرين وقادة قوميين وبالمنحى الاشتراكي لبعض كتابات الإسلاميين ككتاب مصطفى السباعي اشتراكية الإسلام والشيخ محمد الغزالي الإسلام والمناهج الاشتراكية بل وحتى كتاب سيد قطب العدالة الاجتماعية في الإسلام وكتابات مالك بن نبي.

يصف «الإسلام السياسي» كحامل جديد للحدثة المنشودة وبأنه «الثقافة السياسية الصاعدة للعالم الإسلامي الذي يحاول أن يعبر عن نفسه أخيراً بعد أن كُنت صوته تبعاً من قبل الكولونيالية وأنظمة ما بعد الاستقلال»، وبأنه «حقيقة دائمة دواماً لافتاً، في أهدافها ووسائلها منذ فجر الافتحام الصناعي الأوروبي للوطن العربي وبأن التدنُّن ظاهرة دائمة وجوهريّة في المجتمعات العربيّة»<sup>(18)</sup>. هذه العبارات والخلاصات سوف تتكرر بصياغات مختلفة بين دارسي الإسلامولوجيا من الجيل الجديد في الغرب.

يمثل ميشال سورا نموذجاً للباحث النقدي والقلق. ففي تجربته الفكرية والبحثية أثناء وجوده في طرابلس شمال لبنان وخلال الاشتباكات الدامية<sup>(19)</sup>، التي تمثل فيها البعد الأخلاقي إلى جانب تلك التوليفة الرائعة التي ابتكرها بين السياسة العملية من جهة وتكريس النفس بتمامها للنشاط العلمي الملتزم من جهة أخرى. كان سورا، الماركسي وابن تمرد 68 الفرنسي الأشهر، في ذلك السلوك باحثاً ملتزماً دشّن ذلك في إدانته للدكتاتورية وبحثه عن مفهوم «الطغيان» بالتذكير بأن اللفظ ذاته جدير بصفة «المصطلح العلمي» إلى جانب كونه نعتاً ملتزماً يقول كثيراً عن مواقف قائله السياسية.

تمثل سيرة هذا الباحث نموذجاً للباحثين الشبان في أوروبا الذين ما عادوا يكتبون إلا بالمعاشية اليومية والميدانية. فهو منذ أن استقر في بيروت بعد عام 1971 تضاعف اهتمامه وشغفه بالشرق وإشكالياته، وأدّت ولادته في بنزرت في تونس سنة 1947 دوراً في هذا الشغف، إذ بقي فيها حتى أحداث 1961 حيث بدأت الحركة من أجل الاستقلال. سافر بعدها إلى فرنسا حيث تأثر بتظاهرات 1968 الشهيرة التي هزت فرنسا والعالم بأسره، حيث كانت تلك التظاهرات الطلابية الليبرالية اليسارية الاشتراكية تهز بعنف السكون السياسي، مغيّرة وجه فرنسا وأوروبا مرة جديدة.

اهتم سورا بعمق في نبش أصول العنف الممنهج الذي مورس في الشرق الأوسط في أواخر السبعينيات ووصولاً إلى أواسط الثمانينيات. وفي بيروت التي كانت تشهد حراكاً

---

(18) الأشقر، المصدر نفسه. انظر أيضاً: Olivier Carré, L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui (Paris: PUF, 1982), pp. 13-20.

(Carré's Section), et Gérard Michaud, ed., Les Frères musulmans Egypte et Syrie (1928 - 1982) (Paris: Gallimard/Julliard, 1983)

(19) التي كان لي شخصياً فرصة التفاعل معها من خلال حواراتي المستفيضة معه، وكان يعد دراسته عن «حي باب التبانة في طرابلس - لبنان: دراسة عصبية مدنيّة» نشرت بعدها في كتابه الشهير. انظر: Michel Seurat, Syrie: L'Etat de barbarie (Paris: PUF, 2012). ترجم إلى العربية مؤخراً بعنوان: ميشال سورا، سورية: الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو؛ تقديم برهان غليون وجيل كيبيل (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017).

ثورياً قوياً وجد سورا في الثورة الفلسطينية تمثيلاً لعادلة فانخرط مع شبابها في المخيمات في حوارات ونقاشات أكسبته فهماً عميقاً لآليات العمل السياسي الشعبي في مواجهة الاحتلال. تعلم اللغة العربية وأسهم في تعليم الشباب اللغة الفرنسية داخل أزقة المخيمات اللبنانية، ولكنه أراد الحفر أكثر في معرفة مكامن الصراع في الشرق ولبته، ودور الأنظمة الدكتاتورية المتكوّنة أمامه، وأسباب الخنوع وآليات الإخضاع وتحديد هوية من يمسك بخيوط اللعبة من الطرف الآخر، فعمل على الذهاب إلى دمشق، وفيها أقام طويلاً ودرس الماجستير في العلوم الاجتماعية.

كان ميشيل سورا من الباحثين الغربيين القلائل الذين ينتمون إلى اليسار، وفي الوقت نفسه لم يتعاطفوا مع النظام السوري «الاشتراكي التقدمي» في معركته ضد تنامي الحالة الإسلامية في السبعينيات، ثم المواجهات الدامية التي حصلت في أواخر ذلك العقد وبداية الثمانينيات، وهو بالتالي لم يعيش القلق الغربي من إمكان ظهور «خمينية جديدة» في سورية، الذي كان سبباً في غض الطرف عما قام النظام به في مواجهته الدامية مع الإسلاميين. بقي ميشيل متابعاً لكل الإجراءات التي قام بها النظام السوري منذ قيام «الحركة التصحيحية» عام 1970، ورصد تنامي الحضور الطائفي العلوي في مفاصل حزب البعث أولاً، ثم الجيش والأمن، ثم باقي أجهزة الدولة ومؤسساتها ليكشف معها زيف ادعاء العلمانية. وقام بتتبع وتوثيق يوميات الصراع الدموي الذي تفاقم بعد عام 1979، وكتب عن أعمال النظام خارج حدوده. وبعد أن دون كثيراً من الجرائم التي حصلت في حماة ومدنٍ سورِيّةٍ أخرى عديدة، كتب ما يُشبه النبوءة: «يكفي التلفظ باسم حماة، لنفهم أن نهر العنف يشق طريقه من الآن فصاعداً في هذا البلد كالجرح». كان ينشر دراساته الموسعة في مجلة إسبري (Esprit) البحثية الفرنسية المرموقة، ويفعل ذلك باسم مستعار خشية أن تطاله يد النظام. في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 نشر فيها - تحت اسم جيرار ميشو - دراسة مهمة بعنوان «سورية الدولة المتوحشة»، وفي تشرين الأول/أكتوبر 1984 نشر دراسةً عن «إرهاب الدولة»، وأخرى عن «المجتمع السوري ضد دولته»، ورابعة عن «الطبقة، والطائفة، والمجتمع في سورية»، وكتب عدة دراسات في توثيق تصاعد الحالة الإسلامية وتحليلها في سورية منذ عام 1963، وتنامي الصراع مع النظام بعد ذلك حتى مواجهات 1982.

كتب عنه برهان غليون، أحد أصدقائه المقربين في مقدمة الترجمة العربية لكتابه: «حين عدت إلى دراسات ميشيل سورا المنشورة في الثمانينيات، وجدت فيها، على الرغم من مرور الزمن، وثيقة أنثروبولوجية وتاريخية نادرة تُفسّر الآليات والمبادئ الأولى لتأسيس

نظام الأسد وعمله، وأساليب حكمه، وتعاملاته مع الرأي العام السوري والعالمي، والتي لم تتغير كثيراً منذ تأسيسه... إن هذه الدراسات تقدّم لنا، ربما أكثر من أي كتاب آخر حديث، مفاتيح أساسية للإجابة عن سؤال: لماذا وصلت سورية إلى الوضع الكارثي الذي نعرفه اليوم؟». أما صديقه الآخر جيل كيبييل، فقد كتب عنه: «أنه بحذاقته كعالم اجتماع، ونفاذ بصيرته كباحث ميداني، خرق أقتعة الأنظمة الكبرى التي اختزلت أحداث المشرق بظواهر عارضة محلية للصراع بين الإمبريالية والاشتراكية كما كان يُردد آنذاك. وأن تحليله لواقع المجتمع السوري وتشريحه لنظام الحكم وما أتجه من عنف يسمح لنا بفك رموز الانتفاضة السورية الحالية منذ اندلاعها في ربيع 2011 أكثر مما تمّ إنتاجه من دراسات صدرت عقب هذه الانتفاضة. وأن ثمة أجيالاً من الباحثين في العالم أجمع يعودون في أعمالهم البحثية إلى العمل التأسيسي الذي وضعه سورا، لكونه يبقى مرجعاً ضرورياً لإجراء أي بحث جدّي حول المشرق العربي وسوريا ولبنان بشكل خاص»<sup>(20)</sup>. إنها سيرة ترفض «الاختزال» والعموميات والتزييف، فقد رفض اختزال الصراع في سورية إلى صراع بين الدولة وإسلاميين كاشفاً الأبعاد الأخرى للصراع (النضال من أجل التغيير السياسي في سورية) معتبراً ذلك الاختزال هو نهج النظام المفضل، ونهج الإسلاميين المعنيين أنفسهم، ولكنه كذلك نهج المؤسسات الإعلامية الغربية. رفض هذه الاختزالية ليس التزاماً معرفياً فقط، ولكنه التزام سياسي أيضاً من حيث أن الديمقراطية مضادة للاختزال وحليفة للإحاطات المعرفية الموسعة، فالاختزالية في المقابل نهج ثابت من جهة الدولة التي لا تشيع هذه النظرة إعلامياً ودعائياً فقط، وإنما كذلك تعمل على صنع الوقائع التي لا تبقي غير الإسلاميين قبالتها. رفض الاختزال عنده يعني رفض التعامي عن الطائفية، بل أدرجها في معطيات تاريخية وسوسولوجية وأيديولوجية تشرح عملية بناء عصبية للسلطة و«ملك طبيعي» كمحرك لها. صحيح أن سورا لم يعيش ليرى كيف صدّقت الأيام تقديراته وكيف تحولت سورية إلى ملك وراثي مكرس، لكن كتابه بقي ليكون شاهداً ومرجعاً مناسباً لمقاومة الاختزال، معرفياً وسياسياً.

---

(20) نواف القديمي، «ميشيل سورا: اليساري ضد إرهاب «الدولة التقدمية» وسطوة الطائفة»، الجمهورية، 2017/1/27، <<http://aljumhuriya.net/36861>>

انظر أيضاً: فارس الذهبي، «ميشيل سورا مغامر مشى في حقول الألغام يعود اليوم من جديد»، جريدة العرب، 2017/8/5.

انظر أيضاً: ياسين الحاج صالح، «سورية: «الدولة المتوحشة»: الكتابة ضد الاختزال»، الحياة، 2017/3/3.



في مكان آخر، قدّم سورا مطالعة نقدية سجل فيها تحفظاً معرفياً عن تحليل الخطاب الاستشراقي في كتاب إدوارد سعيد الشهير: «إذا كان سعيد رافضاً للأطروحة الشهيرة التي تقول إن هناك «شرقاً حقيقياً» لا يمكن معرفته إلا من خلال وجهة نظر «داخلية»، مع ذلك فإنه لا يطرح مطلقاً أي طريقة أخرى ممكنة حتى تتمكن العلوم الإنسانية من ممارسة وظيفتها في المجال «الشرقي»، وذلك على المستوى العلمي/السياسي المزدوج». بل إنه يذهب حتى أبعد من ذلك حين يعتبر أن عمل سعيد «يعطي باستمرار الانطباع بأنه يتأرجح بين التوكيد على الـ «النحن» والشغف بالخصوصية من جهة وبين تطلع مشروع لشعوب المنطقة العربية الإسلامية نحو الكونية من جهة أخرى. وما يريد سورا قوله هنا هو تأكيد رؤيته التي يعتبر فيها أن العرب «الذين يرفضون الغرب يملكون أيضاً خطاباً أيديولوجياً» وأن «مشاكل الهويات والثقافات التي يراد استعادتها موجودة، لكنها ليست في أغلب الوقت سوى ذرائع تستغلها الطبقات الحاكمة في بلادهم».

عن الإسلام السياسي، قدّم لنا ميشال سورا، بما تيسر له من وقت قبل موته، مفاتيح لمجال تفكيره النظري حول هذه المسألة التي ستصبح منذ مطلع الثمانينيات القضية المركزية في خطاب التحديث العربي، وذلك أولاً في نقده لحماسة ميشال فوكو تجاه الثورة الإسلامية في إيران ثم في دراساته الاستشراقية حول النظام الأمني السوري وتمرد الإخوان المسلمين وأخيراً في كتاب حول تاريخ الجماعة في مصر وسورية بمشاركة أستاذه أوليفيه كاريه. لكن مقتله في بيروت عام 1986 سبب صدمة كبرى للوسط الأكاديمي الفرنسي، وبشكل خاص لأوليفيه كاريه الذي سبق أن تعاون معه سورا بشكل وثيق. وتبعاً لذلك سيعيد بعض هؤلاء الأكاديميون النظر بموقفهم من الثورة الإسلامية في إيران وفي مقولة «النزعة الإسلامية الحاملة للحدثة».

### ثالثاً: الإسلامولوجيا الجديدة من الهوامش إلى المتون

يعرض كاريه في تقديمه لأول كتاب نشره بعد موت «سورا» المأسوي - وهو كتاب يتضمن مجموعة من المقالات و صدر عام 1991 - تقييماً مختلفاً جداً لما يسمى «النزعة الإسلامية» في ضوء التجربة الإيرانية والتي يرى أنها تقوّض من صدقية «البديل الإسلامي» متحدثاً عن اللعبة العدائية التي تؤذيها الهمجيتان الإسلامية والتقدمية العلمانية<sup>(21)</sup>. وهكذا أنجز كاريه بنتيجة الصدمة قطعاً جذرياً مع أوهامه السابقة عن «النزعة الإسلامية»

Olivier Carré, L'utopie islamique dans l'Orient arabe (Paris: Presses de la FNSP, 1991), p. 16.

(21)

وإن لم يبلغ حد رفض الإسلام في ذاته، متحدثاً عن زمن يبشر بأن «النزعة الإسلامية» وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود في العالم الإسلامي، وأن «حقبة التسويات ما بعد الإسلامية يبدو أنها بدأت...»<sup>(22)</sup>. اللافت أنه في إطار مراجعاته وبعد عامين نشر كتاباً يعلن فيه عن ولادة «الإسلام العلماني»، يعتبر فيه أن هذه الولادة لن تنطلق من فراغ بل هي عودة لما أطلق عليه اسم «التراث العظيم» (La Grande tradition). وقد قصد كاريه بـ«التراث العظيم» ذلك التراث العقلاني والفلسفي الإسلامي العريق الذي تأسس بعد القرن العاشر الميلادي حيث تبلورت معالم فصل نظري واضح بين الدين والسياسة على المستوى الشيعي والسني، واستمر ذلك حتى انبثاق تسنن إسلامي أرثوذكسي جديد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو تسنن وهابي يرتكز على الشروح الطهرانية للإسلام، أي شروح ابن حنبل وابن تيمية بوجه خاص، وهي التي عادت الطريق أمام الموجة «الإسلامية» المتشددة. إن كتاب كاريه اللافت هو دعوة من أجل إسلام معلمٍ نسبياً، يؤسس لإسلام «ما بعد الإسلامية»<sup>(23)</sup>. ومع ذلك يخلص إلى أن مسارات «التعلمن» الكامل في المجتمعات والحضارة المسلمة لا يمكن أن تكون على الطريقة الغربية. بكلمات أخرى، فإن كاريه يرى أن ذلك سيحدث وفق مسارات خاصة بها.

من جهته قدم أوليفيه روا مجموعة من الأبحاث المهمة كنماذج عن هذا الاتجاه الجديد، منها: الإسلام السياسي (1992) وجينالوجيا الحركات الإسلامية (1995)، وتجربة الإسلام السياسي (1996)<sup>(24)</sup>، وآسيا الوسطى الجديدة أو مصنع الأمم (1997)، وإيران: كيف يمكن الخروج من ثورة دينية (1999) ونحو إسلام أوروبي (1999)، الشبكات الإسلامية (2002)، وتركيا اليوم هل هي بلد أوروبي (2004)، وعولمة الإسلام (2002)<sup>(25)</sup>. وكان كتابه أفغانستان: الإسلام والحدثة السياسية<sup>(26)</sup> باكورة مشروعه في دراسة الإسلام المعاصر. في هذا الكتاب يرصد روا غلبة السياسة على الدين بحيث يبدو المجاهدون حديثين برغم الخطاب والمفردات الدينية المستخدمة، ويرصد بذلك كيف أن هؤلاء المجاهدين حديثون لا ينتمون إلى التقليد الإسلامي الأفغاني، تلك التجربة التي أكسبتهم خبرة مباشرة في مجتمع متعدد الإثنيات، لكن خيارات الدولة الإسلامية التي كانت تستند

Ibid., pp. 16-18.

(22)

Olivier Carré, L'Islam laïque ou le retour à la Grande Tradition (Paris: Armand Colin, 1993), pp. 60 et 136.

(23)

(24) أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة (بيروت: دار الساقي، 1996).

(25) أوليفيه روا، عولمة الإسلام (بيروت: دار الساقي، 2002).

Olivier Roy, L'Afghanistan: Islam et modernité politique (Paris: Seuil, 1985).

(26)

في بداياتها إلى تراث الإخوان المسلمين اصطدمت بالواقع الأفغاني ومنطق الحرب الذي كان محلياً وعالمياً في آن واحد، والتي حملت معها تداخلاً اصطدم بالمحتوى القبلي والإثني المحلي؛ الذي ميّز مسارات الحركة الإسلامية هناك باتجاه أكثر تشدداً في مواجهة التقاليد المحلية الأفغانية في فهم الإسلام وممارسته؛ عزز منها تدخل العوامل الخارجية والفاعلين الدوليين والتي انتهت كما هو معروف بظهور تنظيم القاعدة. هذه هي في الواقع التحولات التي امتزج فيها المنطق الجهادي والمنطق العالمي ومنطق التقاليد المجتمعية، سيتبع روا خطأ متصاعداً في تحليل هذه التحولات عبر كتاباته اللاحقة.

في سنة 1992 قدم روا أطروحته الشهيرة المثيرة للجدل حتى يومنا هذا في كتابه فشل الإسلام السياسي<sup>(27)</sup> التي لا تزال تحتفظ بكل قوتها؛ وفيها تحدث عن مأزق أطروحة الإسلام السياسي فلسفياً وفكرياً؛ ذلك أن الكتاب هو أقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى الاجتماع والعلوم السياسية.

استندت رؤية روا إلى أن الحركات الإسلامية السياسية فشلت في الجمع بين الدين والسياسة في إطار الدولة الحديثة، كما فشلت في استعادة الصيغ التقليدية في بناء نظام سياسي مختلف، فإما أنها صارت حركات سياسية حديثة لا تختلف عن مثيلتها إلا في الخطاب، وإما خرجت من المجال السياسي تماماً، إذ لم تعد الدولة ما بعد الاستعمارية مستوردة بل تجذرت بفضل الديناميات الاجتماعية المختلفة ولا سيما في البيئات التي عرفت تراثاً تاريخياً للدولة كما في مصر وتركيا، وهو ما يعني أن الإسلاميين اضطروا إلى التعامل مع منطق الدولة بل والتحول إلى فاعلين سياسيين إلى جانب آخرين، بحيث يصبح البحث عن التحالفات ضرورياً لتحقيق البرنامج السياسي والاجتماعي، وفي هذه الحالة لم يعد هناك فاعلون إسلاميون كما يرى روا وإنما فاعلون بأجنات إسلامية - وطنية تتبنى قضايا مجتمعية ذات طابع أخلاقي أشبه بما هو موجود في تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية. الحركات الإسلامية من هذا المنظور تصبح حركات تحديثية بامتياز بعكس الرؤية الثقافية التي تقيم تعارضاً بين الإسلام والحداثة.

بهذا المعنى يبدو نشاط الإسلاميين كمؤشر في مسار الحداثة؛ وهذه هي إحدى أهم الإشارات التي يلتقطها روا في التحولات التي عرفتتها الحركة الإسلامية مع نهاية القرن الماضي؛ فالحركات الإسلامية تخلت منذ بداية التسعينيات، في نظره، عن طابعها الشمولي لصالح ممارسة سياسية ذات طابع قطري لا يتجاوز حدود دولها، وهو ذات

Olivier Roy, L'échec de l'Islam Politique (Paris: Seuil, 1992).

(27)

التحول الذي انتهى إلى تضخم الاهتمام بالأبعاد السياسية لديها وابتعادها التدريجي عن الرؤية العالمية.

بعد فشل الإسلام السياسي يخرج روا بأطروحة كتابه الثالث **عولمة الإسلام** (28). في هذا الكتاب يواصل روا تتبعه للتحويلات التي تشهدها الحركة الإسلامية داخل البلدان الإسلامية ولكن بالخصوص تلك المنتشرة في الغرب، بحيث يرى أنها تعزز الفرضيات التي دافع عنها في دراسته السابقة حول فشل الإسلام السياسي، فالحركات الإسلامية السياسية التقليدية مثل الإخوان تنتمي إلى الدولة الوطنية، والأخيرة تعترف بالحدود، وروا حين كتب **عولمة الإسلام** كان يتحدث عن انتقال الإسلام إلى الغرب حيث ظهور أنماط وحركات دينية جديدة أهم ما فيها أنها عابرة للدولة الوطنية.

في كتابه **عولمة الإسلام** (الصادر في باريس عام 2002) يمضي روا بأطروحته المذكورة قُدمًا إلى الأمم، ولكن من زاوية تحليلية مختلفة نوعاً ما. فرغم إخفاق حركات الإسلام السياسي (أو الحركات الإسلامية)، إلا أن الإسلام ما زال يلقي إقبالاً واسعاً. وما نشهده اليوم - كما يقول روا - هو التفاف حول مسألة الدولة من خلال حركتي الأسلمة وبناء الهوية الإسلامية، انطلاقاً من الفرد، وصولاً إلى إعادة تأسيس مجتمع من المحال تجسيده في رقعة جغرافية محددة إلا على نحو فرضي/تصوري. وإن هذه الحركة المزدوجة للفردنة ونزع الإقليمية هي دلالة على عولمة الإسلام، لكن وفق أشكال وحركات قد تختلف كثيراً في تعبيرها السياسي والديني: إسلام روحي وإنساني، أصولية جديدة وطائفية، أو أممية متشددة وناشطة.

ويبين روا أن هذه الحركات تساهم في عولمة الإسلام وبالتالي «تغريبه»، من خلال عبور الإسلام إلى الغرب. هذا العبور لم يكن عبر «غزو ولا اعتناق واسع» وإنما بانتقال طوعي لمسلمين جاؤوا إلى الغرب بحثاً عن العمل أو ظروف معيشة أحسن.

والحقيقة أن روا يطرح في **عولمة الإسلام** أفكاراً سجالية وخلافية جديدة؛ فهو يقول مثلاً إنه في الوقت الذي يتعمق فيه الدين والتدين بين المسلمين في دولهم الوطنية وحتى في أوساط جوالهم في الغرب، فإن الحركات المتطرفة تساعد عملياً على فصل الدين عن الدولة وعلى علمنة الحياة السياسية. فهذه الحركات لم تعد تنتمي إلى أي جغرافيا محددة أو دول معينة بل هي معولمة تجوب العالم وتضرب بعنفٍ أعمى لا هدف له، أما في

البلدان الإسلامية نفسها فيرى المؤلف أن الحركات الإسلامية المعتدلة صارت أكثر وطنية وديمقراطية من ذي قبل ومنخرطة في العملية السياسية، وأن إعاقاة الديمقراطية لا تأتي دوماً من قبل الإسلاميين بقدر ما تأتي أيضاً من النُخب العلمانية الحاكمة والمدعومة من الغرب.

وفوق ذلك، يعتقد روا أن معظم الحركات الإسلامية السياسية أصبحت في الوقت الحالي قومية أكثر منها إسلامية. على سبيل المثال، تهدف حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين إلى إقامة دولة فلسطينية، ورغم أن هذه الدولة في نظرهما يجب أن تكون إسلامية ولكن الأولوية هي القومية وليست الإسلام. ويشير أيضاً إلى أن معظم الأحزاب الإسلامية تحولت إلى قومية، في الجزائر، في تونس، في فلسطين، وحتى في مصر وسورية والعراق واليمن وتركيا، وعندما تصبح هذه الحركات أكثر قومية فإنها تصبح - في رأيه - أكثر ديمقراطية أيضاً، بمعنى أنها تكون مؤيدة للانتخابات وتقبل بما قد يتمخض عنها من نتائج. وهي كذلك باتت معادية أكثر للإمبريالية، مثل بقية الجماعات والأحزاب القومية في الشرق الأوسط التي أضحت معادية أكثر فأكثر للإمبريالية. من هنا فإن القوميين الإسلاميين يقفون في نفس الخط الذي يقف فيه القوميون العلمانيون.

بعبارة أخرى، فإن الباحث الفرنسي أخذ يُميز بين نوعين من الحركات صارت إليهما الحركات الإسلامية: الأولى هي الحركات ذات الامتداد الاجتماعي والمشروع السياسي وهي جميعاً (سواء كانت سلمية كالإخوان أم عنيفة كالجماعة الإسلامية المصرية، أو مقاومة كحماس) صارت أقرب إلى الأحزاب القومية في بلادها، وأصبحت أولوياتها قومية وطنية، ولم تعد تطرح فكرة إقامة الدولة الإسلامية كما كانت تفعل سابقاً، ومن ثم حفظها في الاندراج داخل العملية السياسية في بلادها أكبر مثل احتمالات تطورها ديمقراطياً.

أما النوع الثاني من الحركات الإسلامية السياسية فهي التي ليس لها عمق اجتماعي في بلادها، ولا تملك أي مشروع سياسي فقد صارت حركات معولمة أقرب إلى الحركات المناهضة للإمبريالية ذات الامتداد والطرح العالمي، ويضرب مثلاً بتحالف تنظيم القاعدة الذي لا يمثل مشروعاً سياسياً في أي بلد بل يتحرك كجبهة أو تحالف ليس له هدف سوى منازعة أمريكا وضربها حتى ولو في عقر دارها، كما فعل بضرب برجي التجارة في نيويورك. ويرى أن هذا النوع من الحركات أبعد من الطرح الديني، وأقرب إلى الحركات اليسارية المناهضة للعولمة، ومن ثم فمعركته مع الإمبريالية التي تمثلها الولايات المتحدة

ورموزها المختلفة (الاقتصادية كبرجّي التجارة، والعسكرية كالبنتاغون)، وليست الرموز الدينية المخالفة لها (الكنايس مثلاً أو حتى الفاتيكان رمز المسيحية).

لكن، ثمة حالتان استثنائيتان انفلتتا من هذا التأميم للحركة الإسلامية، ويوجدان حسب روا في باكستان والعربية السعودية. ففي باكستان، وحدها الجماعة الإسلامية قدمت نفسها كحزب حكومي، بينما الأغلبية العظمى من الحركات المتطرفة متعلقة بأصولية جديدة مناضلة (جهادية). وفي العربية السعودية، يمكن القول: إن غياب حزب إسلامي قومي والاستثمار المكثف لشباب متطرف في إطار شبكات دولية مثل نموذج تنظيم «القاعدة»، يكشف عن هشاشة المشروع الوطني لهذه الدولة. ومع هذا فإنه حتى في هذين البلدين، يبقى الانتماء الوطني، كما يقول روا، هو المرجع الأخير للمناضلين الإسلاميين.

وعن إعادة الأسلمة في أوساط الجالية المسلمة في الغرب، يشير أوليفيه روا إلى أنها ليست فقط احتجاجاً اجتماعياً أو محاولة للتوفيق بين الوفاء للأصل والحدثة والاستقلال الفردي، بل هي جزء من سيرورة اضمحلال الثقافات الأصلية لصالح الغربية. إعادة الأسلمة هذه تعني أن الوعي بالهوية الإسلامية - التي كانت لا غبار عليها وجزءاً من مجموعة ثقافية موروثية - لا يمكنه أن يستمر إلا إذا أعيدت صياغة هذه الهوية، وهذا خارج أي سياق ثقافي بعينه، أوروبياً كان أم شرقياً. وعليه إعادة الأسلمة مرتبطة بإعادة تحديد إسلام كوني يتجاوز الإطارات المحلية، ويعتبر أن الانسلاخ عن البيئة الأصلية يقود إلى البحث عن الكونية أكثر منه إلى الحنين إلى وطن أو إلى مجتمع؛ البحث عن هذه الكونية يتم ضد الثقافتين الأصلية والغربية.

ومن بين الطروحات المركزية للكتاب التي قد تبدو متناقضة، أن الدنيوية تُلازم عودة الديني؛ بمعنى أن الأسلمة توازيها الدنيوية، إذ إن مبالغة الإسلاميين في تثمين الدولة أدت إلى خفض قيمة الدّين، حتى في غياب أي تحول ديمقراطي، أي فك الترابط بين الحقلين السياسي والديني.

ويشدد روا على أن الإسلاميين لم يحتكروا يوماً التعبير الديني لوجود جهات أخرى تعبر عن الدين. وبالتالي فالتنوع داخل الإسلام حال دون الانحصار بين الديني والسياسي. فالأحزاب الإسلامية غير قادرة على تقديم نفسها على أنها التعبير الوحيد والشرعي للإسلام في السياسة.

والحال أن تطبيع الإسلام السياسي (دخوله المعترك السياسي بمنطق الدولة وطنياً) من جهة وإعادة الأسلمة (عبر سيرورات مختلفة لا احتكار لأحد فيها) قادا إلى تنويع المرجعية

الإسلامية على حساب التصورات الإسلامية الجامعة. وعليه فإن صيغة ما بعد الإسلام السياسي ليست أقول الدين، وإنما صيغة من علمنة الفضاء الذي تنمو فيه الممارسات الدينية. إن التناقض بين فشل الإسلام السياسي وإعادة الأسلمة ليس إلا ظاهرياً. لذا كان للإسلام السياسي أثرٌ يمثل كل مفارقة: فهو قوَى السياسي على حساب الديني، أو بالأحرى زاد استقلالية الديني عن السياسي.

ويعتقد روا أن إعادة الأسلمة تتم خارج لعبة الصراع على السلطة. ويرى في «ما بعد الإسلام السياسي تخصيصاً لإعادة الأسلمة». ذلك أن الحركات الإسلامية غير قادرة على احتكار إعادة الأسلمة بسبب وجود فاعلين آخرين (مدارس دينية، حركات وجمعيات، زوايا...). إن ابتذال أو تطبيع الإسلام السياسي ليس إلا نهاية إعادة الأسلمة ونهاية التشدد. فالأصولية الجديدة تحتل هذين الفضائين كنتيجة لأزمة الدولة (إسلامية أم غير إسلامية) ولنزع الإقليمية عن الإسلام لأسباب منها عبوره للغرب.

ويرى المؤلف أن الإسلام في الغرب هو إسلام أقلّي (من الأقلية)، وأن من بين نتائج عبوره غرباً إعادة صياغته، أي انسلاخه عن الثقافة الأصلية. حيث تُعاد صياغة ثقافة وهوية إسلامية في قطعة مع الثقافة الأصلية. وتشهد هذه العملية فصلاً بين الديني والثقافي كما تشهد ظاهرة الفردنة (جعل الأمر مسألة شخصية) من جهة والمأسسة من جهة أخرى. فالاتجاه السائد في أوساط الجمعيات الإسلامية في أوروبا هو السعي لإنشاء مؤسسات قادرة على التدخل في الشأن العام والسياسي، وبالنسبة إلى الأفراد صياغة تصورهم للإسلام بمفردات يفهمها المحيط الجديد. وهنا يلاحظ أنه لكي يُعترف به في أوروبا، يتردد الإسلام بين نموذجين: العرقية - الثقافية من جهة (الانطلاق من المعيار الديني لتشكيل جماعة دينية - عرقية. وهذه المقاربة ليست حكراً على المسلمين بل نجدها في بعض الخطابات الغربية)، والكنيسة (أي المؤسسة الدينية) من جهة أخرى. ويلاحظ أن الشكل العفوي لتنظيم الإسلام في الغرب يبقى المسجد وليس الحزب السياسي، أو النقابة، إلا أن الدولة بحاجة إلى محاور، وهذا ما أدى إلى دولنة التمثيلية الدينية حيث فرض منطلق الدولة نفسه على المؤمنين.

ويُعرّف الأصولية الجديدة من خلال تشددها الديني (النصّي) ومناهضتها للغرب. فتصورها للإسلام جِدّ متشدد ويندرج ضمن التقليد الحنبلي. ويرى أن ما يسمح للأصوليين الجدد برفض الغرب هو رفضهم لمصطلح الثقافة لصالح مصطلح الدين الذي يختزلونه في مجرد قانون أو شرعة الحلال والحرام. وعليه فالأصولية الجديدة جِدّ متحفظة على

كل صور الاندماج في المجتمعات الغربية. ويقول: إن الأصولية الجديدة، مع هذا، تساهم في العولمة، ذلك أن الهويات التي تسمح بتكوينها تتجاهل الرقع الجغرافية والثقافات، وهي مبنية على أساس اختيار فردي. وهكذا فالإسلام المصقَّى يصبح متوافقاً وأي سياق اجتماعي شريطة العيش في جماعة خيالية.

وبالنسبة إلى الأصوليين، تمثل عولمة الإسلام وأزمة الثقافات الأصلية فرصة لإعادة التأسيس. لكنهم يرفضون الغربنة والخطاب الليبرالي القائل بالتأقلم مع العالم الحديث. فهم يهاجمون باستمرار الإسلام المحلي (في العالم الإسلامي) ويسعون لإسلام كوني يشير إلى جماعية خيالية ومجردة تتجاوز كل الاختلافات العرقية، الثقافية واللغوية على أساس أن العالم وجهته الإسلام.

هنا يرى المؤلف أن تطبيع الحركات الإسلامية كان أيضاً ناتجاً من تبنيها فكرة القطرية (بمعنى رقعة جغرافية محددة) تحت شكل الدولة الأمة، بينما راديكالية الأصولية الجديدة تتغذى من اللاقطرية في إطار أمة خيالية. ولا تحمل هذه الأخيرة نموذجاً ديمقراطياً بل تبني في غالب الأحيان أرتوذكسية سلفية متعصبة. ويرى أن الشعار الذي رفعه حزب التحرير بإعادة قيام الخلافة، فيما لم توضع أي استراتيجية ملموسة لتحقيق هذا الهدف، يُعبّر أيضاً عن هذا السعي لأمة خيالية.

وفي السياق نفسه، يُحلل الظاهرة الإسلامية في شبكة الإنترنت ويتحدث عن «الأمة الافتراضية». ويقول: إن بعض النقاشات في المواقع الإسلامية لها توجه ليبرالي، إذ تهتم بإسهام الفكر الغربي بنقد الإسلام السياسي والنقاش حول الديمقراطية وفتح أبواب الاجتهاد، إلا أن الاتجاه السائد في هذه المواقع يبقى أصولياً جديداً. هذه «الأمة الافتراضية» تهتم بالأمة اللاقطرية وليس بالفضاء الوطني.

والجديد في التسعينيات هو تشدد الأصوليين الجدد، إذ أصبح جزء منهم جهاديين، بمعنى تفضيل الجهاد على الدعوة الدينية. ويُفسر الكاتب هذا التشدد بابتدال أو تطبيع الحركات الإسلامية؛ والتحويلات الاستراتيجية العالمية بين عامي 1989 و1992؛ وعولمة الإسلام وتوسع القوة الأمريكية (المتشددون يصطدمون حتماً بالقوة المهيمنة الوحيدة أي الولايات المتحدة). ويرى أن الأمة الإسلامية المتشددة تبقى هامشية بالنسبة إلى حركات التحرر، ففلسطين ليست وجهتهم. ويتحدث عن «الجهاد الترحالي» (أو المتنقل) المتمركز في تخوم العالم الإسلامي؛ وحتى الذين يستهدفون دولاً غربية يأتون من الغرب نفسه، فلا أحد من الإسلاميين الجزائريين الذين تورطوا في التفجيرات التي استهدفت فرنسا عام



1995 جاء من الجزائر بل من بلجيكا وبريطانيا وكندا. ويصل إلى استنتاج مفاده أن النشاط الإسلامي الذي ينتمون إلى الشبكات المتهمه بالإرهاب هم منتج حقيقي للغربنة والعولمة.

ويختتم بالقول: إن بن لادن أعلن الجهاد وفشل، وإن رد الفعل الأمريكي أذى المسلمين (شيشان، وفلسطينيين.. وحتى مهاجرين سريين في أمريكا) في كل مكان. ويخلص إلى استنتاج، يقول إنه يكرره منذ سنوات، فحواه أن «إعادة الأسلمة يمكنها أن تطرح مشاكل أمن ومجتمع، لكنها ليست تهديداً استراتيجياً» بالنسبة إلى الغرب.

في كتابه **عولمة الإسلام** يرصد بدقة تحولات الظاهرة الإسلامية في ما يتعلّق بالعولمة ويقدم أمثلة دالة على الانخراط في ديناميات العولمة حيث بدأت الحركات الإسلامية تتجاوز مشكلة الثقافة وتتفاعل مع الثقافات الفرعية، تساعدها على ذلك ثورة الاتصالات، اقتصاد السوق، أنماط جديدة للمجتمع، وتراجع الدولة الوطنية. فيلاحظ أن الإسلاميين استفادوا كثيراً من ثورة المعلومات وهم الأكثر توظيفاً لمعطيها، ويرصد ظاهرة الدعاة خارج المؤسسة الدينية، والتعليم العصامي، وتوظيفهم للتقنيات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى ضرب النظرية التقليدية الإسلامية في تحصيل المعرفة. ثم يرصد ظاهرة الانفتاح على السوق فلا يجد ممانعة لدى الإسلاميين للخصخصة وإعادة الهيكلة وانسحاب الدولة من الاقتصاد. وتحت عنوان مصالحة الدين والثروة يلاحظ كيف كانوا في السبعينيات يأتون إلى الإسلام من أحزمة الفقر وكانت فكرة العدالة الاجتماعية في الأولويات، في حين لم تعد هذه القضية من نفس المستوى، ويتابع راصداً دخول الدعوة الإسلامية نفسها منطق السوق، فيتحدّث عن اقتصادات نشأت حول الظاهرة بدءاً بالكاسيت إلى محالّ الحجاب إلى البنوك الإسلامية وأشكال الاستثمارات. كما يرصد حالة دينية متزايدة في الطبقات العليا والبرجوازية، فبعد أن كان هؤلاء ضدّ حقوق الإنسان صار هناك الآن (حركة سواسية - إخوان) فتمّ إنشاء مراكز يتم التفاعل معها في مساحة مناهضة للعولمة - وهذا يعني أن تفهم الإسلاميين لدور المنظمات العالمية يحصل دون مشكلة وتدرجياً.

نشر الكتاب عام 2002 أي بعد تفجيرات أيلول/سبتمبر الشهيرة. وكان الكتاب نتيجة متابعة دقيقة لعدة عوامل وتغيرات، منها صعود جيل ثان من القاعدة مختلف جذرياً عن سابقه. لقد كان الجيل الأول متأثراً إلى حد كبير بأطروحة إقامة الدولة الإسلامية التي شهد جدلها وجدالاتها منذ التحق بالتجربة الجهادية الأفغانية في بواكيرها، ولم يكن بعيداً من أطروحة الإخوان المسلمين، كما أنه وهو يمارس العنف كان يحذوه حلم بناء الدولة

الإسلامية ولكن عبر بوابة العمل المسلح وليس السلمية كالإخوان، لقد انتمى هذا الجيل إلى أطروحة لها أرض وحدود، أما الجيل الثاني فكان جهادياً متنقلاً بين كل مناطق الصراع في العالم قبل أن يستقر معظمه في أوروبا.

حتى مسارات التشدد الديني بدأت في الغرب نفسه بعيداً من المؤسسات الدينية، بل لم ترتبط بالمسجد كمؤسسة ومكان، ومن التحقق منهم بالمسجد فقد فعل بعد أن تكوّن فكرياً في فضاء ديني متخيل ليس له أرض وليست تحده حدود. إنه جيل يحمل أطروحة أبعد من الدولة الوطنية وإنما لديه أطروحة معولمة، ومن ثم فصراعه ليس مع الدولة الوطنية ومؤسساتها (العدو القريب) وإنما مع أهداف معولمة (العدو البعيد) حيث الرموز والمؤسسات العالمية من مبنيي التجارة العالمية إلى المشروع الإمبراطوري الأمريكي... إنها أهداف اليسار ولكن بلغة الإسلام... إن مشروع هذا الجيل الجديد وأهدافه وتعريفه لها والأسلوب الذي يعبر به عنها يساري مضاد للإمبريالية لولا اللغة الإسلامية، وابن لادن هو تلميذ لليسار المتشدد بقدر تلمذته على الإخوان المسلمين قديماً. في النهاية فإن عنف القاعدة هو عنف سياسي وليس دينياً، فالقاعدة لم تستهدف مقر الفاتيكان في روما لكنها استهدفت مركزَي التجارة العالمي والبنتاغون، أي أنها استهدفت الإمبريالية الحديثة كما فعل اليساريون في أواخر الستينيات والسبعينيات بنجاح أقل.

المنتمون إلى هذا الإسلام المعولم، في نظر روا، هم، إلى جانب القاعدة، كل المسلمين الذين يسعون إلى إقامة أمة مسلمة منفصلة، بل ومختلفة عن الشرق الأوسط، أي إنهم لا يابهنون للصراعات الحقيقية التي يعانها الأخير؛ فلا وجود للقاعدة في فلسطين. لذلك تؤدي الأصولية الجديدة دوراً أساسياً في هذا الإسلام الكوني الذي يتجاوز الحدود الوطنية للدول ويتكيف مع مختلف المجتمعات وفي الدول الغربية بوجه خاص، بفضل طابعه الفردي المنفصل عن المؤسسية وسعيه لخلق فضاءات اجتماعية مؤسمة توفر للمسلمين المهاجرين الذين اختاروا الإقامة الدائمة في الغرب - كما للمسلمين الجدد - حيزاً هوياتياً للتعريف الذاتي. إنه إسلام يتأقلم مع العولمة وينمو في بيئات ليبرالية تؤلف تربته الخصبة؛ بحيث يكون الانتماء إلى الإسلام خياراً فردياً لا تحكمه قواعد الانتماء إلى الأرض والثقافة، وبحيث يعبر عن نهج أخلاقي وسلوكي صارم للمنتهين (حتمية التطبيق الحرفي لتعاليم القرآن والسنة لدى السلفية)؛ تماماً كما هي الحال لدى الحركات الأصولية اليهودية والأنغليكانية. وبالتالي فإن هذا الإسلام الذي يفتقد المرجعية المكانية لا يملك استراتيجية الدولة، لأن الهدف هو الفرد وليس المجتمع،

هو تأسيس إسلام عالمي يتوافق مع كل السياقات الاجتماعية. لذلك فإن سر نجاحه وانتشاره يكمن في تجاوزه منطلق القوميات والثقافات.

وهكذا، لا يعرف أعضاء الحركات الدينية الجديدة الدولة الوطنية ولا ينتمون إليها، وهم بالطبيعة لا يعرفون التقليد ولا الثقافة. هم سلفيون طهرانيون يبحثون عن العقيدة الخالصة النقية من الشوائب، إسلام النقاء والعصر الذهبي والسلف الصالح. لذلك تجدهم في محالّ البيتزا والفاست فود «الحلال» ولن تجدهم في محلات الكسكس والأكلات الشعبية التقليدية... الأهمية عندهم في الحلال وليس في الثقافة... هم بطبيعتهم لا يحبون التمازجات بين الدين والثقافة... وهؤلاء هم الذين تحدث عنهم في كتابه **الجهل المقدس** (29).

أما جيل كيبييل (Gilles Kepel) فهو أيضاً من أبرز الوجوه في هذا المجال أيضاً وصاحب إنتاج غزير، وقد صدرت له مجموعة دراسات منها كتابه الشهير **النبي والفرعون** (1984)، و**ضواحي الإسلام** (1987)، و**يوم الله** (1992)، و**الجهاد** (2000) (30)، ثم صدر له كتاب **الفتنة: حروب في ديار المسلمين** (2004) (31)، وغيره.

يعدّ كتابه **الجهاد** من أنضج كتبه، والأطروحة المركزية التي يحتويها يتكئ في تأويلها على مفاهيم سوسيولوجية نجد معالم بعضها عند ماكس فيبر (في ما يتعلق بالدين والمدينة ودور المؤسسة الدينية)، وعند بيار بورديو (في ما يخصّ «الحقلين» الديني والسياسي)، والأطروحة هذه هي التي تشرح مكونات التيار الإسلامي وتبحث في الفئات الاجتماعية والثقافية التي حملت لواءه. حيث ترى أن هذا التيار تكوّن من ثلاث قوى هي الشباب المدني الفقير، والطبقة الوسطى المتديّنة، والإنتلجنسيا الإسلامية.

القوة الأولى، أي الشباب المدني الفقير تكونت بعد الانفجار السكاني وهجرة الأرياف إلى المدن في الخمسينيات والستينيات، وهي التي أنشأت الضواحي وسكنتها. وما يميّز هذه الفئة هو حصولها للمرة الأولى في تاريخ الطبقة التي تنتمي إليها على التعليم نتيجة سياسات الحكومات المتبعة يومذاك والتي تعزّز القطاع العام وأنشطته التعليمية. غير أن هذه القوى الشابة المتعلّمة نسبياً لم تجد إلى سوق العمل وإلى الارتقاء

Olivier Roy, La Sainte Ignorance, le Temps de la Religion sans Culture (Paris: Le Seuil, 2008).

(29)

Gilles Kepel, Jihad: Expansion et decline de l'Islamisme (Paris: Galimard, 2000).

(30)

(31) جيل كيبييل: **الفتنة: حروب في ديار المسلمين**، ترجمة نزار أورفلي (بيروت: دار الساقي، 2004)، والنبي والفرعون، ترجمة

أحمد خضر (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1988).

الاقتصادي والاجتماعي سبيلاً، فأضيف إلى قهر ظروفها الطبيعية شعور بالغبن والحرمان وحقن على النظام لحرمانها العدالة الاجتماعية. ولما كان أبنائها جميعهم من مواليد العقد الذي تلا الاستقلالات الوطنية، ومن الذين شهدوا هزيمة الأنظمة القائمة أمام إسرائيل، سقطت مشروعية هذه الأنظمة في نظرهم لفشلها على مختلف المستويات الداخلية والخارجية، فبرزت في الستينيات أفكار سيد قطب في استعادته لأفكار حسن البنا وأبي الأعلى المودودي، ثم كانت أفكار الخميني وشريعتي في إيران. وقد رافق التحول في القراءة والاستلهام العقائدي تبدل عميق في التركيبة الديمغرافية، بحيث أصبح سكان المدن المتوسعة الأكثرية للمرة الأولى في تاريخ العالم الإسلامي، وانعكس هذا التبدل على نحو حاسم في علاقة الناس بالدين ونصه، إذ باتوا مستقلين في علاقتهم به عن «المعممين»، الذين هم الوسطاء الوحيدون في الأرياف والمدن الصغرى، ومستقلين عن القرار السياسي للمؤسسة الدينية المرتبطة غالباً بالسلطة، ويمكن القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية كان يعني بالنسبة إلى هذه الفئة الفقيرة إحلال العدالة الاجتماعية الحقيقية وقلب الأنظمة التي تعوّق ذلك.

القوة الثانية المكونة للتيار الإسلامي، أي الطبقة الوسطى المتديّنة، عانت بدورها من الأنظمة القائمة، وإن كانت «معاناتها» مختلفة. فأبناؤها من التجار (البازار) وملاك الأراضي الذين نزعت منهم ملكيتهم عقب سياسات التأميم، وهم في أكثريتهم من المهتمّين سياسياً، إذ أقصاهم العسكر أو الملوك عن السلطة ومرافقها، وانضم إليهم في السبعينيات بعض «المهنيين» الذين راكموا ثروات في الخليج العربي في إثر الطفرة النفطية وعادوا بعد أن اكتشفوا الوهابية واعتنقوها، وراحوا بعد عودتهم يستثمرون في البنوك الإسلامية، وقيمون الأنشطة والمشاريع الخيرية. ويجمع هؤلاء شعور بأن لا فضل لـ «دولهم» عليهم وعلى ارتقائهم الاجتماعي، ولا نية لديها لتقريبهم من مراكز القرار فيها. وهم يرون ضرورة التحالف مع القوة الأولى (الشباب المدينيين الفقراء) من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، لا طمعاً بالعدالة الاجتماعية بل بهدف قلب الأنظمة والإمساك بالسلطة.

أما القوة الثالثة، أي الإنتلجنسيا الإسلامية، فمكونة من مثقفين إسلاميين مثلوا «الخميرة» التي تضاف إلى القوتين الأولى والثانية لتقريبهما الواحدة من الأخرى، وذلك من خلال تأليفها لخطاب يكون محور التحالف بينهما، وهو خطاب يجانب القضايا الاجتماعية ويركز على السياسة والأخلاق هرباً من اتخاذ موقف «طبيقي» ينفر إحدى القوتين الأوليين منه.

وهكذا بتحالف هذه المكونات الثلاثة وتكاملها نهض التيار الإسلامي ونمت الحالة الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات كما يرى جيل كيبييل، ثم انفكَّ عقدها وبدأ التراجع في التسعينيات. وتراجع الظاهرة الإسلامية عنده لا يعني نهايتها، بل يعني فقدانها ديناميتها الأساسية، أي قدرتها على جمع الطبقات الاجتماعية المختلفة ودفعها إلى حمل مشروع سياسي مشترك. كما أن الصراعات التي تفجرت في التسعينيات ساهمت في تنامي الانقسام والتفتت داخل الحركة الإسلامية، الأمر الذي ساهم في تأكيد الانحسار الذي يتحدّث عنه كيبييل.

يقدم بورغا الإسلام السياسي كـ «دينامية تاريخية» باتت أمامنا مباشرة ويتوجب بالتالي قبولها والتعامل معها أو مع ممثليها «المختلفين والمتنوعين بشدة» معاملة متساوية وندية. الإسلام السياسي، في رأي بورغا، هو «الرد الحداثي على مشكلات الحداثة»، ما يعني أنه عامل تغيير وتحديث يمكن الاعتماد عليه في المجتمعات المسلمة. وتمثل هذه النقطة، كما يرى جليبر أشقر في دراسته عن الاستشراق الفرنسي، أحد الأعمدة الثلاثة لفكر بورغا إلى جانب عنصرين آخرين هما: الإقرار بأن «الدين الإسلامي» كلغة وثقافة يمثل جوهر الشعوب المسلمة من جهة، وبأنه ثمة استمرار وليس قطيعة بين الدين وبين تجارب التحديث السابقة (اشتراكية وقومية) والتي يعاب عليها أنها نهلت من لغة «غربية» المنشأ.

## رابعاً: في سوسولوجيا الإرهاب..

### الاشتباك بين «لماذا؟» و«كيف؟»

يبدو جيل كيبييل ناقداً إلى حد كبير لمقولة «السياق» في تفسير العنف الظاهرة الإسلامية، فعنده كل حركة دينية أو سياسية تنشأ في سياق ما أو من خلاله... وهذا ليس جديداً في رأيه، وهو يرى أن التركيز الشديد عليها يتضمن مخاطرة نسيان موضوع البحث نفسه الذي هو: الإرهابي/الجهادي وأيديولوجياته الخاصة. ما يقال عن السياق - الدافع إلى العنف بالنسبة إلى الإسلام السياسي يمكن أن يقال كذلك عن الماوية أو الستالينية أو البيض الأمريكيين البروتستانت... إلخ. لذلك فإن السؤال الأهم بالنسبة إلى كيبييل هو عما يميّز الإسلاموية، عن خاصيتها الفارقة مقارنة بغيرها من «أيديولوجيات التغيير» المناهضة بطبيعة الحال للغرب الاستعماري المتعدد الثقافات... إلخ. وجهة النظر هذه جرت على كيبييل اتهامات تتراوح بين «الثقافية» و«الاستشراق» وصولاً حتى إلى العنصرية.

ورغم المحاولات الحثيثة اليوم لدحض الحديث عن تعميمات جاهزة حول الإسلام أو الإسلام السياسي وترسيخ الفكرة القائلة بالاختلاف الجوهرى بين مظهرات الإسلام في السياسة والتاريخ، فإن كيبييل يقدم تعريفاً بسيطاً لـ «الحركات الإسلامية» يعتبره منطبقاً عليها جميعاً: فهي حركات «تناضل من أجل إقامة دولة مؤسسة على قوانين مستمدة من النصوص الإسلامية المقدسة»، وأما الخلاف بينها فيكون في طرائق التأويل الممكنة. إن الهوس بـ «السياق» عنده لا يعفى الباحث من الجهد المطلوب في البحث عن المميّز والجديد والخاص في الحركة العنيفة باستسهال رده إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاستعمار... إلخ فحسب، بل هو كذلك، بحسب كيبييل، يسىء فهم «القوة الخاصة» التي للإسلام السياسي العنيف. ويتابع كيبييل مميّزاً بين ثلاثة «أصناف» من الإسلاميين: فهناك «الإخوان» الراغبون بحياسة أجهزة السلطة بأي ثمن، والسلفيون وقطيعةهم النهائية مع قيم المجتمعات (غربية وشرقية) وتكفيرهم لها، ثم الجهاديون وهم مزيج من النوعين السابقين ويمثلهم تنظيم «الدولة الإسلامية». وهذه الرغبة في الحديث عن «إسلام» بالمفرد هي بالضبط ما يزعج بورغا الذي يسأل كيبييل باستغراب شديد «كيف أمكنك أن تمحو الأغلبية الساحقة من مسلمي فرنسا وتركز فقط على هذه القشرة السطحية المتطرفة التي تتبنى خطاب القطيعة والتي ساهمنا نحن بممارساتنا في تكوينها؟ ولا يتردد في الدفاع عن أهمية إشراك الإسلاميين في العملية السياسية وعدم استبعادهم. تلخص فكرة بورغا الأساسية في أبحاثه بالقول إن «إدانة الجهاديين أمر جيد لكن ما هو أفضل من ذلك بعد هو إدانة من يصنعون الجهاديين، وأن الإرهاب هو في الغالب الأعم «رد فعل عنيف على العنف». تعطي هذه العبارات الانطباع بالرغبة في تعميق التحليل والبحث في الجذور المسببة للظاهرة الجهادية وعدم الوقوف عند إدانة الانتحاريين وقاطعي الرؤوس أو منح أهمية كبرى لـ «الأيدولوجيا الإسلامية». لكن ذلك لا يفسر كيف أن هذه العمليات قد شملت بلداناً لا ماضي استعمارياً لها حسب كيبييل ولا تشارك في «قصص المسلمين» ولا تتدخل مباشرة أو بفجاجة في شؤون دولهم ولا تسعى لتغيير ثقافتهم كالبرازيل وألمانيا وإسبانيا وكندا وغيرها مثلاً، أو دولاً أخرى تتبنى نمطاً ترك فيه للطوائف حرية ضبط إيقاع حياتها الاجتماعية الخاصة كبريطانيا. إضافة إلى ذلك فإن هذا الخطاب الجهادي مشغول إلى أبعد حد بإدانة الغرب، الذي يؤخذ هنا بكليته دون تمييز بين أممه، كما يطالب المنتقدون، حين يتعلق الأمر بالإسلام، على تدخله وفي الوقت نفسه لا يملّ من مطالبة الغرب ذاته بالتدخل «دفاعاً عن المدنيين... إلخ» دون أن يحدد ولو مرة واحدة نوع التدخل المطلوب عملياً.

بالعودة إلى دراسة جليبر أشقر، يبدو كيبيل أقرب إلى مستشرق تقليدي منه إلى باحث ذي نزعة «استشراقية معكوسة» أصابت جيل ما بعد 1979 من الدارسين الفرنسيين، فدراساته تميزت بمسحة من التأييد العام لقضايا العرب والمسلمين. ورغم أنه يظهر بمظهر العالم الموضوعي الهادئ والمتوازن والمتعالي على الانتماءات الدوغمائية، بخلاف بورغا المنخرط وصاحب «القضية»، ورغم أنه يزود قارئه بكميات لا يستهان بها من المعلومات البحثية الميدانية حول مواضيع دراسته، مستفيداً ليس فقط من توكد علمي ومتابعة دقيقة لموضوعاته، بل أيضاً وأساساً من علاقات مميزة بصنّاع القرار تعطيه، كما يضيف أشقر، بعض الأفضلية في الاطلاع على وثائق ومستندات غير متاحة للجميع. وإضافة إلى كل ذلك، فإن كيبيل «ناشط سياسي» كذلك وصاحب «قضية» وإن كان يعبر عنها بخطاب وأساليب أقل شعبية من زميله بورغا، تشبه إلى حد بعيد نزعة نسبية تمحو الفوارق بين الشريعة الإسلامية والعلمانية، كون كلاً منهما أيديولوجيا تنظيم وضبط اجتماعي وترتيب سياسي، استناداً إلى القول بأن العلمانية أصبحت بمنزلة «الدين» للدولة الفرنسية، وهو ما يجعلها لا تتميز بشيء عن القول بوصف الإسلام ديناً للدولة في السعودية أو مصر إيران.

وإذا كان بورغا وكيبيل يمثلان اليوم الثنائي النقيض في البحث الفرنسي حول الظاهرة الإسلامية لأنهما، منخرطان في نقاشات تتجاوز العلمي والبحثي إلى السياسي والأيدولوجي، فإن أوليفيه روا الذي يصعب تصنيفه قد وضع نفسه في خط متمايز عن قرينه، وبقي محايداً قليل الانخراط في جدالات السياسة والاستخدام السياسي للأفكار وهي نقطة قوته وضعفه في الآن ذاته.

يحاول أوليفيه روا في كتابه **الجهاد والموت**<sup>(32)</sup> تقديم نظرية تفسير للعمليات الانتحارية ودوافع انخراط الشباب الأوروبي المسلم في الحركات الجهادية الإسلامية؛ مشككاً في أن الدين والتدين هما العنصران الأساسيان والوحيدان في هذا الخيار أو في تنفيذ العمليات الجهادية العنيفة. وبالتالي، يرى روا أن عملياتهم العنيفة تختلف في هذا المجال عن عمليات المقاومين الجزائريين والفلسطينيين وغيرهم من أبناء الأجيال السابقة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويشير روا إلى أن الإسلام وبرغم تأييده للمقاومة في سبيل التحرر من الطغيان والدفاع عن الدين والوطن

---

(32) أوليفيه روا، **الجهاد والموت**، نقله إلى العربية صالح الأشمر (بيروت: دار الساقي، 2017)، صدر بالفرنسية عام 2016.

فإنه لا يشجع الإنسان المسلم على ارتكاب أي عملية متعمدة الموت مسبقاً، وتسعى سعياً إلى الموت، لأن ذلك يخالف مبدأ القضاء والقدر ومذهب الجبرية وقضاء الله الأبدى. فأمر الحياة والموت في الإسلام بيد الله وحده ولا يحق للإنسان أن يسلبه من الإرادة الإلهية.

يلاحظ روا ارتباط الجهادية والإرهاب بالسعي المتعمد للموت، على الرغم من أن الجهاد والإرهاب ليسا بظاهرتين جديدتين، إذ ظهرت أنواع «الإرهاب العالمي» الذي ينشر الرعب باختياره أهدافاً ذات رمزية رفيعة، أو بالعكس باستهداف مدنيين أبرياء من دون أن يعبأ بالحدود، منذ سبعينيات القرن العشرين، حين نشأ تحالف بين عصابة «بادر» الألمانية وأقصى اليسار الفلسطيني والجيش الأحمر الياباني. لم يعد موت الإرهابي مع «الجهاديين» احتمالاً، بل أصبح في صلب مشروعه، وخصوصاً مع المنضمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» الذين يعدون الانتحاري الغاية المثلى للالتزامهم.

صحيح أن الفقه الإسلامي يقر بفضل الشهيد الذي يُقتل في الجهاد لكنه يحرم الانتحار، وهنا يطرح روا أسئلة عن سبب اختيار هؤلاء الجهاديين الجدد الموت المنهجي إضافة إلى تفسير ذلك بشأن التطرف الإسلامي المعاصر.

مقاربة روا تذهب بعيداً لتربط بين حب الموت والسعي له كون الحركة الجهادية حركة شبان لا تنفصل عن «الثقافة الشابة» لهذه المجتمعات والتمرد الجيلي فيها، وهو مثال شهدته الثورة الصينية قبل ذلك مع ماو تسي تونغ واستعادته «الخمير الأحمر» في كمبوديا (1975 - 1979) ثم داعش، حيث ساد فيها الكراهية للآباء وتجلت فيها ظهور الجنود الأطفال وتدمير الآثار الثقافية، إذ لا يقتصر الأمر هنا على إتلاف الأجساد بل كذلك التماثيل والأصنام والكتب وتدمير الذاكرة.

لذا يذهب أوليفييه روا إلى القول إن بُعد إماتة الجسد لا علاقة له البتة بالصراعات الجيو استراتيجية في الشرق الأوسط وهو غير منتج سياسياً واستراتيجياً. وهذا البعد الانتحاري مرتبط بخلافة «داعش» التي ترفض أي حل سياسي أو تفاوض، لأن من يسعى للموت لا يفاوض على شيء. وعلى الرغم من أن الخلافة تمثل جزءاً من المتخيل الديني للمسلم، فليس الأمر كذلك في ما يتعلق بالموت المنشود، أي الانتحار. فالسلفية المتهممة بالشروع كلها تدين الانتحار، كما يوضح روا، لأنه استباق لإرادة الله. كما أن السلفي لا يبحث عن الموت لأنه يحتاج إلى الحياة ويستعد لملاقاة ربه في الحياة الآخرة.



يرفض روا فكرة أن يكون الإرهاب «الداعشي» أو «القاعدي» سببه الحرمان الاجتماعي والمظالم السياسية، لأن هذا الإرهاب يقتل السياسة قبل التساؤل عن الأسباب للنزوع نحو التطرف. وهذا الإرهاب ليس فعالاً من وجهة نظر عسكرية، وهو غير عقلائي، لأنه يستخدم المقاتلين مرة واحدة وأخيرة ويدفع المجتمعات الغربية إلى التطرف المضاد ويقتل من المسلمين عدداً أكبر.

يذهب روا إلى القول بأن الارتباط المنهجي بالموت هو أحد أهم المداخل لفهم التطرف الراهن؛ فالبعد «العدمي» مركزي لفهم ما يجري، إذ إن العنف هنا ليس وسيلة بل غاية وهو عنف بلا مستقبل، ذلك أن هذا النوع من الإرهاب الانتحاري هو حديث العهد في تاريخ العالم المسلم ولا يمكن تفسيره بصعود الأصولية التي هي حديثة العهد أيضاً ولم تأخذ في الانتشار إلا منذ السبعينيات وهي فترة لا تكفي في نظره لإنتاج هذا الكم من العنف. وعليه، يقول إن الإرهاب لا يتأتى من تطرف الإسلام بل من أسلمة التطرف. تعرضت هذه المقاربة لنقد زملائه ومن بينهم فرانسوا بورغا الذي ركز على أنه لم يلحظ الأسباب السياسية وآثار الإرث الاستعماري والتدخلات العسكرية الغربية ضد شعوب الشرق الأوسط والتهميش الاجتماعي للمهاجرين وأبنائهم. كما انتقده جيل كيبل لإهماله العلاقة الأيديولوجية بين العنف الإرهابي والتطرف الديني للإسلام متجلباً في السلفية، لكن روا رد بأنه لا يتجاهل أي بعد من هذه، لكنها بتقديره لا تكفي لتفسير الظواهر التي يدرسها، لأنه لم يجد أي صلة سببية انطلاقاً من المعطيات الإحصائية والتجريبية التي يملكها.

لذا نراه ينتقد فرضية بورغا التي تعتبر أن المتطرفين تُحفزهم معاناة المسلمين وعمليات القصف الأمريكية... إلخ، لأن الصلة بين هؤلاء المتطرفين والضحايا هي صلة خيالية أكثر منها واقعية. وليس الذين ينفذون التفجيرات في أوروبا هم سكان قطاع غزة أو الأفغان أو الليبيون وليسوا هم بالضرورة الأشد فقراً أو الأقل اندماجاً. يستدل روا على ذلك بوجود 25 بالمئة من المتحولين إلى الإسلام في صفوف الجهاديين الأوروبيين الذين التحقوا بداعش، وبأن ذلك دليل على أن صلة المتطرفين بشعبهم هي من قبيل المتخيل. فالثوريون هؤلاء لا ينحدرون من طبقات معذبة، فقلة منهم على علاقة بها.

عملياً، حسب تتبع روا، لم تبدأ منهجة العمل الانتحاري إلا عام 1995، فقبل الثمانينيات كان الإرهاب العادي سلاحاً تستخدمه مجموعات علمانية، قومية أو ثورية. بالتالي فإن إرهاب الشرق الأوسط ليس جديداً، منذ أن بدأت المقاومة الفلسطينية وليبيا

وسورية وايران عملياتهما في الرد على السياسات الغربية. وحتى الهجوم الانتحاري ليس ابتكاراً إسلامياً، فمخترعو الحزام الناسف هم «نمور التاميل».

موضوع الجهاد في الإسلام معروف وله مباحث فقهية محددة ومضبوطة، وقد استعملت في النضال ضد الاستعمار. صحيح أن الجهادية بدأت تنتشر بوصفها «نظرية» منذ خمسينيات القرن العشرين في كتابات سيد قطب وعبد السلام فرج وعبد الله عزام، بحيث أصبحت بمنزلة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهو ما أسماه فرج «الفريضة الغائبة» الركن السادس للإسلام. لكن ما يلاحظه روا هو أن الجهاديين لا يترددون في إضافة وابتكار أشياء غير موجودة في العقيدة، ومنها هذا النمط الانتحاري المندمج بعد قيامي وعمدي والتفكير في الخلاص الذي يمر بالموت.

يعمد روا إلى تحليل البيانات الشخصية المتراكمة لمن قام بعمليات انتحارية في أوروبا فضلاً عن أربعة آلاف من سير شخصية لمن التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية من مختلف الدول الأوروبية، الذين تظهر سجلاتهم أنهم ذوو مستوى تعليم جيد وأن معظمهم أنهى الثانوية العامة، لكن 70 بالمئة منهم صرحوا أن ليس لديهم سوى معرفة أولية بالإسلام، وبالتالي فإن التدين وليس الدين هو الدينامية الأساسية التي تفعل فعلها في حياة المؤمن الجديد، أي أن الطريقة التي يعيش فيها المؤمن الدين في العقيدة والممارسات والطقوس والعادات والمخيلات لكي يبني علاقاته وتفاعلاته مع المجتمع الذي يعيش فيه والآخر الذي يتعامل معه، تعتبر مسألة أساسية. وعلى الرغم من اعتماد داعش على تفاسير الحديث النبوي فإن هؤلاء الملتحقين بداعش في الغرب لا تستهويهم الشروح المطولة، فهم أقل كلاماً عن الدين من السلفيين، وصفحاتهم الإلكترونية ونصوصهم أشد تركيزاً على العمل منها على الدين. بعضهم أفصح عن دوافعه للانضمام إلى داعش معيداً ذلك إلى الانتقام والثأر وبسبب الفظاعات التي ارتكبتها الدول الغربية ضد المسلمين، بحيث يؤدي الجهادي دور البطل المنتقم، إضافة إلى دافع الموت المؤدي إلى الجنة، واستقبال النبي له والدرجة التي ينالها.

تبدو مقارنة روا لأسباب العنف والإرهاب ودوافعه جديدة وعميقة، لكنها تتركز على الجهاديين الغربيين، وتنطبق ربما على حالات خاصة في تلك المجتمعات ولا يمكن تعميمها على جميع الجهاديين، وخصوصاً أولئك الذين عاشوا الاستعمار وعانوا الاستبداد، والقهر والفقر والتهميش. يبقى من غير الموضوعي حصر الظاهرة في عامل واحد، وإهمال العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية جميعها.

يناقش بورغا تلك المقاربات ويصب مجمل انتقاداته على خلفية منهجية ومعرفية تسعى للفهم والتفسير بعيداً من حصر المناقشة بين نموذجين، الأول يؤدي إلى إضفاء الصيغة الراديكالية على الإسلام مع كيبيل والثاني إلى أسلمة الراديكالية مع روا.

في قراءة بورغا النقدية يقع كيبيل ضحية شخصنة الديناميات الجماعية بحيث يُصور صعود الظاهرة الجهادية بإحالتها إلى صانع أيديولوجيا أو ناشط حركي انتقل إلى مكان ما (حي، مدينة، سجن) وإلى ناقل تكنولوجي محدد (الإنترنت، الشبكات الاجتماعية، قديماً الكاسيتات)؛ هذه النزعة تختزل الظاهرة بسيد قطب وصولاً إلى الظواهري وعبد السلام فرج وأبي مصعب السوري والبغدادي... إلخ، بحيث يصبح الأفراد في مثل هذه الحالة هم الجينالوجيا والأيدولوجيا والجنينات المولدة والصانعة للظاهرة وتصبح وسائط التواصل - ناقلات للتعبئة - بمثابة أسباب لهذه الظاهرة وبذلك يتقدم سؤال «كيف» على سؤال «لماذا».

يقود مثل ذلك التحليل إلى اعتبار الجهاديين كائنات أيديولوجية غامضة ومقطوعة الصلة بالمجتمع، وفي غياب التساؤل عن «لماذا» يتحول هؤلاء نحو الراديكالية. يجد القارئ نفسه أمام «جينة» إسلامية تصنع من متبني القراءة «السلفية» للدين على هذه الشاكلة متعصباً جاهزاً للتهادي على طريق الإرهاب. وبهذا المعنى يصبح، كما يروِّج المحافظون الجدد الأمريكيون ومعهم برنارد لويس، المسؤول الوحيد عن أعمال العنف المناهضة للغرب هو من يرتكبه ويقوم به، حيث دوافع هؤلاء أيديولوجية خالصة لا علاقة للمستهدفين في التسبب بإنتاجه بما أن منبعه أحادي الاتجاه! فبالنسبة إلى كيبيل يمثل انخراط الأفراد في الشبكات الجهادية العابرة للحدود والقوميات انخراطاً في عالم من الأفكار والأفعال مفصولة عن الديناميات الاجتماعية والسياسية الجارية في المجتمعات التي يجاورونها أو ينحدرون منها.

حسب كيبيل يتوجب البحث عن المشكل في داخل الإسلام، وبخاصة السلفي. صحيح أن التفسيرات المسيئة للدين يمكن أن تشرِّع لمختلف أنواع العوامل وأن تنتجها من أقصى حالات التطرف وإلغاء الآخر إلى أقصى ما تمثله حالات التنسك والزهد والتأمل الصوفي الراض لأي نوع من التورط في الحقل السياسي. حدث هذا في المسيحية والإسلام واليهودية، لكن السؤال يبقى عن الأسباب التي تدفع بقسم من الفاعلين إلى أن يختاروا لانتماهم الديني التأويل الثنائي المحدث للانشطار في مواجهة كل الانتماءات الأخرى. والأسباب ليست عند بورغا من طبيعة

أيديولوجية بخلاف ما تروجه مثل هذه الأطروحات المحافظة الجديدة التي تزكي كراهية الآخر.

يذهب بورغا أيضاً إلى نقد مقاربة روا التي تذهب إلى اتهام جهاديين اليوم بالعدمية، في محاولة لتجريدهم من الخلفية السياسية وإحالة تلك الظاهرة إلى متغير الهامشية والفشل الشخصي للأفراد، الأمر الذي يضفي على التحليل الصيغة النفسية ويحوّل الفاعلين إلى ما يشبه المرضى، وهو يستشهد في سجلاته هذه أيضاً بالسيرة الشخصية للعديد من هؤلاء الذين التحقوا بداعش ليظهر أن ما تحدث عنه روا ليس سوى علامة في السطح تدل على شيء دفين، يتمثل «بالرفض الذي يواجهنا به قسم كبير من ساكنة العالم الذين هم في الواقع أقل راديكالية من هذا الفصيل الجهادي لكنهم أكثر عدداً كثيراً، لذلك فالأساس السياسي للظاهرة يبدو منغرساً بعمق ويلف وجود ضحايا السياسات الغربية وحياتهم» هو سجال لم ينته بعد ولا نعتقد أنه يمكن أن ينتهي.

في الحصيلة نقف أمام تحولات مهمة شهدتها حقل الدراسات الإسلامية في الغرب، التي يتنازعها تياران أساسيان هما: التيار الأول، الاستشراقي الجديد الذي بقي مهميناً على الحقل حتى السبعينيات، وتمثل أغلب إنتاجه بتقديم مقاربات حافظت على الباراديغم الموروث عن الإسلام وعلاقته بالسياسة والمجتمع، وهو وإن استخدم منهجيات جديدة في البحث والتحليل إلا أنه بقي يعيد إنتاج مقولاته عن غياب الديمقراطية في العالم الإسلامي وعلاقتها باستمرار النظم الاستبدادية وحال التخلف والفساد، مع تغييب كامل للدور الذي كانت ولا تزال تؤديه قوى الهيمنة والاستعمار في تشويه البنى الثقافية والمجتمعية في العالم العربي والإسلامي. بقي هذا الاتجاه أسير تصورات المركزية الثقافية الغربية ونظرتها الجوهريّة للإسلام كدين بوصفه عاملاً سلبياً وعائقاً موضوعياً يجب التدخل لتخفيفه أو إصلاحه من منظور براغماتي بحث، دون فهم عميق للمرجعيات المؤسسة للدين والتدين وأبعادهما الثقافية والسوسيولوجية.

أما التيار الثاني فاعتمد المقاربة النقدية السوسيولوجية منطلقاً من رؤية تفكيكية - نقدية للحدائث الغربية ومقاربتها الاستشراقية، الكلاسيكية منها والجديدة، مستفيداً من دراسات ما بعد الكولونيالية والنقد ما بعد الحدائثي، الذي تركز على تفكيك بعض المقولات البانية للتحليل الذي حكم الدراسات الإسلامية في الغرب. وقد مثلت المنظورات النقدية الجديدة في تحليل المجتمعات والمدينة الإسلامية وإشكاليات التمدين والتدين وصعود الحركات الإسلامية مداخل جديدة وقدمت مفاتيح تحليلية

مهمة، وما قدمه براين تيرنر وأرماندو سلفاتورى وحتى زكاري لوكمان وروجر أوين وغيرهم كثر، فضلاً عن كتابات أوليفيه روا وفرانسوا بورغا وأصف بيات وجون أسبوزيتو وغيرهم، في مجال الإسلام السياسي منذ مطلع التسعينيات، يمثل نماذج تحليلية تؤشر إلى فهم جديد للمجال الإسلامي يستند إلى تشبيك التحليل النظري بالدراسة الحقلية والميدانية من جهة، وإلى توظيف معمم لمنهجيات العلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

سمحت هذه التطورات البحثية والمقاربات التحليلية بتوليد لحظة واعي جديدة للمجال الإسلامي تتميز بدينامية التحليل وتحريره من القوالب والنماذج الجاهزة والمسبقة التي تحكمت بمفاصله لفتترات طويلة، ومعه أمكن فتح آفاق جديدة لدراسة المجال الإسلامي في راهنته وحركيته وهو ما سوف نركز عليه في الفصل الخامس.

## الفصل الخامس

### الإسلامولوجيا على خط المابعديات محاولة لإنتاج نماذج تحليلية

شاع مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي» أو ما بعد الإسلاموية (Post-Islamism)، في الكتابات الأكاديمية الأوروبية، وبخاصة بين المتخصصين في شؤون الحركات الإسلامية. وقد دار جدل واسع حول هذا المفهوم والمصطلح الجديد الذي ينتمي إلى نسب الـ «ما بعد» كتيار فلسفي أصاب كثيراً من الظواهر؛ لذلك بقي ككل مصطلح «ما بعدي» يتسم بالضبابية والسيولة الشديدة من حيث التعريف، وتعددت المقاربات حوله، لكن في الحصلة هو يؤول إلى انتهاء صلاحية تفسيرات معينة سائدة ومسلّم بها دون أن يعني ذلك بالضرورة النجاح في تأسيس بدائل ناجعة لها، وقد أصبح استخدام مصطلح الـ «ما بعد» يشير إلى تحولات عميقة داخل التفسيرات السائدة والمنظومة الفكرية والاجتماعية اللاحقة بها، تدل بالتالي على تطورها بصورة مغايرة لأصول تكوينها، بما يعني أنها ستكون مختلفة عن الـ «ما قبل»، وبالتالي فإن أوجه العلاقة والشبه بين المرحلتين تبقى نسبية وملتبسة إلى حد بعيد طوال مرحلة التحول. وقد نشأ مصطلح «ما بعد الإسلاموية» أوائل التسعينيات في الأوساط الأكاديمية الفرنسية وتحديداً مع كتابات أوليفيه روا وأوليفيه كاريه بالتزامن مع موجة الكتابات المابعدية التي أصابت عدة مجالات فكرية وثقافية وأنتجت ما يعرف بـ «ما بعد الحداثة» وهو ما دفع الباحث السوسولوجي الإيراني - الأمريكي آصف بيات، في عودة إلى المصطلح عام 1996، إلى تقديم مقاربة جديدة له واعتماده» كـ «نموذج تحليلي» وأداة تفسيرية لواقع التحولات التي أصابت الإسلام السياسي وحركاته.

## أولاً: الباراديغم المابعدى

الفكرة هنا أنه منذ أن كتب أوليفيه روا عن فشل الإسلام السياسي<sup>(1)</sup> في سنة 1992، الذي أثار كثيراً من الجدل، لجهة اعتباره فشل الإسلام السياسي حقيقة تاريخية ناتجة من الخطأ المنهجي في فهم الإسلام نفسه، حيث تطرح الإسلاموية المعاصرة نموذجاً سياسياً قائماً على فكرة العودة إلى الشريعة والنموذج الإسلامي الأصيل، على الرغم من أن هذه العودة لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع إسلامي ينشئه إسلاميون وفق برنامجهم واستراتيجياتهم. وقد فشلت الحركات الإسلامية في تحقيق حلمها في إنشاء دولة إسلامية عندما تواجبت مع الواقع (سواءً كان ذلك في ممارسة السلطة السياسية في إيران، أم المعاناة من القمع على يد النظام المصري أم بإدامة حالة الأقلية المسلمة في أوروبا). وبدءاً من نهاية الثمانينيات شهد العالم بدايات عصر جديد للعالم المسلم، باللجوء إلى الإسلام القومي أو القومية الإسلامية، أي اعتماد الدولة لإعادة أسلمة المجتمع من جهة وخسارة الإسلاميين لاحتكار الخطاب الديني من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن روا يكرس جزءاً كبيراً من تحليله لإيران، حيث طرحت وفاة الإمام الخميني في عام 1989 ونهاية الحرب ضد العراق قبل عام تساؤلات جدية حول مستقبل الثورة الإسلامية، فإن مقارنته تمتد، على الصعيد الجيوبوليتيكي، من أفغانستان وصولاً إلى الجزائر.

إن الإعلان عن فشل اليوتوبيا الإسلامية لا يعني، وفقاً لروا، أن على المرء أن ينفي أيضاً قوة التعبئة المحركة للحركات الإسلامية التي لا تزال تحتفظ بها ولا يعني فشل الإسلام كدين، بقدر ما يعني ترسيخ الانفصال التدريجي بين العالمين الديني والسياسي. هذا المسار نحو الانفصال بين عالمي الدين والسياسة لا يعني بالضرورة رفض الفكر السياسي المؤطر بالمصطلحات الدينية، كما أنه لا يحتم نزع الأسلمة عن الممارسة الاجتماعية. ووفقاً لروا، فإن ما يعنيه هذا هو نوع من العلمنة التي تختلف جذرياً عن تلك التي للتاريخ الأوروبي، استناداً إلى أن الدين نفسه هو الذي يحدد المساحة المخصصة للعلمانية. إنها علمنة جزئية بشكل أو بآخر تشبه ما حاول عبد الوهاب المسيري التنظير له<sup>(2)</sup>.

بالتوازي مع فشل الإسلام السياسي التقليدي، يتتبع روا تطور ما بعد الإسلاموية نحو العلمانية الجديدة، فيرى أن استقلالية الرموز والعلامات الدينية (الأزياء، الترفيه، التعليم،

Olivier Roy, L'échec de l'Islam Politique (Paris: Seuil, 1992).

(1)

(2) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية (القاهرة: دار الشروق، 2001).

الصحة، الإعلام، الدعوة...) في مقابل تلك السياسية تحكمها ثلاثة عناصر متميزة: السوق والسلطة وسيادة القانون، مع اعتبار الدولة المرجع الرئيس في كل حالة من الحالات الثلاث، فالدولة التي هي محور خطاب الإسلاميين، تفقد تفوقها لصالح السوق والمجتمع، ويصبح السوق مجالاً مفتوحاً لتبادل السلع والخدمات والأفكار بما فيها كل الأشياء التي ترمز إلى علامات دينية (الأزياء، الترفيه، التعليم والصحة). فقد تنامت مع العولمة فكرة السوق المتنوعة على نحو متزايد بسبب السياسات الليبرالية التي تنفذها الدولة، بالتحديد، وحلت الشبكات العابرة للحدود (الأخويات، المدارس، دور النشر، ومحطات البث) محل المؤسسات الدينية التقليدية التي تسيطر عليها الدولة. حتى إن الدفاع عن الشريعة يجري الآن متجاهلاً الدولة والثقافة التي تروّجها، لصالح أخلاقيات الفرد التي يُروّجها والتي بدأت تصبح جزءاً من التيار الرئيسي على حساب طرائق ثقافية مجتمعية سائدة، ليكون لها الأسبقية على النواهي والممنوعات السائدة في كل دولة، ويتجلى ذلك في تبني وأسلمة أنماط متعددة من السلوك والعادات على المستوى الشخصي والاجتماعي بغض النظر عن إنتاجه الدولة أو أيديولوجيتها وسياساتها الاجتماعية والثقافية. يعني ذلك أخيراً، أن يصبح المجتمع المدني لامركزياً بصورة متزايدة في الوقت الذي يسعى فيه لإشغال حصة أكبر في المجال العام والنأي بنفسه عن الخضوع للسيطرة على المجال السياسي.

ورغم تعرض أطروحته لانتقادات مكثفة بعد صعود الإسلام السياسي في إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في كتابه **الإسلام المعولم**<sup>(3)</sup>، وبعد أعوام 2011 وما عرف بالربيع العربي الذي رصد فيه أهم التحولات التي عرفتها الحركات الإسلامية داخل البيئة الغربية بعد بروز تنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم الدولة الإسلامية؛ حيث ظهرت أنماط جديدة في خطاب هذه الحركات وتفكيرها. كان توجُّه أوليفييه روا في بسطه لهذه الأطروحة يقوم على الانطلاق من سؤال مركزي، هل يقدم الإسلام السياسي خياراً بديلاً للمجتمعات الإسلامية؟ جاء الجواب في نظر روا بالإخفاق، لاعتبارين اثنين: أولاً، الإخفاق الفكري للمشروع السياسي لهذه الحركات؛ فتشبُّثها بالقيم الأصيلة للمجتمع الإسلامي بدون مساندة التطورات المجتمعية المعاصرة، أفقدها أحد أهم محرركاتها الأساسية في التعبئة؛ ثانياً، هو إخفاق تاريخي، حيث لم تستطع الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم، تأسيس مجتمعات جديدة بقيم إسلامية، فبخلاف الخطاب الأخلاقي السائد تخضع ميكانيزمات العمل السياسي والاقتصادي لهذه الحركات في جزء كبير منها للعلمنة؛ بيد

Olivier Roy, *L'Islam Mondialisé* (Paris Seuil, 2002).

(3)



أن دلالات الإخفاق هذه في نظر روا لا تعني انحسار انتشار الإسلام السياسي، بقدر ما تعني نكوص أطروحة الإسلام كأيدولوجيا سياسية واقتصادية قادرة على حل كل المشاكل المجتمعية التي يطرحها الواقع المعاصر.

وكان أوليفييه كاريه قبل أوليفييه روا قد استخدم مصطلح ما بعد الإسلاموية منذ عام 1991 كما سبق وأشرنا بعد الموت المأسوي لتلميذه سورا<sup>(4)</sup> - ويكتب روا نفسه في وثيقة بعنوان «Le postislamisme»<sup>(5)</sup> (ما بعد الإسلاموية) - أن من المرجح جداً أن يكون أوليفييه كاريه «هو أول من قام بذلك في عام 1991، في كتابه اليوتوبيا الإسلامية في الشرق العربي (L'Utopie islamique dans l'Orient Arabe). ويتفق كل من روا وكاريه على الزمن الذي ظهر فيه المصطلح لأول مرة، على الرغم من أنهما يختلفان حول الأهداف وفي وجهات النظر<sup>(6)</sup>. ذلك أن كاريه في كتابه المثير للجدل الذي أصدره عام 1993 والذي تحدث فيه عن إطلالة بذور «إسلام علماني»<sup>(7)</sup> في عودة إلى ما أطلق عليه التراث العظيم للإسلام الذي قام على العقلانية والفلسفة قبل أن تسود التفسيرات الأرثوذكسية الجامدة منذ القرن التاسع عشر، اعتبر أن مرحلة ما بعد الإسلاموية هي الخيار الوحيد الموجود لدى الفكر الاجتماعي والسياسي الإسلامي للهروب من الفخ الذي وجد نفسه فيه في العشرينيات، منذ بداية الكفاح ضد الاستعمار. فقد كانت هذه المواجهة وراء جاذبية مطلب الشريعة والعودة إلى الأصول كنموذج تاريخي تبنته كل الحركات الإسلامية التي أدت دوراً مهماً في تاريخ الشرق الأوسط منذ الستينيات. لكن الفشل في العودة إلى مثل هذا النموذج أدى إلى ولادة إسلام ما بعد الأسلمة، الذي سيجد كثيراً ليستلهمه من «تقاليد الإسلام العظيم» الذي بدأ تراجعاً في القرن الرابع عشر، حيث تم الاعتراف حينها باستقلالية السلطة السياسية عن السلطات الدينية؛ بل برزت في سياقه التيارات العقلانية والفلسفية. بالتالي، قد نكون نتحدث عن صيغة ذاتية للعلمانية داخل الإسلام نفسه حسب

---

(4) تسنى لي التعرف على ميشال سورا المتميز في طرابلس بين الأعوام 1983 و1984 عند إعداده لدراسة ميدانية عن الإسلام السياسي وعصبيات المدينة متخذاً من حي التبانة الذي كان يشهد حينها تحولات واشتباكات دموية بقيت لسنوات طويلة بعد مقتله محور دراسات مختلفة. شكلت هذه الحادثة صدمة كبيرة للباحثين اليساريين في الغرب ومنهم أوليفييه كاريه التي عبر عنها بشكل

واضح في كتابه. انظر: Olivier Carré, *L'utopie islamique dans l'Orient arabe* (Paris: FNSP, 1991).

Olivier Roy, «Le Post-Islamisme», *Revue de monde musulman et de la Méditerranée*, nos. 85-86 (1999), pp. 11-30. (5)

Luz Gomez Garcia, «Post-Islamism, the Failure of an Idea: Regards on Islam and Nationalism from Khomeini's Death to the Arab Revolts», *Religion Compass*, vol. 6, no. 10 (October 2012), pp. 451-466, <<https://doi.org/10.1111/rec3.12002>>. (6)

Olivier Carré, *L'Islam laïque ou le retour à la Grande Tradition* (Paris: Armand Colin, 1993), p. 136. (7)

كاريه، وهي مهمة وملحة جداً لوضع حد لمصدرين من مصادر عدم المساواة المناهضة للحدثة داخل الإسلام: وضع الأقليات وحقوق المرأة. وبحسب تعبير كاريه: «يبدو كما لو كان القرن الحادي والعشرين سيلد إسلام ما بعد الأسلمة الذي سيتبع مسار «التقليد العظيم» المنسي»<sup>(8)</sup>.

سيقدم جيل كيبيل أيضاً نموذجاً تفسيرياً آخر، لأطروحة ما بعد الإسلام السياسي من خلال عمله الموسوم بـ جهاد: انتشار الإسلام السياسي وانحساره<sup>(9)</sup>، وفيه يدرس تاريخ الإسلام السياسي وحركاته (النمو، الذروة، والانحدار) من خلال مزيج من التحليل للخطاب الأيديولوجي الإسلامي والتحليل السوسيولوجي لقواعد الحركات الإسلامية. ويخلص كيبيل إلى أنه على الرغم من الزخم الذي ارتبط بهذه الحركات في حقبة الثمانينيات كأيديولوجيا تضم فئات اجتماعية مختلفة ومكتلة حول مشترك الإسلام السياسي، فإن الأحداث التي عرفتتها سنوات التسعينيات بدأت تنبئ بحالة التفكك والتراجع. وبسبب ضغوط الأنظمة القمعية والتوجس الدولي من هذه الحركات، بدأت تظهر اتجاهات فقهية من داخل هذه التنظيمات تقوم بمراجعات مع اختياراتها المتطرفة والقطع مع سنوات العمل السياسي المسلح وإنتاج اجتهادات توفيقية بين قيم الإسلام وروح الديمقراطية. وقد تتبع كيبيل بعض المؤشرات الدالة على أن الإسلاميين يتطلعون إلى أن يخلفوا وراءهم المأزق السياسي الذي وجدوا أنفسهم فيه بعد فشل الأيديولوجيا الإسلامية<sup>(10)</sup>. ووفقاً لكيبيل، كان هناك خطاب جديد قائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان قيد الصنع بدءاً من إندونيسيا وصولاً إلى الجزائر. ولا يذكر كيبيل أياً من الأعمال المذكورة سابقاً؛ في الواقع، بل إنه لا يلجأ حتى إلى استخدام مصطلح «ما بعد الإسلاموية»، حتى وإن كان قد استخدم هذا المصطلح في مقال له نشر بالتزامن مع نشر الكتاب<sup>(11)</sup>.

يمكن وصف الإسلاميين الجدد، وفقاً لروبن رايت (Robin Wright)، على النحو التالي: هم أكثر مرونة، شريحة مستنيرة، وناضجة في نظرتها السياسية وبالنسبة إليهم فإن الشريعة أولويتها القيم والأخلاق والحضارة والسياق السياسي والمقاصد النهائية في العدل والحرية والمساواة، لكن دون ربط كل حالة بنص ديني معين. إنهم يعتقدون أن

Ibid., p. 21.

(8)

Gilles Kepel, Jihad: Expansion et decline de l'islamisme (Paris: Galimard, 2000).

(9)

Ibid., p. 17.

(10)

Gilles Kepel, «Islamisme Reconsidered: A Running Dialogue with Modernity.» Harvard International Review, vol. 22, no. 2 (2000)

(11)

pp. 22-27.

الإسلام دينامي وليس مجموعة من القواعد والمبادئ الثابتة، بل هو نظام معتقدات مرجعية يمكن أن يتكيف مع العصر أو يتعايش معه، وبذلك يمكن للإسلاميين الجدد أن يكونوا تقدميين، وحتى في بعض القضايا ليبراليين، يذهب رايت إلى تصنيف الإسلام السني إلى ثلاث فئات:

- تشير الفئة الأولى إلى الإسلاموية الكلاسيكية، التي تضم في الأساس السلفيين وبعض المفكرين التقليديين المتطرفين للإخوان المسلمين مثل سيد قطب.

- تشير الفئة الثانية إلى الإسلاموية الجديدة الموصوفة أعلاه.

- الفئة الثالثة هي ما بعد الإسلاموية، حيث «يفصل أتباعها بين الخطاب الديني والدعوي من جهة والخطاب السياسي من جهة أخرى، على الرغم من أنهم لا يفصلون بين القيم الأخلاقية والسياسة»<sup>(12)</sup>، لكنهم مع ذلك لم يتبنوا العلمانية الكلاسيكية من جهة، كما لم يقوموا بالمطالبة بالدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة من جهة أخرى. لكنهم كأفراد، قد يكونون مسلمين ورعين، ويعتبرون القيم والأخلاق والفضيلة مسألة محورية في الحياة السياسية كما هي في الحياة الشخصية والعائلية. وقد جد رايت في حزب العدالة والتنمية التركي مثلاً نموذجياً لما بعد الإسلام<sup>(13)</sup>.

يذهب أوليفيه روا إلى أن الرموز الإسلامية الجديدة «ستمزج أكثر فأكثر بين الحداثة التكنوقراطية والقيم المحافظة»، وأن «ثورة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد الثورة العربية» قد «تضطر إلى ترجمة الأعراف الإسلامية إلى قيم محافظة أكثر عالمية، كتعزيز «القيم العائلية» والأخلاقية والفضيلة بدلاً من فرض معايير الشريعة بشكل حرفي على المرأة مثلاً»<sup>(14)</sup>. ويستخدم فرانثيسكو كافاتورا<sup>(15)</sup> مصطلح «الإسلاميين الجدد» لوصف التدين الجديد المرتبط بالانتفاضات العربية. ويبدو أنه لا يختلف عما يقترحه بيات في تعريفه لـ «ما بعد الإسلاموية» الذي أطلقه لتوصيف حركة الاحتجاج التي قام بها الشبان الإيرانيون عام 1996 الذين تجمعوا حول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، يوضح

Robin Wright, «Don't Fear All Islamists, Fear Salafis», New York Times, 19/8/2012, <[https://www.nytimes.com/2012/08/20/opinion/dont-fear-all-islamists-fear-salafis.html?\\_r=0](https://www.nytimes.com/2012/08/20/opinion/dont-fear-all-islamists-fear-salafis.html?_r=0)>. (12)

Robin Wright, The Islamists are Coming: Who They Really Are (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2012). (13)

Olivier Roy, «The New Islamists», Foreign Policy (16 April 2012), <[http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/04/16/the\\_new\\_islamists](http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/04/16/the_new_islamists)>. (14)

Francesco Cavatorta, «The Success of «Renaissance» in Tunisia and the Complexity of Tunisian Islamism», paper presented at: The International Political Science Association Conference, Madrid - Spain, 2012. (15)

كافانورتا أن هؤلاء الإسلاميين الجدد لا ينحصرون بحالات محددة بل أصبح عدد لا حصر له من الحركات الاجتماعية ومن المواطنين العاديين عوامل تغيير خلال حياتهم اليومية. فهم لا يحتاجون إلى أي نوع من الشرعية من الأعلى لممارسة حياتهم اليومية، فهم ينطلقون من تعديل أنماط العلاقات والسلوكيات الشخصية وأسلمة صيغها العملانية على مستوى تحديد فئات الحلال والحرام وتفعيل منظومة الاخلاقيات والعلاقة مع الآخر وصولاً إلى أنماط اللباس وسلوكيات الحياة اليومية، وهذا يجعل العمليات الاجتماعية معقدة للغاية ومنفصلة عن السيطرة الاستبدادية للحكام بل وحتى للأحزاب السياسية بما فيها الإسلامية<sup>(16)</sup>.

في عام 2012، رأى أوليفيه روا أن الموجة الجديدة من الإسلاميين في مرحلة ما بعد الربيع العربي معتدلة ومتوافقة مع الديمقراطية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ليتناقض مع نظرياته السابقة من خلال الاستنتاج الذي وصل إليه: «منذ أن بدأت الانتفاضات العربية في أواخر عام 2010، أصبح الإسلام السياسي والديمقراطية أكثر ترابطاً، والجدل حول ما إذا كانت متوافقة الآن عفى عليه الزمن تقريباً. ولا يمكن لأي منهما البقاء على قيد الحياة دون الآخر»<sup>(17)</sup>. هذه الملاحظة تحوّل كل الإسلاميين الذين يتصلحون مع الديمقراطية إلى ما بعد الإسلاميين وتحوّل الذين يرفضونها إلى القاعدة، ويعترف أيضاً بأن الإسلام السياسي لم يفشل تماماً، بقدر ما يعيد النظر في نماذجه القديمة ويعمل على تنقيحها. ومع ذلك، فإن الباحث يميزهم من الإسلاميين التقليديين، من خلال تصنيفهم كإسلاميين جدد.

صحيح أنه بسبب الثورات العربية الأخيرة، لم تعد مسألة توافق الإسلام مع الديمقراطية محور نقاش فقهي واسع وهو ما يلاحظه آصف بيات أيضاً، فقد حلت صورة جديدة من صور التدين، تبدو أكثر انسجاماً مع الروح الديمقراطية، إلا أن المهم وفق روا أن بعض المفكرين الإسلاميين الذين عاشوا في المنفى خلال العشرين سنة الماضية، مثل راشد الغنوشي، الشريك المؤسس لحزب النهضة التونسي، توصلوا قبل عشرين سنة تقريباً من الانتفاضات العربية إلى اجتهاد فقهي وسياسي يقول بأن الديمقراطية أداة أفضل في محاربة الدكتاتوريات من الدعوة إلى الجهاد أو الشريعة. مع ذلك سيكون من الإنصاف الإشارة إلى أن الظاهرة الإسلامية الجديدة بدأت خلال التسعينيات مع الشيخ حسن

Ibid., p. 6.

(16)

Olivier Roy, «Islam: The Democracy Dilemma», <<http://www.wilsoncenter.org/islamists/islam-the-democracy-dilemma-0>>.

(17)

الترابي، الذي أثر في قادة جماعة الإخوان المسلمين الآخرين والناشطين في المنطقة، ومنهم الشيخ راشد الغنوشي نفسه، كما أن تجارب «الحكم الإسلامي» الأولى، بخلاف الانقلاب السوداني الذي قاده سرّاً الإسلاميان عمر البشير وحسن الترابي، شملت النضير التركي وتأسيس أول مشاركة حديثة من التيار الإسلامي - العلماني إذ دخل حزب الرفاه (وقبله حزب السلامة الوطني)، برئاسة الأب الروحي للإسلاميين العصريين، نجم الدين أربكان (1926 - 2011)، في ائتلاف عام 1996 مع حزب الطريق الصحيح لتانسو تشيلير، الذي أدى إلى تحرك الجيش التركي والنخبة العلمانية وحظر حزب الرفاه عام 1998. قادت الصدمة والفشل السياسي إلى مراجعة الأساليب والمواقف وفتحت الطريق إلى بروز قادة جدد أصغر سناً، كان أبرزهم رجب طيب أردوغان، رئيس بلدية إسطنبول الناجح، الذي أعاد النظر بمجمل أساليب التحالف ومهد الطريق لنسخة تركية من الإسلاموية الجديدة استطاعت أن تجتاح صناديق الانتخابات بـ 67 بالمئة من أصوات الناخبين عام 2002.

لقد جعل الإسلاميون البراغماتيون المحترفون، من أمثال رئيس الوزراء أردوغان، القضية السياسية واحدة من الدلالات المهمة التي تؤكد أن الدين مجال لا يتعارض مع السياسة والدولة، إذ رفض أردوغان أن يطلق عليه إسلاموي أو إسلامي جديد، بدلاً من ذلك يدافع عن علمانية جديدة لا تتناقض مع الإسلام<sup>(18)</sup>. ولا يعلن حزب العدالة والتنمية أو يعرف عن نفسه بوصفه حزباً إسلامياً أو إسلامياً جديداً، على الرغم من العلاقات الوثيقة بين أردوغان وحركات الإخوان المسلمين في الوطن العربي، والدعم الذي يبديه لقضاياهم، وتوفيره الخدمات اللوجستية لمؤتمراتهم، والدعم الأكاديمي لمؤسساتهم.

غير أن مفهوم العلمانية حسب تعريف حزب العدالة والتنمية يختلف عما هو معتمد في الأدبيات التركية التي سبق وصنفت الحزب نفسه من جانب الأغلبية في المحكمة الدستورية التركية عام 2008 على أنه «مناهض للعلمانية»، في محاولة لم تنجح لإغلاقه في ذلك الحين على هذه الأسس.

من الصعب مقارنة حزب النهضة التونسي بحزب العدالة والتنمية التركي بسبب الخلاف في التجارب التاريخية وفي الصراع الحالي بين الإسلام السياسي العربي والعلمانيين العرب، وعدم تبلور تيار ديمقراطي من جهة وضعف الخبرة من جهة ثانية،

---

Ahmet T. Kuru, «Muslim Politics without an «Islamic State»: Can Turkey's Justice and Development Party be a Model for Arab (18) Islamists?», (Policy Briefing, Brookings Doha Center, 2013), <<https://www.brookings.edu/research/muslim-politics-without-an-islamic-state-can-turkeys-justice-and-development-party-be-a-model-for-arab-islamists/>>.

على الرغم من أن توريلي، وغيره، توقع منذ عام 2012 أن قادة من طراز راشد الغنوشي ستقود النهضة إلى مسار حزب العدالة والتنمية وستحقق النجاح<sup>(19)</sup> نفسه. إن قادة ومفكرين بارزين مثل الغنوشي ويوسف القرضاوي وسليم العوا وفهمي هويدي وحسن الترابي قاموا بتقديم اجتهادات جديدة حول مسائل الدولة والمواطنة والأمة الإسلامية والمشاركة السياسية تدريجياً في السنوات العشرين الأخيرة، وهو الأمر الذي سيكون له أثر كبير في ولادة هذه الاتجاهات الأيديولوجية ومواءمتها مع الشباب المتديّن الجديد، وأدوات التغيير في الثورتين التونسية والمصرية، وتشجيعهم على الانضمام إلى حزبهم أو التصويت لصالحه في أول انتخابات حرة لهم، فهذا هو المكان الذي يفترض أن ينضم إليه ما يسمى «ما بعد الإسلاموية»، فإلى هذه الأحزاب التي تم تجديدها حديثاً بعد الثورات العربية وفقاً لبيات وروا تصلح «الإسلاموية الجديدة» لاستيعاب هذا الخليط الجديد من النشطاء «ما بعد الإسلاميين» الفرديين والأحزاب الإسلامية القديمة الطراز التي تم تجديدها، بالإضافة إلى التطورات الأيديولوجية الأخيرة والخيارات التكتيكية.

وبالتالي، يمكننا أن نخلص إلى أن الباحثين الغربيين المتخصصين في دراسة الحركات الإسلامية إنما يجمعون على تشكل تيار من «الإسلاميين الجدد»، بعضهم يجد أنه يمثل ما يمكن أن يطلق عليه «ما بعد الإسلاميين» أو ما بعد الإسلام السياسي، في محاولة للتفريق بينهما. أما المواضيع والمحاور التي تلخص خصائص هذا الاتجاه فيمكن حصرها في العناصر الخمسة التالية: تجديد التديّن، والتدرجية، والتحديث، وإعادة تعريف القومية وتحسين العلاقات مع الغرب.

## 1 - صور جديدة من التديّن

وهي تتزايد يوماً بعد يوم بسبب العولمة وثورات الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الاجتماعية والقنوات الفضائية، التي حولت العالم إلى قرية عالمية تعبر خلالها العادات والثقافات في جميع أنحاء العالم وتظهر في ممارسات جديدة من العلمنة المتزايدة في الحياة الخاصة والسياق الاجتماعي كما لاحظ بيات في دراسته منتصف التسعينيات.

---

Stefano Maria Torelli, «The «Akp Model» and Tunisia's Al-Nahda: From Convergence to Competition?», Insight Turkey, vol. 14, (19) no. 3 (2012), pp. 65-83.

## 2 - المرحلة والتدرجية والبراغماتية في الأسلمة

وهي نزعة مكتسبة من نهج واقعي بدأ يتكون بالممارسة. فالموقف من العلمانية على سبيل المثال، حسب بيات وروا، هو خيار استراتيجي حر أكثر منه إجراءً براغماتياً واقعياً، على الرغم من أن كثيراً من العلمانيين يشككون بذلك ويعتبرونه مجرد خيار تكتيكي، إذ تركز طبيعة هذا الجيل الجديد من الأحزاب السياسية على الاستقطاب السياسي الكمي بدلاً من الديني العقائدي، لذلك لم يكن مستغرباً أن حزب النهضة في تونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر، وحزب التنمية والعدالة في المغرب، والعدالة والتنمية في تركيا قد فتحو أبوابهم للعضوية لأي مواطن بغض النظر عن دينه. وبموجب هذه القواعد الجديدة، لا شيء يمنع اليهود والمسيحيين التونسيين والمصريين والأتراك من الانضمام إلى هذه الأحزاب، بطبيعة الحال، لم يكن هذا متاحاً في إطار تركيبة الإسلام السياسي التقليدي للإخوان المسلمين القديمة المعتادة.

مع ذلك لا ينبغي المبالغة كما ذهب البعض إلى حد القول إن هذه الظاهرة الإسلامية الحديثة أدت إلى توليد بيئة «فيها إسلاميون سياسيون بلا إسلام»<sup>(20)</sup>، بمعنى أنهم أصبحوا سياسيين كغيرهم من اللاعبين. ويشير أحمد كورو إلى نوعين متميزين من علمانية الدولة:

### أ - العلمانية الحازمة

وهي تتطلب من الدولة أن تؤدي دوراً نشطاً في استبعاد الدين من المجال العام، وجعله شأناً خاصاً (فرنسا وتركيا - حكم ما قبل حزب العدالة والتنمية - والمكسيك وتونس حتى وقت قريب).

### ب - العلمانية السلبية

التي تتطلب من الدولة أن تضطلع بدور سلبي في استيعاب الرؤية العامة للدين. إنه النموذج السائد في الولايات المتحدة، وبريطانيا وهولندا والسنغال، وغير ذلك. ما فعله حزب العدالة والتنمية كخطوة نصفية نحو تحقيق أهدافه، وبمساعدة كبيرة من حركة غولن، أنه نجح في تحريك تركيا نحو العلمانية السلبية من خلال هزيمة العلمانيين الحازمين في الانتخابات على مدى السنوات العشر الماضية، ودفعهم إلى الورا في المجتمع ووسائل الإعلام والمؤسسات البيروقراطية. هذا ما دافع عنه أردوغان في زيارته لتونس وليبيا

Ahmed H. Al-Rahim, «Whither Political Islam and the «Arab Springs»?», The Hedgehog Review, vol. 13, no. 3 (2011).

(20)

ومصر عام 2011 وتسبب في مناقشات حامية مع الإسلاميين العرب وبقايا تيار الإخوان المسلمين.

لقد ذهب حزب النهضة التونسي إلى حد الموافقة على عدم إدراج الشريعة كمصدر أساسي لجميع القوانين في دستور تونس ما بعد الثورة. وقد رافق مراحل إعداد الدستور مناقشات أيديولوجية واسعة ساهم فيها كبار المفكرين الإسلاميين في مصر وتونس<sup>(21)</sup>، وفيها تم تفعيل ديناميات الاجتهاد انطلاقاً من مبدأ المصالح المرسله كمرجع أساسي في الاجتهاد، فضلاً عن أن إطلاق منهج «المقاصد الشرعية» الذي وضعه الإمام الشاطبي (1388) وإعادة الاعتبار إليه جعل كثيراً من أفكار الغنوشي وطارق رمضان تجد القبول والانتشار وبخاصة منها ما يعتبر أن ما هو جيد للعالم وشعبه يجب أن يكون جيداً للإسلام والعكس صحيح. كون هذا الأمر له جذور عميقة في أعمال بعض كبار فقهاء المصالح المرسله والمقاصد الشرعية<sup>(22)</sup>.

التدرج هو التغيير الذي يحدث أو يجب أن يحدث في خطوات صغيرة في السياسة والمجتمع، إذ يعتقد المتدرج أن التغييرات الصغيرة أفضل من التغييرات السريعة والفجائية، على عكس الذين لا يؤمنون بالتدرجية ويرغبون في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي المتدين على الفور. معظم هذه القوى ترى خطوات الإسلاميين الجدد بالتدرج كضعف سياسي من جهة بل هي تقع في مجال «الحرام» والهرطقة كما يرى السلفيون على مختلف تياراتهم.

### 3 - تحديث الإسلام

التحديث في هذا السياق يعني قبول أدوات الحداثة بدون تحفظ بما يشمل معظم مفاهيمها. فكما يلاحظ معظم الباحثين الذين رصدوا ظاهرة ما بعد الإسلام السياسي بدءاً بـرؤواً وبيات وكفاتورتا وبورغا وحتى أسبوزيتو فإن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب،

---

(21) انظر: عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 187.

(22) اتفق ابن تيمية والإمام الشاطبي وأبو حامد الغزالي على جوهر الفكرة التي عبّر عنها ابن القيم الجوزية في أعلام الموقعين، ج 4، ص 373... «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم بالقسط، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق كان: فشم شرع الله ودينه ورضاه وأمره.. والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بيّن بما شرعه من الطرق أن مقصوده: إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط....». للمزيد، انظر: عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، ص 143.



ذلك أن الإسلاميين الجدد يجادلون بأن الإسلام يتوافق مع الاختراعات العلمية الحديثة ولا يتعارض مع التكنولوجيات المتطورة، إضافة إلى معظم القيم الديمقراطية والتعددية التي تنتشر من الغرب.

في الواقع حافظت الحركة الإسلامية التقليدية للإخوان المسلمين دائماً على طموحها نحو التحديث، على الرغم من ترددها في القيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان حتى أوائل التسعينيات. ثم ظهر الإسلاميون الجدد مع تبنهم «المثير للجدل» للديمقراطية، والدولة الوطنية، وحقوق الأقليات والمرأة في المشاركة والحكم، وإدانة العنف والإرهاب.

وقد رصد بيات وروا ميدانياً استخدام الشباب العربي للشبكات ووسائل التواصل الاجتماعي، وتجمعات الشوارع والاحتجاجات، واستخدام اللغات الأجنبية، واستهلاك السلع الغربية المتطورة وسلاسل الوجبات السريعة الأمريكية، وما إلى ذلك. لكن الحقيقة الواضحة هي أن معظم الإسلاميين المعاصرين، بمن فيهم الجهاديون السلفيون، يستخدمون أدوات حديثة، بدرجات متفاوتة، وهم ما زالوا يعتقدون أن الديمقراطية كفر وشر وأداة غربية شرسة للهيمنة، لذا فإن استخدامهم للحاسوب ووسائل إعلام وتواصل اجتماعي، وخبرتهم في أحدث الماركات الغربية ومختلف المنتجات لم تؤد إلى تغيير في مواقفهم الأيديولوجية.

#### 4 - القومية الإسلامية

تسعى الجماعات الجهادية الدولية المرتبطة بالقاعدة وداعش وأتباع وأنصار حزب التحرير إلى تثبيت فكرة فشل الدولة القومية وحتمية انهيارها وضرورة إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية العالمية الموحدة للأمة بأكملها، وهي لهذه الأسباب تتبنى أساليب عمل تنظيمية عابرة للحدود. يشمل ذلك الإخوان المسلمين، إذ ركز حسن البناء بوضوح على الاتحاد الإسلامي والدولة الإسلامية وشجع على تطوير فروع للإخوان المسلمين في البلدان المجاورة، بما في ذلك سورية وليبيا ولبنان والسودان، خلال حياته. تحدث الأيديولوجيون الذين جاؤوا بعده - على سبيل المثال، سيد قطب وأبو الأعلى المودودي - بصراحة عن المجتمع الإسلامي العالمي والدولة الإسلامية العابرة للحدود والعرقية والإثنية في استعادة رمزية طوباوية لنموذج الخلافة الإسلامية.

يميل الإسلاميون الجدد إلى دولنة أنشطتهم والتركيز على سياسة الدولة الاجتماعية والخدماتية والحقوق المدنية، مع الإفصاح في بعض الأحيان عن مواقف متضامنة مع القضايا المحورية في الصراعات العربية والإسلامية، مثل حروب العراق، والصراع

العربي - الإسرائيلي. وبالتالي لم تعد «الأمة» هي محرك الخيال السياسي بل أصبحت «الدولة» القائمة بفعل تقسيمات سايكس - بيكو والتي كان الإسلام السياسي التقليدي على مدى سنين طويلة يصب اللعنات عليها، أصبحت هذه الدولة التي يعيش فيها هؤلاء وإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية هو الهدف الأساسي الذي تتركز عليه جهودهم دون التفكير بدولة إسلامية عابرة للحدود.

## ثانياً: ما بعد الإسلاموية من التنظير إلى النمذجة

ما يهمننا في هذا الاستدراك المنهجي، وبعيداً من المدرسة الفرنسية، هو محاولة الباحث السوسيولوجي الأمريكي ذي الأصول الإيرانية آصف بيات تطوير معالم أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي» من خلال بعض مقالاته وأعماله<sup>(23)</sup>، بتقديم تعريف منهجي مختلف عما اتجه إليه أوليفيه روا، وعدد آخر من الدارسين الغربيين، بل نراه يشدد على وصفها درجة تطور وتكثيف لحق بالخطاب السياسي والحركي لهذه الحركات في تعاملها مع الواقع السائد. فالتحولات المجتمعية والسياسية التي تعرفها الدولة الوطنية المعاصرة، أضحت تفرض على هذه الحركات أن تواكبها بتجديد نفسها، وإلا سقطت في الجمود الفكري والسكون السياسي، وهو ما قد يؤدي بمشروعها إلى الإفلاس الكلي<sup>(24)</sup>. يقوم بيات بتطوير مقاربة تفسيرية مغايرة لعملية التغيير في الشرق الأوسط، تعتمد دراسة دور الفئات الحضرية المهمشة، من فقراء الحضر والمرأة المسلمة والشباب المتعولم، في عملية التحول السياسي والاجتماعي<sup>(25)</sup>، وهو يتجاوز المداخل السوسيولوجية الكلاسيكية التي عملت على دراسة هذا الدور، ليقدم منهجية نظرية مغايرة تعتمد مفاهيم جديدة يمكنها أن تقدم تفسيرات أكثر عمقاً لهذه التحولات، لذا عمد إلى صوغ مفهوم «الزحف الهادئ للمعتاد» ومفهوم «اللاحركات الاجتماعية» ليعتمد عليهما بوصفهما أداة فهم أو مفاتيح مفهومية لوصف التحولات والحراك الثوري العربي الإسلامي وثورات الشارع العربي، وهما مفهومان يشرهما خارج كلاسيكيات السوسيولوجيا وسردياتها المعتمدة لمفهوم المجال العام<sup>(26)</sup>.

(23) آصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة،

2014).

(24) Asef Bayat, «The Coming of a Post-Islamist Society,» Critique: Critical Middle East Studies, vol. 5, no. 9 (1996), pp. 43-52.

(25) Asef Bayat, «What is Post-Islamism?,» ISIM Review, vol. 16 (Autumn 2005), p. 5.

(26) Asef Bayat, Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

لا يمكن فهم تحولات الإسلام السياسي المشار إليها إجمالاً بـ «ما بعد الإسلامية»، دون التحديد السوسيولوجي والأيدولوجي للحاضنة التي خرجت منها الإسلامية التقليدية، إذ يرى بيات أن اهتمام الإسلامية التقليدية الرئيسي يتمثل ببناء مجتمع أيديولوجي تتحقق فيه مُثل الإسلام المتصورة، وأن السيطرة على الدولة هي الطريق الرئيس لتحقيق هذه الغاية، لأنهم يعتبرون الدولة هي المؤسسة الأقوى والأقدر على إقامة «الخير» ومحو «الشر» من مجتمع المسلمين. وبالتالي يؤكد أن معيار الإسلاميين ومنظورهم التشريعي يقوم على التزامات الناس أكثر من حقوقهم، وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الناس على أنهم «رعايا مطيعون أكثر من كونهم مواطنين ذوي حقوق». وبطبيعة الحال يتنوع الإسلاميون في أدواتهم وسبل تحقيق هذه الدولة وذلك المجتمع بين الإصلاح السلمي والثوري العنيف. لكن ما حدث بعد انكسار أغلب الحركات الإسلامية الجهادية في بلادها في حقبة التسعينيات، أدى إلى تبلور توجه جديد لدى الإسلاميين باتجاه التكيف مع الديمقراطية والحياة السياسية، وبالتالي تكوين إسلاموية انتخابية تعلن إيمانها بالديمقراطية كأداة للمشاركة السياسية.

ويشير بيات إلى أن خصوصية الحراك الشعبي العربي لا ينطبق عليها نظرياً النموذج التحليلي الكلاسيكي القائم على مفهوم «الحركات الاجتماعية» التي ظهرت في شرق أوروبا وأمريكا الشمالية والذي يعتمد على أغلب دارسي الحركات الإسلامية الغربيين. فهذا الحراك بفعل السياسات الاستبدادية دفع الفاعلين إلى العمل السري والتشطي والانشقاق، ما أدى إلى ظهور طقوس تسلطية للقيادة، وافتقادها بالتالي الديمقراطية الداخلية، وهو ما دفع بشرائح منها إلى البحث عن ملاذ آخر، فكان الميدان العام والشوارع السياسية التي تجمع النشاط السياسي وممارسة الحياة اليومية. لذا يتحدث عن «اللاحركات الاجتماعية» حيث يسعى إلى تحليلها وبيان هيكلها الاجتماعي المكوّن من المهمشين ومن الفقراء والشباب، ويستعرض صور نضال تلك القوى التي اعتمدت استراتيجية «الزحف الهادئ للمعتاد»، و«سياسة المرح» بوصفهما آليات تعبير عن التمرد.

في الواقع يقوم بيات بعملية نقد وتفكيك لعدد من الأوهام الشائعة حول عدم قدرة الإسلاميين على التكيف مع الديمقراطية من جهة وعلى زيف الادعاء بوجود علاقة إيكولوجية وثقافية حضرية بين الوسط المعيشي لفقراء الحضر في المناطق المهمشة، يؤدي إلى توليد بيئة مشحونة بالعنف والتطرف والانحراف، والميل إلى عدم طاعة القانون والنزعة الإسلامية الجهادية. يثبت بيات خطأ هذه السرديات بدراساته

السوسيولوجية والميدانية المعمقة، ويبين أن معظم الأعمال العلمية الجادة حول مناطق الفقراء بالقاهرة مثلاً، قد أثبتت أن مستوى الجريمة في العشوائيات ليس مرتفعاً عن نظيره في المناطق الأخرى، كما أن سكان التجمعات العشوائية حين يخرجون عن حدود الدولة والنظم البيروقراطية الحديثة، إنما يخرجون بهدف تحقيق درجة من الاستقلال في عملهم وحياتهم الثقافية بما يسمح لهم ببناء علاقاتهم على أساس التبادلية، والتفاوض، والثقة، وليس على أساس القواعد الرسمية، والتعاقدات. رغم كل ذلك فإن الأمر يعود في الأساس إلى أن الحداثة هي مشروع مكلف، أي أنها تتطلب القدرة على التكيف وهي أشياء لا يقدر عليها الفقراء، تماماً كما أن الأيديولوجيا تتطلب قدرات معينة لا يملكونها، الأمر الذي يدفعهم إلى الانخراط في أشكال النضال المحلية من أجل تحقيق أغراض سريعة. والأهم من كل ذلك نجدهم يميلون إلى اتباع تديّنهم الشعبي جنباً إلى جنب مع الممارسات السياسية التي تقوم على العلاقات الشخصية الحميمة في الحياة اليومية.

يمكن تلخيص أطروحة ما بعد الإسلام السياسي كما يراها آصف بيات بأنها حالة تحوّل، بل هي أيضاً مشروع: هي حالة منبثقة من ذلك الطرف الاجتماعي والسياسي الذي يلي محاولات الإسلام السياسي التقليدي في تقديم صفات الخلاص الجاهزة والفاشلة، حيث يستنفذ جاذبيته وطاقته ومصادر شرعيته حتى بين الكثير من مؤيديه، فيعبر عن نفسه بأساليب غير منتظمة في الأطر الكلاسيكية للحركات الاجتماعية المعروفة، وهو ما يطلق عليه بيات «اللاحركات»، وهذا ما يجعلها غير خاضعة للضبط والتوجيه، وهي في الوقت نفسه ليست فوضوية، بل محاولة واعية لوضع تصور واستراتيجية لمنطق وطرائق تتجاوز منظومة «الإسلام السياسي» في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية، انطلاقاً من الوعي بأوجه القصور والخلل الكامن فيها. وهي مشروع، ذلك أن تكلفة القيام بهذه المهمة تعني إعادة إنتاج ذاتها وهويتها وأساليب عملها ووضع التصورات المنطقية والاستراتيجيات الفعالة التي يمكن بها تجاوز الحالة السابقة التي وصلت إلى طريق مسدود. فحالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست معادية للإسلام، أو غير إسلامية، ولا حتى علمانية. ولكنها تمثل مسعى أو طريقاً لدمج التديّن بالحقوق، والإيمان بالحريات العامة، والإسلام، بالحريّة الفردية، إنها محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأساً على عقب، وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلاً من الواجبات، والتعددية بدلاً من السلطة الفردية، وربط النص الثابت المقدس بالزمن التاريخي المتحرك، والمستقبل بدلاً من الماضي. إنها تريد عقد مزاجية للإسلام مع حق الفرد في الاختيار

والحرية، ومع الديمقراطية والحدثة، وكسر احتكار الحقيقة الدينية، وهو ما يلخص اللبنة الأساسية التي تقوم عليها هذه الأطروحة<sup>(27)</sup>.

ركزت دراسة بيات «صناعة إيران ما بعد الإسلامية» على تفسير التحولات التي ألمت بالمجتمع الإيراني في مرحلة ما بعد الخمينية، وأنتجت ما بعد إسلامية مغايرة لأيدولوجيا الدولة المؤسسة على ثيوقراطية الولي الفقيه، قوامها «سلسلة من الحركات الاجتماعية والفكرية يقودها الشباب والطلبة الذين اخترقوا هيمنة الأجهزة الثورية على اتحاداتهم، والنساء اللاتي طالبن بإعادة تقويم القوانين التي تحد من حقوقهن الشخصية وحركتهن في المجال العام، والمفكرون الدينيون الذين قاموا بجهد لإعادة تأويل النصوص الدينية في ضوء الواقع المعاصر للمجتمع والعصر ودعوا إلى تجاوز التفسير الواحد للمقدس، وهو ما تم التعبير عنه في أكثر من محطة انتخابية بين المحافظين والإصلاحيين بأساليب وصيغ متنوعة»<sup>(28)</sup>.

يتابع بيات مشروعه في كتاب ما بعد الإسلامية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، من خلال إعادة قراءة تاريخ الحركات الإسلامية في عدد من بلدان العالم الإسلامي، من خلال مفهوم ما بعد الإسلامية بوصفه منظوراً جديداً لإعادة تقييم هذه الحركات وكشف الديناميات المؤثرة في تحولاتها وتغييراتها من جهة، فضلاً عن تحليل سياقاتها الاجتماعية والسياسية. شارك في مشروع هذا الكتاب عدد من المختصين في حركات الإسلام السياسي من ذوي الخلفيات والمشارب البحثية المتنوعة، قدموا قراءات لتجارب عديدة تمتد من إندونيسيا إلى المغرب مروراً بتركيا ومصر بطبيعة الحال. وعلى أهمية وعمق ما تم تقديمه في هذا العمل الجماعي، إلا أن خلاصة العمل تؤشر إلى فهم مركب لما بعد الإسلامية يدل على ضبابية المفهوم واختلاف الباحثين في النظر إليه. كما أن بعض دراساته تعود إلى مرحلة ما قبل الانتفاضات العربية، هذا فضلاً عن افتقارها الاستشراف المستقبلي في تحليلها للظاهرة؛ إذ لم يتوقف أي منها عند مستقبل ما بعد الإسلامية وهل تكون هي البديل أمام إخفاق الإسلاموية السياسية أم أن هذا الإخفاق سيؤدي إلى العودة إلى الفهم الراديكالي للدين؟ إلا أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بأن عدداً من أبحاث الكتاب نجحت في تقديم أطر مغايرة ومركبة في فهم واقع الإسلام السياسي وتحولاته.

(27) آصف بيات، محرر، ما بعد الإسلامية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي، ترجمة محمد العربي (بيروت: دار جداول،

2015).

Asef Bayat, «The Making of Post-Islamist Iran,» in: Asef Bayat, ed., Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam (New York: Oxford University Press, 2013), pp. 35-65.

مثلت هذه الأطروحة بصياغاتها المتنوعة محاولة لتقديم باراديجم جديد و«نموذج تحليلي» يريد أن يقدم تفسيرات لمجموعة من التحولات التي أصابت الحركات الإسلامية والمجتمع الذي تتحرك فيه، فضلاً عن طموح مبالغ فيه للتنبؤ بمساراتها المستقبلية، فانطلقت مجموعة من الدراسات والأبحاث كانت صالحة لتكشف عن نمو الحراك الإسلامي نحو الحقوق المدنية، فدرست إسلام السوق الملبزل<sup>(29)</sup> وتحولات السوق المعولم<sup>(30)</sup> والنسوية الإسلامية<sup>(31)</sup> وقضايا المرأة والسياسة في إيران<sup>(32)</sup> والموضوعات المتعلقة بالأقليات<sup>(33)</sup> والصوفية المهمشة<sup>(34)</sup> وتحولات الأغنية والموسيقى الإسلامية، والأشكال الجديدة للتعبئة والمشاركة بين الشباب<sup>(35)</sup> وظاهرة الدعاة الجدود والإعلام الديني وإعادة الأسلمة وما يعرف بدراسات الأرتوبراكسيس<sup>(36)</sup> (الحجاب والصلاة ومظاهر اللباس والطعام الحلال وكل أشكال التدين المظهري ونمط العلاقات المرافق له... إلخ) بهدف إظهار الأنماط الجديدة الصاعدة من الإسلامية المتعارضة مع الطبيعة الشمولية لمشروع الإسلام السياسي بصيغته الكلاسيكية إضافة إلى سيل من الأبحاث والدراسات اللاحقة.

تمثل دراسة الباحث السويسري باتريك هايني نموذجاً شيقاً من هذه الكتابات، حيث رصد في كتابه إسلام السوق<sup>(37)</sup> جانباً مغيباً من الظاهرة الإسلامية المعاصرة غفل عنه الدارسون، في الوقت الذي تتنافس فيه وسائل الإعلام ومراكز البحث في الكتابة على ما يسمى الإسلام السياسي. وانطلاقاً من مصر ومروراً بإندونيسيا وانتهاءً بتركيا، يحلل إسلام

(29) باتريك هايني، إسلام السوق الملبزل، نقله إلى العربية عومرية سلطاني (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2007).

Cihan Tugal, *Passive Revolution: Absorbing the Islamic Challenge to Capitalism* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2009). (30)

Ziba Mir-Hosseini, «Religious Modernist and the «Woman Question»», in: Eric Hooglund, ed., *Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979* (Syracuse: Syracuse University Press, 2002), pp. 74-95. (31)

Azadeh Kian, «Woman and Politics in Post-Islamist Iran: A Gender Conscious Drive to Change», *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 1 (May 1997), pp. 75-96. (32)

Christopher Buck, *Paradise and Paradigm: Key Symbols in Persian Christianity and the Baha'i Faith* (Albany, NY: State University of New York, 1999). (33)

Matthijs van den Bos, «Elements of Neo-traditional Sufism in Iran», in: Martin van Bruinessen and Julia Day Howell, eds., *Sufism and the «Modern» in Islam* (London: I. B. Tauris, 2007), pp. 61-75. (34)

Linda Herrera and Asef Bayat, eds., *Being Young and Muslim: New Cultural Politics in the Global South and North* (New York: Oxford University Press, 2010). (35)

(36) تعني في الدراسات الدينية وعلوم اللاهوت كما يستخدمها أهل الاختصاص الممارسة العملية الصحيحة. بعبارة أخرى، تنمية الوعي بالعقائد أو التعاليم التي تشدد على السلوك الصحيح أو الممارسة الصحيحة.

Patrick Haenni, *L'Islam de Marche: L'autre revolution conservatrice* (Paris: Seuil, 2005). (37)

السوق بزوغ صورة جديدة من صور الكينونة الإسلامية تخرج من صلب إسلام سياسي ظهر عليه التعب، أو تمر محاذية له، تشترك معه في المنبع لكنها تختلف معه في الهدف والوسيلة وتحديد مجالات العمل.

في بداية كتابه يشخص هايني ازدياد الإسلاميين الغاضبين الذين ينتقدون في الآن نفسه الأيديولوجيات الإسلامية ليقينيتها، وبُناها التنظيمية لجمودها وقسوتها، ولكن دون أن يصل هذا الموقف بأصحابه إلى مغادرة الحقل الإسلامي، بل يدفعهم هذا إلى البحث عن طريق للخلاص الفردي وتحقيق الذات والنجاح الاقتصادي. ويثير المؤلف الانتباه إلى التنافس بين الدعاة الجدد في استثمار موجة الصحو الإسلامية المنفلتة من قبضة التنظيمات الإسلامية والمستعصية عليها، وسعي هؤلاء الدعاة إلى إنجاز مصالحه توفيقية بين المدّ الديني والحداثة الغربية، ويحدث هذا من خلال عدّة مسائل ومعادلات دعوية تستخدم الطرائق الأمريكية في الدعاية، وتشجع ميلاد فرق موسيقية عصرية ووجوه دعوية نسائية حديثة ويستعرض أربعة سيناريوهات:

تجاوز الإسلام السياسي بصيغته الكلاسيكية حدث عندما تجمّد التدنُّن النضالي وشعر المنخرطون فيه بالجمود التنظيمي، فوجدوا الحل بالانفتاح على العصر و«أسلمة» منتجاته. وهكذا يتحول الجهاد عن مكانه ليصير جهاداً إلكترونياً، ويتابع قصة ظهور الأناشيد والمدائح الإسلامية من بداياتها الملتزمة وتعبيرها عن قضايا الأمة إلى ظهور الفرق الغنائية الحديثة التي صارت تمتهن الدعوة بالموسيقى، وفي المسار نفسه يرصد كيف انخرطت الحشمة الإسلامية وزيّها الخارجي في منطق السوق، لتنتقل من الحجاب المناضل ذي الرمزية السياسية إلى الاستهلاك الجماعي والتأثر بالموضة التي شملت الحجاب وألوانه وأنواعه وتصاميمه المحدثّة وصولاً إلى ملابس البحر التي عرفت بـ«البوركيني»، هذا فضلاً عن ما يعرف بالطعام «الحلال» الذي غزا معظم عواصم العالم، بحيث أصبح هناك تطبيقات إلكترونية متخصصة ترشد المسلمين إلى عناوين محددة لشراء المنتجات. وبينت بعض الدراسات كيف أن كبرى الشركات الغذائية في الغرب انشأت خطوط إنتاج واسعة لتلبية الطلب المتزايد على هذه الأنواع، حتى وصل البزنس الغذائي الجديد حسب بعض الدراسات إلى حدود العشرين مليار دولار خلال عام 2017 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تلبية لحاجات ثمانية ملايين مسلم يعيشون فيها حسب بيانات المجلس الأمريكي لأطعمة الحلال. وفي دراسة أخرى تحدثت عن خمسة مليارات يورو سنوياً تنفق على شراء المواد الغذائية الحلال في ولاية بافاريا في ألمانيا حيث يعيش قرابة نصف مليون مسلم. بل شمل الأمر مجالات جديدة مثل السياحة

الحلال التي تخصصت فيها مؤسسات كبيرة مفتتحة نمطاً جديداً من الترفيه والأنشطة الشرعية.

يقدم باتريك هايني تركيا نموذجاً إسلامياً للاندماج في اقتصاد السوق وبروز برجوازية إسلامية تصنع فضاءً إعلامياً جديداً تلقت فيه العولمة بالإحيائية الدينية الإسلامية حيث تظهر قنوات فضائية دينية متأثرة بالتجربة الإعلامية الإنجيلية الأمريكية، ويبرز من خلالها نجمان من نجوم الوعظ التلفزيوني وهما المصري عمرو خالد والأندونيسي عبد الله جمنستيار، فقد اكتسب الأول الطريقة من متابعة الوعاظ الأمريكيين في قنواتهم، والثاني درّبه عليها واعظ أمريكي إنجيلي سابق استطاع مضاعفة أعضاء كنيسته في عامين فقط بفضل تقنيات التسويق الإعلامي، قبل أن يعتنق الإسلام عام 1997 ويصير مستشاراً لجمنستيار. وقد شملت هذه الموجة ما يعرف بـ «البنوك والصيرفة الإسلامية» بل حتى شركات التأمين الحلال. فبحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بلغ التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم حدود 3.4 تريليون دولار نهاية عام 2015 وبلغ حجم تداول السندات الصادرة وفق الشريعة الإسلامية حسب بنك التنمية الإسلامي التي أصبح بالإمكان تداولها في أغلب العواصم الأجنبية، ما يوازي الـ 120 مليار دولار سنوياً.

راح قانون السوق يفرض نفسه في علاقة الإسلاميين الجدد برجال الأعمال والاقتصاد، فقد وجد هؤلاء أن السوق هي القناة الوحيدة للتعبير، وأن السوق لم تعد وظيفتها الترويج للأفكار وإقناع الرواد بها فقط، ولكن صارت أيضاً تلبية طلبات الجمهور المستهدف وأغلبه من البرجوازية المتدنية الكارهة لكل نضال ذي محتوى سياسي بالمعنى الأصيل أو بالمعنى الدخيل. ويضرب المؤلف المثال بتجارة الأشرطة الدينية في القاهرة، التي تظهر أن مقاولات الإنتاج والترويج تستطيع تجاوز البنى التسلطية الموجودة، وتسعى إلى الإقناع من طريق الإغراء. بل إن الوعاظ الجدد لا يجدون مانعاً من الظهور في قنوات تجارية محضة أو غير إسلامية، وهي بدورها تشتري حقّ البثّ لأغراض تجارية بحتة. قانون السوق يستطيع إلحاق الهزيمة بالسلفيين أيضاً، فيلجئون عالم التسويق «التسويق الأخلاقي» و«التربوي» و«الأكاديمي» حيث يصبح التعليم الحلال مجالاً واعداً للبرنس ويتحول بين أيديهم إلى شبكات مدرسية وجامعية عابرة للحدود تدر أرباحاً طائلة. وما أن يغتني رواد هذه السوق حتى تتغير أنماط معيشتهم ونظرتهم للحياة ليفكروا في توسيع أعمالهم خارج الحدود والهوامش التي كانوا يشغلونها وحيث يوجد الطلب على السلع العروضة.



عقيدة الرفاهية تغيرت أيضاً، يرصد هايني جهد رواد إسلام السوق بين التقوى والغنى. فبيّن كيف أن عبد الله جمنستيار يصرّ على أن رسول الإسلام كان رجل أعمال ناجحاً، ويكتب عمرو خالد أن الثروة والغنى وسيلة لإتقان التديّن وتقديم نماذج جيّدة من النجاح، ويدافع الإسلاميون الأتراك المقربون من حزب العدالة والتنمية عن أن القرآن الكريم يدعو إلى تكديس الثروة وأن الفقر يؤدي إلى الكفر. وفي السياق نفسه يؤسس الوعاظ المرشدون الجدد لعقيدتي الرفاهية والتنمية الفردانية متأثرين بالكاتب الأمريكي ستيفن كوفي صاحب الكتاب الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم (العادات السبع للناس الأكثر فعالية)<sup>(38)</sup>.

يرصد هايني توجه الحركة الدينية الليبرالية الجديدة التي استطاعت أن تشطب مطلب الدولة الإسلامية من قائمة الأهداف كما روجت لذلك الحركة الإسلامية طويلاً، فيرى أنها استطاعت أن تعيد الاعتبار إلى المجتمع المدني ضد مفهوم الدولة الراعية المهيمنة على كل شيء واستطاعت إنشاء عدّة مشاريع ناجحة في العالم العربي والإسلامي، وصار الهدف لديها إنشاء «مجتمعات مدينة فاضلة» تشبه في طريقة عملها المؤسسات الدينية الأمريكية الموازية للحزب الجمهوري الأمريكي، وتستطيع عقد اتفاقيات مع الحكومة للقيام بعدة مشاريع وأعمال في المجتمع. ويضرب أمثلة من تجربة عمرو خالد ومشاريعه، يخلص المؤلف إلى اعتبار إسلام السوق النامي وكأنه شريك مثالي للأمريكيين في سياستهم الشرق الأوسطية، وأيضاً في صراعهم ضدّ الحداثة الذي يجعلهم خصوماً لأوروبا عصر الأنوار والعقل العلماني ومنطق الدولة الراعية.

ناقش حسنول أمين أيضاً أطروحة دكتوراه بعنوان **من الإسلام إلى ما بعد الإسلاموية: دراسة لخطاب فكري جديد حول الإسلام والحداثة في باكستان**، وكان بيّات عضواً في لجنة تحكيمها ومناقشتها، وفيها تبنى أمين مقارنة بيّات حول ما بعد الإسلاموية بوصفها حالة ومشروعاً يتمثل بحزب الوسط في مصر وحزب العدالة والتنمية في تركيا، راصداً المسارات التي قطعتها لتغيير نهجها من الإسلاموية إلى ما بعد الإسلاموية. وعلى هذا الأساس يذهب لدراسة واقع باكستان منذ أن خط المودودي أفكاره المؤسسة لتيار

---

(38) العادات السبع للناس الأكثر فاعلية، الذي نشر لأول مرة في عام 1989، وهو عن الاعتماد على الذات، وقد بيعت منه أكثر من 25 مليون نسخة بعدما ترجم الكتاب إلى 38 لغة منذ أول ما نشر. يتعرض الكتاب لسبعة مبادئ، إذا طبقت كعادات، فإنها من المفترض أن تساعد الشخص على أن يكون أكثر فاعلية، يؤكد كوفي أنه يمكن تحقيق ذلك من طريق مواءمة النفس إلى ما يسميه «البوصلة الداخلية باتجاه الشمال» على أساس المبادئ الأساسية للأخلاقيات والطباع. حيث هو يعتقد أنها عالمية وغير محدودة زمنياً.

الإسلام السياسي مؤسساً «الجماعة الإسلامية»، وعلى غرار منهجية بيات، يعالج أمين ظواهر ما بعد الإسلامية بوصفها غير معادية للإسلام وغير علمانية؛ ومع ذلك، تظهر أطروحته في الفصل الرابع على النقيض من ذلك، وفي الفصل السادس، حين يطالب الإسلاميين بالتخلي عن فكرة الدولة الإسلامية والشريعة الإسلامية والتركيز على الديمقراطية والمجتمع المدني والتأقلم مع القيم الغربية، التي هي قيم علمانية وليبرالية. ويتوصل في دراسته إلى خطاب الجماعة الإسلامية ونشاطها الحركي في باكستان أن مسافة ما قد رسمت بين خطاب المودودي التأسيسي ومواقف الجماعة اليوم التي لا تزال رغم ذلك بعيدة من تطوير مسارات أيديولوجية ما بعد إسلامية على الرغم من انخراطها في اللعبة السياسية والتفاوض والمساومات حول المواقف التي أصبحت أكثر اعتدالاً مع الوقت<sup>(39)</sup>.

من ناحية أخرى، ترى إحسان يلماز أن مسار «ما بعد الإسلامية» يعدّ نموذجاً مثالياً في التاريخ التركي المعاصر، وبخاصة تأثيره في حزب العدالة والتنمية، ففي كتابها بعنوان ما بعد ما بعد الإسلامية: تحويل الإسلاموية التركية نحو الإسلام المدني وتأثيره المحتمل في العالم الإسلامي، تتبع دور حركة فتح الله غولن لتغيير وجه الجماعة الإسلامية وبخاصة حزب الرفاه ليكون أكثر حداثة وحزب العدالة والتنمية ليكون في الواقع حزب ما بعد الإسلام. تشير يلماز إلى أن للإسلاميين وما بعد الإسلاميين قوتهم ومزاياهم الخاصة، ذلك أن كلاً منهم له مقارباته الخاصة التي تدعم الديمقراطية والولاء للدولة والقومية على التوالي. لذلك ليس غريباً أن يعود إسلاميو «ما بعد الإسلامية» إلى الهوية الإسلامية أو أن تتحول حركات من الإسلام السياسي إلى «ما بعد الإسلامية» أيضاً. ومع ذلك، لا تزال مصطلحات ما بعد الإسلام غير واضحة ولا تميز بوضوح بين ما بعد الإسلامية والإسلاموية. لذلك، تتجنب يلماز مناقشة المصطلحات بدقة لكنها تؤكد تحولاً جديداً في النضال السياسي من شأنه تطوير المقاربة الإسلامية بالتركيز على حاجات الناس والمجتمع<sup>(40)</sup>.

في المقابل يرى موسى في كتاباته المتعددة أن النموذج التركي ما بعد الإسلامي صالح في ماليزيا، لكنه يؤكد أن ما بعد الإسلامية يجب أن تكون علمنة للدين وتدعو

---

Husnul Amin, «From Islamism to Post-Islamism: A Study of a New Intellectual Discourse on Islam and Modernity in Pakistan,» (39)  
(Thesis Phd International Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, 2010).

Ihsan Yilmaz, «Beyond Post-Islamism: Transformation of Turkish Islamism Toward «Civil Islam» and Its Potential Influence in the Muslim World,» European Journal of Economic and Political Studies, vol. 4, no. 1 (2011), <[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1870810](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1870810)>.

إلى الحد من دور الدين في السياسة. وبالتالي، فإنه يرى المدخل في تحويل الإسلاموية إلى ما بعد الإسلاموية، من طريق التحول إلى العلمانية أو الليبرالية<sup>(41)</sup>.

ويمكن رسم حدود التقاطع والاختلاف في المقاربة ما بعد الإسلاموية كما يلي:

- اتفاق على فشل الإسلام السياسي وما يطلق عليه بعضهم «الإسلاموية» بكل صورها، وتآكل مشروعها القائم على فكرة شديدة العمومية تنادي بالعودة إلى الشريعة، وأن الإسلام هو الحل، دون أن تحدد أو تتفق على الطريق إلى ذلك والذي يبدو أنه طريق مسدود، لذا كان لا بد من بدائل.

- ما بعد الإسلاموية هي مرحلة انتقالية أو مسار تطور لا بد منه بحكم الواقع للتحرر من الأوهام والمثاليات، أي أنه حالة، وخلافاً لما يفترض بيات لم يصبح مشروعاً بعد، ولن يصبح، لكنها تبقى حالة للتنافس مع الحركة الإسلامية.

- ما بعد الإسلاموية تختزن ميلاً للعلمنة الجزئية عن طريق التمييز والفصل بين دور الدين ودور السياسة في المجتمع، لذا هي تفترض وتقتصر الأولوية للحقوق والديمقراطية والحريات الدينية والمدنية وتضع المستقبل والمصلحة قبل التاريخ والنصوص<sup>(42)</sup>.

نلاحظ أن مساحات التقاطع والاختلاف لا تزال حاضرة عند دراسة كل حالة وتبعاً لكل مقاربة، فحسب كاريه تعتبر ما بعد الإسلاموية مسار تطور تاريخي لا بد منه خلافاً لمقاربة روا الذي يراها مرحلة انتقالية ترتبط بفشل الإسلاموية التقليدية ومشروعها الطوباوي ومدى الوعي بهذا الفشل. وخلافاً للاتين يذهب بيات إلى أنها سواء أكانت مسار تطور تاريخي أم مرحلة انتقالية، مشروطة بالفشل والوعي به، إلى اعتبارها «حالة» و«مشروعاً» للمستقبل، ولأنها كذلك لا يرى أنها معادية للإسلام أو حتى الإسلاموية، وخلافاً لزملائه لا يرى أنها تسعى لمنافسة الحركات الإسلامية أو حتى علمنة الدين، بقدر ما يرى أنها تمثل «حالة» لدمج التدين بالحقوق والإيمان بالحريات العامة والحدثة بالديمقراطية، وهو ما يجعلها «مشروعاً» لقلب الأولويات في «الإسلام السياسي» وتعديل المرجعيات الفكرية الحاكمة لأطروحاته عبر التركيز على الحقوق قبل الواجبات والتعددية قبل الشمولية، والمجتمع قبل الدولة. لذا تتضخم مساحات التقاطع أو الاختلاف تبعاً

---

Ahmad Farouk Musa, ed., *Paradigma Baru Tentang Politik Islam: Wacana Pemikiran Reformis Jilid II* (Kuala Lumpur: Islamic Renaissance Front, 2014).

Muhammad Atiullah Othman and Siti Noranizahafizah Boyman, «Political Islam in Islamism and Post Islamism: A Study on Islamic Renaissance Front (IRF)», *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, vol. 8, no. 1 (2018), <<http://dx.doi.org/10.6007/IJARBS/v8-i1/3840>>.

لكل مقارنة وترتبط بخلفيات صاحبها؛ فالعلماني يرى فيها نزعة تعلمن ومسار تطور خلافاً للمتدين الذي يحصرها في إطار تصحيح الرؤية والخلل، وهو ما يفرضي كما وجدنا في مقاربات هاينري وموسى وأميين ويلماز إلى اختلافات ومراهنات لا يخلو بعضها من أعراض الأيديولوجيا.

مع ذلك ثمة اتفاق على اعتبار «النموذج التركي» مثالاً للمقاربة «ما بعد الإسلامية»<sup>(43)</sup> في هذا المجال؛ فحزب العدالة والتنمية نجح في التكيف مع النظام العلماني، بل اتبع في مسار ترسيخ نفوذه نهجاً علمانياً واضحاً لا يقوم على المشاركة مع رجال الدين، وتخلي عن مطلب «الدولة الإسلامية» في خطابه السياسي، وقد كُتبت مئات من الدراسات عن هذه التجربة. ويرى مصطفى أكيول في مقاربة لافتة خلصت إليها دراسة مقارنة عام 2006 أن الليبرالي التركي يرى أن اتجاه المجتمع التركي نحو الشريعة الإسلامية انخفض من 21 بالمائة إلى 9 بالمائة، وتحولت فكرة الجهاد من أيديولوجيا حربية إلى جهاد اقتصادي، كذلك تحولت الأدبيات والروايات من الكتابات الإسلامية والمواضيع الدينية الشعبية إلى مواضيع نقد الانحلال الأخلاقي العلماني، وبالتوازي مع ذلك يتم انتقاد الإسلاميين أيضاً، مما يؤدي إلى تغيير في الثقافة الإسلامية وتحول أنماط التفكير والسلوك لتكون أكثر فردية وتقبلاً للحريات الليبرالية بعيداً من الامتثال والتقليد. في ظل هذه التحولات وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وبالتالي يخلص إلى القول إن الإسلاميين يمكن أن يكونوا شركاء ليبراليين وعلمايين بقدر ما يتحولون ويتغيرون إلى ما بعد الإسلامية<sup>(44)</sup>.

ثمة كتابات كثيرة استلهمت باراديغم «ما بعد الإسلامية» كنموذج تحليلي لظاهرة الإسلام السياسي، لكن تحليل عدد من هذه الدراسات كما يظهر معنا، يشير إلى سيولة هذا المفهوم وإلى الغموض والالتباس المحيط به، الأمر الذي أفضى إلى مقاربات خلافية، والمسألة تعود بالأساس إلى كيفية ولادة هذا المفهوم، والإطار النظري الذي وضع له بدءاً بكاريه ومن ثم أوليفيه روا وجيل كيبيل، حيث اختلفت مقاربات كل منهم عن الآخر، وذلك قبل أن يلتقط بيات هذا المفهوم محاولاً تقديمه كـ «باراديغم تحليلي» على الرغم من أنه يحمل بذور تناقضات وأعطاب عُسر الولادة.

Landon Thomas, «In Turkey's Example, Some See Map for Egypt.» New York Times, 5/11/2011, <<http://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06turkey.htm>> (accessed on 17 November 2015).

Mustafa Akyol, «The Turkish Mode: Marching to Islamic Liberalism.» Cairo Review, vol. 4 (2012), <<http://www.aucegypt.edu/GAPP/CairoReview/Lists/Articles/Attachments/150/CR4-Akyol.pdf>> (accessed on 16 November 2015).

## ثالثاً: الاشتباكات والاشتباهات

في الواقع أفرط الأكاديميون الغربيون كثيراً في المراهنة على أطروحة فشل الإسلام السياسي والتعويل على انبثاق مسارات «مابعدية»، وقد بقي فرنسوا بورغا وآلان روسيون من المشككين بالأساس بهذه الفرضية وكتبوا في هذا الأمر محذرين من هذا الإفراط. ففي ملف حول مرحلة ما بعد الإسلامية نشرته مجلة إسبريت (Esprit) في عام 2001، يتساءل فرانسوا بورغا عن صحة فكرة وُلدت من فشل الإسلام السياسي والانتصار عليه. ويتحدث بورغا عن استمرار ثبات ثلاثة عوامل ذات صلة: (أ) أسباب اجتماعية سياسية أدت إلى صعود الإسلام السياسي في المقام الأول؛ (ب) قدرة الخطاب الإسلامي على تعبئة جمهوره بمصطلحات داخلية ذاتية؛ (ج) التلاعب الذي تمارسه أنظمة مختلفة بخصوص التهديد الإسلامي. ووفقاً لبورغا، فإن المقاربة الغربية للإسلام السياسي «وقعت في كثير من التبسيط والتعميم المفرط والاختراعات الجوهرية حول الإسلام والإسلام السياسي، فقد ظلت تكرر الموقف نفسه، الذي اتخذته في الخمسينيات أمام صعود القوميات، وبذلك ظلّ تفسيرها قاصراً عن فهم ظاهرة الصعود الإسلامي؛ إذ لم ترَ في بوادر الاحتجاج الإسلامي سوى مظاهر صحوّة الموت لتقاليد بالية تحتضر، ولكنّ الأمر كان يتعلّق بشيء مختلف تماماً؛ ذلك أنّ هذه اللّحى، وهذه الحجب، لا تخفي وراءها كائنات غريبة هابطة إلينا من المريخ؛ بل إنّنا لا نستطيع أن نلصق بهؤلاء الأشخاص صفة التعصّب، أو التطرّف، فهؤلاء ليسوا سوى خلفاء للقوميين، إنهم اللاعبون الجدد في حلبة السياسة، وسنضطر، يوماً، إلى الاعتراف بذلك»<sup>(45)</sup>؛ فالحركات الإسلامية بالنسبة إليه هي امتداد للحركات التحررية والاستقلالية في المنطقة، لذا يجب قراءتها كحركات اجتماعية وثقافية تعبر عن تطلعات شرائح واسعة من الناس، وهي وإن امتازت بلسان إسلامي مشترك، فإنها تمتاز أيضاً بأفعال اجتماعية وسياسية مختلفة. اللسان الإسلامي المشترك أقرب إلى المفردات المعجمية (Lexique) منه إلى القواعد النحوية (Grammaire) أي أن مفردات سياسية مثل العدالة الاجتماعية والهوية والحقوق هي وسيلة لوصف الأشياء وربطها بفضاء رمزي أكثر مما هو معياري صارم، الأمر الذي يسمح بقيام مساحة مهمة للتفكير والتصرف، فنجد مثلاً مفهوم الشورى يركّب بطرائق مختلفة باستخدام القواعد النحوية على طريقة السلفي السياسي الذي يجعل الشورى غير ملزمة وفي مواجهة إسلامي آخر يجعلها شبيهة بالديمقراطية.

(45) فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، كتاب العالم الثالث ط 2 (القاهرة: دار العالم الثالث

للنشر، 2001)، ص 21.

إن تعدّد أشكال الخطاب السياسي في الأوطان الإسلامية، التي ترتبط، دائماً، بالتقاليد أكثر من ارتباطها بغيرها؛ ليس له علاقة مباشرة بالإسلام؛ بل إنّ علاقته بالإسلام السياسي أضعف، ومن ثمّ من الممكن التمييز؛ بل الفصل، غالباً، بين أوجه السلوك التقليدية وبين الإسلام السياسي. وإذا كان تيار الإسلام السياسي قد قام بحشد بعض فئات المجتمع التقليدي، فإنّ ذلك لا يقلل أهميّة عمليّة التمييز الجوهرية. فالتقليديون، عكس الإسلام السياسي، لا يؤسسون مشروعاً سياسياً حسب قول بورغا؛ لأنهم يميلون ببساطة إلى كلّ ما هو محافظ، فالعلاقة الخاصّة القائمة بين التقليديين والدين تنبع من أنّ السلوكيات التقليديّة المحافظة تراهن، بطبيعتها، على الأخلاق؛ أي على حجاب المرأة، وتربية البنات، والبر بالوالدين، واحترام المراتب الاجتماعية. وعليه فإن الغرب حين يجد نفسه أمام مواقف تعارض هيمنته فإنه يلصق المسؤولية بهذا المعجم برمّته دون التساؤل عن مسؤوليته التاريخية في ذلك. ما يريد بورغا قوله أن ظاهرة الإسلام السياسي، متولّدة من واقع مركّب ومعقّد، وهي التي تصنع الإسلام الراهن على مقاسها، وليس العكس، وبالتالي فإن استخدام الإسلام السياسي لشفرة الإسلام ومصطلحاته إنّما هي عمليّة تتمّ على مستوى اللغة فحسب، وذلك لمواجهة شيفرة أخرى غريبة استعماريّة أساساً، وهي شيفرة قامت الأنظمة السلطوية الحاكمة بتبنيها وإعادة إنتاجها في خطابها القومي العلماني، فإذا كان الصراع يدور على مستوى الشيفرة، أو المصطلحات المستعملة لمناهضة الاستعمار الغربي من جهة، ولمناهضة القوميّة العلمانيّة التابعة له، من جهة أخرى، فالإسلام، في هذه الحالة، يصبح مجرد هويّة يتسلّح بها الإسلام السياسي وتنظيماته المختلفة. وما يطلق عليه اسم «العنف الديني» أصبح غطاء، في معظم الأحيان، للعنف الذي تمارسه الأنظمة الحاكمة، التي تفضّل أن تقدّم خصومها، الذين يعارضونها في صورة سلبية وإرهابية، وذلك لتجنّب عواقب الخسارة المحتومة في المواجهة السياسية والديمقراطية معهم. وعندما تغلق هذه الأنظمة، بهذه الطريقة، أبواب الوصول إلى الساحة السياسيّة الشرعيّة أمام تيار الإسلام السياسي، فهي تدفعه إلى ممارسة العنف لكي تبرّر لجوءها إلى القمع لحماية كيانها.

لذلك يرى بورغا أن ما يتحدث عنه بعض الباحثين عن فشل الإسلاموية هو غير دقيق، وهو في الحقيقة فشل للإطار التفسيري الذي كان هؤلاء الباحثون يتبنونه من خلال تحويل ما هو أيديولوجي إلى يوتوبيي، وما هو سياسي إلى إرهاب. وللدلالة على ذلك، يقول بورغا بأننا نجد، بالفعل، في رد فعل الإسلاميين على أنظمة الحكم الاستبدادي في مرحلة

ما بعد الاستعمار في الخمسينيات توفيقاً بين الخطاب الإسلامي والتحديث الاجتماعي والليبرالية السياسية<sup>(46)</sup>.

أما ما يبدو أكثر أهمية، وربما مجزياً، فهو تفكيك الأشكال الجديدة للاستشراق في إطار ما بعد الإسلامية لدى آلان روسيون؛ إذ يشكك روسيون في الباحثين السياسيين الفرنسيين المتخصصين في دراسة الإسلام ويحذر من «الثقافية الفطرية» التي نجدها في تحليل ما يسمى الأجندة السياسية لمرحلة ما بعد الأسلمة<sup>(47)</sup>. ويعتقد روسيون أن أولئك الذين يجادلون لصالح فشل الإسلاموية (أي جيل كيبييل وأوليفيه روا) يعملون في ظل المنطق المشوّه نفسه الذي كان قد أدى بهم في السابق إلى تعليق أهمية مفردة على تحليل الواقع السياسي العربي - الإسلامي بالمصطلحات الإسلامية، حيث كان كل من كيبييل وروا ومن تبنى مقاربتهم يعتقدون أن الإسلام يحدد أي شيء، وأن كل شيء يدور ويتحرك في المجتمعات المسلمة في ضوء العقيدة، تلك المجتمعات التي لم تعد بعد ذلك «مسلمة» بل أصبحت «إسلامية» بدلاً من ذلك وفق مصطلحاتهم. فبالنسبة إلى روسيون، يحوّل كل من كيبييل وروا الدين إلى محرك حصري للتاريخ والتقدم الاجتماعي ويختزلان كل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية بمحرك حصري أحادي أو شبه أحادي مرجعي، علماً أنه لا الإسلامية آنذاك ولا مرحلة ما بعد الأسلمة الآن قد سادتا، في الواقع، وكل ما يجري هو حراك وتحولات تؤشر لاحتمالات تُبنى عليها فرضيات قابلة للنقض.

كتب بورغا مجدداً في عام 2002 حول موضوع **الخصوصية المسلمة**<sup>(48)</sup>. في هذا الكتاب، يستنكر بورغا النعرة العرقية للغرب التي تعمّ التحليل لمرحلة ما بعد الإسلامية عندما يناقش وجهة النظر عن النموذج الحضاري العالمي الواحد بمنطق صدام الحضارات، الذي يخلّد «الأنا المسلمة القديمة» في القرن الحادي والعشرين<sup>(49)</sup> ويجمدها ضمن أنماط وقوالب مفصولة عن التطور التاريخي. ولأنه من جهة أخرى يعتبر الإسلاموية حتى الآن فرعاً آخر من الأصولية الدينية بالتوازي مع ما يحدث في اليهودية والمسيحية، يستخف - أي الغرب - المعتد بنفسه وبعرقه بالمكونات السياسية والثقافية الإسلامية، ويتجاهل البنى العميقة لعلاقات الاستعمار والهيمنة وعدم المساواة بين الشمال

François Burgat, «De l'islamisme au postislamisme, vie et mort d'un concept», Esprit, no. 277 (août-septembre 2001), pp. 82-92. (46)

Alain Roussillon, «Les Islamologues dans l'impasse», Esprit, no. 277 (août-septembre 2001), pp. 93-115. (47)

François Burgat, L'islamisme en face (Paris: La Découverte, 2007). (48)

Ibid., p. 284. (49)

والجنوب، رافضاً الاعتراف بحقها كحركات اجتماعية وسياسية متساوية تعمل ضمن سياقات ديمقراطية للوصول إلى السلطة إلى جانب أولئك الخاضعين للأنظمة السلطوية والأنظمة القمعية. ويرحب بورغا بالمصطلحات الجديدة إذا ما كانت تؤدي إلى فهم جديد للحقائق الموجودة في متناول اليد، في حين يشكك في فائدتها علمياً لجهة تقديم مداخل تفسيرية مختلفة أو من حيث صلاحيتها كمصطلحات تواصلية جديدة، وهو ما جعله يخلص إلى القول زمن الحديث عن مرحلة ما بعد الأسلمة لم يأت بعد.

كان راينهارت شولز<sup>(50)</sup> على بينة باكراً جداً من المخاطر المعرفية الضمنية في الاعتماد على فكرة معينة لما بعد الإسلاموية. فبالنسبة إلى شولز، فإن الخطاب المابعدى متعدد الوظائف، إنه يفترض وجود الحاجة إلى تأدية أدوار عامة مختلفة (سياسية واجتماعية وثقافية) دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود أيديولوجيا ثابتة. ولأنه ينأى بنفسه عن الموقف الأيديولوجي الميسس، تصح بالتالي مهمة ما بعد الإسلاموية قاصرة عن التفسير الشامل للعالم وخاصة في مواجهتها لضغوط العولمة. في حين أن استمرار وجود نموذج إسلامي، ولو مُتخيل، يعيد إنتاج صورة من صور الهوية التي ترسخ الروابط مع الدولة والجماعات والأفراد داخلها، هو تعبير عن صيغة ثقافية من صيغ مواجهة العولمة. يلاحظ شولز أن هذه الثقافة/الهوية هي الآن خالية من أي دلالات طوباوية عالمية، بل وحتى ثورية. إنها أكثر براغماتية على حد سواء، إذ تبقى على هدف إعادة بناء الدولة القومية (مثل أفغانستان، الجزائر وإندونيسيا.. من ثم تركيا تونس والمغرب وإيران... إلخ) وهو ما يعني حسب توصيفه «أن جدلية العولمة والأسلمة تنتج الأقلمة التي هي أكثر تعبيراً عن مجتمع مجزأ وهما في الحصيلة وجهان لعملة واحدة».

اللافت أن تداعيات هذه النظرية بين الأكاديميين المسلمين العرب كانت محدودة، فعدا الراحل حسام تمام الذي تأثر بها في البداية وعمل مع باتريك هايني عليها<sup>(51)</sup>، وكان - رحمه الله - صاحب اطلاع واسع على الحراك الداخلي للإسلاميين في الساحة المصرية، قلة هم الذين عملوا عليها كإطار مرجعي. ومع ذلك توصل تمام بعد سنوات إلى التحذير من الطبيعة الاختزالية لهذه الأطروحة، رغم أنه لم يرفضها تماماً، فقد أعلن اقتناعه بكثير من التحفظات التي أبداهها آلان روسيون، مشيراً بكثير من الاستشراف إلى ظاهرة السلفية

Reinhard Schulze, Modern History of the Islamic World (New York: New York University Press, 2000), p. 282.

(50)

(51) باتريك هايني، إسلام السوق المُلبَّز، ترجمة عومرية سلطاني (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015).



الكامنة والتسلفن الصاعد<sup>(52)</sup> بأبعاده ودلالته منذ العام 2008، لتأتي بعدها مشهدية الثورات العربية لتؤكد صدق نبوءته، وبخاصة في تحول لافت للسلفية الدعوية في مصر نحو التسييس مع حزب النور. كذلك فعل إسماعيل الإسكندراني في محاولة اجتهادية لتقديم طرح نظري تفسيري يستند إلى مفهوم الاحركات الاجتماعية الذي ابتدعه بيات لفهم سياقات الحركة «ما بعد الإسلاموية» السائدة في مصر مسترشداً بالتنظير الأكاديمي للحالة التركية ومقارناً بينها وبين الحالة الثورية الناشئة في مصر<sup>(53)</sup>.

في هذا السياق تقدم سلوى إسماعيل مقاربة جديدة تناقش جدوى مقولة فشل الإسلام السياسي من خلال رصد دقيق للتحولات التي شهدتها الإسلام السياسي والثقافة التي يتأسس عليها مشروعه منذ التسعينيات والتي تشير إلى علاقة متنامية بين الرأسمالية المحلية وصعود تأثير البرجوازية الإسلامية وثقافة الاستهلاك وقبولها للكثير من قيمه، بل وتبريرها في إطار الانتقال من الاهتمام بأسلمة الدولة إلى أسلمة المجتمع، وهو ما يظهر في ارتفاع معدلات التدين ومظاهره الذي يعني فشل المراهنات على تطور سياقات العلمنة وإخراج الدين من المجال العام أكثر مما يعني فشل الإسلام السياسي. لذلك ترى إسماعيل أنه لا يمكن فهم مسارات التشدد والاعتدال داخل الحركات الإسلامية إلا من خلال إدراك التغييرات الكلية والجزئية في العالم الإسلامي، مثل فشل مشاريع التنمية وتراجع مستوى المعيشة في أغلب بلدان الشرق الأوسط، ونمو أحزمة الفقر والهوامش في المدن الكبرى، كالقاهرة والجزائر، والتي شكّلت بيئة حاضنة للرفض والاحتجاج والنشاط الإسلامي الذي شكّل بدوره نوعاً من الهياكل السياسية المعارضة والقادرة على المنافسة، التي وإن استخدم بعضها العنف وتعرض بسببه للقمع، فإن بنائها الأساسي بقي في منأى عنه ممتلكاً قدرة متنامية على الحشد والتعبئة على المستوى الشعبي<sup>(54)</sup>. وهذا ما ذهبت إليه إسماعيل في دراسة أخرى عن العنف في سورية<sup>(55)</sup> حيث بيّنت كيف أن الحكم الذي يتأسس على العنف المنظم والمؤطر قانونياً، يرتب ويهيكل العلاقات بين المواطنين والنظام ويشكل الحياة السياسية

---

(52) حسام تمام، «ما بعد الإسلام السياسي»، الحوار المتمدن، العدد 2391 (1 أيلول/سبتمبر 2008).

<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145747&r=0>>

(53) إسماعيل الإسكندراني، الثورة المصرية كحركة بعد إسلاموية: دراسة مفاهيمية تفسيرية للحالة العربية الراهنة، سلسلة

مراصد؛ كراسات علمية 8 (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012).

Salwa Ismail, Rethinking Islamist Politics: Culture, The State and Islamism, Library of Modern Middle East Studies (London: I. B. Tauris, 2006).

Salwa Ismail, The Rule of Violence Subjectivity, Memory and Government in Syria (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018).

وثقافتها، بدءاً من تحليلها المتميز للمتخيل الاجتماعي السوري وصولاً إلى الممارسات اليومية في المدرسة والعمل والعلاقات المتبادلة، وهو تحليل يعيد ترتيب وتشكيل ما سبق وكتبه ميشيل سورا بمنهجية جديدة تقوم على تحليل مضمون نصوص كتبها سوريون وتجارب عاشها بعضهم في السجون والمعتقلات. هذا التحليل الذي يعيد الاعتبار إلى الأساس السوسيولوجي والسياق المجتمعي الذي يقوم عليه الإسلام السياسي بعد أن تم التركيز طويلاً على البعد الديني والأيدولوجي، بدأ يجد المزيد من الاهتمام بين أعداد متزايدة من الأكاديميين.

بالعموم، جاءت الانتفاضات العربية بمحاولات تغيير جذرية في البنية السياسية تخرق ما هو سائد دون اللجوء إلى العنف في البداية، ومن جهة ثانية وجد الفاعلون السياسيون في مسارات ما بعد الإسلامية أنفسهم محاصرين وعالقين في فخ الأنظمة الاستبدادية ومنطقها الشمولي وتغول ومؤسساتها الأمنية من جهة، والمعارضة الإسلامية المتشددة ومنطقها الحصري معطوفاً على تدخلات خارجية ذات شهية مفتوحة من جهة أخرى، خرجت تونس من هذا المأزق بأقل الأضرار، إلا أن الحصيلة كانت سلسلة طويلة من الإخفاقات، تبدأ بتجربة مصر ولا تنتهي بالمقتلة السورية العراقية، وفيها يعتقد كل من النقاد والمدافعين عن مرحلة ما بعد الأسلمة على حد سواء بأن ما يسمى الربيع العربي يثبت أن نظريتهم على حق.

المهم في تقديري أن انتفاضات الربيع العربي 2011 كشفت ما عجز هذا النموذج التحليلي عن تصوره. صحيح أن ما أنتجه كشف بشكل أولي عن نمو الحراك الإسلامي نحو الحقوق المدنية، ونجح في تظهير الأنماط المدنية والديمقراطية الجديدة الصاعدة من الإسلامية المتعارضة مع الطبيعة الشمولية لمشروع الإسلام السياسي بصيغته الكلاسيكية. إلا أن هذا النوع من الدراسات أدى إلى التركيز على الهوامش وتفتيت التحليل وإفراغه من المعنى والدلالة وفتح المجال لإمكان تزييف الوعي للقبول باستبدال الحقوق السياسية ببعض فئات الحقوق المدنية، وهو ما تبين خطأ المراهنة عليه مع الشرارة الأولى لانتفاضة الشباب العربي.

والواقع أن مقارنة مفهوم السياسة وموقعها في مشروع الإسلام السياسي، وبالتالي الفهم الدقيق لمعنى السياسة ومنطقها في مشروعه، لا تتأسس على مرجعية وضعية بالكامل كما أنه لا تتبنى على أساس «تحليل الواقع وحاجاته» فقط وتحديد البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوء ذلك، كما هو متعارف عليه لدى الحركات والأحزاب التقليدية بل وفق منطق مغاير.

إن السياسة بالنسبة إلى الحركة الإسلامية من لوازم الدعوة وضرورتها المركزية، بمعنى أنها شرط وجودي. ولأنها كذلك يصبح تعريف الإسلام مدمغاً بالدولة، الشعار الأثير لديهم - الإسلام دين ودولة - وتصبح بالتالي الدعوة والدولة كينونة بنيوية واحدة، والنموذج الوحيد للدولة الذي حافظ الإسلاميون على طهارته بقي في حدود «النموذج المثالي» الذي تم استمداده من المدونة التاريخية الفقهية، متمثلاً بتجربة النبي محمد والخلافة الراشدة، دون أن يتعرض هذا النموذج لبحث منهجي يوضح أسباب الانحراف عنه في التجربة السياسية التاريخية من جهة وما ترتب عليه من جهة أخرى، ودون أن يتم تطوير هذا النموذج وتحديثه، وهو ما أتاح بقاءه واستمراره كطوبى رغم كثير من الاختلافات والرؤى حوله بين تيارات ومدارس فقهية عديدة، فادت إلى شيّد فرضيات تاريخية ومعرفية متعددة وأسهمت في توليد إشكاليات أخرى متتالية، أهمها ذلك التطابق في المخيال الإسلامي ما بين مفهومي الأمة والدولة.

المسألة في نظر الحركات الإسلامية تتعلق بطبيعة الإسلام نفسه بوصفه نظاماً شاملاً يتسع لكل شؤون الحياة كما يقول حسن البنا: «الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً، فهو دين ووطن، أو حكومة وأمة. وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة. هو ثقافة وقانون، أو علم وقضاء. وهو مادة وثروة أو كسب وغنى. وهو جهاد ودعوة، أو جيش وفكرة. كما هو عقيدة صادقة وعبادة»<sup>(56)</sup>. من هنا يبدأ البنا سجاله برفض أي فصل بين الدين والسياسة، معتبراً هذه العلاقة بمثابة الأصل الأساسي الذي تم تضييعه. والجديد عنده الذي سلك فيه منهجاً مخالفاً ومفارقاً للاتجاه الراسخ والشائع لدى علماء أهل السنّة والجماعة قديماً وحديثاً، هو اعتباره الحكم والسياسة «من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء»<sup>(57)</sup>. في الواقع يطلق حسن البنا في هذا القول مشروع الإسلام السياسي، فهو أول المفكرين المسلمين السنة المعاصرين الذين رفعوا المسألة السياسية إلى مصاف المسائل العقديّة، حيث أصبح شعار «الإسلام دين ودولة» شعاراً ثابتاً مسلماً به في كتابات غالبية التيارات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين، بل أسبغ عليه طابعاً قدسياً وإلهياً لقطع الطريق على أي محاولة تساؤل حوله أو حول الديني والسياسي في الإسلام وحدود العلاقة بينهما، وهذا ما أدى إلى التقاطع مع الموقف الفقهي الشيعي في مسألة الإمامة وأصوليتها الدينية في الإسلام.

(56) حسن البنا، مجموعة الرسائل (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، 1984)، ص 7.

(57) المصدر نفسه، ص 272.

لا جدال في أن حسن البنا هو مؤسس أطروحة «الدولة الإسلامية»، وهو في طرحه هذا إنما عبر عن تلك النزعة الواقعية التي يتميز بها، إذ هو لم يجعل شعاره موضوع «الخلافة وإحيائها» كما فعل أستاذه محمد رشيد رضا، وإنما حاول شق مسار وتأسيس طريق متدرج وبراماتي يفضي إلى مضمونها ويقيم الكثير من ملامحها وصورتها، إلا أن تلاميذه لم يتمتعوا بالمرونة الفكرية الكافية لتطوير أطروحته، فنجد عبد القادر عودة، أحد أبرز الشخصيات الفكرية والقانونية، الذي تركت أعماله أثراً مهماً في التراث الفكري للإخوان المسلمين، يذهب إلى القول إن الإسلام «مزج الدين بالدولة، ومزج الدولة بالدين، حتى لا يمكن التفريق بينهما، وحتى أصبحت الدولة في الإسلام هي الدين، وأصبح الدين في الإسلام هو الدولة»<sup>(58)</sup>. ومع سيد قطب تذهب الأطروحة إلى بعدها الأقصى حيث القطيعة التامة والكاملة مع الجاهلية المعاصرة كدولة ومجتمع وضرورة إعلان حاكمية الله بمعناها «الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها وأنظمتها وأوضاعها... لإقامة مملكة الله في الأرض... التي تقوم بانتزاع السلطان من أيدي مغتصبه من العباد، وردة إلى الله وحده، وسيادة الشريعة الإلهية وإلغاء القوانين البشرية»<sup>(59)</sup>. في الخلاصة صارت الدولة في كلاسيكيات الإسلام السياسي محور مشروعه على الرغم من أن النصوص المرجعية الإسلامية لا تدل على وجود نظام حكم جاهز ومجمع عليه قديماً وحديثاً، وقد بقي هذا الموضوع من أكثر المسائل الخاضعة للاجتهد والمراجعة والاختلاف، والموكولة إلى التوافق العام.

لم تعد الدولة الدولة ظاهرة تاريخية طوّر الإنسان صيغها وأشكالها بحكم أنه مدني بطبعه، ولم تعد شؤونها أمراً تديرياً يتعلق بالمصالح المتغيرة والمتحولة، بقدر ما أصبحت تكليفاً شرعياً إلهياً يتصل بالضرورات التي يقوم الدين عليها أكثر من اتصاله بمقاصد الدين والشريعة وضرورتها لتحقيق مصالح الناس الضرورية والحاجية والتحسينية، والتي جاءت حسب الفقه الشاطبي، «اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفوس، والنسل، والمال، والعقل»<sup>(60)</sup>. ولم تكن الدولة بينهم إلا بوصفها أمراً تديرياً لحفظ هذه المقاصد<sup>(61)</sup>. في

(58) عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية (بيروت: مؤسسة الرسالة، [د.ت.]) والكتاب صدرت طبعته الأولى عام 1951

والثانية عام 1967، ونحن نعتمد في هذه الدراسة طبعة مؤسسة الرسالة وهي بدون تاريخ، ص 83.

(59) سيد قطب، معالم في الطريق (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 68.

(60) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، ج 1، ص 31.

(61) انظر: عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب.

الخلاصة يمكن القول إن خطاب «الدولة الإسلامية» الذي تمركز حوله المشروع الإسلامي الحركي طيلة السنوات الماضية يحيلنا اليوم مباشرة إلى نمطين من التفكير:

يتمثل الأول باستعادة ما تحقق في الماضي بوصفه «النموذج المثالي» وهو ما لا يمكن استعادته.

والنمط الثاني يحيلنا على صيغ ونماذج عديدة معاصرة أنتجت التجربة وصقلتها الخبرات وأغنيتها الاجتهادات، حاولت وتحاول التحقق في أكثر من مكان في عالمنا الإسلامي (ويبدو النموذجان التركي والإيراني الأكثر حضوراً خارج الوطن العربي اليوم)، ولكل منها خصوصيته وشروطه.

لكن اللافت أن الإسلام السياسي العربي في عمومه لا يزال قليل الاهتمام من حيث التنظيم والفهم للماهية السياسية والبراغماتية للدولة، أو على الأقل يخفض أهميتها وأولويتها، لصالح الماهية الأخلاقية والدعوية إلى حد ما، وهو ما يجعل الدولة «أداة قابلة للتملك» والاستعمال في مشروع يغلب عليه البعد الأيديولوجي الدعوي، وهو على أي حال ما كانت تفعله القوى السياسية (القومية والعلمانية...) التي حكمت الوطن العربي ولا تزال. لكن تجارب واجتهادات واعدة بدأت مع الانتفاضات العربية أنتجت مرجعيات فكرية وصيغاً «تركيبية» أخرى حاولت التوفيق بين منتجات الفكر السياسي الإنساني الحديث والمرجعية الإسلامية، أخذت تشق طريقها خارج مسارات الإسلاموية السياسية التقليدية.

ثمة وجه آخر من وجوه الإشكالية التي طرحها اندراج الإسلاميين في السياسة، فضلاً عن وصولهم إلى السلطة في بعض البلدان العربية، وتتعلق بالدين والسياسة بالعموم وليس بالدولة حصراً. ووجه التعقيد يظهر أيضاً على أكثر من صعيد:

- أولها يتعلق بأن الدولة تعبير سياسي ومؤسسي عن المجتمع يتألف قوامه من قيادات وكوادر إدارية وفنية وبيروقراطية محترفة موظفة ومتفرغة، مهمتها الأساسية رعاية المصلحة العامة، لذلك يعتبر دخول التحزب الديني (أو السياسي والأيديولوجي) في منهجية أداء الدولة لوظيفتها مخرلاً بشرط عدالتها. لذلك تكتسب أطروحة الفصل بين حقلي الدين والدولة والتمييز بين مقاصد كل منها وحقل اشتغاله مدخلاً ضرورياً للحد من التحيزات التي يسببها الدمج بين الحقلين والذي يؤدي إلى إفقار شرطي العدالة والمساواة بوصفهما شروط لازمة.

- ثانيها يتعلق بأن السياسة صعيد مختلف، على الرغم من أنها تعنى بدراسة أصول الحكم وتنظيم شؤون الدولة وما إلى ذلك، إلا أنها تمثل في حصيلتها أفكاراً يريدتها الناس في مجتمع معين يشاركون في صنعه، والأفكار السياسية في غالبها تستلهم قيم المجتمع وتراثه وعقائده وتستهدف كسب تأييده وبالتالي ليس واقعياً مطالباً الفاعلين السياسيين أياً كان اتجاههم أن يتخلوا عن قناعاتهم ومشاعرهم في اللحظة التي يقررون فيها الخوض في العمل السياسي. إن هذا يتعارض مع حرية الاعتقاد والتفكير والاجتماع والتعبير والتنظيم التي أصبحت حقوقاً ثابتة للإنسان بموجب ميثاق دولية متوافق عليها، فضلاً عن أنه غير ممكن موضوعياً وواقعياً.

لذلك سنجد دوماً وبالضرورة أحزاباً وتيارات سياسية تتخذ من الدين مرجعية لها، حتى لو كانت لها مواقف نظرية ضد النظام الديمقراطي الليبرالي، ويجب الاعتراف بحقها في التنظيم والرعاية والمشاركة في الانتخابات وتقنين ممارستها السياسية. هذا الاعتراف لا ينفى عملياً الإشكاليات الناتجة من ذلك نظراً إلى المؤثرات القوية للدين في مجتمعاتنا، وبخاصة في المناطق المتنوعة طائفيًا ومذهبيًا.

والواقع أنه لدى الإسلاميين، أو بعضهم، حساسية بالغة من مقولة فصل السياسة عن الدين التي يطرحها بعض العلمانيين على نحو متعسف لتشمل جوهر الممارسة السياسية وحرية المعتقد والرأي. كما أنه لدى العلمانيين أو بعضهم حساسية مشابهة من الاستخدام المكثف للمصطلحات الدينية في العمل السياسي. المشكلة أن الدعوة إلى الفصل التام بين الحقلين السياسي والديني جاءت ضمن «مواريث» الفكر الغربي، حيث نبنت العلمانية معه في مناخ الصراع مع السلطة الكنسية الدينية، وبقيت فكرة نظرية وشهدت تطبيقات واجتهادات مختلفة، إذ لم يستطع أحد أن يمنع البشر عموماً من استلهم القيم الدينية في ممارستهم للعمل السياسي، وبالتالي صياغة مواقفهم السياسية في كل الأنظمة والقوانين والتشريعات في ضوء معتقداتهم وقيمهم الأخلاقية التي يقدسونها. وحصيلة التجربة العملية في المجتمعات الغربية تؤيد هذا الرأي. فادعاء الفصل التام شعار غير موضوعي لعدم واقعيته، ذلك أن الأطروحة السياسية، أياً كانت، تحتاج لكي يكتب لها النجاح إلى أن تحظى بتأييد مجتمعيها، ولن تتمكن من ذلك إذا كان مضمونها يتناقض مع ثقافته وعقائده وأخلاقياته، وهذا الأمر يطرح جدوى الحديث عن «القطع المعرفي» بين حقلين ثبت أن التداخل بينهما يستعصي على الفصل التام، وهو ما يدفع إلى البحث عن مداخل منهجية لتنظيم التداخل وضبطه.

## رابعاً: انكسار الاحلام وانبناء النماذج

هل يعني فشل الإسلام السياسي موته ونهايته؟ أم أن الأفكار لا تموت بقدر ما تتحول وتتطور في ضوء التجارب التي تتراكم لتحويلها إلى واقع؟ وبالتالي يصبح الحديث عن الموت والنهاية لا معنى له كما يدخل الحديث عن الفشل أو النجاح في إطار المنظور النسبي؟ بتقديري ينبغي الاعتراف أولاً بأن حركة الأفكار تصيها تحولات بنيوية في مساراتها، سواء أصابها الفشل أم النجاح؛ فقانون الحياة لا يعرف الثبات لأنه في حركة دائمة. وقوة أية أطروحة فكرية تقاس بمدى قدرتها على زحزة البدائل وتفكيكها، وكما اكتسب الإسلام السياسي بنسخته التقليدية قوته من فشل المشاريع القومية والتنمية التي سبقتها مقدماً نفسه تحت عنوان «الإسلام هو الحل» كبديل وكمشروع واعد وصاعد، ورغم فشله في تحقيق وعوده إلا أن البدائل الأخرى المطروحة اليوم لا تبدو مشجعة على الإطلاق، وبخاصة في نماذجها السلطوية المتحققة في وطننا العربي.

في المقابل تبدو النماذج المتحققة التي تستلهم تحولات الإسلام السياسي على قاعدة الاندماج بالخيار الديمقراطي والدولة المدنية والفصل بين الدعوي والسياسي في كل من التجربة التي عرفتها تركيا وتونس والمغرب تشير إلى نجاحات تقترب بكيفية خاصة من جوهر فكرة ما بعد الإسلام السياسي.

ففي تركيا تمثل تجربة الحركة الإسلامية تجربة غنية؛ فهي تجربة سياسية رغم الخلفية الدينية لقادة حزب الرفاه ثم العدالة والتنمية. فالفارق بين نجم الدين أربكان وأردوغان ليس فارقاً بين قيادات محافظة وأخرى إصلاحية أو شابة، بل هو فارق في الخيارات البراغماتية والبدائل التي قدمها كل منهما على مستوى التنمية الاقتصادية والحريات في مواجهة الدولة العميقة وميولها العسكرية<sup>(62)</sup>.

وفي الحالة التونسية، بلد خير الدين التونسي صاحب أقوم المسالك والظاهر بن عاشور والإرث النهضوي التنويري، نلمس يوماً بعد يوم نجاح حركة النهضة في عملية إدماج البعد الديمقراطي في بنية الفكر الإسلامي والممارسة السياسية والمجتمعية وكيف انتقلت من موقع المعارضة والتهميش إلى موقع السلطة، مؤكدة على قبول التداولية والتشاركية التي هي أساس وجوهر الممارسة الديمقراطية التي طالما جرى التشكيك في صدق التزام الإسلاميين بها. وهي تجربة تؤكد في خلاصاتها ومساراتها وبرامجها أن ما

(62) لمزيد من التفصيل، انظر مقارنة بين التجربتين التركية والإيرانية في: عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج

النموذج وبناء الخطاب، ص 244.

بعد الإسلام السياسي يقطع مع مرحلة وأطروحات سابقة تركزت في خطابها الدعوي على مرجعية الدولة وليس المجتمع.

وفي الحالة المغربية نجد تطوراً مشابهاً على خط الاندماج بالسياسة، فمن حركة الشيبية وخطابها القطبي إلى الحركة الإسلامية المنخرطة في العمل السياسي والملتزمة بقواعده الأساسية (حزب العدالة والتنمية) أو نابذة للعنف وقابلة للتعددية رغم الاختلاف مع الدولة (العدل والإحسان) بما يؤكد فرضية تطوير مسار الإسلاموية التقليدية نحو صيغ جديدة تتجاوز القديمة. وما كان نجاح حزب العدالة في الوصول إلى قيادة الحكومة ليتم (2011) لولا المراجعات الفكرية الجذرية الحاكمة لنظرته للنظام السياسي المغربي ومشروعته التاريخية.

هذا فضلاً عن أن التجارب الثلاث، إضافة إلى قيامها بمهمة توطين الديمقراطية في صميم الأطروحة السياسية الإسلامية التي تروّجها والنموذج الذي تعتمده، والذي يعتبر إضافة نوعية مختلفة عن الإسلام السياسي التقليدي الذي ساد كمنظومة عمل وتفكير منذ مطلع القرن الماضي، فقد حولته إلى ثقافة مؤسسية داخل تركيبها التنظيمية الحديثة ومؤسساتها القيادية حيث تجري عمليات المساءلة والرقابة واختيار القيادات وترشيحها، وهو أسلوب يحاول أن يتحرر من وطأة الأطر الأبوية والمشيعية التي كانت معتمدة لديهم وتحاكي فلسفة الدمج بين العمل الدعوي والسياسي من جهة وتنسجم مع طبيعة المجتمع وبنيته التقليدية من جهة أخرى.

لكن وقائع المشهد السياسي اليوم تفيض بانقسامات مذهبية يعيشها الإسلام السياسي على وقع صراعات هوياتية ومسيّسة تعيد إحياء ولاءات وعصبيات ما قبل الدولة ولتذكرنا بتلك الصفحات السود من تاريخ الاحتراب الإسلامي المذهبي المسيّس، الذي يتجلى في أكثر من مكان مع ظاهرة الميليشيات الطائفية المسلحة بدءاً بتنظيم داعش وانتهاء بالميليشيات المتمذبة والإسلام الطقوسي الدوغمائي، حيث تحولت وللأسف الشديد الرايات المذهبية إلى هويات قاتلة نابذة للاختلاف والتنوع.

لذلك من المبكر في تقديري إطلاق الأحكام واختزال المشهد الإسلامي السياسي بأطروحة الفشل أو النجاح، والترويج للخطاب «المابعدى»، ذلك أن مثل هذه التصنيفات ستبقى عرضة لانتقادات منهجية، وبخاصة إذا ما فهمنا الإسلام السياسي، على الأقل في أحد تعبيراته بأنه تمرّد على الدولة الحديثة برمتها، على حاكميتها ووضعيتها وعلى محاكاتها للحداثة الغربية. لذا سيظل هناك دائماً إسلام سياسي احتجاجي خارج فكرة الدولة الحديثة ورافض لها، في الوقت نفسه الذي تتطور فيه رؤى وصيغ إسلامية جديدة



تتجاوز إشكاليات التجارب السابقة لتبني على ما بعدها، وهو ما يطرح أبعاداً مختلفة للإشكالية تجعلها مشروطة بمتغيرين:

- الأول يتعلق بكيفية تعامل الدولة الممتنعة أساساً على الإسلام السياسي، مع هذا الاحتجاج والرفض.

- والثاني يتعلق بأساليب تعبير الإسلام السياسي عن هذا الرفض.

والواقع أن التجربة أثبتت في أكثر من مكان أنه كلما انفتحت إمكانات المشاركة ومدخل الدمج السياسي للقوى المحافظة والمتشددة دينياً وأيديولوجياً، ارتفعت بالتالي إمكانات «إخراجها» عن سياقها الأيديولوجي المتشدد وترشيد سلوكها السياسي. ومرد ذلك إلى الميل الفطري والطبيعي لدى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لإبداء قدر من المرونة في خطابهم وممارستهم، ولو تكتيكياً في البداية، من أجل تعظيم مكاسبهم وحماية مصالحهم وزيادة تأثيرهم في «المجال العام». وقد جرى اختبار هذه الفرضية أمبيريقياً في كثير من الحالات، في الدراسات السوسيوبوليتيكية، في ما بات يعرف اليوم بجدلوية: «الدمج والاعتدال مقابل الإقصاء والتشدد»، وثبت أنها تتمتع بدرجة عالية من الاحتمالية<sup>(63)</sup>. وهو مسار ثبت مع بعض الحركات الإسلامية التي استطاعت أن تتكيف مع النظام الديمقراطي وأن تتحول إلى قوة ديمقراطية معارضة، بل ومشاركة، في الحكم في بلدان مختلفة، وهو أمر يشبه المسار الذي دخلت فيه الأحزاب الشيوعية، بل والشمولية واليمينية المؤدلجة في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(64)</sup>.

يمكن أن نخلص إلى تأكيد ما أثبتته دراسات متعددة حول العلاقة الموضوعية بين الفاعلين السياسيين ومجمل الشروط المتوافرة في الحقل الاجتماعي والسياسي المحيط بهم. فالإقصاء أو التهميش الذي يتعرض له أي فريق أو مكوّن سياسي ينعكس تشدداً في خطابه، في حين أن أول مخرجات الاندماج والمشاركة في العملية السياسية يتمثل بانخفاض حدّة التشدد وبولادة مسيرة الاعتدال (مشاركة ودمج = اعتدال)<sup>(65)</sup>. وبالتالي تخلص هذه الدراسة إلى حصيلة أساسية تتمثل بأنه كلما كانت الأزمت السياسية

(63) المصدر نفسه، ص 118.

(64) John L. Esposito and John O. Voll, «Islams Democratic Essence», Middle East Quarterly, (September 1994), pp. 3-11.

(65) ناثان ج. براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية في العالم العربي، ترجمة سعد محيو (بيروت: الشبكة العربية

للأبحاث والنشر، 2012).

والاقتصادية والاجتماعية حادة ومرافقة مع شعور هذه الحركات بأنها مستهدفة بالقمع، لجأت إلى السرية وإلى الطرح الأيديولوجي الجذري، وربما إلى العنف. وعلى النقيض، كلما كان القمع والاضطهاد أقل ضراوة، وكلما كانت الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية أقل حدة، لجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية ومارست وظائف سياسية محددة، معتمدة ما يسمى بلغتها السياسية «فقه المرحلة» أو «الضرورة» الذي يرتب عليها انتهاج الواقعية والمرونة السياسية والبدائل الناعمة بدلاً من الطرح العقائدي والجذري<sup>(66)</sup>.

وقد أثبتت أطروحة ألكسندر أريفانتو (Alexander R. Arifianto) جدارتها وقوتها التفسيرية باستخدامها منظور القيادة الكاريزمية الذي صكه ماكس فيبر وطبقه في دراسته الشهيرة لحركة الإصلاح الديني في أوروبا (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) ودور زعمائها (كالفن ولوثر) اللذين أديا دوراً مهماً في إدخال التغييرات الفكرية والإصلاحية من خلال تأثيرهما ومكانتهما وخبرتهما مستفيدين من السلطة الأخلاقية التي يتمتعان بها، وهو نموذج يمكن استلهامه وتعميمه إذا ما توفر للقيادات الكاريزمية بشكل عام، حال قيامها بالدور الإصلاحي، بيئة مساعدة في مهمتها التاريخية. ما يميز أطروحة أريفانتو حول صنع الإصلاح والإسلام التقدمي أنها تقدم نموذجاً تفسيرياً جديداً يقوم على دراسة التجربة الإندونيسية بعمق سوسيولوجي يكشف حقائق جديدة عن حراك وآليات اشتغال الواقع والأفكار وجدلياتها مستنداً إلى نماذج تحليلية جديدة معاصرة<sup>(67)</sup>.

ثمة حقيقة ينبغي إدراكها بعمق، وهي حقيقة سوسيولوجية صاغها كارل مانهايم في كتابه الشهير **الطوبى والأيديولوجيا** في ما يشبه القانون، الذي أصبح يعتبر من الأدبيات الكلاسيكية في علم الاجتماع، تقول إن الأفكار لا تبقى جامدة بل تشهد تبدلات في حركتها، فهي تتبلور كطوبى ومثاليات لكنها حال وصولها إلى السلطة تصطدم بالواقع ويعاد تكوينها بأدلجة سياسية جديدة، وتكون الفجوة بين القديم والجديد واسعة بما يغيّر من صورة الأفكار ومضمونها كلياً، بل يفكك بنيتها كمنظومة معرفية. لذلك يمكن القول إن السياسة غالباً ما تقوم بترويض الأيديولوجيا الصلبة. أما السلطة فإنها في الغالب تعمل على تفكيكها، وهذا ما فعلته السلطة في أغلب الثورات الأيديولوجية التي أكلت أبناءها

---

(66) ناثان ج. براون وعمر حمزاوي، **بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث

والنشر، 2011).

(67) «Faith, Moral Authority, and Politics: The Making of Progressive Islam in Indonesia», <[https://repository.asu.edu/attachments/93952/content/tmp/package-jjkeh6/Arifianto\\_asu\\_0010E\\_11981.pdf](https://repository.asu.edu/attachments/93952/content/tmp/package-jjkeh6/Arifianto_asu_0010E_11981.pdf)>.

حال وصولها إلى الحكم. وقد وصف هيغل الفكرة بأنها «تنحط» حين تتحول إلى واقع، وليس معنى انحطاطها أن تصبح بلا مضمون أو وظيفة، بل أن تصبح أقل طوباوية وأكثر واقعية، وبالتالي قابلة للتطبيق والنقد والتطوير في مساراتها المجتمعية. لهذه الأسباب تنبثق أفكار جديدة وتصعد أيديولوجيات وتذهب أخرى إلى الأفول والذبول، تلك هي حركة الأفكار ومساراتها السوسيولوجية. وكم من مشهد تاريخي انتصرت فيه السياسة على الأيديولوجيا وحطم فيه الواقع أحلام المثاليين وطوباوياتهم، وأثبت فيه الإنسان «حاکمية المجتمع» وأن ما ينتجه من تجارب ونصوص تعيش زمنها، تماماً كما كان كل زمن يعيد إنتاج نصوصه ويصيغ تجاربه في ضوء التحديات والحاجات... تلك هي دول وأفكار نداولها بين الناس، تنطق بها أفعالنا وعقولنا في جدلية التغيير الذي لا يحدث إلا على أرض الواقع... ما أن يبدأ الناس بتغيير أنفسهم ومجتمعاتهم بصورة صحيحة.

## على سبيل الختام

كانت صورة الآخر في الفكر الغربي المعاصر، ولا تزال، حقلًا دائماً للالتباس والصراع، ولأنه كذلك لا يمكن قراءته وتفكيكه معالمه خارج السياقات السياسية والمعرفية والاجتماعية التي بدونها ما كان ليخرج على هذه الصورة أو تلك. فلا الاستشراق بقي على حاله، كما الأنثروبولوجيا والسوسولوجيا، ولا حتى مناهج التحليل والدراسة وطرائق مقاربتها لكل الظواهر الاجتماعية والإنسانية كذلك. ذلك أن مقولة «الآخريّة» عدا عن أنها مقولة فلسفية في الأصل، هي أيضاً مقولة سوسولوجية تكوّنت على وقع تطورات وتحديات الواقع المعاش، وهي مع المرحلة الكولونيالية الاستعمارية اكتسبت مضامين أيديولوجية فاقعة، لم تتردد مدارس النقد «ما بعد الاستعماري» مدعومة من مدارس النقد «ما بعد الحدائوي»، من تفكيكها وتبيان كيف أنها صورة مصنّعة، تمثلية، وتخيّليّة تعكس حاجة هذا الغرب إلى «آخر» طبقاً للمواصفات.

نعم حدثت قطيعة معرفية مع مقولات المركزية العرقية، وساهم في تفكيك مكوناتها مستشرقون وأنثروبولوجيون وفلاسفة قطعوا بالمضمون والشكل مع مركزية النظام الغربي والأيديولوجيا الثاوية فيه، إلا أن الحفريات المعرفية تجعل الأمر يتخطى الحديث عن مقولات المركزية العرقية بصورتها الكلاسيكية ليشمل تلك التي أعيد بناؤها ضمن منظور ثقافي جديد. صحيح أنه لا يمكن الحديث عن الغرب بوصفه كياناً واحداً موحداً، فهو لم يكن كذلك في يوم من الأيام، ولا الشرق كذلك بطبيعة الحال، ومع هذا استخدم المفهومين ووظّفوا في سياقات سياسية وأيديولوجية متعارضة بصورة دائمة، وساهم هذا

الاستخدام في إنتاج صور نمطية وملتبسة عن الغرب والشرق، تحول كل منهما إلى مفهوم ثقافي متخيّل وتمثّل تدعّمه سرديات تاريخية تختلط فيها الأساطير والأوهام والوقائع، فتنسج كثيراً من صور الشرق المبني على استيهامات رمزية تضعه في قالب التباين العضوي والجوهرى مع الغرب حيث فقد المفهوم إمكانيته التواصلية.

حاولنا في هذا الكتاب أن ندرس تطور التمثّلات الغربية لـ «الأخر» المسلم والقيام بحفريات معرفية للوقوف على أصول تلك التمثّلات ومساراتها وتحولاتها، بدءاً بالاستشراق في لحظة ازدهاره، مروراً بالأنثروبولوجيا ومقارباتها للشرق والإسلام وصولاً إلى السوسولوجيا ومنهجياتها التحليلية للمجتمعات. الفرضية التي تناقشها فصول الكتاب تنطلق من فكرة أن تلك التمثّلات التي بنتها الثقافة الغربية تجاه «الأخر» في تحولاتها وتطوراتها تنطلق من المعطى التاريخي والسوسولوجي الذي يتكوّن الوعي الجمعي على أساسه، كما يتكوّن اللاوعي أيضاً، ذلك أن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم ومواقفهم واتجاهاتهم، بل إن وجودهم ذاته هو الذي يحدد هذا الوعي الذي يخضع لنظام منطقي من العلاقات والإكراهات المجتمعية والسياسية. فالجماعات كالأفراد، تحركها بكيفيات مختلفة مساحات من «اللاوعي» الذي لا يتأسس بالضرورة على معطيات سيكولوجية محضة كما يؤكد ريجيس دوبريه في نقد العقل السياسي جاعلاً من المترسب عنصراً مكوناً في بنية الفعل والوعي والتمثّلات للذات والآخر.

نظرية الرواسب والمشتقات (Residues and Derivation) سبق أن اشتهر بها عالم الاجتماع الإيطالي المعروف فيلفريدو باريتو، الذي أكدت دراساته عن مجتمع الصفوة وأدواره، الدور الفاعل للرواسب في السلوك الاجتماعي والعلاقات الإنسانية، وقد عني بتصنيفها إلى ستة أنواع، منها ما ينطوي على مشاعر كامنة ومستترة تمثل الجذور العميقة اللامنطقية للفعل والسلوك، وفي حين تستند المشتقات إلى الرواسب التي هي قاعدة السلوك ومنطلقه الحقيقي، فإنها - أي المشتقات - تبقى بمثابة الوسيلة التي تبرر هذا السلوك وتدعم شرعيته بحيث يكون مقبولاً ومتوافقاً مع العالم الخارجي، وهي بهذا تشبه، حسب بعض الدارسين، الأيديولوجيات التي تقدم التبريرات والوعي الزائف للسلوك. وعليه، يرى باريتو أن تحليل طبيعة توزيع الرواسب في المجتمع وعلاقتها بالمشتقات تؤدي إلى تفسير حالات التوازن والاختلال في المجتمع وفهمها من جهة، وإلى فهم أعمق لطبيعة التمثّلات الجمعية البانية أو المحددة لصورة الآخر في أي ثقافة وأصولها.

ولا أحد يجادل اليوم في أن الشرق كان المجال الرحب للتمثلات الاستشراقية، وأن مفهوم الغرب وتحت عناوين الفردة والتميز والتفوق الحضاري هو مجال مقابل قد تمت أسطرته وأمثلته كما بينت ذلك دراسات جورج قرم النقدية التفكيكية. وفي الحصيلة، فإن نتائج هذا التقاطب والتميز بين عالمين يطرح مسألة الجوهرانية (Essentialism) التي حاول إدوارد سعيد البحث في تحيزاتها المعرفية التي تستبطن هذا الانشطار وتجعل منه ماهية ثابتة وجوهراً واحداً مُصمماً لا يتغير عبر الزمن، ولا تؤثر فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذه المقاربة الجوهرانية صنعت تمثلات مشوهة لـ «الآخر» كما للذات وكرست بتأويلاتها خطابات «الحدائث» ومقولاتها كمنتج غربي يقوم على جوهر تاريخي فريد في تميزه وتفوقه مقابل «التقليد» كجوهر ثقافي ثابت جرى تعيين الشرق كنمط تمثيلي له خارج التاريخ الحدائثي.

يقترن إذاً نقد التمثلات الغربية للشرق وكشف الأبعاد الجوهرانية فيها ونقد أشكال التأسيس الفكري والفلسفي لها في الفكر الأوروبي، بنقد المرجعيات والمفاهيم المؤسسة للنزعة الغربية (Occidentalism) بوصفها خطاباً ثقافياً يتمثل بالحدائث كمشروع تاريخي كوني لكل الثقافات والمجتمعات. وقد يتخذ مشروع النقد هنا اتجاهين: مقارعة مضمون تلك المفاهيم وتفنيدها ودفعها، أو كشف مساراتها وتحولاتها وتطوراتها. ولعل المسعى الذي يهجه هذا الكتاب يذهب نحو تفضيل الكشف والحفر ودراسة أصول تلك التمثلات ونسبها المعرفي وتحولاتها مع تطور مناهج النقد والتحليل في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لذلك يبدو المدخل الجينالوجي معرفياً وسوسولوجياً أكثر صلاحية لتفكيك المفاهيم المؤسسة لخطاب المركزية الغربية، المؤسسة للشرق والمؤطرة للحدائث الغربية، وهو مدخل يتيح من الناحية المنهجية فهماً أكثر عمقاً للمرجعيات المؤسسة لتلك النزعة المركزية وأوهامها في الفردة الاستثنائية والتفوق، ويكشف عن آليات اشتغالها وإعادة انتاجها.

وبقدر ما تبدو إشكالية الاستشراق في كونه منتجاً ثقافياً مركباً لا يعكس بالضرورة معرفة موضوعية، فتبدو معه أيضاً معالم خطاب غربي تسرب في اللاوعي ضمن مقولات الأنتروبولوجيا في لحظة نموها الكولونيالية، وهي مقولات كما تبين معنا بقيت مترسبة، وأعيد إحياء عناصر أساسية منها في الدراسات النقدية المابعدية. ولعل شيوع الأطروحة الانقسامية من جهة ومقولة الاستبداد الشرقي التي ناقشنا أصولها بين كثير من الباحثين

الأنثروبولوجيين، بدءاً بإيفانز بريتشارد وصولاً إلى إرنست غلنر، ومروراً بماكس فيبر وفيتفوجل، يمثل نموذجاً لبعض التحليلات الحاملة لرواسب التفسيرات الجوهرانية عن طبيعة المجتمعات الإسلامية وحراكها التاريخي. صحيح أن إسهامات غيرتز التأويلية ساهمت في تبديد بعض الغموض وفتحت آفاقاً جديدة لتحرير المقاربة الأنثروبولوجية من أوهام التحليلات الانقسامية والأيدولوجية، إلا أنها وفي ضوء الانتقادات التي بلورها طلال أسد، سقطت أيضاً في حبال المركزية الغربية بتعميمها لنموذج ثقافي كوني يرتبط ارتباطاً شديداً بالثقافة الدينية الغربية واعتماده كأساس لتفسير الديانات الأخرى من حيث العلاقة بالسلطة والمعرفة والمؤسسات الاجتماعية.

وما مقاربات كلود ليفي شتراوس للآخر المسلم في كتابه **مداريات حزينة**، وهو الشخصية الأكاديمية التي مثلت دوراً مرجعياً في مواجهة المركزية الغربية ونظريات التفوق والتراتب والعنصرية، إلا دليل على أن الرواسب الجوهرانية في النظرة للآخر لا تزال راسخة ومُستبطنة، وقابعة في اللاوعي، تنساب عفويًا ويعاد إنتاجها بفظاظة واستفزاز وعلى مدى صفحات في كتابه الذي جمع بين السيرة الذاتية والتأمل الفلسفي والتحليل الأنثروبولوجي، الذي وظفه اليمين المحافظ الصاعد حديثاً في حملات الكراهية ضد الآخر المسلم.

وعلى مستوى السوسولوجيا التي اقتحمت منهجياتها وطرائق تحليلها مختلف مجالات العلوم الإنسانية، وشملت دراساتها المجتمعات الإسلامية، في حدود العينة التي درسها هذا الكتاب، يتبين كيف أن رؤية ماكس فيبر، كأحد كبار مؤسسي علم الاجتماع وصاحب أطروحة نزع السحر عن العالم، وأبرز من درس تأثير الدين في المجتمع حيث كان لأطروحته حول **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** دور مركزي في صياغة فهم جديد لظاهرة الدين في المجتمع، جاءت في حصيلتها متسرعة ومبتسرة وحاملة لأحكام جاهزة وقطعية، وبخاصة حين اقتربه من المجتمعات والتاريخ الإسلامي، بل إن تحليلاته عن إشكاليات التمدين والتدين في المدينة الإسلامية مقارنة بالمدينة الغربية، عدا عن تضمنها لأحكام جوهرانية مطلقة، ظلت تُعتمد كأساس لكل الدارسين الذين قاموا ببناء النموذج الفيسيفسائي للمدينة الإسلامية المستمد من الأطروحة الانقسامية ومقولة الاستبداد الشرقي التي بناها أنثروبولوجيو اللحظة الكولونيالية.

جاءت تعميمات ماكس فيبر وفرضياته حول المدينة الإسلامية ثم حول الإسلام والمجتمعات الإسلامية لتؤكد رسوخ تلك الرواسب الاستشراقية الجوهرانية، التي كشف

بعضها براين تيرنر وبخاصة في تماهيتها مع رؤية كارل ماركس، التي تكاد تكون واحدة حين يتكلم فيبر عن الاستبداد الشرقي مقارنة بتحليلات ماركس عن أسلوب الإنتاج الآسيوي. ترتب على التصور الذي بنى على تحليلات فيبر، والذي يرى أن المجتمع الإسلامي يكون منسجماً وربما متكاملًا حول القيم وانقسامياً في بنيته وفسيفسائياً في تركيبته وفاقداً لوحده الاجتماعية، مادة غنية لتأكيد مقولة التباين الجوهرى بين الثقافتين والحضارتين الغربية المسيحية والعربية الإسلامية وترسيخها، حيث الأولى تقوم على فكرة التحول والتقدم والتغير، بينما هي في تاريخ الإسلام تقوم على الثبات والتكرار والاجترار. هذا التمايز الذي يؤكد تشريق الشرق وتغريب الغرب، إنما يؤول إلى اعتبار الشرق المبني على وحدات اجتماعية سابقة على الدولة، غير قابل للتطور، حيث تتكرر حركته في دائرة مغلقة منتجة للاستبداد والطغيان بحكم بنيتها الاجتماعية «الخالدة». يقود هذا المنطق إلى اعتبار «الحداثة» ممتنعة ودخيلة في المجتمعات الإسلامية، بل ومستحيلة، وأن مقولة «الدولة الأمة» دخيلة على التاريخ الإسلامي الذي لا يعرف سوى تاريخ الدين والتدين والقبائل والإثنيات كمسار مألوف ومقبول كان سائداً في ظل الإمبراطوريات والسلطنات التي وإن بادت، إلا أن سلطانها المعرفى باقٍ ومستمر.

مثل هذه التصورات والتعميمات المؤسسة على أطروحة الاستبداد الشرقي، أو النموذج الفسيفسائي أو التحليل الانقسامي، وغيره من نماذج ذات طابع جوهرائي، قد شاعت وسادت لفترات طويلة، ورغم تعرضها للنقد والتفكيك بتأثير التطور الذي أصاب الدراسات الإنسانية مع نمو الاتجاهات النقدية ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثية، إلا أنها بقيت مادة غنية لصناعة الآخر - المسلم، التي مع العولمة وثورة الاتصالات الحديثة لم تعد صناعة استشراقية، بل أصبحت صناعة أكاديمية وإعلامية تتداخل فيها الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا.

أين أصبح الاستشراق الآن؟ هل انتهت صلاحيته وسقطت وظيفته المعرفية وانتفت الحاجة إليه مع العولمة وتطور وسائل المعلومات والاتصالات؟ هل يصبح مجرد مرحلة من تاريخ كولونيالي أم أنه سيعود إلى الظهور بحلة جديدة ويتحول إلى طرائق وأساليب أخرى في دراسة الآخر؟

ولعل التحول الذي أصاب الدراسات الاستشراقية بتموضع أغلبها في ما يعرف بدراسات الشرق الأوسط ومؤسساته البحثية المتزايدة من جهة، وتضخم الاهتمام بالدراسات الإسلامية التي تعنى بالمعاصر منها أكثر من عنايتها بالتاريخي والموروث،



إنما يدل على الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد في الغرب على دراسة بؤر التوتر والعنف، وهو ما يحيل كثيراً من هذه الدراسات إلى طبيعتها الوظيفية التي تستفيد منها الجهات الممولة بوجه رئيسي.

بعيداً من المناقشة في صحة التحليل الذي يقول بأن البدايات التي تأسست عليها حركة الاستشراق لم تكن بدوافع استعمارية بقدر ما كانت بدافع الفضول المعرفي، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يناقش اليوم بأنها نمت في حضانة المؤسسة الاستعمارية وحاجتها إلى معرفة الآخر. في الحصيلة، مثلت حركة الاستشراق في جوهرها حالة من حالات المواجهة في سياق الصدام مع الإسلام، وهي في هذا السياق حملت في جوفها التشوهات المعرفية الناتجة من ذلك الصراع وتحولت إلى إحدى أدواته، وتطورت منهجياً إلى علم له آليات معرفية مستقلة، لكنها بقيت مشدودة إلى ذلك التجاذب التاريخي الذي يحدد الآخر ويموضع الذات في مواجهته.

وقد جاءت دراسات نقد الاستشراق في سياق هذا التجاذب لتكشف الوظيفة التي قامت بها المؤسسة الاستشراقية والحاجة التي مثلتها لصناعة التوجهات الاستعمارية الجديدة والأدوار التي أدتها في هذا السياق. وقد جاءت دراسات أنور عبد الملك وإدوارد سعيد وهشام جعيط وغيرهم لتكشف عن الخطاب المتضمن في نصوص الاستشراق ومقارباته للآخر المسلم، التي ترافقت مع تراجع الحاجة إليه وفقدانه للوظيفة التي كان يقوم بها بمناهجه القديمة.

ومع تصاعد دور المختصين بالعلوم الاجتماعية في دراسات الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، الذي ترافق مع الاتجاه الذي تبني دراسة «المناطق»، كان الحقل الاستشراقي لا يزال يميل إلى اعتبار الحضارات التي يدرسها ساكنة، غير قادرة على التغيير، بينما ذهب الافتراض القائل بدراستها على أساس «المناطق» إلى نقل بؤرة البحث نحو دراسة ديناميات الصراع والتغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم المعاصر، بما يفضي إلى فهم أفضل وأعمق في صناعة السياسة. كان هذا التحول نحو دراسة المناطق بمنزلة منعطف معرفي نقل بؤرة الاهتمام من الاستشراق الديني والتاريخي إلى الاستشراق الأيديولوجي والسياسي والقومي المعاصر. وهذا ما يفسر ذلك الاهتمام والتسابق بين مراكز البحث والجامعات لدراسات الشرق الأوسط كوريث أكاديمي حديث للاستشراق الكلاسيكي، ويفسر بالتالي ذلك الكرم الزائد في التمويل والمنح المتزايدة التي خصصت له.

وحتى لا نقع في التعميم ينبغي الإشارة إلى أن خريجي حقل الدراسات الإسلامية ودارسي ما يعرف بـ «الإسلام السياسي» في الجامعات ومراكز البحث الغربية اليوم، هم في الغالب قد تخرجوا من أقسام دراسات الشرق الأوسط بوجه عام، لكنهم مع ذلك ليسوا على اتفاق في مقارباتهم وتحليلاتهم لهذه الظاهرة، فمنهم من يمتوضع ضمن حقل الدراسات الأكاديمية مستخدماً مناهج دراسية وتحليلية رصينة وتوثيقاً علمياً لنصوصه بغض النظر عن النتائج التي يتوصل إليها أو يحاول تعميمها، ومنهم من ينخرط في ما يمكن توصيفه بالدراسات الوظيفية كاستشارات وتقارير وصفية وتحليلات سياسية وتوصيات مع بعض التحليل الاستشراقي تلبية لحاجات ظرفية تحدها مراكز البحوث الممولة لهذا النوع من الدراسات، ومنها أخيراً ما يمكن توصيفه بالدراسات الإعلامية التسويقية ذات الطابع الشعبي التي تتنافس من خلال وسائل الإعلام لكسب الرأي العام والتأثير في اتجاهاته. ولكل من هذه المجالات رواد وباحثون متخصصون اشتهروا في مجالهم.

ومن حيث المضمون، شهدت تلك الدراسات تبلورها مع الاستخدام المكثف لمنهجيات العلوم الاجتماعية وطرقها؛ ولأنها تدرس الإسلام السياسي فقد اخترقتها السياسة كما الأيديولوجيا، وبقيت تحمل في كثير من أوجهها آثار الماضي الاستشراقي، الذي يُسقط المفاهيم والتصورات الغربية عن دور الدين وعلاقته بالمجال السياسي وتأثيره في مسيرة الحداثة وغياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي عموماً، مع تغييب شبه كامل لدور الاستعمار وقوى الهيمنة الدولية في ترسيخ البنى السياسية والاجتماعية التقليدية فيه. وجاءت هجمات أيلول/سبتمبر 2001 لتدفع التنظير الغربي حول مسألة الإرهاب باتجاهات جديدة وأكثر حدة؛ فقد أحييت هذه الاعتداءات تحليلات صدام الحضارات التي جاء بها صمويل هنتنغتون أواخر الثمانينيات بكل حملتها الأيديولوجية المعادية لأي ثقافة تختلف عن الثقافة الغربية وبخاصة الإسلام. وقد ساهمت سياسات مكافحة الإرهاب وردود الفعل عليها من خلال غزو أفغانستان والعراق في خلق مساحات خصبة وضعت الإسلام بوجه عام والإسلام السياسي بوجه خاص في موضع العدا.

أدت سياسة مكافحة الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب المقاربة الأمنية والإنفاق عليها بصورة متزايدة من جهة، وإلى خلق بيئة جديدة للدراسات الإسلامية يمتلك فيها مفهوم الإرهاب موقفاً مركزياً في النظر إلى المجتمعات الإسلامية، بل إلى الإسلام نفسه كدين وعقيدة، وهو ما قاد إلى توصيف جوهراي مستحدث، يرى أن

الإسلام كدين وعقيدة منتج بطبيعته العنيفة للإرهاب، وهي الفكرة التي عملت عليها وسائل الإعلام لخلق ما يعرف اليوم بالإسلاموفوبيا.

كان الاتحاد السوفياتي يمثل إمبراطورية الشر في أيديولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، فهو العدو الذي يمتلك أيديولوجيا شمولية تناهض السياسات الأمريكية بكل ما تمثله من قيم ومصالح وثقافة، ومع تصدع تلك المنظومة برزت أطروحة صدام الحضارات المتضمنة لأوهام القوة والهيمنة الأحادية وبرزت الحاجة إلى «عدو» جديد تحال إليه صفات وخصائص العدو القديم، فالعدو حاجة ضرورية في صناعة السياسة، فهو يؤدي دوراً مركزياً في تأكيد الهوية كتعريف للذات مقابل الآخر، لذلك وجدت أطروحة هنتنغتون ترحيباً واسعاً في أوساط صانعي القرار في الإدارة الأمريكية ورُوِّجت في الأوساط الإعلامية.

لا شك في أن عام 1979 شكل منعطفاً معرفياً مهماً لكثير من الدراسات والسياسات النازمة للعلاقة مع الإسلام السياسي في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شهد ذلك العام بداية الغزو السوفياتي لأفغانستان (1979 - 1989م)، الذي لم تنته تداعياته حتى الآن، وشهد أيضاً سقوط نظام الشاه وقيام النظام الإسلامي الخميني في إيران مع سياساته في تصدير الثورة ودعم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والتي غيرت معالم النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وعلى أرض أفغانستان تشكلت اللبنة الأولى والبيئة الحاضنة لما يعرف اليوم بالجهاد العالمي العابر للحدود، وفي إيران الخميني تأسست طلائع الحرس الثوري في ظل دعاوى مكثفة لتصدير الثورة التي أدت في سنواتها الأولى إلى انفجار الحرب الأكثر دموية بين العراق وإيران (1980 - 1988) ولينتج منها تداعيات لم تنته بعد على مستوى الإقليم، تزامنت أيضاً مع تفجيرات وأعمال عنف في بعض دول الخليج ومصر نتجت باغتيال الرئيس المصري أنور السادات (1981م). شكلت هذه الأحداث وما تلاها من تداعيات بؤرة الاهتمام بالدراسة المنظمة والمكثفة لظاهرة الإسلام السياسي الصاعدة والمتنامية. وبالتوازي مع التغيرات الهائلة في المشهد العالمي شهدنا ذلك الترويج الإعلامي الأمريكي لأطروحة فوكوياما عن **نهاية التاريخ** صيف 1989 وحديثه عن انتصار الليبرالية النهائي إثر سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان بمثابة النعي الرسمي لما سمي حينذاك بالحرب الباردة والإعلان عن ولادة النظام العالمي الجديد، ليتابع بعده صمويل هنتنغتون في أطروحته عن **صدام الحضارات** والتي نشرها صيف عام 1993 بمجلة **شؤون خارجية** قبل أن يحولها إلى كتاب عام 1996، وهي كانت رداً مباشراً على أطروحة تلميذه فرانسيس فوكوياما المتفائلة التي روج لها

الإعلام الغربي. نهض صمويل هنتنغتون المتشائم ليعتبر أن كلام فوكوياما تبسيطي وواثق أكثر من اللزوم بالطبيعة البشرية. فالبشر ليسوا ملائكة والحروب لن تنتهي من العالم، وليس مؤكداً أن الجميع سيسيرون على طريق الحرية والديمقراطية. بل على العكس فإن المستقبل هو لصدام الحضارات، متنبئاً بأن الصراعات في العالم بعد الحرب الباردة لن تجيء من طريق الاختلافات الأيديولوجية بين الأمم، كالشيوعية والرأسمالية والقومية، وإنما من طريق الاختلافات الثقافية والدينية بين الحضارات، وبعد أن قام بتصنيف هذه الحضارات المتحدية للحرية والديمقراطية، توصل إلى أن الإسلام يشكل خطراً حقيقياً على الحضارة الغربية، فالمشكلة هي في الإسلام وليست في الأصولية، لأن الإسلام يتعارض مع الديمقراطية وثقافة الغرب ومنظومته الأخلاقية. وقد أثارت هذه الأطروحة سيلاً هائلاً من السجال والنقاش والانتقادات في الغرب والعالم.

وإذا كانت الدراسات التي راجت إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، قد اعتمدت «الشخصية القومية» كمتغير أساسي لوحدة التحليل، فإن كتابات ما بعد الحرب الباردة قد اعتمدت المقاربة نفسها لكن مع إبدال المتغير في وحدة التحليل واعتماد المقاربة الحضارية كنموذج إرشادي (Civilization Paradigm) وإطار نظري كما عبّر عن ذلك هنتنغتون بصراحة. وهو ما أوقعه في نموذج التحليل ذي البعد الواحد. وبقيت الدوافع لهذا النوع من الدراسات هي ذاتها لم تتغير، ووظفت كسابقاتها في إطار الصراعات الاستراتيجية للدول الممولة أو الحاضنة لمنتجها، لذلك بقيت أكاديمياً تشكو عيوب نزعة «التمركز حول الذات» أو ما يسمى في العلوم الاجتماعية (Ethnocentrism) وهي النزعة التي تماهي بين الغرب والعالم، وتعتبر كلاً منهما امتداداً للآخر، بحيث تصبح السياسة الغربية تجاه الآخر نوعاً من «سياسة محلية». وهذا مفهوم يغطي أربع ظواهر:

- شعور صريح أو مضمّر بالتفوق، قد يتخذ أحياناً هيئة غطرسة وازدراء للآخر.
- مقولات وتعابير ومرجعيات لفهم العالم والحكم عليه انطلاقاً من التجربة التاريخية الذاتية والإطار الثقافي والقومي الخاص.
- سلوك عملي ينطلق من معيار أن ما يصلح للذات لا بد حتماً أن يصلح للآخر.
- ازدواجية انغلاقية - انفتاحية، فالثمين المبالغ فيه للتجربة التاريخية الذاتية قد يجنح إلى الدعوة لصيانتها من عدوى الخارج، كما قد يجنح على العكس، إلى وصفها قاعدة ينبغي تعميمها ونشرها على مستوى العالم أجمع.

هذه التجليات الأربعة للمركزية الإثنية هي أساس التحليل الجوهري الذي يُوَظَر الآخَر ويؤسّر الذات، تجد تعابرها في كتابات فوكوياما وهنتنغتون كنماذج نظرية تُلبى الحاجة السياسية بحيث تستخدم كعتاد ثقافي ومعرفي له وظيفة استراتيجية أكثر منه تلبية لحاجة أكاديمية تتطلب مقاربة جديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

صحيح أن مستشرقين أمريكيين وغربيين بارزين تبنا هذه الرؤية الإقصائية منذ التسعينيات، ودافعوا عنها بقوة في كتاباتهم، ونشير هنا إلى نماذج هي الأهم والأكثر حضوراً في المشهد الأكاديمي والإعلامي الغربي، ومنها برنارد لويس صاحب نظرية التفكيك وتسخين الأزمات؛ ودانيال بايس في كتابه **في طريق الله: الإسلام والسلطة السياسية**، وإيمانويل سيفان في كتابه **الإسلام الراديكالي**، ثم كتابات جوديث ميلر في دراستها **تحدي الإسلام الراديكالي**، إلا أنها تعرضت لكثير من الانتقاد؛ حيث برزت أقلام أكثر تخصصاً وعمقاً في المجال الأكاديمي تفكك هذه الأطروحات المؤدلجة وتقدم تحليلات أكثر رصانة حول الإسلام وتمظهراته السياسية المعاصرة. في هذا السياق نذكر ريتشارد دكمجيان في كتابه **المرجعي الأصولية الإسلامية في العالم العربي (1985)**، وكتابات فريد هاليداي، وكذلك فرانسوا بورجا في كتابه **الشهير الإسلام السياسي: صوت الجنوب (1988)** الذي خصص الفصل الأول منه لـ «استطلاع الخطوط المتحركة التي تفصل بين التيارات الإسلامية»، وكذلك جون إسبوزيتو أستاذ الأديان والعلاقات الدولية في جامعة جورج تاون في كتاباته المتعددة **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة والإسلام والسياسة والإسلام في آسيا** والذي حذر في مقال له بعنوان «الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية» نشر بعد تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 من خطورة الدمج بين الإسلاميين «المعتدلين» والإسلاميين «المتطرفين» في إطار واحد للفهم، معتبراً أن التمايزات القائمة بين الاثنين حقيقية ولا يمكن تجاوزها. يفسر لنا ذلك رواج سوق الدراسات السوسيولوجية الإسلامية الجديدة وبروز مجموعة من الباحثين «النجوم» المتخصصين، وبخاصة في الساحة الأوروبية، في ما أصبح يعرف بالإسلامولوجيا الجديدة، مع التحفظ على هذا المصطلح، في مواجهة الدراسات التي تصب في خدمة الإسلاموفوبيا، وذلك منذ أن دشّن أوليفيه كاريه (Olivier Carré) الباحث في علم الاجتماع السياسي تلك الكتابات عام 1979 مع تلميذه ميشيل سورا، وصولاً إلى أوليفيه روا وجيل كيبل وفرانسوا بورجا وغيرهم، الذين ساعدتهم خلفيتهم اليسارية من جهة والسوسيولوجية من جهة أخرى على التركيز على الإسلام الحركي، أكثر من التاريخي أو العقيدي. أهم ما يجمع هؤلاء من الناحية المنهجية هو تهميشهم

للبعد الديني في التحليل وتركيزهم على البعد السوسولوجي والسياسي في قراءة مسار الحركات الإسلامية التي صاروا ينعنونها بالإسلام السياسي بدلاً من الحركات الأصولية، ذلك أنها حركات سياسية اجتماعية بامتياز في نظرهم؛ والدين بالنسبة إليها مادة قابلة للتوظيف أيديولوجياً يستخدم في معركة التغيير الاجتماعي والسياسي، وتعبير بورجا، لغة يتحدث بها الإسلاميون لكن محرهم - في رأيه - هو الرغبة في التمرد على سيطرة الشمال.

في الحصيلة، نقف أمام تحولات مهمة شهدتها حقل الدراسات الإسلامية في الغرب يتنازعها تياران أساسيان، هما: التيار الأول الاستشراقي الجديد الذي بقي مهيمناً على الحقل حتى السبعينيات، وتمثل أغلب إنتاجه بتقديم مقاربات حافظت على الباراديغم الموروث عن الإسلام وعلاقته بالسياسة والمجتمع. وهو وإن استخدم منهجيات جديدة في البحث والتحليل إلا أنه بقي يعيد إنتاج مقولاته عن غياب الديمقراطية في العالم الإسلامي وعلاقتها باستمرار النظم الاستبدادية وحال التخلف والفساد، مع تغييب كامل للدور الذي كانت ولا تزال تؤدي قوى الهيمنة والاستعمار في تشويه البنى الثقافية والاجتماعية في العالمين العربي والإسلامي. بقي هذا الاتجاه أسير تصورات المركزية الثقافية الغربية ونظرتها الجوهرانية للإسلام كدين بوصفه عاملاً سلبياً وعائقاً موضوعياً يجب التدخل لتخفيفه أو إصلاحه من منظور براغماتي بحث، دون فهم عميق للمرجعيات المؤسسة للدين والتدين وأبعادهما الثقافية والسوسولوجية.

أما التيار الثاني فاعتمد المقاربة النقدية السوسولوجية منطلقاً من رؤية تفكيكية - نقدية للحدثة الغربية ومقاربتها الاستشراقية، الكلاسيكية منها والجديدة، مستفيداً من دراسات ما بعد الكولونيالية والنقد ما بعد الحدائي الذي تركز على تفكيك بعض المقولات البانية للتحليل الذي حكم الدراسات الإسلامية في الغرب. وقد مثلت المنظورات النقدية الجديدة في تحليل المجتمعات والمدينة الإسلامية وإشكاليات التمدُّن والتدين وصعود الحركات الإسلامية مداخل جديدة وقدمت مفاتيح تحليلية مهمة، وما قدمه براين تيرنر وأرماندو سلفاتورى وحتى زكاري لوكمان وروجر أوين وغيرهم كثر، فضلاً عن كتابات أوليفيه روا وفرانسوا بورغا وأصف بيات وجون أسبوزيتو وغيرهم في مجال الإسلام السياسي منذ مطلع التسعينيات يمثل نماذج تحليلية تُوْشر إلى فهم جديد للمجال الإسلامي يستند إلى تشبيك التحليل النظري بالدراسة الحقلية والميدانية من جهة، وإلى توظيف معمق لمنهجيات العلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

سمحت هذه التطورات البحثية والمقاربات التحليلية بتوليد لحظة واعي جديدة للمجال الإسلامي تتميز بدينامية التحليل وتحريره من القوالب والنماذج الجاهزة والمسبقة التي تحكمت بمفاصله لفترات طويلة، ومعه أمكن فتح آفاق جديدة لدراسة المجال الإسلامي في راهنيته وحركيته، دون أن يعني هذا اختفاء التمثيلات الاستشراقية والصور المسبقة التي يعود اليمين المحافظ الصاعد اليوم في الغرب إلى إيقاظها واستثمارها، والتي تتجلى بمظاهر إرهابية دموية في أكثر من مكان ليس آخرها ما حدث في نيوزيلندا من قتلٍ استهدف المصلين الآمنين في المسجدين.

ما يحتاج إلى التعرية أن خطاب الكراهية عابر للحدود والثقافات، وأنه بغض النظر عن جنسية حامليه أو ثقافتهم يقدم رؤية خلاصية للعالم، متمركزة حول الذات ونابذة للآخر، قابلة للتصدير والتعميم. فكما قسّم الخطاب الإسلامي المتطرف العالم إلى دار حرب ودار سلام، وكفر وإيمان، وحق وباطل، قسّم الخطاب اليميني المعولم بطبعته النيوليبرالية المتوحشة، العالم إلى محور الخير ومحور الشر، وكلاهما يقدم ديباجته القائمة على أشكال التمركز على الذات وادعاء المشروعات التي تلغي أو تقصي الآخر ولا تعترف به إلا كعدو أو كنقيض.

كلتا الثقافتين تدّعي امتلاك الحل الوحيد عبر سلطان الأيديولوجيا بوصفها تنطوي على مشروعية ليست رهناً باختيارات الناس، لأنها تنتمي إلى مرجعيات فوق بشرية في حالة الثقافة الأصولية اليمينية كما الإسلامية أيضاً، وفي كلتا الحالتين، هي ليست رهناً بانتخابات أو تفويض، وغير قابلة للمساءلة من أحد، وعابرة للحدود.

وفي الحالتين يتم اختزال الكيان الإنساني إلى أحد أبعاده بما يفقر إلى التكامل الوجودي للإنسان، وينتج نماذج قابلة للانقياد والتسليم، حيث يتماهى الفرد في الجماعة المرجعية التي هي موطن الفضائل والمثل. التكفير المتبادل هو نتاج الأسطورة المتبادلة، كل منهما يلقي الأبلسة على الآخر، فإذا بنا إزاء الضلال والفساد والانحطاط إلى مستوى اللذائذ كتهمة موجهة إلى ثقافة العولمة والحدائث، وإزاء الظلامية والتحجر والعنف والإرهاب كتهمة موجهة إلى الإسلام. والحال أن القطيعة التامة المفتوحة هي البيئة الحاضنة والمغذية لكل أنواع العنف في عالمنا اليوم. وهنا يؤدي التنكر المتبادل دوره كاملاً كآلية مطلوبة من كل منهما لتبرير حربه على الأخرى. التنكر يشرعن العنف الموجه إلى الطرف الآخر، حيث يتحول إلى حالة دفاع عن الذات. ليس غريباً إذًا قيام كل طرف بتغذية عنف الطرف الآخر في معركة الأحقية الوحيدة.

يسعى هذا الكتاب في تفكيكاته وحفرياتة إلى الكشف عن جذور تلك التمثلات التي استهدفت «الآخر المسلم» وعن أصولها وأشكالها وآليات اشتغالها وتحولاتها مع تطور العلوم الإنسانية ومناهجها ومدارسها، وهو مسعى يمكن القول إنه بحث في جينالوجيا المغايرة، وفي مثل هذا العمل تبدو المقاربة المتداخلة الحقول المعرفية (Interdisciplinary Approach) ضرورية لفك شيفرة حقل تضافرت اختصاصات متعددة لتشكيل مفاهيمه ونماذجه التحليلية، بدءاً بالاستشراق والتاريخ والفلسفة وعلم السياسة، وصولاً إلى الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والسيمولوجيا وغيرها من العلوم المساعدة التي ساهمت في تشييد صورة الآخر المسلم وبنائها وتمثله فكراً ومجتمعاً وأفراداً، تمثلاً أضفى عليه سماتٍ جوهرانية ثابتة تخالف حقيقته الموضوعية.



# المراجع

## 1 - العربية

أركون، محمد. الإسلام، أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة. بيروت: دار الساقى، 2001.

———. تاريخية الفكر العربي الإسلامي. ترجمة هاشم صالح. بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، 1986.

أرنولد، توماس. تراث الإسلام. ترجمة جرجس فتح الله. بيروت: دار الطليعة، 1972.

اسبوزيتيو، جون. التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة. ترجمة قاسم عبده قاسم. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2002.

الاستشراق بين دعائه ومعارضيه. ترجمة هاشم صالح. بيروت: دار الساقى، 2016.

أسد، طلال. جينالوجيا الدين: الضبط وأسباب القوة في المسيحية والإسلام. ترجمة محمد عصفور. ليبيا: دار المدار الإسلامي، 2017.

الإسكندراني، إسماعيل. الثورة المصرية كحركة بعد إسلاموية: دراسة مفاهيمية تفسيرية للحالة العربية الراهنة. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012. (سلسلة مراصد؛ كراسات علمية 8)

أكوافيفا، ساينو وإنزو باتشي. علم الاجتماع الديني. ترجمة عز الدين عناية. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث؛ دار كلمة، 2011.

- إلدم، أدهم، دانيال غوفمان وبروس ماسترز. المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب، أزمير واسطنبول). تعريب رلى ذبيان. الرياض: مكتبة العبيكان، 2004.
- إليوت، توماس. ملاحظات نحو تعريف الثقافة. ترجمة شكري محمد عياد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
- إمام، إمام عبد الفتاح. الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994. (عالم المعرفة؛ 183)
- أندرسن، بندكت. الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة نائر ديب. بيروت؛ دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2009.
- \_\_\_\_\_ . \_\_\_\_\_ . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- أوبنهايم، ماكس فون وآرش برونيلش وفرنر كاسكل. البدو. ترجمة وتحقيق ماجد شبر. لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2007. 4 ج.
- إيكلمان، ديل. المعرفة والسلطة في المغرب: صور من حياة مثقف من بادية في القرن العشرين. ترجمة محمد أعيف. الدار البيضاء: دار توبقال، 1986.
- بدوي، عبد الرحمن. موسوعة المستشرقين. بيروت: دار العلم للملايين، 1993.
- براون، ناثن ج. المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية في العالم العربي. ترجمة سعد محيو. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
- \_\_\_\_\_ وعمر حمزاوي. بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011.
- بن سالم، ليليا [وآخرون]. الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي. ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988.
- البناء، حسن. مجموعة الرسائل. بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، 1984.
- بورجا، فرانسوا. الإسلام السياسي: صوت الجنوب. ترجمة لورين زكري. القاهرة: دار العالم الثالث، 2001.
- بوركهارت، جون لويس. ملاحظات عن البدو والوهابيين. ترجمه وعلق عليه عبد الله الصالح العثيمين. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2014. 2 ج.
- بلفريز، عبد الإله. نقد الثقافة الغربية في الاستشراق والمركزية الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017. (العرب والحدثة؛ 4)

- بيات، آصف. الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. ترجمة أحمد زايد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
- \_\_\_\_\_ (محرر). ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي. ترجمة محمد العربي. بيروت: دار جداول، 2015.
- تايلور، تشارلز. المتخيلات الاجتماعية الحديثة. ترجمة الحارث النبهان. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- توينبي، أرنولد. دراسة للتاريخ. ترجمة فؤاد محمد شبل. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- 4 ج.
- تيرنر، براين. علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر. ترجمة أبو بكر أحمد باقادر. بيروت: دار القلم، 1987.
- \_\_\_\_\_ . ماركس ونهاية الاستشراق. ترجمة يزيد صايغ. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.
- جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، 1971.
- \_\_\_\_\_ . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 - 1990. (سلسلة تاريخ المصريين)
- الجبلاوي، آمنة. الإسلام «المبكر»: الاستشراق الإنجلوسكسوني الجديد (باتريسيا كرون وومايكل كوك أنموذجاً). بغداد؛ ألمانيا: منشورات الجمل، 2008.
- جعيط، هشام. أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحداثة. بيروت: دار الحقيقة، 1980.
- \_\_\_\_\_ . الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية. ط 3. بيروت: دار الطليعة، 2005.
- حكيم، بسيم. المدن العربية الإسلامية. ترجمة وتعليق خالد عزب ومحمد حجازي. القاهرة: دار أطلس للنشر، 2015.
- حميش، سالم. الاستشراق في أفق انسداده. الرباط: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1991.
- حنا، نيللي. مصر العثمانية والتحوّلات العالمية 1500 - 1800. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017.
- الحيدري، إبراهيم. صورة الشرق في عيون الغرب: دراسة للأطماع الأجنبية في العالم العربي. بيروت: دار الساقى، 1996.

- خوري، فيليب. أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.
- دكجميان، ريتشارد هرير. الأصولية الإسلامية في العالم العربي. ترجمة عبد الوارث سعيد. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
- دي توكفيل، ألكسيس. الديمقراطية في أميركا. ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل؛ تصدير محسن مهدي. القاهرة: عالم الكتب، 2001.
- راسل، برتراند. الدين والعلم. ترجمة رمسيس معوض. بيروت: دار الهلال، 1997.
- رحلات داوتي في الجزيرة العربية. ترجمة عدنان حسن؛ مراجعة وتعليق ناصر عليوي. لندن: دار الوراق المحدودة، 2009.
- روا، أوليفيه. تجربة الإسلام السياسي. ترجمة نصير مروة. بيروت: دار الساقى، 1996.
- . الجهاد والموت. نقله إلى العربية صالح الأشمر. بيروت: دار الساقى، 2017.
- . عولمة الإسلام. بيروت: دار الساقى، 2002.
- رودنسون، مكسيم. جاذبية الإسلام. ترجمة الياس مرقص. بيروت: دار التنوير، 1982.
- ريمون، أندريه. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني. ترجمة لطيف فرج. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.
- زابوروف، ميخائيل. الصليبيون في الشرق. ترجمة الياس شاهين. موسكو: دار التقدم، 1986.
- زبيدة، سامي. أنثروبولوجيات الإسلام: مناقشة ونقد لأفكار إرنست غلنر. بيروت: دار الساقى، 1997.
- سالفاتوري، أرماندو. سوسيولوجيا الإسلام: المعرفة والسلطة والمدنية. ترجمة ربيع وهبة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- سعيد، إدوارد. الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء. ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.
- سورا، ميشيل. سورية: الدولة المتوحشة. ترجمة أمل سارة ومارك بيالو؛ تقديم برهان غليون وجيل كيبل. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- السيد، رضوان. الصراع على الإسلام. بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات.

شترأوس، كلود ليفي. العرق والتاريخ. ترجمة وتحقيق سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008.

———. مداريات حزينه. ترجمة محمد صبح. دمشق: دار كنعان، 2000 - 2003.

صبا، محمود. الاختلاف الديني في عصر علماني: تقرير حول الأقليات. ترجمة كريم محمد. بيروت: مركز نماء للدراسات والبحوث، 2015.

عاشور، سعيد عبد الفتاح. الحركة الصليبية. القاهرة: الأنجلو المصرية، 1971.

عامل، مهدي. هل القلب للشرق والعقل للغرب: ماركس في استشراف إدوارد سعيد. بيروت: دار الفارابي، 1986.

العروي، عبد الله. العرب والفكر التاريخي. بيروت: دار الحقيقة، 1976.

العظم، صادق جلال. ذهنية التحريم. بيروت: دار الريس للنشر، 1992.

عماد، عبد الغني. الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

———. السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر. بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1993.

———. سوسولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

———. ط 3، مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

———. سوسولوجيا الهوية: جذليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018.

———. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

———. عبء الآخر: صورة العدو في العقل السياسي الأميركي. بيروت: دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر، 2004.

عودة، عبد القادر. الإسلام وأوضاعنا السياسية. بيروت: مؤسسة الرسالة، [د.ت.].

غيرتز، كليفورد. تأويل الثقافات: مقالات مختارة، ترجمة محمد بدوي؛ مراجعة بولس وهبة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

فريزر، سير جيمس. الغصن الذهبي: دراسة في السحر والدين. ترجمة أحمد أبو زيد. القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1971.

- فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**. الإشراف والمراجعة والتقديم مطاع الصفدي؛ ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993.
- فيبر، ماكس. **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.
- قطب، سيد. **معالم في الطريق**. القاهرة: دار الشروق، 1983.
- كازانوف، خوسيه. **الأديان العامة في العالم الحديث**. ترجمة قسم اللغات الحية والترجمة في جامعة البلمند؛ مراجعة بولس وهبة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- كيبيل، جيل. **الفتنة: حروب في ديار المسلمين**. ترجمة نزار أورفلي. بيروت: دار الساقى، 2004.
- . **النبي والفرعون**. ترجمة أحمد خضر. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1988.
- لكرك، جيرار. **الأنثروبولوجيا والاستعمار**. ترجمة جورج كتورة. ط 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.
- لوكمان، زكاري. **تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط**. ترجمة رضوان السيد. القاهرة: دار الشروق، 2007.
- المدينة في العالم الإسلامي**. محرر عام سلمى الخضراء الجيوسي؛ محررون ريناتا هولود وأتيليو بيتروشولي وأندريه ريمون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. 2 مج.
- المسيري، عبد الوهاب. **العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية**. القاهرة: دار الشروق، 2001.
- منديب، عبد الغني. **الدين والمجتمع: دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب**. الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2010.
- مووس، أوليفيه. **تيار الاستشراق الجديد والإسلام من الشرق الشيوعي إلى الشرق الإسلامي**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2010. (سلسلة مراد؛ 3)
- مونيسكيو. **روح الشرائع**. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة: دار المعارف، 1953.
- نيكولسكو، بَسْرَاب. **بيان العبر مناهجية**. تقديم أدونيس؛ ترجمة ديمتري أفيرينوس. دمشق: دار مكتبة إيزيس، 2000. (سلسلة «آفاق»؛ 2)

هايني، باتريك. إسلام السوق المُبلّزل. نقله إلى العربية عومرية سلطاني. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2007.

هنتنغتون، صمويل. صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف. طرابلس، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

هولود، ريناتا وأتيليو بيتروشيولي وأندريه ريمون. المدينة في العالم الإسلامي. تحرير سلمي الخضراء الجيوسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. 2 مج.

هونكة، زيغريد. شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبا. ترجمة فاروق بيضون وكمال الدسوقي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981.

هيغل، جورج ف. ف. فلسفة التاريخ. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام؛ مراجعة محمود زقزوق. بيروت: دار التنوير، [د.ت.]. 2 ج.

واتربوري، جون. الملكية والنخبة السياسية في المغرب. ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982.

ويليام، جان بول. الأديان في علم الاجتماع. ترجمة بسمة بدران. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001.

يفوت، سالم. حفريات الاستشراق في نقد العقل الاستشراقي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989.

## دوريات

«الاستشراق ومشكلة المجتمع المدني في الإسلام». الاجتهاد: العددان 47 - 48، صيف - خريف 2000.

الأشقر، جليبير. «الاستشراق معكوساً: تيارات ما بعد العام 1989 في الدراسات الإسلامية الفرنسية». الحوار المتمدن: العدد 2446، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

بوشنتوف، لطفى. «إنثولوجيا الإسلام في مداريات حزينة لكلود ليفي شتراوس». رباط الكتب: 6 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

تيرنر، براين. «بيار بورديو وسوسيولوجيا الدين». ترجمة طارق عثمان. نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية: العدد 3، 2017.

الذهبي، فارس. «ميشيل سورا مغامر مشى في حقول الألغام يعود اليوم من جديد.» جريدة العرب: 2017/8/5.

ساري، حلمي. «المعرفة الاستشراقية: دراسة في علم اجتماع المعرفة.» مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت): السنة 17، العدد 3، 1989.

الشامي، علي. «الحركة الصليبية وأثرها على الاستشراق الغربي.» الفكر العربي: العدد 31، 1983.

صالح، ياسين الحاج. «سورية: «الدولة المتوحشة»: الكتابة ضد الاختزال.» الحياة: 2017/3/3.

عبد الملك، أنور. «الاستشراق في أزمة.» الفكر العربي: العددان 22 - 23، 1983.

القديمي، نواف. «ميشيل سورا: اليساري ضد إرهاب «الدولة التقدمية» وسطوة الطائفة.» الجمهورية: 2017/1/27.

«مقابلة مع أوليفييه روا: استشراقنا لا علاقة له باستشراق الاستخبارات الأنكلوسكسونية.» الأخبار: 2008/6/30.

## روابط إلكترونية

إلهامي، محمد. «حصار الاستشراق - الإنجازات.» نون بوست (نيسان/أبريل 2015).

<<http://www.noonpost.net/content/6327>>.

باقدار، أبو بكر بن أحمد؟ «الدين والأنثروبولوجيا.» مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 24 كانون الأول/ديسمبر 2014.

<<https://bit.ly/38mk4o1>>.

بيات، آصف. «الاستشراق الجديد.» ترجمة يسري مرعي،

<[http://www.democraticislam.org/news\\_details.php?lang=ar&id=148](http://www.democraticislam.org/news_details.php?lang=ar&id=148)>.

تمام، حسام. «ما بعد الإسلام السياسي.» الحوار المتمدن: العدد 2391 (1 أيلول/سبتمبر 2008).

<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145747&r=0>>.

حييدة، محمد. «لقاء علمي حول «كليفورد غيرتز والأنثروبولوجيا التأويلية»، كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بالقيظرة بتاريخ 28 أيار/مايو 2011، <<http://ribatalkoutoub.com/?p=932>>.



## Books

- Adams, Robert McCormick. *The Evolution of Urban Society: Early Mesopotamia and Prehispanic Mexico*. Aldine, Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966.
- Antoun Richard T. *Muslim Preacher in the Modern World: A Jordanian Case Study in Comparative Perspective*. Princeton, NJ: Princeton Legacy Library, 2014.
- Asad, Talal. *Anthropology and the Colonial Encounter*. London: Ithaca Press, 1973.
- . *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam*. Baltimore; London: The John Hopkins University Press, 1993.
- Bayat, Asef. *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.
- (ed.). *Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam*. New York: Oxford University Press, 2013.
- Benedict, Ruth. *The Chrysanthemum and the Sword: Patterns of Japanese Culture*. New York: Houghton Mifflin, 1946.
- . *Patterns of Culture*. Preface by Margaret Mead; foreword by Mary Catherine Bateson. New York: Houghton Mifflin, 1989.
- Berger, Peter L. (ed.). *The Desecularization of the World: Resurgent Religion and World Politics*. Grand Rapids: Eerdmans, 1999.
- Berque, Jacques. *Structures sociales du Haut Atlas*. Paris: Presses universitaires de France, 1955.
- Blake, G. H. and R. I. Lawless. *The Changing Middle Eastern City*. London: Croom Helm, 1980. (Croom Helm Series on the Arab World)
- Bonne, Alfred. *State and Economics in Middle East*. London: Routledge and Kegan Paul 1960.
- Brown, L. Carl. *From Madina to Metropolis: Heritage and Change in the Near Eastern City*. Princeton, NJ: The Darwin Press, 1973.

- Buck, Christopher. *Paradise and Paradigm: Key Symbols in Persian Christianity and the Baha'i Faith*. Albany, NY: State University of New York, 1999.
- Burgat, François. *L'islamisme en face*. Paris: La Découverte, 2007.
- Carré, Olivier. *L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui*. Paris: PUF, 1982.
- . *L'Islam laïque ou le retour à la Grande Tradition*. Paris: Armand Colin, 1993.
- . *L'utopie islamique dans l'Orient arabe*. Paris: Presses de la FNSP, 1991.
- Chomsky, Noam. *Syntactic Structures*. The Hague: Mouton Publishers, 1957.
- Dermenghem, Emile. *Le Culte des saints dans l'Islam maghrebin*. Paris: Gallimard, 1954.
- Doutté, Edmond. *En tribu: Missions au Maroc*. Paris: Geuthner, 1914.
- . *Magie et religion dans l'Afrique du Nord*. Paris: Maisonneuve et Geuthner 1984.
- Durkheim, Emil. *The Elementary Forms of the Religious Life*. Translated from the French by Joseph Ward Swain. New York: Free Press, 1965. (Free Press Paperbacks)
- L'École de Chicago: *Naissance de l'écologie urbaine*. Textes rassemblés et présentés par Y. Grafmeyer et Isaac Joseph. Paris: Editions du Champ urbain, 1979.
- Eickelman, Dale F. *Moroccan Islam: Tradition and Society in Pilgrimage Center*. Austin, TX: University Texas Press, 1976.
- Fallaci, Oriana. *La Rage et l'orgueil*. Paris: Plon, 2002.
- Geertz, Clifford. *Islam Observed: Religious Development in Morocco and Indonesia*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1968.
- . *Le Souk de Sefrou: Sur l'économie du bazar*. Paris: Editions Bouchene, 2003.
- Gellner, Ernest. *Muslim Society*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1981.
- Gilsenan, Michael. *Recognizing Islam Religion and Society in the Modern Middle East*. London: Croom Helm, 1982.

- Glock, Chares Y. *Toward a Typology of Religious Orientation*. New York: Columbia University Press, 1964.
- Le Goff, Jacques. *Histoire et mémoire*. Paris: Gallimard, 1988.
- Goffman, Erving. *STIGMA Notes on the Management of Spoiled Identity*. London: Penguin Group, 1963.
- Guilick, John. *Tripoli: A Modern Arab City*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967.
- Hakim, Besim S. *Arabic Islamic Cities: Building and Planning Principles*. London: Emergentcity Press, 2008.
- Haenni, Patrick. *L'Islam de Marche: L'autre révolution conservatrice*. Paris: Seuil, 2005.
- Halbwachs, Maurice. *Les Cadres sociaux de la mémoire*. Paris: Alcan, 1925. (Bibliothèque de philosophie contemporaine, travaux de l'Année Sociologique)
- . *La Mémoire collective*. Paris: Presses Universitaires de France, 1950.
- Herrera, Linda and Asef Bayat (eds.). *Being Young and Muslim: New Cultural Politics in the Global South and North*. New York: Oxford University Press, 2010.
- Hooglund, Eric (ed.). *Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979*. Syracuse: Syracuse University Press, 2002.
- Ismail, Salwa. *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2006.
- . *Rethinking Islamist Politics: Culture, The State and Islamism*. London: I. B. Tauris, 2006. (Library of Modern Middle East Studies)
- . *The Rule of Violence Subjectivity, Memory and Government in Syria*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2018.
- Kepel, Gills. *Jihad: Expansion et déclin de l'islamisme*. Paris: Gallimard, 2000.
- Khoury, Philip S. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993. (Cambridge Middle East Library)

- Klausen, Jytte. *The Islamic Challenge: Politics and Religion in Western Europe*. New York: Oxford University Press, 2007.
- Laoust, Emile. *Mots et choses berbères: Notes de linguistique et d'ethnographie, dialectes du Maroc*. Paris: Augustin Challamel-Editeur, 1920.
- Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. Glencoe, Ill.: The Free Press, 1958.
- Lévi-Strauss, Claude. *Tristes tropiques*. Paris: Plon et Pocket, 2009. (Collection Terre humaine)
- Mahmood, Saba. *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.
- . *Religious Difference in a Secular Age: A Minority Report*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015.
- Mantran, Robert. *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle*. Paris: Hachette, 1962. (Étude d'histoire institutionnelle, économique et sociale)
- Mecklelland, David C. *The Achieving Society*. New York: Van Nostrand, 1961.
- Michaud, Gérard (ed.). *Les Frères musulmans Egypte et Syrie (1928-1982)*. Paris: Gallimard/Julliard, 1983.
- Montet, Edward. *Le Culte des saints musulmans dans l'Afrique du Nord et plus spécialement au Maroc*. Genève: Librairie George and Cie., 1909.
- Moulieras, Auguste. *Le Maroc inconnu: Etude géographique et sociologique*. Paris, Challamel, 1902. 2 vols.
- Musa, Ahmad Farouk (ed.). *Paradigma Baru Tentang Politik Islam: Wacana Pemikiran Reformis Jilid II*. Kuala Lumpur: Islamic Renaissance Front, 2014.
- Nora, Pierre (dir.). *Les Lieux de Mémoire*. Paris: Gallimard, 1984-1992. 7 vols.
- Pirenne, Henri. *Mahomet et Charlemagne*. Bruxelles: Nouvelle Société d'éditions, 1937.

- Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginning of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1968.
- Raymond, André. *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*. Paris: Sindbad, 1985. (La bibliothèque arabe)
- Ricoeur, Paul. *La Mémoire, l'histoire, l'oubli*. Paris: Editions du Seuil, 2000.
- . *Temps et récit*. Paris: Seuil 1985.
- Rosen, Lawrence. *The Anthropology of Justice: Law as Culture in Islamic Society*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.
- Roy, Olivier. *L'Afghanistan: Islam et modernité politique*. Paris: Seuil, 1985.
- . *L'échec de l'Islam Politique*. Paris: Seuil, 1992.
- . *L'Islam Mondialisé*. Paris: Seuil, 2002.
- . *La Sainte Ignorance, le Temps de la Religion sans Culture*. Paris: Le Seuil, 2008.
- . *L'utopie islamique dans l'Orient arabe*. Paris: FNSP, 1991.
- Sauvaget, Jean. *Alep: Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle*. Paris: P. Geuthner, 1941.
- Schulze, Reinhard. *Modern History of the Islamic World*. New York: New York University Press, 2000.
- Seurat, Michel. *Syrie: L'Etat de barbarie*. Paris: PUF, 2012.
- Tugal, Cihan. *Passive Revolution: Absorbing the Islamic Challenge to Capitalism*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2009.
- Turner, Bryan S. *Orientalism Postmodernism, and Globalism*. London; New York: Routledge, 1994.
- Vasiliev, Alexander A. *History of the Byzantine Empire*. Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1970. 2 vols.
- Vinsonneau, Geneviève. *L'identité Culturelle*. Paris: Armand Colin, 2002. (collection U. Série Psychologie)
- Von Grunebaum, Gustave E. *Islam, Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition*. [Menasha, Wis:] Anthropological Association, 1955.

- Weber, Max. *The City*. Edited by Don Martindale; Translated by Gertrud Neuwirth. 2<sup>nd</sup> ed. New York: Free Press, 1966.
- Westermarck, Edward. *Marriage Ceremonies in Morocco*. London: Macmillan and Co., Ltd., 1914.
- . *Pagan Survivals of Mohamedan Civilization*. London: Macmillan and Co., Limited, 1933.
- . *Ritual and Belief in Morocco*. London: Macmillan, 1926.
- . *Wit and Wisdom in Morocco*. London: Routledge and Sons, 1930.
- Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*. Paris: Gallimard, 1946. (collection *Le Paysan et la Terre*; no. 3)
- Van Bruinessen, Martin and Julia Day Howell (eds.). *Sufism and the «Modern» in Islam* (London: I. B. Tauris, 2007)
- Wittfogel, Karl. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 1957.
- Wright, Robin. *The Islamists are Coming: Who They Really Are*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2012.
- Ye'or, Bat. *Eurabia: L'axe euro-arabe*. Paris: Jean-Cyrill Godefroy, 2006.
- . *Islam and Dhimmitude: Where Civilizations Collide*. Translated from the French David Maisel, Paul Fenton and David Littman. Madison, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 2002.

## Periodicals

- Abu-Lughod, Janet. «The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 19, May 1987.
- Akyol, Mustafa. «The Turkish Mode: Marching to Islamic Liberalism.» *Cairo Review*: vol. 4, 2012.
- Bayat, Asef. «The Coming of a Post-Islamist Society.» *Critique: Critical Middle East Studies*: vol. 5, no. 9. 1996.
- . «What is Post-Islamism?.» *ISIM Review*: vol. 16, Autumn 2005.

- Burgat, François. «De l'islamisme au postislamisme, vie et mort d'un concept.» *Esprit*: no. 277, août-septembre 2001.
- «Claude Lévi Strauss: l'ethnologie ou la passion des autres.» *Magazine littéraire*, hors série, no. 5, January 2003.
- Døving, Cora Alexa. «Anti-Semitism and Islamophobia: A Comparison of Imposed Group Identities.» *Tidsskrift for Islamforskning – Islam og minoriteter*: no. 2, 2010.
- Eickelman, Dale F. «Is There an Islamic City?: The Making of a Quarter in a Moroccan Town.» *International Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 5, 1974.
- Eposito, John L. and John O. Voll. «Islams Democratic Essence.» *Middle East Quarterly*: September 1994.
- Inalcik, Halil. «Istanbul: An Islamic City.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 1, no. 1, 1990.
- Garcia, Luz Gomez. «Post-Islamism, the Failure of an Idea: Regards on Islam and Nationalism from Khomeini's Death to the Arab Revolts.» *Religion Compass*: vol. 6, no. 10, October 2012
- Grisoni, Dominique-Antoine. «Un Dictionnaire intime.» *Magazine littéraire*, hors série, 2003.
- Kepel, Gilles. «Islamisme Reconsidered: A Running Dialogue with Modernity.» *Harvard International Review*: vol. 22, no. 2, 2000.
- Kian, Azadeh. «Woman and Politics in Post-Islamist Iran: A Gender Conscious Drive to Change.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 24, no. 1, May 1997.
- Othman, Muhammad Atiullah and Siti Noranizahafizah Boyman. «Political Islam in Islamism and Post Islamism: A Study on Islamic Renaissance Front (IRF).» *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*: vol. 8, no. 1, 2018.
- Owen, Roger. «Studying Islamic History.» *Journal of Interdisciplinary History*: vol. 4, 1974.
- Pirenne, Henri. «Mahomet et Charlemagne.» *Revue belge de philologie et d'histoire*: tome 1, no. 1, janvier 1922.
- Al-Rahim, Ahmed H. «Whither Political Islam and the «Arab Spring»?.» *The Hedgehog Review*: vol. 13, no. 3, 2011

Roussillon, Alain. «Les Islamologues dans l'impasse.» *Esprit*: no. 277, août-septembre 2001.

Roy, Olivier. «The New Islamists.» *Foreign Policy*: 16 April 2012.

———. «Le Post-islamisme.» *Revue de monde musulman et de la Méditerranée*: nos. 85–86, 1999.

Thomas, Landon. «In Turkey's Example, Some See Map for Egypt.» *New York Times*: 5/11/2011.

Torelli, Stefano Maria. «The «Akp Model» and Tunisia's Al-Nahda: From Convergence to Competition?.» *Insight Turkey*: vol. 14, no. 3, 2012.

Wright, Robin. «Don't Fear All Islamists, Fear Salafis.» *New York Times*: 19/8/2012.

Yilmaz, Ihsan. «Beyond Post-Islamism: Transformation of Turkish Islamism Toward «Civil Islam» and Its Potential Influence in the Muslim World.» *European Journal of Economic and Political Studies*: vol. 4, no. 1, 2011.

El-Zein, Abdul Hamid. «Beyond Ideology and Theology: The Search for Anthropology of Islam.» *Annual Review of Anthropology*: vol. 6, 1977.

Zubaida, Sami. «Max Weber's «The City» and the Islamic City.» *Max Weber Studies*: vol. 5.2/6.1, Max Weber and the Spirit of Modern Capitalism – 100 Years On, July 2005 - January 2006.

## Theses

Amin, Husnul. «From Islamism to Post-Islamism: A Study of a New Intellectual Discourse on Islam and Modernity in Pakistan.» (Thesis PhD International Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, 2010).

## Websites

«Faith, Moral Authority, and Politics: The Making of Progressive Islam in Indonesia.»  
<[https://repository.asu.edu/attachments/93952/content//tmp/package-jjkeh6/Arifianto\\_asu\\_0010E\\_11981.pdf](https://repository.asu.edu/attachments/93952/content//tmp/package-jjkeh6/Arifianto_asu_0010E_11981.pdf)>.



Kuru, Ahmet T. «Muslim Politics without an «Islamic State»: Can Turkey's Justice and Development Party be a Model for Arab Islamists?.» (Policy Briefing, Brookings Doha Center, 2013), <<https://www.brookings.edu/research/muslim-politics-without-an-islamic-state-can-turkeys-justice-and-development-party-be-a-model-for-arab-islamists/>>.

## فهرس

- أ -
- أبو لغد، جانيت: 136، 140
- أبو مصعب السوري: 186
- اتفاقية سايكس بيكو (1916): 74
- الأثري، بهجة: 40
- الإثنولوجيا: 14، 20، 97
- أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001: 25، 95، 106،  
111-113، 115، 155، 157-158، 176، 191،  
233، 236
- أحمد، نفيس: 40
- الأخوان المسلمون: 164، 168، 170، 172، 176-  
177، 181، 194، 196، 198-200، 219
- الإدريسي، أبو عبد الله محمد: 97
- أربكان، نجم الدين: 196، 222
- أردوغان، رجب طيب: 196، 198، 222
- أرسطو: 20، 43
- الآخر المسلم: 10، 25، 31، 230، 239
- آدمز، روبرت: 49
- أسبوزيتو، جون: 26، 162، 188، 199، 236-237
- إيركمان، جول: 81
- الإبستيمولوجيا: 43
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله: 97
- ابن جبير، أبو الحسن محمد: 97
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد:  
145، 148
- ابن دريد، أبو بكر محمد: 40
- ابن رشد، أبو الوليد محمد: 52، 63
- ابن لادن، أسامة: 176-177
- ابن هشام، أبو عبد الله محمد: 40
- أبو بكر البغدادي: 186
- أبو ديب، كمال: 57

- أركون، محمد: 52، 60-63، 241
- أرنولد، توماس: 35، 40
- الإرهاب: 156، 176، 185-186
- الإرهاب الإسلامي: 110
- الإرهاب الانتحاري: 184
- الإرهاب العالمي: 183
- أريفانتو، ألكسندر: 225
- الاستبداد الشرقي: 20-22، 43، 46-48، 50
- 132، 134، 142، 145-146، 229-231
- الاستشراق: 10، 14-18، 21-22، 28، 30-35
- 37-39، 41-43، 48-49، 51-54، 56-60
- 62-68، 70-75، 82-83، 91، 104-105
- 107-114، 117، 130-131، 135، 144-146
- 151-152، 159-161، 163-164، 180، 227
- 229، 231-232، 241-244، 246-248
- الاستعمار: 14، 16، 38، 74-75، 83، 98، 104
- 137، 185، 192، 213-214، 233
- أسد، طلال: 16، 23، 75، 83-84، 96-97
- الإسكندراني، إسماعيل: 216
- الإسلام الإندونيسي: 92
- الإسلام الثقافي: 55
- الإسلام دين ودولة: 218
- الإسلام السياسي: 24، 26-29، 109، 126، 130
- 153-154، 158-159، 163-165، 168-171
- 173-175، 180-181، 188-193، 195-199
- 201-206، 209-213، 216-220، 222-224
- 233-234، 236-237، 242، 244، 248
- الإسلام العلماني: 192
- الإسلام في الغرب: 174
- الإسلام هو الحل: 222
- الإسلاموفوبيا: 25، 105، 107، 111، 155، 236
- الإسلامولوجيا: 24، 151، 160-161، 165، 168
- 189
- الإسلاميون الجدد: 194
- الأسلمة: 29-30، 77، 111، 171، 173-174، 176
- 190، 192-193، 198، 205-206، 214-215
- 217
- إسماعيل، سلوى: 140، 216
- الاشتراكية: 166
- الأشقر، جيلبير: 164، 182
- اصطيف، عبد النبي: 71
- الأصولية: 25، 68، 155، 157-158، 162-163
- 174-175، 177، 184، 214، 235-238، 244
- اغتيال الرئيس المصري أنور السادات (1981):
- 154، 234
- أماري، ميشيل: 40
- أمين، أحمد: 52، 211
- أمين، حسنول: 208
- الإنلجنسيا الإسلامية: 179

الأنثروبولوجيا: 10، 14، 17-23، 30-32، 34، 44،	البرجوازية الإسلامية: 216
51، 54، 57، 59، 65، 67، 73-75، 78، 82-83،	برنشفينغ، روبرت: 133
86، 88، 90، 92-93، 95-97، 103-104،	البروتستانتية: 118-120، 141، 163، 225، 230،
114-115، 122-123، 144، 227، 231-229،	246
239، 242، 246	بروكلمان، كارل: 41
أنثروبولوجيا الإسلام: 84	بريتشارد، إيفانز: 83، 230
أندرسن، بندكت: 13	برين، هنري: 103
أنطون، فرح: 52	البشير، عمر: 196
الأنظمة الاستبدادية: 29	بلاك، جيرالد هنري: 138
أوبنهايم، ماكس فون: 74	بلقزيز، عبد الإله: 52
أوين، روجر: 23، 152، 188، 237	البناء، حسن: 179، 200، 218-219،
إيتان، برونو: 60	بنديكت، روث: 20، 44
الأيديولوجيا: 10، 15، 23، 30، 53، 55، 57، 60،	بورديو، بيار: 12، 27، 31، 121، 178
63، 84، 104، 106، 112، 181، 193، 203،	بورغا، فرانسوا: 26-29، 158، 163، 181-182،
211، 225-226، 233، 238	184-187، 199، 212-214، 236
إيكلمان، داييل: 16، 83، 94، 136	بوركهارت، جون لويس: 74
إينالجيك، خليل: 138	بول، ستانلي: 41
- ب -	بون، هارولد: 144
باربر، بنجامين: 25، 158	بيات، آصف: 188-189، 201، 203-204، 237
باريتو، فيلفريدو: 13	بيرغر، بيتر: 120
باون، هارولد: 135	بيرك، جاك: 80، 160-162
بايس، دانيال: 25، 106، 158	بيرنيت، خوان: 40
بدوي، عبد الرحمن: 40	بيرين، هنري: 133، 135
براون، كينيث: 136	بيكر، كارل: 56
	البيولوجيا: 23-24

تيرنر، براين: 21، 49-50، 142-143، 145-146،  
188، 237

- ث -

الثقافة الإسلامية: 100  
الثقافة الأنكلوسكسونية: 15  
الثقافة الغربية: 25، 38  
الثقافة المدنية: 131  
الثقافة الهندوسية: 100  
الثنائية القطبية: 109  
الثورة الإسلامية في إيران (1979): 24، 26، 67،  
155، 159، 163، 190  
ثورة تونس (2011): 197  
الثورة الفرنسية (1789): 39  
ثورة مصر (2011): 197  
الثيوقراطية: 204

- ج -

جاموس، رايمون: 83  
الجيلوي، آمنة: 41  
جب، هاملتون: 135  
الجد المشترك: 88  
جعيط، هشام: 33، 53، 55، 232  
جلسنان، مايكل: 84  
الجماعة الإسلامية: 209  
جمنستيار، عبد الله: 207-208

- ت -

تاريخ الأديان المقارن: 93  
تانيلي، إغور: 138  
تايلور، تشارلز: 11  
التبادل بين الشرق والغرب: 106  
التبشير: 37-38  
التحليل السوسولوجي: 11  
تداول السلطة: 222  
التدئين: 19، 29، 68، 119، 121، 125-129، 159،  
162، 165، 185، 194-195، 197، 203، 205-  
206، 210، 216، 208، 206  
الترابي، حسن: 196-197  
ترست، رنيميد: 155  
تشومسكي، نعوم: 30، 43  
التصوف: 93  
التعددية: 210، 223  
تمام، حسام: 215  
التمدئين: 119  
التمركز حول الذات: 235  
تنظيم داعش: 115، 181، 183، 185، 223  
تنظيم القاعدة: 155  
توريلي، ستيفانو: 197  
توكفيل، ألكسيس دي: 10  
توما الإكويني: 148  
التونسي، خير الدين: 222  
توينبي، أرنولد: 38

- الجهاد: 26، 176، 178، 195
- الجيوستراتيجية: 151
- الحركة التصحيحية في سورية (1970): 166
- حركة حماس: 172
- الحريات الدينية: 210
- الحريات العامة: 210
- حزب التحرير الإسلامي: 175
- حزب الحرية والعدالة (مصر): 198
- حزب الرفاه (تركيا): 196، 209، 222
- حزب العدالة والتنمية (تركيا): 194، 196-198، 208-209، 211، 222
- حزب العدالة والتنمية (المغرب): 198، 223
- حزب النهضة (تونس): 196، 198-199، 222
- حزب النور (مصر): 216
- حزب الوسط (مصر): 208
- حسين، طه: 52
- حق الفرد: 29
- الحقل الاجتماعي: 12، 130، 224
- حقوق الأقليات: 200
- حقوق الإنسان: 193، 200
- حقوق المرأة: 200
- حكيم، بسيم: 136
- العمليات الصليبية: 34-35، 56
- حنا، نيللي: 138
- حوراني، ألبرت: 53، 136، 139-140
- الحجاب: 104، 113، 205-206، 213
- الحدثة: 14، 19، 28، 30، 42، 45، 61، 86، 91، 94، 96، 105، 108، 113، 118-121، 144، 146، 155، 170، 180، 189، 194، 199، 203-204، 206، 208، 210، 229، 231، 233، 245
- الحراك الإسلامي: 29
- الحراك الشعبي: 202
- الحرب الباردة: 14، 109، 154-155، 234-236
- حرب الخليج الأولى (1980 - 1988): 153، 234
- الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945): 14، 68، 82، 151، 224، 235
- الحرب على الإرهاب: 105
- الحرب في العراق (2003): 115، 233
- الحرب في سورية (2011): 167
- الحركات الإسلامية: 20، 26-27، 29، 130، 153، 160، 163-164، 169-170، 172، 174-176، 181، 187، 189-193، 197، 202، 204-205، 210، 216، 218، 224، 234، 237، 242
- الحركات اليسارية: 172
- حركة الإصلاح الديني في أوروبا: 225

- خ -

خاتمي، محمد: 194

خالد، عمرو: 207-208

الخلافة الإسلامية: 200، 219

الخلافة الراشدة: 218

الخلافة العثمانية: 80

الخمير الحمر (كمبوديا): 183

الخميني، روح الله: 179، 190، 234

- د -

داوتي، تشارلز: 73، 76-77

دايفيد، جان كلود: 132

درمنغن، إميل: 79-80

دكجميان، ريتشارد: 26، 158، 236

دوبريه، ريجيس: 228

دوتي، إدمون: 79-80

دوركايم، إميل: 11، 18، 86-87، 89، 118، 120

ديفيد، جان كلود: 138

الديمقراطية: 22، 25، 27، 29، 50-51، 110،

119، 143، 152، 155، 167، 170، 172، 175،

187، 193، 195، 200، 202، 204، 209-210،

212-213، 217، 221-224، 233، 235، 237،

244

- ذ -

الذاكرة الجمعية: 12

- ر -

الرأسمالية: 17، 21، 45، 50، 118-120، 141-

142، 155، 163، 216، 225، 230، 246

الراديكالية: 186

راسل، برتراند: 51

رايت، روبن: 193

روا، أوليفيه: 26-28، 160-163، 169-173،

181-186، 188، 190، 192، 194-195، 199،

201، 211، 214، 236

رودنسون، مكسيم: 64-65، 68، 160-162

روزنتال، فرانك: 41

روزن، لورنس: 94

روسيون، آلان: 29، 64، 71، 163، 212، 214-215،

روشكا، جورج: 40

الربيع العربي: 167، 194-195، 197، 201، 217

ريتشارد، أنطون: 94

ريكور، بول: 13

ريمون، أندريه: 134، 137-138

رينان، أرنست: 63

- ز -

سوسولوجيا الإسلام: 142

سوفاجيه، جان: 133-134

سوكارنو، أحمد: 92

السيد، رضوان: 105

سيفان، إيمانويل: 25، 236

السيكولوجية: 20، 44-45

السيمولوجيا: 31

زبيدة، سامي: 16، 83، 96

زماور، إدوارد: 41

زيدان، جرجي: 52

زيمل، جورج: 18

- س -

- ش -

السادات، أنور: 154

سارتون، جورج: 40

ساسبي، سلفستر دي: 39

سان سيمون، هنري: 120

سعيد، إدوارد: 33، 53، 57، 59، 63، 67، 71،

74-75، 106، 168، 232

سقوط الاتحاد السوفياتي (1990): 25

سلامة، غسان: 71

سلفاتوري، أرمنديو: 146، 148، 188، 237

السلفية: 177، 181، 184-186، 215

السلوك: 9، 12، 20، 44، 92، 117-118، 140،

165، 191، 205، 213، 228

سميث، آدم: 142

سوتر، هاينريش: 40

سورا، ميشيل: 26، 159، 163-168، 192، 236

السوسيوأنثروبولوجيا: 123

السوسولوجيا: 19-20، 23، 32، 51، 79، 87، 91،

117، 137، 140، 151، 160-162، 201، 228،

230

الشيوعية: 45-46، 153-155، 224



- عصر النهضة: 51
- العظم، صادق جلال: 59، 71
- العقل العربي: 30، 110
- علاقة الاقتصاد بالدين: 141
- العلمانية الجديدة: 190
- العلمنة: 120، 191، 210
- علي، أيان هيرسي: 113
- العنصرية: 23-24، 98، 113، 155، 180
- العنصرية التفاضلية: 24
- العنف الإسلامي: 111
- العنف السياسي: 156
- العوا، سليم: 197
- عودة، عبد القادر: 219
- العولمة: 15، 19، 32، 42، 45، 95-96، 105-
- 106، 108-109، 121، 123، 155-156، 172،
- 177-178، 191، 197، 207، 215، 231، 238،
- 245
- عيسى، أحمد: 40
- غ -
- غابرييلي، فرنسيسكو: 64
- غاليبي، غاليبيو: 127
- الغربنة: 173، 176
- غرونباوم، غوستاف فون: 54، 56، 135
- ص -
- الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: 201
- الصعود الإسلامي: 212
- صندوق النقد الدولي: 207
- الصور النمطية: 10، 25، 37، 61، 105، 157
- ض -
- الضمير الجمعي: 11
- ط -
- طوقان، قدرتي حافظ: 40
- ظ -
- الظواهري، أيمن: 186
- ع -
- عامل، مهدي: 59
- عبء الرجل الأبيض: 15، 38
- عبد الرازق، مصطفى: 52
- عبد الملك، أنور: 33، 52، 54، 63-64، 83، 232
- عبد الناصر، جمال: 153
- العدالة الاجتماعية: 164، 176، 179، 212
- العروي، عبد الله: 52، 54-56، 245
- عصر التنوير: 120

- الغزو الأمريكي لأفغانستان (2001): 106، 233
- الغزو السوفياتي لأفغانستان (1979): 153، 234
- غلنر، أرنست: 16، 83، 86، 89، 94، 96، 144
- غلوک، تشارلز: 128
- غليون، برهان: 166
- الغنوشي، راشد: 196-197
- غوب، هانيز: 132
- غوبينو، آرثر دو: 10
- غوسون، مارشال: 17، 143
- غوفمان، إيرفين: 10
- غولدتسيهر، إغناطيوس: 56
- غولن، فتح الله: 198، 209
- غوليك، جون: 138
- غيرتز، كليفورد: 16، 83، 90-94، 96
- الغيرية: 32
- غيلسنان، مايكل: 16، 83
- فصل الدين عن الدولة: 210، 218، 221
- الفلسفة اليونانية: 51
- فلهوزن، يوليوس: 56
- فلوبير، غوستاف: 107
- فلوجل، غوستاف: 40
- فوكو، ميشال: 57، 59، 168
- فوكوياما، فرنسيس: 154، 234، 236
- فولر، غراهام: 26
- الفولكلور: 97
- فيبر، ماكس: 17، 22، 27، 36، 50، 89، 92-93،
- 111، 131، 133، 139، 141-142، 148، 151،
- 178، 225، 230
- فيتفوجل، كارل: 21، 46-49
- الفيلولوجيا: 39، 41، 52، 60، 62-63، 66، 75
- فينك، روجر: 119

## - ق -

- القرضاوي، يوسف: 197
- قرم، جورج: 229
- قطب، سيد: 179، 186، 194، 200
- القومية: 155

## - ك -

- كاردنر، أبرام: 20، 45

## - ف -

- فاسيليف، ألكسندر: 35
- الفاشية: 155
- فامبري، أرمانبوس: 40
- فرج، عبد السلام: 186
- فريزر، جيمس: 127
- فسترمارك، إدوارد: 76، 80
- فستفلد، فرديناند: 40

- الكاريزما: 92  
 لاولس، هنري: 138  
 كاريه، أوليفيه: 164، 168-169، 192-193،  
 211، 236  
 كازانوف، خوسيه: 121  
 كافاتورتا، فرانشييسكو: 194، 199  
 كامبون، جول: 76  
 كاهين، كلود: 64، 160، 162  
 كراتشوفسكي، إغناطيوس: 41  
 كراوس، بول: 40  
 كرون، باتريسيا: 41  
 كريم، مارتن: 25، 106، 158  
 كلوكهون، كلايد: 20، 45  
 كلينتون، بيل: 157  
 كوبان، دوغان: 138  
 كوبرنيكوس، نيكولاس: 127  
 كورو، أحمد: 198  
 كوفي، ستيفن: 208  
 كوك، مايكل: 41  
 الكولونيبالية: 19، 38-39، 54، 75، 77-78، 165،  
 187، 227، 229-230، 237  
 كونت، أوغست: 120  
 كيبييل، جيل: 26-27، 60، 163، 178، 180-182،  
 184، 186، 193، 211، 214، 236  
 - ل -  
 لابييدوس، إيرا: 135، 139، 144  
 اللاوعي: 15  
 لاكلرك، جيرار: 16، 75، 83، 246  
 لنتون، رالف: 20، 45  
 اللوبي الصهيوني: 25، 157  
 لوتورنو، روجيه: 133  
 لودفيغ، إميل: 41  
 لوكمان، زكاري: 105، 188، 237  
 لويس، برنارد: 25، 64، 69-70، 106، 111، 161،  
 186، 236  
 لينتون، رالف: 44  
 - م -  
 ما بعد الاستعمار: 31، 104، 227، 231  
 ما بعد الإسلامية: 169، 189-190، 192-194،  
 197، 202، 204، 208-212، 214-217، 243  
 ما بعد الحداثة: 31، 105، 227، 231  
 مارسيه، جورج: 133، 135  
 مارسيه، وليام: 133، 135  
 ماركس، كارل: 21، 45-47، 57، 59، 89، 118،  
 142، 231  
 الماركسية: 22، 65، 132  
 ماركوس، إبراهيم: 132  
 ماستر، بروس: 132  
 ماسينيون، لويس: 56، 133

- الماكروسوسولوجيا: 120
- مانهايم، كارل: 36، 225
- ماو تسي تونغ: 183
- مايرهوف، ماكس: 40
- المجتمع المدني: 21-22، 48-51، 108، 191، 208، 247
- محيك، هانز فون: 40
- المحافظون الجدد (الولايات المتحدة): 186
- محمد الخامس (المغرب): 92
- محمود، صبا: 96
- المخيال الجماعي: 130
- المدينة الإسلامية: 134-138
- المذهب المالكي: 148
- المركزية الأوروبية: 38، 53
- المسؤولية الجماعية: 55
- المسيحية: 35، 37، 48، 56، 69، 96، 112، 127، 131، 141، 146، 170، 173، 186، 231، 241
- المسيحي، عبد الوهاب: 190
- المشاركة السياسية: 202، 221-222، 224
- المقاربة البيمنهجية: 31، 239
- المقاومة الفلسطينية: 184
- المقدسي، شمس الدين: 97
- مكافحة الإرهاب: 233
- منتران، روبرت: 138
- المودودي، أبو الأعلى: 179، 200، 208-209
- موسكوفيتشي، سيرج: 11-12
- موسى، أحمد: 209، 211
- مونتاني، روبرت: 161
- مونتي، إدوار: 78
- مونتييسكيو، شارل لويس: 20، 43
- مووس، أوليفيه: 109-113، 246
- ميد، مرغريت: 20، 44
- ميشو، جيرار: 166
- ميل، جيمس: 142
- ميلر، جوديث: 236
- ميللر، كونراد: 40
- ميلي، ألدو: 40
- ن -
- نرفال، جيرار دو: 70
- نزعة الاستشراق المعكوس: 182
- النزعة الإسلامية: 163-164، 168-169
- نزعة التمركز: 14-15، 38، 227
- النسبية الثقافية: 31
- النظام المعرفي: 30
- نظيف، مصطفى: 40
- النقد التفكيكي: 229
- نلليو، كارلو: 40
- ه -
- هايبيتوس: 12

الوعي: 15	هارت، دايفيد: 83، 88
ولاية الفقيه: 204	هالبواش، موريس: 12
وليدي، زكي: 40	هاليداي، فريد: 16، 26، 83، 158، 236
الوهابية: 74، 179	هايني، باتريك: 205، 208، 211، 215
وولرس، جاك: 17، 133-134	هنتنغتون، صمويل: 14، 25، 106، 109، 111،
ويرث، أوجين: 132	154-155، 234، 236
ويرث، لويس: 18	الهوية الثقافية: 125
	هويدي، فهمي: 197
	هيغل، فريدريك: 20، 32، 44، 118، 226، 247

- ي -

يلماز، إحسان: 209، 211
اليهودية: 112، 141، 177، 214
اليوتوبيا الإسلامية: 190، 192

- و -

واتربروي، جون: 83
الوصم الثقافي: 10

## هذا الكتاب

يكمن الهاجس المعرفي وراء إشكالية هذا الكتاب في محاولة الإجابة عن سؤال: هل فعلاً ثمة بنية عميقة، بلغة تشومسكي، تساهم في تكوين صورة «الأخر» في الفكر الغربي، وهل يمكن كشف ملامحها وآليات اشتغالها الواعية واللاواعية في إنتاج وإعادة إنتاج خطابه عن الآخر «المسلم»، وبالتالي كيف تمارس الأيديولوجيا مكرهاً في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا بعدما سقط الاستشراق، قديمه وجديده، في فخ صناعة المغايرة وأدلجتها؟ هذا الكتاب هو محاولة لدراسة تطور التمثلات الغربية لـ «الأخر» المسلم والقيام بحفريات معرفية للوقوف على أصول تلك التمثلات ومساراتها وتحولاتها. ينطلق الكتاب من فرضية أن تلك التمثلات التي بنتها الثقافة الغربية تجاه «الأخر» في تحولاتها وتطوراتها لا تزال مستمرة بصور مختلفة. لذا هو محاولة للقيام بحفريات معرفية، كاشفة ما ترسب أو تكلس من معارف وصور وتمثلات تجاه الذات والآخر بكل ما فيها من توريثات وتعميمات وانحيازات. إنه بحث في جينالوجيا المغايرة، والتمثلات المتغيرة والمتحولة، المؤطرة لصورة الآخر والمؤطرة للذات في الثقافة الغربية.

## عبد الغني عماد

أستاذ وعميد سابق في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

- حائز دكتوراه دولة في علم اجتماع المعرفة. نشر الكثير من الأبحاث والدراسات في المجلات المتخصصة وشارك في مؤتمرات وندوات علمية في مجال سوسيولوجيا المعرفة والسياسة والدين.
- صدر له نحو 40 كتاباً ومؤلفاً، منها: الوحدة العربية: الوعي الملتبس والمشروع المؤجل (1996)؛ حاكمية الله وسلطان الفقيه: قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة (1998 و2005)؛ ثقافة العنف: في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية (2001)؛ صناعة الإرهاب: في البحث عن وطن العنف الحقيقي (2003)؛ سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة (2006)؛ إسلاميو لبنان: الوحدة والاختلاف على أرض المستحيل (2012)؛ الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (2013)؛ الحركات الإسلامية في الوطن العربي (إشراف ومراجعة) (2013)؛ الهوية والمغايرة، السلفية والسلفيون في لبنان (2015)؛ سوسيولوجيا الهوية: جذليات الوعي والتفكك وإعادة البناء (ط2، 2019).



## مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة» شارع البصرة

ص ب: 6001-113 الحمراء - بيروت 2407-2034 لبنان

تلفون: 1 750084/5/6/7 (+961)

فاكس: 1 750088 (+961)

الثمن \$14

978-9953-82-904-3



9 789953 829043



www.caus.org.lb



info@caus.org.lb



@CausCenter



@CausCenter



CausCenter